المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد...

فهذا الكتاب **(النفحاتُ المِسْكية للتعليق على الفتوى الحموية)**؛ تعليقٌ على فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ المسماة بـ**(الفتوى الحموية)**، وهذه الفتوى كتبها شيخ الإسلام ابن تيمية جواباً لأهل حماة من الشام ـ في سنة ثمان وتسعين وستة مائة من الهجرة النبوية ـ عن سؤالهم له عن الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله تعالى، وقد كان تعليقنا هذا في مجالس علمية، ثم تم تفريغها والعمل عليها وإعدادها في هذه النسخة المطبوعة.

نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن ينفع بها كل من قرأها أو اطلع عليها.

وأسأل الله تعالى أن يرزق الجميع الإخلاص في القول والعمل، وأن يبارك في الجهود، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه

عبد العزيز بن عبد الله الراجحي

بسم الله الرحمن الرحيم

سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلامِ أبو العَبَاسِ أَحْمَد ابنُ تيمية، وذلك في سنة ثمان وتسعين وستمائة، وجرى بِسببِ هذا الجوابِ أمورٌ، ومِحَنٌ، وَهو جوابٌ عظيم النفع جِدًّا، فقال السائل﴿١﴾:

ما قولكم في آيات الصفات كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ [فُصّلت: ١١] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآياتِ وأَحادِيثِ الصِّفَاتِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنْ**»[١] وقوله: «**يَضَعُ الجَبَّارُ قَدَمَهُ في النَّار**»[٢] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ من الأحاديثِ وَمَا قَالَتِ الْعُلَمَاءُ وَابْسُطُوا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ مَأْجُورِينَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى﴿٢﴾.

﴿١﴾ ويُسمّى جواب هذا السؤال: «الرسالة الحموية»؛ لأن السائل من بلدة حَمَاة بالشام.

﴿٢﴾ قوله: «**إن شاء الله**» من باب الخبر، كما جاء في الحديث الآخر: «**لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ**»[٣]. فهذا من باب الخبر.، وإلا فالدعاء لا يستثنى فيه كما في الحديث: «**لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّهُ لَا مُكْرِهَ لَهُ**»[٤].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٤٨)؛ ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ: «**يضع رب العزة**» وأما لفظة «**الجبار**» فهي عند عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦١٦) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٦٣٣٩) وهذا لَفْظُهُ؛ ومسلم (٢٦٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَوْلُنَا فِيهَا مَا قَالَهُ اللهُ ورَسُولُهُ ﷺ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِن الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ وَمَا قَالَهُ أَئِمَّةُ الْهُدَى بَعْدَ هَؤُلاءِ الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّداً ﷺ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ لِيُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، وَشَهِدَ لَهُ بِأَنَّهُ بَعَثَهُ دَاعِياً إِلَيْهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً وَأَمَرَهُ أَنْ يَقُولَ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ [يُوسُف: ١٠٨].

[إحكام الرسول ﷺ باب الإيمان بالله اعتقاداً وقولاً]

فَمِنَ الْمُحَالِ فِي الْعَقْلِ وَالدِّينِ أَنْ يَكُونَ السِّرَاجُ الْمُنِيرُ الَّذِي أَخْرَجَ اللهُ بِهِ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَأَنْزَلَ مَعَهُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ؛ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَرُدُّوا مَا تَنَازَعُوا فِيهِ مِنْ دِينِهِمْ إِلَى مَا بُعِثَ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ، وَهُوَ يَدْعُو إِلَى اللهِ وَإِلَى سَبِيلِهِ بِإِذْنِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ أَكْمَلَ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ دِينَهُمْ وَأَتَمَّ عَلَيْهِمْ نِعْمَتَهُ ـ مُحَالٌ مَعَ هَذَا وَغَيْرِهِ ـ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَرَكَ بَابَ الْإِيمَانِ بِاللهِ وَالْعِلْمِ بِهِ مُلْتَبِساً مُشْتَبِهاً وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ مَا يَجِبُ للهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ الْعُلْيَا، وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ.

فَإِنَّ مَعْرِفَةَ هَذَا أَصْلُ الدِّينِ وَأَسَاسُ الْهِدَايَةِ وَأَفْضَلُ مَا اكْتَسَبَتْهُ الْقُلُوبُ، وَحَصَّلَتْهُ النُّفُوسُ، وَأَدْرَكَتْهُ الْعُقُولُ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ الْكِتَابُ وَذَلِكَ الرَّسُولُ وَأَفْضَلُ خَلْقِ اللهِ بَعْدَ النَّبِيِّينَ لَمْ يُحْكِمُوا هَذَا الكتاب اعْتِقاداً وَقَوْلاً[١]؟!

---

[١] يعني: باب أصل الدين، وباب الأسماء والصفات.

وَمِنَ الْمُحَالِ أَيْضاً: أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ عَلَّمَ أُمَّتَهُ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ﴿١﴾.

وَقَالَ: «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**»(١).

وَقَالَ فِيمَا صَحَّ عَنْهُ أَيْضاً: «**مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيَنْهَاهُمْ عَنْ شَرِّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ**»(٢).

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه: «لَقَدْ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَا مِن طَائِرٍ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْماً»(٣).

﴿١﴾ **المراد بهذا:** الدلالة على أنه ﷺ علّمهم حتى أحكام الاستنجاء، وأحكام غسل النَّجاسة، فكيف إذن لا يُعلّمهم أصل الدين، وباب الأسماء والصفات؟!

وهذا فيه الرد: على أهل البدع الذين ينظرون بعقولهم، ويتأولون بها ويستقلون بها في باب الأسماء والصفات، ويقولون: إن هذا متروك للعقول، وهذا محال، وهكذا.

فرسول الله ﷺ علم أمته كل شيء حتى أحكام الاستنجاء، حتى الخِراءة.

قال بعضهم لسلمان الفارسي رضي الله عنه: «علَّمكم نبيكم كل شيء»، قال: «نعم،.....»، أي: علّمنا نبينا ﷺ كلَّ شيء حتى أحكام ≈

---

(١) أخرجه أحمد (٤/١٢٦)؛ وابن ماجه (٤٣)؛ وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٤٨، ٤٩)؛ والحاكم في «المستدرك» (١: ٩٦) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه. وصححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٩٣٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه لكن بلفظ: «... **إنه لم يكن نبيٌّ قبلي إلا حقاً عليه...**» الحديث. وفيه قصة.

(٣) أخرجه أحمد (٥/١٥٣، ١٦٢)؛ والطبراني في «الكبير» (٢/١٥٥، ١٥٦). قال الهيثمي في المجمع (٨/ ٢٦٤): «ورجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ وهو ثقة، وفي إسناد أحمد من لم يسم».

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَقَاماً فَذَكَرَ بَدْءَ الْخَلْقِ؛ حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ، ونَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[1].

مُحَالٌ مَعَ تَعْلِيمِهِمْ كُلَّ شَيْءٍ لَهُمْ فِيهِ مَنْفَعَةٌ فِي الدِّينِ ـ وَإِنْ دَقَّتْ ﴿١﴾ ـ أَنْ يَتْرُكَ تَعْلِيمَهُمْ مَا يَقُولُونَهُ بِأَلْسِنَتِهِمْ وَيَعْتَقِدُونَهُ بِقُلُوبِهِمْ فِي رَبِّهِمْ وَمَعْبُودِهِمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الَّذِي مَعْرِفَتُهُ غَايَةُ الْمَعَارِفِ، وَعِبَادَتُهُ أَشْرَفُ الْمَقَاصِدِ، وَالْوُصُولُ إِلَيْهِ غَايَةُ الْمَطَالِبِ.

بَلْ هَذَا خُلَاصَةُ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ وَزُبْدَةُ الرِّسَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ، فَكَيْفَ يَتَوَهَّمُ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنْ إِيمَانٍ وَحِكْمَةٍ، أَنْ لَا يَكُونَ بَيَانُ هَذَا الْبَابِ ﴿٣﴾ قَدْ وَقَعَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى غَايَةِ التَّمَامِ، إِذَا كَانَ قَدْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ فَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ أُمَّتِهِ وَأَفْضَلُ قُرُونِهَا قَصَّرُوا فِي هَذَا الْبَابِ زَائِدِينَ فِيهِ أَوْ نَاقِصِينَ عَنْهُ.

ثُمَّ مِنَ الْمُحَالِ أَيْضاً: أَنْ تَكُونَ الْقُرُونُ الْفَاضِلَةُ ـ الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِم رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهُم ـ كَانُوا غَيْرَ عَالِمِينَ وَغَيْرَ قَائِلِينَ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْحَقِّ الْمُبِينِ؛ لِأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ

≈ الاستنجاء، وأحكام الوضوء، فكيف يُعلِّم هذه، ولا يتكلم في أصل الدين؟! هذا غير ممكن.

﴿١﴾ أي: وإن صغُرَت، فكانت شيئاً صغيراً أو شيئاً قليلاً.

﴿٢﴾ فلا يمكن للنبي ﷺ أن يترك هذا الأمر ـ الذي يقوله الإنسان بلسانه ويعتقده بقلبه ـ إلى محض العقول.

﴿٣﴾ أي: باب أصل الدين والأسماء والصفات.

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٢)؛ وأخرجه البخاري (٦٦٠٤)؛ ومسلم (٢٢١٧) كلاهما من حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٩٥): «وقد سميتُ في أول بدء الخلق، مَن روى نحو حديث حذيفة هذا من الصحابة...».

إمَّا عَدَمُ الْعِلْمِ وَالْقَوْلِ، وَإِمَّا اعْتِقَادُ نَقِيضِ الْحَقِّ وَقَوْلِ خِلَافِ الصِّدْقِ، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ﴿١﴾.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى حَيَاةٍ وَطَلَبٍ لِلْعِلْمِ، أَوْ نَهْمَةٍ فِي الْعِبَادَةِ يَكُونُ الْبَحْثُ عَنْ هَذَا الْبَابِ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ وَمَعْرِفَةُ الْحَقِّ فِيهِ أَكْبَرَ مَقَاصِدِهِ وَأَعْظَمَ مَطَالِبِهِ؛ أَعْنِي: بَيَانَ مَا يَنْبَغِي اعْتِقَادُهُ لَا مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ. وَلَيْسَتِ النُّفُوسُ الصَّحِيحَةُ إِلَى شَيْءٍ أَشْوَقَ مِنْهَا إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الأَمْرِ﴿٢﴾.

وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالفِطْرَةِ الوجودية، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ مَعَ قِيَامِ هَذَا المقتضَى ـ الَّذِي هُوَ مِنْ أَقْوَى الْمُقْتَضَياتِ ـ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْهُ مُقْتَضَاهُ فِي أُولَئِكَ السَّادَةِ فِي مَجْمُوعِ عُصُورِهِمْ؟.

﴿١﴾ أي: كلا الاحتمالين ممتنع، سواءٌ كونهم يجهلون أصلاً من أصول الدين، أو يتكلمون فيه بغير الحق، فهذا ممتنع، وممتنعٌ أن يكون الرسول ﷺ لم يُبيِّن أصل الدين.

وإذا كان هذا ممتنعاً؛ فيمتنعُ أيضاً أن يكون خير الأمة وأفضلها، لم يُحكِموا هذا الأصل، أو تكلموا فيه بغير الحق، فعلى هذا: يستحيلُ جهلهم به، ويستحيلُ أن يتكلموا فيه بغير الحق. كما سبق؛ لأن النبي ﷺ قال: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[1] فلا بُدَّ أن يكونوا قد أحكموا هذا الباب وتكلموا فيه بالحق، وعلى هذا: فكل آراء وأقوال أهل البدع الذين جاؤوا بعد قرن النبي ﷺ ـ وينكرون فضل هذا القرن ـ كلها آراء باطلة، وأقوال مردودة مناقضة لما عليه السلف الصالح.

﴿٢﴾ هذا الكلام من المؤلف يقدم به ويهيئ به للجواب، وهو كلام جليل عظيم.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)؛ ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

هَذَا لَا يَكَادُ يَقَعُ فِي أَبْلَدِ الْخَلْقِ وَأَشَدِّهِمْ إعْرَاضاً عَنِ اللهِ وَأَعْظَمِهِمْ إكْباباً عَلَى طَلَبِ الدُّنْيَا وَالْغَفْلَةِ عَنِ ذِكْرِ اللهِ؛ فَكَيْفَ يَقَعُ من أُولَئِكَ؟!

وأَمَّا كَوْنُهُمْ كَانُوا مُعْتَقِدِينَ فِيهِ غَيْرَ الْحَقِّ أَوْ قَائِلِيهِ: فَهَذَا لَا يَعْتَقِدُهُ مُسْلِمٌ وَلَا عَاقِلٌ عَرَفَ حَالَ الْقَوْمِ﴿١﴾.

ثُمَّ الْكَلَامُ عنهم فِي هَذَا الْبَابِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُمْكِنَ سَطْرُهُ فِي هَذِهِ الْفَتْوَى أو أَضْعَافِهَا، يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ طَلَبَهُ وتَتَبَّعَهُ.

[طريقة السلف أسلَم وأعلَم وأحْكَم]

وَلَا يَجُوزُ أَيْضاً: أَنْ يَكُونَ الْخَالِفُونَ أَعْلَمَ مِنَ السَّالِفِينَ﴿٢﴾ كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْأَغْبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ؛ بَلْ وَلَا عَرَفَ اللهَ ورَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا: مِنْ أَنَّ «طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وَطَرِيقَةَ الْخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ»﴿٣﴾.

فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةَ الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ على طريقة

﴿١﴾ **يعني**: كونهم لا يتكلمون بهذا الدِّين، ولا يُحْكِمُون أصل الدين ولا يعرفونه، هذا مستحيل؛ إذ يستحيل ألا يفهموا أصل الدين، ولا يُحْكِمُوه ولا يتكلموا به، ثُمَّ لا يتكلم فيه إلا هؤلاء المتأخرون!! والأمر الثاني: أنهم يستحيل عليهم أن يتكلموا بغير الحق.

﴿٢﴾ **الخالفون**: المتأخرون، وهم الخلف الذين جاؤوا بعد السّلف الصالح.

﴿٣﴾ يعني: هذه المقالة أنَّ: «**طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم**» مقالة بدعية باطلة، والحق الذي لا مرية فيه: أن طريقة السّلف أسلم وأعلم وأحكم، وأنَّ الخلف ليس عندهم شيء، حتى يُقال: إنهم سَلِمُوا! بل وليس عندهم شيء من العلم والحكمة، وإنما غاية ما عندهم في هذا الباب جهلٌ واعتمادٌ على العقول والآراء والأذهان وحدث الأفكار.

السلف إِنَّمَا أُتُوْا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الْإِيْمَانِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ لِذَلِكَ، بِمَنْزِلَةِ الأُمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البَقَرَة: ٧٨].

وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ هِيَ اسْتِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ المَصْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ.

فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ تِلْكَ الْمَقَالَةَ الَّتِي مَضْمُونُهَا نَبْذُ الْإِسْلَامِ وَرَاءَ الظَّهْرِ، وَقَدْ كَذَبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَضَلُّوا فِي تَصْوِيبِ طَرِيقِ الْخَلَفِ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ. وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صِفَةٌ دَلَّتْ عَلَيْهَا هَذِهِ النُّصُوصُ للشُّبُهَاتِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي شَارَكُوا فِيهَا إِخْوَانَهُمْ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿١﴾،

﴿١﴾ **السبب هو**: أنهم قرروا في أنفسهم أن النصوص غير دالة على الصفات. فلما قرروا هذا الأصل البدعي الفاسد صاروا تجاه نصوص الصفات بين أمرين:

الأمر الأول: أن يصرفوها إلى معانٍ ابتدعوها من عند أنفسهم، فقالوا مثلاً: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنى: استولى.

الأمر الثاني: التفويض، فيقولون: نفوِّضها ولا نعتمد عليها مع أننا نجزم بأن الظاهر غير مراد.

فأنت ترى أنهم بين طريقة التفويض، وبين طريقة التأويل والتحريف، نسأل الله العافية[(١)].

---

(١) **والتفويض لغة**: من فوض الأمر أي: رده، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤]؛ أي: أرده وأصيره.

ومعناه اصطلاحاً: رد العلم بالنصوص إلى الله تعالى. =

فَلَمَّا اعْتَقَدُوا انْتِفَاءَ الصِّفَاتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ـ وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ لِلنُّصُوصِ مِنْ مَعْنًى ـ بَقَوا مُتَرَدِّدِينَ بَيْنَ الْإِيمَانِ بِاللَّفْظِ وتَفْوِيضِ الْمَعْنَى ـ وَهِيَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا طَرِيقَةَ السَّلَفِ ـ وَبَيْنَ صَرْفِ اللَّفْظِ إِلَى مَعَانٍ بِنَوْعِ تَكَلُّفٍ ـ وَهِيَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا طَرِيقَةَ الْخَلَفِ ـ فَصَارَ هَذَا الْبَاطِلُ مُرَكَّباً مِنْ فَسَادِ الْعَقْلِ وَالْكُفْرِ بِالسَّمْعِ ﴿١﴾؛ فَإِنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا اعْتَمَدُوا فِيهِ عَلَى أُمُورٍ عَقْلِيَّةٍ ظَنُّوهَا بَيِّنَاتٍ وَهِيَ شُبُهَاتٌ، وَالسَّمْعُ حَرَّفُوا فِيهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

فَلَمَّا انبَنَى أَمْرُهُمْ عَلَى هَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ الْكُفْرِيَّتَيْنِ الْكَاذِبَتَيْنِ كَانَتِ النَّتِيجَةُ: إِسْتِجْهَالَ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ، واسْتِبْلَاهَهم[(١)]، وَاعْتِقَادَ أَنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً أُمِّيِّينَ بِمَنْزِلَةِ الصَّالِحِينَ مِنَ الْعَامَّةِ؛ لَمْ يَتَبَحَّرُوا فِي حَقَائِقِ الْعِلْمِ بِاللهِ وَلَمْ يَتَفَطَّنُوا لِدَقَائِقِ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ، وَأَنَّ الْخَلَفَ الْفُضَلَاءَ حَازُوا قَصَبَ السَّبْقِ فِي هَذَا كُلِّهِ ﴿٢﴾.

﴿١﴾ فقد كفروا بالنصوص، واعتمدوا على عقولهم الفاسدة.

﴿٢﴾ فَهُمْ يظنون أن السلف هم السُّذَّج، وأنهم لم يفهموا إلا مجرد ≈

= وهذا مفهوم مجمل:

* فإن كان المقصود: أن الكيفية أو الحقيقة التي يؤول إليها النص غير معلومة، فهذا صحيح، وهو مذهب السلف.

* أما إن كان المقصود: هو تسليط التفويض على معاني النصوص، بحيث يُزعم أنها مجهولة، لا يعلم معناها إلا الله، وأن هناك نصوصاً، لا يعلم أحد من الخلق معناها فهذا هو حقيقة مذهب أهل التفويض.

والتفويض يشترك مع التحريف في كونه يفضي إلى التعطيل.

وانظر: «الملل والنحل» (١/ ٩٢).

(١) من البله، قال الجوهري: رجلٌ أبله بين البله والبلاهة، وهو الذي غلبت عليه سلامة الصدر (الصحاح ٦/ ٢٢٢٧).

ثُمَّ هَذَا الْقَوْلُ إِذَا تَدَبَّرَهُ الْإِنْسَانُ وَجَدَهُ فِي غَايَةِ الْجَهَالَةِ؛ بَلْ فِي غَايَةِ الضَّلَالَةِ. كَيْفَ يَكُونُ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرُونَ ـ لَا سِيَّمَا وَالْإِشَارَةُ بِالْخَلَفِ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ـ الَّذِينَ كَثُرَ فِي بَابِ الدِّينِ اضْطِرَابُهُمْ وَغَلُظَ عَنْ مَعْرِفَةِ اللهِ حُجَّابُهُمْ، وَأَخْبَرَ الْوَاقِفُ عَلَى نِهَايَةِ إِقْدَامِهِمْ بِمَا انْتَهَى إِلَيْهِ من مرامهم حَيْثُ يَقُولُ:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّها ... وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعاً كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ[1]

وَأَقَرُّوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمَا قَالُوهُ مُتَمَثِّلِينَ بِهِ أَوْ مُنْشِئِينَ لَهُ فِيمَا صَنَّفُوهُ مِنْ كُتُبِهِمْ كَقَوْلِ بَعْضِ رُؤَسَائِهِمْ:

نِهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ ... وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَغَايَةُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ وَالْمَنَاهِجَ الْفَلْسَفِيَّةَ؛ فَمَا رَأَيْتُهَا

≈ التلاوة فقط، وليست عندهم عقول يفهمون بها النصوص، ويعرفون بها اللغة، وإنما هم قوم سُذَّج يؤمنون بمجرد اللفظ؛ ولهذا قالوا: طريقة السلف أسلم؛ أي: التفويض ـ كما ينسبونه إليهم؛ وهم غالطون في هذه النسبة ـ وطريقة الخلف أعلم وأحكم، وهي في الحقيقة: التحريف؛ الذي يسمونه تأويلاً[2].

---

(١) انظر: «نهاية الإقدام» للشهرستاني (ص٣) حيث ذكر البيتين ولم ينسبهما لقائل. ونسبهما ابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية» (١/ ٢٤٤) للشهرستاني نفسه. وانظر: «درء التعارض» (١/ ١٥٩)؛ و«منهاج السُّنَّة» (٥/ ٢٧١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٥).

تَشْفِي عَلِيلاً، وَلَا تَرْوِي غَلِيلاً، وَرَأَيْت أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ.

أَقْرَأُ فِي الإِثْبَاتِ: «﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَأَقْرَأُ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠] وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي» ﴿١﴾.

وَيَقُولُ الْآخَرُ مِنْهُمْ: لَقَدْ خُضْتُ الْبَحْرَ الْخِضَمَّ، وَتَرَكْتُ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَعُلُومَهُمْ وَخُضْت فِي الَّذِي نَهَوْنِي عَنْهُ، وَالْآنَ إِنْ لَمْ يَتَدَارَكْنِي رَبِّي بِرَحْمَةٍ منه فَالْوَيْلُ لِفُلَانٍ، وَهَا أَنَا ذَا أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي ﴿٢﴾.

﴿١﴾ هذا كله من كلام الرازي، وهذا مذكور في كتاب «السير» للذهبي(١)، والفتاوى(٢)، وطبقات الشافعية(٣)، وفيه زيادة(٤).

يقول شيخ الإسلام تعليقاً على عبارته التي جاءت في النص: وهو صادق فيما أخبر به أنه لم يستفد من بحوثه في الطرق الكلامية والفلسفية سوى أن جمع قيل وقال، وأنه لم يجد فيها ما يشفي عليلاً، ولا يروي غليلاً؛ فإن من تدبَّر كتبه كلها لم يجد فيها مسألة واحدة من مسائل أصول الدين موافقة للحق الذي يدل عليه المنقول والمعقول، بل يذكر في المسألة عدة أقوال، والقول الحق لا يعرفه فلا يذكره، إنتهى من «منهاج السُّنَّة»(٥).

﴿٢﴾ هذه مقالة الجويني، وهو من رؤوس الأشاعرة(٦).

---

(١) (٢١/ ٥٠٠).
(٢) (٤/ ٧٢).
(٣) للسبكي (٥/ ٤٠).
(٤) انظر: «درء التعارض» (١/ ١٦٠)؛ و«منهاج السُّنَّة» (٥/ ٢٧١).
(٥) (٥/ ٢٧٢).
(٦) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/ ٢٦٠)؛ و«السير» (١٨/ ٤٧١)؛ و«منهاج السُّنَّة» (٥/ ٢٦٩)؛ و«الفتاوى» (٤/ ٧٣).

وَيَقُولُ الْآخَرُ مِنْهُمْ: أَكْثَرُ النَّاس شَكًّا عِنْدَ الْمَوْتِ أَصْحَابُ الْكَلَامِ ﴿١﴾.

[إستحالة أن يكون الخلف أعلم من السلف]

ثُمَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ الْمُخَالِفُونَ لِلسَّلَفِ إِذَا حقَّقَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ لَمْ يُوجَدْ عِنْدَهُمْ مِنْ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ بِاللهِ وَخَالِصِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ خَبَرٌ وَلَمْ يَقِفُوا مِنْ ذَلِكَ عَلَى عَيْنٍ وَلَا أَثَرٍ، كَيْفَ يَكُونُ هَؤُلَاءِ الْمَحْجُوبُونَ الْمَنْقُوصُونَ الْمَسْبُوقُونَ الْحَيَارَى الْمُتَهَوِّكُونَ أَعْلَمَ بِاللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَحْكَم فِي بَابِ آيَاتِهِ وذَاتِهِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَخُلَفَاءِ الرُّسُلِ، وَأَعْلَامِ الْهُدَى وَمَصَابِيحِ الدُّجَى؟ الَّذِينَ بِهِمْ قَامَ الْكِتَاب وَبِهِ قَامُوا ﴿٢﴾، وَبِهِمْ نَطَقَ الْكِتَابُ وَبِهِ نَطَقُوا ﴿٣﴾، الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ مَا بَرَزُوا بِهِ عَلَى سَائِرِ أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ، فَضْلاً عَنْ سَائِرِ الْأُمَمِ الَّذِينَ لَا كِتَابَ لَهُمْ، وَأَحَاطُوا مِنْ حَقَائِقِ الْمَعَارِفِ، وَبَوَاطِنِ الْحَقَائِقِ، بِمَا لَوْ جُمِعَتْ حِكْمَةُ غَيْرِهِمْ إِلَيْهَا لَاسْتَحْيَى مَنْ يَطْلُبُ الْمُقَابَلَةَ.

﴿١﴾ أشار شيخ الإسلام في موضع آخر إلى أن القائل هو أبو حامد الغزالي[1].

﴿٢﴾ يعني: عملوا بالكتاب فَتَلَوْه ونفَّذوه، والكتاب قام بهم؛ أي: بمدحهم والثناء عليهم. وقوله: (بهم نطق الكتاب).

﴿٣﴾ يعني: نطق الكتاب بفضلهم. ونطقوا به، فَتَلَوْهُ وعملوا به.

---

(١) انظر: «نقض المنطق» (ص٢٥).

ثُمَ كَيْفَ يَكُونُ خَيْرُ قُرُونِ الأُمَّةِ أَنْقَصَ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ ـ لَا سِيَّمَا الْعِلْمُ بِاللهِ وَأَحْكَامِ آيَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ ـ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَصَاغِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ؟ أَمْ كَيْفَ يَكُونُ أَفْرَاخُ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَأَتْبَاعُ الْهِنْدِ وَالْيُونَانِ، وَوَرَثَةُ الْمَجُوسِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَضُلَّالِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ، وَأَشْكَالُهُمْ وَأَشْبَاهُهُمْ أَعْلَمَ بِاللهِ مِنْ وَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَهْلِ الْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ؟!.

وَإِنَّمَا قَدَّمْت هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ؛ لِأَنَّ مَنِ اسْتَقَرَّتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ عِنْدَهُ عَلِمَ طَرِيقَ الْهُدَى أَيْنَ هُوَ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ.

وَعَلِمَ أَنَّ الضَّلَالَ وَالتَّهَوُّكَ إِنَّما اسْتَولَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِنَبْذِهِمْ كِتَابَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَإِعْرَاضِهِمْ عَمَّا بَعَثَ اللهُ بِهِ مُحَمَّداً ﷺ مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، وَتَرْكِهِمُ الْبَحْثَ عَنْ طَرِيقَةِ السَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ وَالْتِمَاسِهِمْ عِلْمَ مَعْرِفَةِ اللهِ مِمَّنْ لَمْ يَعْرِفِ اللهَ بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَلِشَهَادَةِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَبِدَلَالَاتٍ كَثِيرَةٍ؛ وَلَيْسَ غَرَضِي وَاحِداً، وَإِنَّمَا أَصِفُ نَوْعَ هَؤُلَاءِ وَنَوْعَ هَؤُلَاءِ[١].

[إثبات العلو والفوقية لله تعالى من أدلة القرآن]

وَإِذَا كَانَ كَذلِكَ فَهَذَا كِتَابُ اللهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، ثُمَّ عَامَّةُ كَلَامِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، ثُمَّ كَلَامُ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ مَمْلُوءٌ بِمَا هُوَ إِمَّا نَصٌّ وَإِمَّا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ فوقَ كل شيء، وعَلِيٌّ على كُلِّ شَيْءٍ، وأَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ:

مِثْلُ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ

---

[١] أي أن المقصود وصف النّوع، وليس تعيين أمارات أشخاص معينين.

يَرْفَعُهُ﴾ [فَاطِر: ١٠] ﴿١﴾ .

﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عِمْرَان: ٥٥].

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦، ١٧] ﴿٢﴾ .

﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النِّساء: ١٥٨].

﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعَارج: ٤].

﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السَّجدة: ٥] ﴿٣﴾ .

﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النّحل: ٥٠].

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعـرَاف: ٥٤]. فـي سِـتَّـةِ مَـوَاضِـعَ:

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥].

﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾﴾ [غافر: ٣٦].

﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧].

﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فُصِّلت: ٤٢].

﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤] ﴿٤﴾ إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكَادُ يُحْصَى إِلَّا بِكُلْفَةٍ.

﴿١﴾ قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] الرفع يكون من أسفل إلى أعلى فدلّ على ثبوت العُلُوِّ لهُ سبحانه.

﴿٢﴾ المراد بالسماء في الآية: العلو.

﴿٣﴾ والعروج يكون من أسفل إلى أعلى.

﴿٤﴾ والنزول يكون من أعلى إلى أسفل؛ فدلّ على أن الله في العُلو.

[أدلة السُنَّة على إثبات العلو والفوقية لله تعالى]

وَفِي الْأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ وَالْحِسَانِ مَا لَا يُحْصَى، مِثْلَ قِصَّةِ مِعْرَاجِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى رَبِّه[1]، وَنُزُولِ الْمَلَائِكَةِ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَصُعُودِهَا إليه، وقول الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: «**فَيَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ إِلَى رَبِّهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ**»﴿١﴾[2].

وَفِي «الصَّحِيحِ» فِي حَدِيثِ الْخَوَارِجِ: «**أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ**

﴿١﴾ كما في الحديث الذي أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ للهِ تَبَارَكَ وَتعَالَى مَلَائِكَةً سَيَّارَةً فُضُلاً يَتَتَبَّعُونَ مَجَالِسَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا مَجْلِساً فِيهِ ذِكْرٌ قَعَدُوا مَعَهُمْ، وَحَفَّ بَعْضُهُمْ بَعْضاً بِأَجْنِحَتِهِمْ حَتَّى يَمْلَؤوا مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِذَا تَفَرَّقُوا عَرَجُوا وَصَعِدُوا إِلَى السَّمَاءِ قَالَ: فَيَسْأَلُهُمْ اللهُ عز وجل، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: مِنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ عِبَادٍ لَكَ فِي الْأَرْضِ يُسَبِّحُونَكَ، وَيُكَبِّرُونَكَ، ويُهَلِّلُونَكَ، وَيَحْمَدُونَكَ، وَيَسْأَلُونَكَ، قَالَ: وَمَاذَا يَسْأَلُونِي؟ قَالُوا: يَسْأَلونَكَ جَنَّتَكَ، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: لَا أَيْ رَبِّ، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: ويَسْتَجِيرُونَكَ، قَالَ: وَمِمَّ يَسْتَجِيرُونَنِي؟ قَالُوا: مِنْ نَارِكَ يَا رَبِّ، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: وَيَسْتَغفِرُونَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ فَأَعْطَيْتُهُمْ مَا سَأَلُوا، وَأَجَرْتُهُمْ مِمَّا اسْتَجَارُوا، قَالَ: فَيَقُولُونَ: رَبِّ فِيهِمْ فُلَانٌ ـ عَبْدٌ خَطَّاءٌ ـ، إِنَّمَا مَرَّ فَجَلَسَ مَعَهُمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: ولَهُ غَفَرْتُ هُمُ الْقَوْمُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ**»[3]. والعروج من أسفل إلى أعلى ـ كما مضى ـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٩)؛ ومسلم (١٦٣) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) الحديث أخرجه البخاري (٥٥٥، ٣٢٢٣، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)؛ ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) مسلم (٢٦٨٩).

مَنْ فِي السَّمَاءِ يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاءً» ﴿١﴾[(١)]، وَفِي حَدِيثِ الرُّقْيَةِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو داود وَغَيْرُهُ: «رَبُّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُك، أَمْرُك فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا رَحْمَتُك فِي السَّمَاءِ، اجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الْأَرْضِ، اغْفِرْ لَنَا حَوْبَنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الْوَجَعِ»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَكَى أَحَدٌ مِنْكُمْ أَوْ اشْتَكَى أَخٌ لَهُ فَلْيَقُلْ: رَبَّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ...»، وَذَكَرَهُ[(٢)].

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ: «وَالْعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» ﴿٢﴾، رَوَاهُ أَبُو داود[(٣)].

﴿١﴾ المراد بالسماء إذا أُطلقتْ: العُلو.

﴿٢﴾ وهذا الحديث قد رواه أهل السنن كأبي داود، وابن ماجه، ≈

---

(١) أخرجه البخاري (٤٣٥١)؛ ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٨٩٢)؛ وأحمد (٦/ ٢٠، ٢١)؛ والحاكم (٤/ ٢٤٣)، تحقيق مصطفى عبد القادر، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ورواه أيضاً النسائي في السنن الكبرى (١٠٨٧٤)، و(١٠٨٧٧)، والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» برقم (٣٨٩٢).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٦، ٢٠٧)؛ وأبو داود (٤٧٢٣)؛ والترمذي (٣٣٢٠)؛ وابن ماجه (١٩٣)؛ وابن خزيمة في «التوحيد» (١٣٤) من طرق عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب ﷺ فزَعَمَ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً فِي الْبَطْحَاءِ فِي عِصَابَةٍ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ فِيهِمْ، إِذْ مَرَّتْ عَلَيْهِمْ سَحَابَةٌ، فَنَظَرُوا إِلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ تَدْرُونَ مَا اسْمُ هَذِهِ؟**»، قَالُوا: نَعَمْ هَذَا السَّحَابُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَالْمُزْنُ**»، قَالُوا: وَالْمُزْنُ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**وَالْعَنَانُ**»، قَالُوا: وَالْعَنَانُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بُعْدُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟**»، فَقَالُوا: لَا وَاللهِ مَا نَدْرِي، قَالَ: «**فَإِنَّ بُعْدَ مَا بَيْنَهُمَا إِمَّا وَاحِدَةٌ، وَإِمَّا اثْنَتَانِ، أَوْ ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، وَالسَّمَاءُ الَّتِي فَوْقَهَا كَذَلِكَ، حَتَّى عَدَّدَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، وَفَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةٌ** =

وهذا الحديث مع أنه قد رواه أهل السنن كأبي داود، وابن ماجه، والترمذي، وغيرهم، فهو مروي من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر، وقد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لِلْجَارِيَةِ: «**أَيْنَ اللهُ؟**» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «**مَنْ أَنَا؟**»، قَالَتْ: رَسُولُ اللهِ ﷺ. قَالَ: «**أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**» ﴿١﴾[1].

≈ والترمذي وغيرهم، وهو مروي من طريقين مشهورين؛ فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر. فأحد الطريقين وإن كان فيه ضعف فإن الآخر يشده فيكون حسناً لذلك، ثم أيضاً: فإنَّ له شواهد من الكتاب والسُّنَّة كثيرة. وبعض المبتدعة رغم ذلك يقع في حديث الأوعال. ولو فرضنا أن هذا الحديث لم يصح؛ فإن ذلك لا يضر بالنصوص الأخرى.، فنصوص العلو ـ كما قال ابن القيم ـ: تزيد على ثلاثة آلاف نص.

﴿١﴾ فأقرّ ﷺ الجارية لمَّا أجابت بقولها: «في السماء» عن سؤاله ﷺ: «**أَيْنَ اللهُ؟**» على السؤال عن الله بـ «أين» وأين إنما يُسأل بها عن المكان؛ ولهذا لمّا قالت: «في السماء»؛ أقرّها على ذلك فهذا من أدلة علو الله تعالى على خلقه. ≈

= **أَوْعَالٍ، بَيْنَ أَظْلَافِهِنَّ وَرُكَبِهِنَّ، مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ فَوْقَ ظُهُورِهِنَّ الْعَرْشُ، بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ، مِثْلُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، واللهُ فَوْقَ ذَلِكَ**».

ومداره على عبدالله بن عميرة وهو مجهول، ولم يرو عنه سوى سماك بن حرب. وقال البخاري: «لا يعرف له سماع من الأحنف بن قيس».

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

≈ وفيه: جواز السؤال عن الله بـ «أين؟». وأمَّا أهل البدع فإنهم يجلبون بخَيْلِهم ورَجِلِهم على كلمة «أين» ويقولون: هذا خطأ من الجارية، والرسول ﷺ أقرّها على الخطأ مراعاةً لعقلها؛ أي أنّه: خاطبها على مقدار عقلها، وإلا فلن تفهم الجارية مراد الرسول ﷺ!.

فالحاصل أنهم يقولون: لا يُسأل عن الله بـ «أين»؛ لأن السؤال عنه بـ «أين؟» يقتضي أنه تعالى في مكان، وإذا كان في مكان؛ فيكون محدوداً؛ مُتَحَيِّزاً، وهذا نقصٌ في حقه تعالى وانتقاصٌ له.

بل جعل أهل البدع هذا القول من قبيل الكفر؛ فهم يكفِّرون من يقول: «الله في السماء»، وإذا رفعت أصابعك إلى السماء قطع إصبعكَ الجهمي؛ لأنه يقول: هذا تنَقُّص لله، فهم يخطِّئُون الجارية، ويقولون: إن الرسول ﷺ غرّها بسؤالٍ فاسد، وأقرَّها على جوابها الفاسد؛ مراعاةً لعقلها، هكذا اتهموا النبي ﷺ!!.

ولبئس ما قالوا؛ فهل يعجز الرسول ﷺ ـ أفصح الناس ـ عن أن يقول: «مَن الله؟!»، أيترك الأوجز إلى الأكثر إطناباً؟ أيترك «مَن» التي هي حرفان، إلى «أين» وهي ثلاثة حروف؟؟!!

وبعضهم سلك مسلك تضعيف الحديث، وهذا الحديث ثابت في صحيح مسلم، لكن الهوى ـ والعياذ بالله ـ ومتابعة أهل البدع وأهل الضلال حَملهم على هذا.

وهذا الذي قالوه يُخشى أن يكون كفراً، والجهمية كفّرهم خمسمائة عالم كما ذكر ابن القيم، والمعتزلة كفّرهم أيضاً جمع من أهل العلم، ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

ومن العلماء من قال: إنهم مبتدعة؛ لأنهم متأوّلون، ولا تصل بدعتهم إلى الكفر.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ مَوْضُوعٍ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»﴿١﴾[(١)]، وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ قَبْضِ الرُّوحِ: «حَتَّى يَعْرُجَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ الَّتِي فِيهَا اللهُ» إسناده على شرط الصحيحين[(٢)].

وَقَوْلُ عَبْدِاللهِ بْنِ رَوَاحَةَ رضي الله عنه الَّذِي أَنْشَدَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَقَرَّهُ عَلَيْهِ:

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَا
وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَا﴿٢﴾

﴿١﴾ قوله ﷺ: «عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ» دلّ على أن الله فوق العرش.

﴿٢﴾ فأثبت رضي الله عنه أن الله فوق العرش، وأقره النبي ﷺ على ذلك.

وهذان البيتان لهما قصة له رضي الله عنه مع زوجته، ومُجمل القصة: أنه كان لعبد الله رضي الله عنه جارية، فأبصرته يوماً زوجته وقد خلا بها، فقالت: لقد اخترتَ أمَتَك على حُرَّتِك؟! فأنكر ذلك، قالت: إن كنت صادقاً فاقرأ آية من القرآن.

ـ وكانت تعلم أن الجُنُب لا يقرأ القرآن على هذه الحالة، قال: فأسمعها البيت الأول من الأبيات الواردة في النص، فقالت: زدني آية، فقال: ≈

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو عند البخاري (٧٤٢٢) بلفظ: «إِنَّ اللهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ، كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي».

(٢) رواه أحمد (٢/ ٣٦٤)، من حديث البراء بن عازب؛ وابن ماجه (٤٢٦٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، برقم (٤٣٣٨)، وقد ورد هذا الحرف أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد (٢٥١٣٣).

وَقَوْلُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ الثَّقَفِيِّ الَّذِي أَنْشَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ شِعْرِهِ فَاسْتَحْسَنَهُ، وَقَالَ: «آمَنَ شِعْرُهُ وَكَفَرَ قَلْبُه»(١):

مَجِّدُوا اللهَ فَهُوَ لِلْمَجْدِ أَهْلٌ ... رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ أَمْسَى كَبِيراً
بِالْبِنَا الْأَعْلَى الَّذِي سَبَقَ النَّاسَ ... وَسَوَّى فَوْقَ السَّمَاءِ سَرِيراً
شَرْجَعاً﴿١﴾ مَا يَنَالُهُ بَصَرُ الْعَيْنِ ... يَرَى دُونَهُ الْمَلَائِكَةُ صُوَراً(٢)

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِي «السنن»: «إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ،

≈ وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ ... وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينا
وَتَحْمِلُهُ مَلَائِكَةٌ كِرَامٌ ... مَلَائِكَةُ الْإِلَهِ مُقَرَّبِينَا

فقالت رضي الله عنها: آمنتُ بالله وكذَّبتُ بصري، فأُخبر الرسول ﷺ بذلك، فضحك من صنيعه.

وهذه القصة تروى، لكن في ثبوتها نظر.

﴿١﴾ «شَرْجعاً» يعني: مرتفعاً. ومن المعلوم أن أمية لم يسلم. ولكن كلامه قارب كلام أهل الإسلام، وهذا تقرير من النبي ﷺ له ولصحة كلامه، ومنه محلُّ الشاهد.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٧) وفي سنده أبو بكر الهذلي، وهو متروك، كما في «التقريب» (٨٠٠٢)، ورواه الفاكهي في «أخبار مكة» (١٩٧٣) وفي سنده، هشام بن محمد الكلبي، وهو متروك، كما في «المغني» للذهبي (٦٧٥٦)، وفيه أيضاً: محمد بن السائب الكلبي، وهو متهم بالكذب، كما في «التقريب» (٥٩٠١). ويغني عنه ما أخرجه البخاري (٣٨٤١)؛ ومسلم (٢٢٥٥) من حديث أبي هريرة بلفظ: «**وكاد أمية بن أبي الصلت أن يُسلم**».

(٢) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٢٧)؛ والذهبي في «العلو» (٧٤) بإسناد فيه قدامة بن إبراهيم، ويحيى بن أيوب، وكلاهما ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (١/ ١٢٠)؛ وابن أبي الدنيا في «الإشراف» (٢١١) بإسناد فيه زمعة بن صالح، وسلمة بن وهرام. وزمعة بن صالح، ضعيف، وابن وهرام ثقة وابن معين، وأبو زرعة، كما في «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٢٨).

يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْراً»[(١)].

وَقَوْلُهُ: «يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ يَا رَبِّ...» ﴿١﴾[(٢)].

إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللهُ، مِمَّا هُوَ أَبْلَغ الْمُتَوَاتِرَاتِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ، الَّتِي تُورِثُ عِلْماً يَقِينيًّا مِنْ أَبْلَغ الْعُلُوم الضَّرُورِيَّةِ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ الْمُبَلِّغَ عَنِ اللهِ أَلْقَى إِلَى أُمَّتِهِ الْمَدْعُوِّينَ، أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ فوقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ، كَمَا فَطَرَ اللهُ عَلَى

﴿١﴾ الحديث أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «... **ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ ـ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ ـ**».

هذه النصوص من الكتاب والسُّنَّة تفيد المسلم العلم واليقين بأن الله ـ تعالى ـ في السماء، وفي العُلو، إلا من اجتالتهم الشياطين عن فطرتهم، وفسدت فطرتهم، فهؤلاء لا عبرة بهم، وهذه النصوص كثيرة لا حصر لها كما ذكر ابن القيم رحمه الله بأن أفرادها تزيد على ثلاثة آلاف دليل.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)؛ والترمذي (٣٥٥٦)؛ وابن ماجه (٣٨٦٥)؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٩٦٥) وغيرهم عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً. وقال الترمذي ـ بعد أن رواه ـ: «هذا حديث حسن غريب، ورواه بعضهم ولم يرفعه». وقال البيهقي ـ عقب إخراجه الحديث ـ: «رفعه جعفر بن ميمون هكذا، ووقفه سليمان التيمي عن أبي عثمان في إحدى الروايتين عنه».
لكن أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن قضية الاختلاف في الوقف والرفع في كتاب «نقض التأسيس» (٢/٤٤١)، فقال متعقباً الترمذي: «... لا يضرُّ؛ لأنه إذا كان موقوفاً على سلمان؛ فمثل هذا الكلام لا يُقال إلا توقيفاً...».
والحديث قال عنه الحافظ في «الفتح» (١١/١٤٣): «... وسنده جيد».
وفي معنى حديث سلمان أحاديث، عن أنس، وجابر، وابن عمر، في أسانيدها ضعفٌ، وفي بعضها ضعف شديد. والله أعلم.

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٥).

ذَلِكَ جَمِيعَ الْأُمَمِ عَرَبِهِمْ وَعَجَمِهِمْ، فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ؛ إِلَّا مَنِ اجْتَالَتْهُ الشَّيَاطِينُ عَنْ فِطْرَتِه.

ثُمَّ عَنِ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ مَا لَوْ جُمِعَ لَبَلَغَ مئاتٍ أَوْ أُلُوفاً.

[القول بنفي العلو ليس عليه دليل من الكتاب ولا السُّنَّة ولا قال به أحد من سلف الأمة]

ثُمَّ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ لَا مِنَ الصَّحَابَةِ، والتَّابِعِينَ، وَلَا عَنْ أئمة الدين ـ الذين أدْرَكُوا زَمَنَ الْأَهْوَاءِ والاخْتِلَافِ ـ حَرْفٌ وَاحِدٌ يُخَالِفُ ذَلِكَ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِراً.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَطُّ: إِنَّ اللهَ لَيْسَ فِي السَّماءِ، وَلَا إِنَّه لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا إِنَّهُ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَلَا إِنَّ جَمِيعَ الْأَمْكِنَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَوَاءٌ، وَلَا إِنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُنْفَصِلٌ، وَلَا إِنَّهُ لَا تَجُوزُ الْإِشَارَةُ الْحِسِّيَّةُ إِلَيْهِ بالأصبع، وَنَحْوِهَا ﴿١﴾؛ بَلْ قَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَطَبَ خُطْبَتَهُ الْعَظِيمَةَ يَوْمَ عَرَفَاتٍ، فِي أَعْظَم مَجْمَع حَضَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ جَعَلَ يَقُولُ: «**أَلَا هَلْ بَلَّغْت؟**»، فَيَقُولُونَ: نَعَمْ. فَيَرْفَعُ إِصْبَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُبُهَا إِلَيْهِمْ، وَيَقُولُ: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ غَيْرَ مَرَّةٍ**»[1]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

﴿١﴾ وكل هذا من مقالات أهل البدع الكلامية.

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه وهو الحديث الطويل في صفة حجة النبي ﷺ.

فإن كَانَ الْحَقُّ فيمَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ السَّالِبُونَ النَّافُونَ لِلصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ فِي كتاب الله وسُنَّة رَسُوله؛ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ وَنَحْوِهَا؛ دُونَ مَا يُفْهَمُ مِنَ الْكِتابِ وَالسُّنَّةِ إِمَّا نَصًّا وَإِمَّا ظَاهِراً، فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى اللهِ ثُمَّ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ثُمَّ عَلَى خَيْرِ الْأُمَّةِ: أَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ دَائِماً بِمَا هُوَ نَصٌّ أو ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَلَا يَبُوحُونَ بِهِ قَطُّ، وَلَا يَدُلُّونَ عَلَيْهِ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِراً؛ حَتَّى يَجِيءَ أَنْبَاطُ الْفُرْسِ وَالرُّوم، وَفُرُوخُ الْيَهُودِ وَالْفَلَاسِفَة، يُبَيِّنُونَ لِلْأُمَّةِ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَوْ كُلِّ فَاضِلٍ أَنْ يَعْتَقِدَهَا.

لَئِنْ كَانَ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ الْمُتَكَلِّفُونَ هُوَ الاعْتِقَادُ الْوَاجِبُ وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ أُحِيلُوا فِي مَعْرِفَتِهِ عَلَى مُجَرَّدِ عُقُولِهِمْ، وَأَنْ يَدْفَعُوا بمقتضى قِيَاس عُقُولِهِمْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ نَصًّا أَوْ ظَاهِراً ـ لَقَدْ كَانَ تَرْكُ النَّاسِ بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ أَهْدَى لَهُمْ وَأَنْفَعَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ؛ بَلْ كَانَ وُجُودُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ضَرَراً مَحْضاً فِي أَصْلِ الدِّين [١].

---

[١] إذا كانت العقيدة الصحيحة هي كما يقول هؤلاء الخالفون وأنهم يقولون: إن ظواهر النصوص كُفرٌ كلها، ولهذا يتأولون قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، فيقولون: أي: استولى على العرش، لأن من يأخذ بظاهر النص ويعتقد أن الله استوى على العرش حقيقةً، فهذا يكفر عندهم، ولذلك يجب أن تتأوّل هذه النصوص.

فإذا قيل: كيف تتأول؟ ومَنِ الذي يتأوّلها؟

قالوا: وُكلت إلى العقول.

ويقصدون بالعقلاء: أنفسَهم، فيتكلفون ويتأولون النصوص على ما يليق بالله بزعمهم. ≈

فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ عَلَى مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ: أَنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ الْعِبَادِ لَا تَطْلُبُوا مَعْرِفَةَ اللهِ ﷻ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الصِّفَاتِ نَفْياً وَإِثْبَاتاً، لَا مِنَ الْكِتَابِ وَلَا مِنَ السُّنَّةِ، وَلَا مِنْ طَرِيقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ.

وَلَكِنِ انْظُرُوا أَنْتُمْ، فَمَا وَجَدْتُمُوهُ مُسْتَحِقًّا لَهُ مِنَ الأَسْمَاء والصِّفَاتِ فَصِفُوهُ بِهِ ـ سَوَاءٌ كَانَ مَوْجُوداً فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ـ وَمَا لَمْ تَجِدُوهُ مُسْتَحِقًّا لَهُ فِي عُقُولِكُمْ فَلَا تَصِفُوهُ بِهِ [١]!.

≈ **يبين المؤلف** رحمه الله **لهم أنه**: إذا كانت نصوص الكتاب والسُّنَّة لا يُعتمد عليها، وأقوال السلف لا يُعتمد عليها، وأقوال الخَلف لا يعتمد عليها، والعقيدة الصحيحة هي ما يقوله هؤلاء، كان ترْك الناس بلا كتابٍ ولا سُنَّة أحسن، فما الفائدة من الكتاب والسُّنَّة إذا كنا سنتعامل معهما بهذه الطريقة؟

وعلى هذا: فالكتاب والسُّنَّة صارا لا يزيدان الناس إلا ضلالاً ـ على حد زعم هؤلاء ـ عياذاً بالله من سوء مقالهم.

[١] يعني: بآرائكم الفاسدة وزبالة أذهانكم، العقول متضاربة، فعقل هذا يخالف هذا، وعقل هذا يخالف هذا، فأيّ عقل يُعتمد عليه إذن؟!.

والحق: أن هذه البدع وأهلها يتجددون بتجدد الزمان، وقد اقتحموا كل المجالات حتى الأدبية والعربية، وفي زماننا دسُّوا السُّم في الأدب واللغة العربية، وأدخلوا فيها الإلحاد والحداثة.

وهذا «حسن السَّقاف» ـ الموجود في الشام ـ يسير على طريقة أولئك الجهمية داعياً إلى الضلال والإلحاد، مليءٌ إفكاً وضلالاً، ومن إفكه أنه زعم أن مثبت العلو على مذهب فرعون.

[منهج النفاة في نفي الصفات]

ثُمَّ هَا هُنَا فَرِيقَان: أَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ: مَا لَمْ تُثْبِتْهُ عُقُولُكُمْ فَانْفُوهُ﴿١﴾.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُول: بَلْ تَوَقَّفُوا فِيهِ، وَمَا نَفَاهُ قِيَاسُ عُقُولِكُمْ ـ الَّذِي أَنْتُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ مُضْطَرِبُونَ اخْتِلافاً أَكْثَرَ مِنْ جَمِيعِ اختلافٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ـ فَانْفُوهُ، وَإِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ فَارْجِعُوا، فَإِنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي تَعَبَّدْتُكُمْ بِهِ؛ وَمَا كَانَ مَذْكُوراً فِي الْكِتَابِ والسُّنَّةِ مِمَّا يُخَالِفُ قِيَاسَكُمْ هَذَا أَوْ يُثْبِتُ مَا لَمْ تُدْرِكْهُ عُقُولُكُمْ ـ عَلَى طَرِيقَةِ أَكْثَرِهِمْ ـ فَاعْلَمُوا أَنِّي أَمْتَحِنُكُمْ بِتَنْزِيلِهِ، لَا لِتَأْخُذُوا الْهُدَى مِنْهُ؛ لَكِنْ لِتَجْتَهِدُوا فِي

﴿١﴾ هذا في الصفات، فالذين نفوا الصفات حكّموا عقولهم وقالوا: ننظر بعقولنا، فإذا قال الله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ننظُر إذا كان العقل يرى أن هذه الصِّفة تصلح أن تثبت لله؛ نُثبتها، وإذا كان يرى أنها لا تصلح، وأن فيها تنقُّصاً لله، وأن فيها مشابهة للمخلوق؛ نفيها؛ والاستواء يكون فيه مشابهة للمخلوق، ويلزم منه أن يكون الله محدوداً ـ هكذا زعموا ـ، وأن يكون متحيِّزاً؛ فلهذا نفوه بعقولهم.

ولكن أيُّ عقلٍ يُرجع إليه؟! عقل مَنْ؟ أليست العقول متضاربة؟! ثم لماذا أنزل الله علينا الكتاب وما الفائدة من الكتاب إذا كنا نشكك في دلالته؟! فإذا قال الله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ فالمراد: إثبات هذه الصفة له تعالى، على الوجه اللائق به.

قال: ثم هم ها هنا فريقان أكثرهم يقولون: ما لم تثبته عقولكم فانفوه، ومنهم من يقول: بل توقفوا فيه.

أتريدوننا أن نقول: لا يا رب، فالعقل يقول: إن الاستواء لا يليق بك؟!

تَخْرِيجِهِ عَلَى شَوَاذِّ اللُّغَةِ، وَوَحْشِيِّ الْأَلْفَاظِ وَغَرَائِبِ الْكَلَامِ ﴿١﴾، وَأَنْ تَسْكُتُوا عَنْهُ مُفَوِّضِينَ عِلْمَهُ إِلَى اللهِ مَعَ نَفْيِ دَلَالَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ ﴿٢﴾. هَذَا حَقِيقَةُ الْأَمْرِ عَلَى رَأْيِ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

﴿١﴾ هذا حال أهل الكلام، فأكثرهم ينفون بعقولهم، وبعضهم يتوقّف، ويقول: إن ما نفاه العقل يجب نفيه، إذن فماذا نفعل بالنصوص؟

قالوا: نُخرِّجها على وجوه اللغة، ونلتمس لها وجوهاً شاذة، ووجوهاً غريبة، أو معانيَ محتملة بعيدة ونفسّرها بها.

﴿٢﴾ يقصد: هم بين أحد أمرين: إما محرِّفين، أو مؤوّلين، فبعضهم يحرِّف ويقول: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنى: استولى؛ لأن الاستواء لا يليق بالله؛ لأنه يلزم منه أن يكون الله محدوداً، وأن يكون مُتحيِّزاً، وأن يكون مشابهاً للمخلوق، فننفيه ونقول: إنما معناه استولى، فنقول لهم: والاستيلاء الذي فررتم إليه: كذلك، فالمخلوق يستولي أيضاً، ويلزم منه محظور آخر، وهو أنه كان مغلوباً، ثم غلب أي: أن العرش لم يكن بحوزته، فآل إليه بالاستيلاء والمغالبة!! ـ تعالى الله ـ هذا **المعنى الأول**.

والمعنى الثاني: الإيمان باللفظ فقط، والسكوت عن تعيين المعنى، وتفويض العلم بالمعنى إلى الله.

فنقول له: ما معنى كلمات نصوص الصفات؟! فيقول: ما أعرف معناها! «ألف» و«سين» و«تاء» كأنها حروف أعجمية، ما أدري ما معناها، كالحروف الأعجمية، أو كأنها حروف لاتينية ما يفهم معناها.

وهكذا المفوِّضة؛ ولهذا قيل: المفوِّضة شر من المعطِّلة، فهم إما أن ينفوا الصفات ويعطلوها ويحرفوها ويفسروها بتفسيرات باطلة، أو يفوّضوا المعنى إلى الله ويكتفوا بالإيمان باللفظ. ≈

وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ رَأَيْته صَرَّحَ بِمَعْنَاهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ لَازِمٌ لِجَمَاعَتِهِمْ لُزُوماً لَا مَحِيدَ عَنْهُ، وَمَضْمُونُهُ: أَنَّ كِتَابَ اللهِ لَا يُهْتَدَى بِهِ فِي مَعْرِفَةِ اللهِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَعْزُولٌ عَنِ التَّعْلِيمِ وَالْإِخْبَارِ بِصِفَاتِ مَنْ أَرْسَلَهُ، وَأَنَّ النَّاسَ عِنْدَ التَّنَازُعِ لَا يَرُدُّونَ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ؛ بَلْ إِلَى مِثْلِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وإِلَى مِثْلِ مَا يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْأَنْبِيَاءِ كالبراهمة وَالْفَلَاسِفَةِ ـ وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ ـ وَالْمَجُوسِ وَبَعْضِ الصَّابِئِينَ.

≈ فهم بين هاتين النقيصتين، وهذين الداعين، وهذين الباطِلَيْن: إما تحريف، وإما تفويض، وهذا الطريق البدعي هو الذي يذكره بعض العلماء؛ ويذكره النووي في «شرح مسلم»(١) وغيره(٢)؛ أن الناسَ في هذا الباب فريقان، وطائفتان، **ولهم طريقتان**:

الطريقة الأولى: طريقة السلف، وهي بزعمهم: من يؤمن بمجرد اللفظ ويفوض المعنى.

الطريقة الثانية: طريقة الخلف، وهي: التأويل.

ولا يذكرون منهج السلف الصالح وإثباتهم الصفات ـ إثبات الألفاظ والمعاني ـ وتفويض الكيفية إلى الله، بل ينسبون الطريقة الأولى إلى السلف، ويظنون أن هذا هو مذهبهم!.

ولكن هذا التفويض وهو: الإيمان باللفظ والسكوت عن المعنى، مع الجزم بأنها منفية عن الله غير مرادة؛ لما فيها من التَنَقُّص والتشبيه بزعمهم.

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٣/ ١٩، ٢٠) عند كلامه على حديث أبي هريرة رقم (٢٦٧)، وكذا عند حديث: «**إن الله خلق آدم على صورته**».

(٢) انظر: «المعلم» للمازري (١/ ٢٢٦) (٣/ ١٦٩ ـ ١٧٢)، و«أساس التقديس» للرازي (ص٢٣٦).

وَإِنْ كَانَ هَذَا الرَّدُّ لَا يَزِيدُ الْأَمْرَ إِلَّا شِدَّةً؛ وَلَا يَرْتَفِعُ الْخِلَافُ بِهِ؛ إِذْ لِكُلِّ فَرِيقٍ طَوَاغِيتُ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِمْ، وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ.

وَمَا أَشْبَهَ حَال هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّفِينَ[١] بِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا (٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (٦٢)﴾ [النِّساء: ٦٠ ـ ٦٢].

فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الْكِتَابِ وَإِلَى الرَّسُولِ ـ وَالدُّعَاءُ إِلَيْهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ هُوَ الدُّعَاءُ إِلَى سُنَّتِهِ ـ أَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّا قَصَدْنَا الْإِحْسَانَ عِلْماً وَعَمَلاً بِهَذِهِ الطَّرِيقِ الَّتِي سَلَكْنَاهَا، وَالتَّوفِيقَ بَيْنَ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّة والنَّقْلِيَّةِ.

[مصادر شبهات النفاة]

ثُمَّ عَامَّةُ هَذِهِ الشُّبُهَاتِ الَّتِي يُسَمُّونَهَا دَلَائِلَ: إِنَّمَا تَقَلَّدُوا أَكْثَرَهَا عَنْ طواغيت مِنْ طَوَاغِيتِ الْمُشْرِكِينَ أَوِ الصَّابِئِينَ أَوْ بَعْضِ وَرَثَتِهِمُ الَّذِينَ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ، مِثْلُ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، أَوْ عن من قَالَ كَقَوْلِهِمْ؛ لِتَشَابُهِ قُلُوبِهِمْ.

---

[١] يحتمل أنها: «الْمُتَكَلِّمِينَ» بـ «الميم» وعلى المُثبت يكون المراد: الذين تكلّفوا بهذا التكلف من التكلّم، فكلٌّ له وجهٌ، فالمتكلفون، والمتكلمون ما أشبه حالهم.

قَـالَ اللهُ تَـعَـالَـى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النِّساء: ٦٥].

﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ﴾ [البقرة: ٢١٣] الآيَةَ.

وَلَازِمُ هَذِهِ الْمَقَالَة: أَنْ لَا يَكُونَ الْكِتَابُ هُدًى لِلنَّاسِ، وَلَا بَيَاناً وَلَا شِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ وَلَا نُوراً، وَلَا مَرَدًّا عِنْدَ التَّنَازُعِ، لِأَننا نَعْلَمُ بِالاضْطِرَارِ أَنَّ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّفُونَ: أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ: لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِراً، وَإِنَّمَا غَايَةُ الْمُتَحَذْلِقِ أَنْ يَسْتَنْتِجَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]. وَبِالاضْطِرَارِ يَعْلَمُ كُلُّ عَاقِلٍ أَنَّ مَنْ دَلَّ الْخَلْقَ عَلَى أَنَّ اللهَ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ وَلَا فَوْقَ السَّمَوَاتِ(١) وَنَحْوَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ لَقَدْ

---

(١) يزعم المبتدع أن الله ليس فوق العرش؛ لأنه لو قال: فوق العرش؛ لصار الله ـ في زعمه ـ مشابهاً لآحاد الناس، فصار مشابهاً للمخلوق الذي تكون فوقيته محدوداً على محدود، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤] وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥] على أنه ليس فوق العرش، قلنا: وأين يكون؟ فيقول المعطّلُ: إما يكون في كل مكان، أو يكون لا داخل العالم ولا خارجه ـ نعوذ بالله ونسأل الله العافية ـ.

≈

أَبْعَدَ النُّجْعَةَ وَهُوَ إِمَّا مُلْغِزٌ، وَإِمَّا مُدَلِّسٌ، لَمْ يُخَاطِبْهُمْ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

ولَازِمُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ: أَنْ يَكُونَ تَرْكُ النَّاسِ بِلَا رِسَالَةٍ خَيْراً لَهُمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ؛ لِأَنَّ مَرَدَّهُمْ قَبْلَ الرِّسَالَةِ وَبَعْدَهَا وَاحِدٌ؛ وَإِنَّمَا الرِّسَالَةُ زَادَتْهُمْ عَمًى وَضَلَالَةً.

يَا سُبْحَانَ اللهِ! كَيْفَ لَمْ يَقُلِ الرَّسُولُ يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ: هَذِهِ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ لَا تَعْتَقِدُوا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، لَكِنِ اعْتَقِدُوا الَّذِي تَقْتَضِيهِ مَقَايِيسُكُمْ أَوِ اعْتَقِدُوا كَذا وَكَذَا؛ فَإِنَّهُ الْحَقُّ، وَمَا خَالَفَ ظَاهِرَهُ فَلَا تَعْتَقِدُوا ظَاهِرَهُ، وانْظُرُوا فِيهَا فَمَا وَافَقَ قِيَاسَ عُقُولِكُمْ فاعتقدوه، وَمَا لَا فَتَوَقَّفُوا فِيهِ أَوِ انْفُوهُ؟.

[إفتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة وبيان الفرقة الناجية منها]

ثُمَّ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّ أُمَّتُهُ سَتَفْتَرِقُ ثلاثاً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً[1]، فَقَدْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ. ثُمَّ قَالَ: «**إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ**

≈ ولا شك أن استدلال بعضهم بمثل هذا؛ من أبطل الباطل[2].

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٦)، واللفظ له، والترمذي (٢٦٤٠) وقال: «حديثٌ حسن صحيح»؛ وابن ماجه (٣٩٩١)؛ وأحمد (٢/ ٣٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**افْتَرَقَت الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفَرَّقَت النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**».

وهو خبر صحيح ثابت وقد صححه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٥) وقد رُوي عن عدد كبير من الصحابة، فانظر: «السلسلة الصحيحة» (١/ ٣٦٥).

(٢) انظر لبيان بطلان استدلالهم: «درء تعارض العقل والنقل» (٤/ ١٨١)، (٧/ ١١ ـ ١١٢)؛ و«مجموع الفتاوى» (٥/ ٢١٤)؛ و«منهاج السُّنَّة» (٢/ ٥٢٧ ـ ٥٣٠).

تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللهِ»[(١)].

وَرُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي صِفَةِ الْفِرْقَةِ النَاجِيَةِ: «هو مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»[(٢)].

فَهَلَّا قَالَ: مَنْ تَمَسَّكَ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ فِي بَابِ الاعْتِقَادِ: فَهُو ضَالٌّ؟ وَإِنَّمَا الْهُدَى رُجُوعُكُمْ إِلَى مَقَايِيسِ عُقُولِكُمْ، وَمَا يُحْدِثُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْكُمْ بَعْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَإِنْ كَانَ قَدْ نَبَغَ أَصْلُهَا فِي أَواخِرِ عَصْرِ التَّابِعِينَ.

[الجعد بن درهم أول من قال بتعطيل صفات الرب ﷻ]

ثُمَّ أَصْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ ـ مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ لِلصِّفَاتِ ـ إِنَّمَا هُوَ مَأْخُوذٌ عَنْ تَلَامِذَةِ الْيَهُودِ وَالْمُشْرِكِينَ وَضُلَّالِ الصَّابِئِينَ﴿١﴾؛ فَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ حُفِظَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ فِي الْإِسْلَامِ هُوَ الْجَعْدُ بنُ دِرْهَمٍ، وَأَخَذَهَا عَنْهُ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ؛ وَأَظْهَرَهَا فَنُسِبَتْ مُقَالَةُ الجهمية

﴿١﴾ أوّل مَن تكلّم في نفي الصّفات الجعدُ بن درهم[(٣)]، والجعد أخذه عن أبان بن سمعان، وأبان أخذه عن طالوت، وطالوت أخذه عن خاله لبيد بن الأعصم، اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ وكان أيضاً قد عاش في أرض حرّان وفيها الصابئة، وفيها مشركون ≈

---

(١) جزء من حديث جابر في حجة النبي ﷺ، وقد خرجناه قريباً.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)؛ والحاكم (١/ ١٢٨) وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، بلفظ: «ما أنا عليه وأصحابي»، ومدار هذه الزيادة على عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، قلت: وابن أنعم الأفريقي صدوق الحديث كما ذهب إلى ذلك البخاري وغيره. وهذا الحديث صحيح وله طرق أخرى.

(٣) الجعد بن درهم الخراساني مبتدع ضال، وهو أول من قال: «إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى»، قُتل سنة أربع وعشرين ومائة. [انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ١٨٥)؛ و«السير» (٥/ ٤٣٣)].

إِلَيْهِ ﴿١﴾. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْجَعْدَ أَخَذَ مَقَالَتَهُ عَنْ أَبَانَ بنِ سَمْعَانَ، وَأَخَذَها أَبَانُ عَنْ طَالُوتَ ابْنِ أُخْتِ لَبِيدِ بنِ الْأَعْصَم.

وَأَخَذَهَا طَالُوتُ مِنْ لَبِيدِ بنِ الْأَعْصَمِ: الْيَهُودِيِّ السَّاحِرِ الَذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ.

وَكَانَ الْجَعْدُ هَذا - فِيمَا قِيلَ - مِنْ أَهْلِ حَرَّانَ وَكَانَ فِيهِمْ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّابِئَةِ وَالْفَلَاسِفَةِ بَقَايَا أَهْلِ دِينِ النمرود والكنعانيين الَّذِينَ صَنَّفَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي سِحْرِهِمْ. والنمرود هُوَ مَلِكُ الصَّابِئَةِ الكنعانيين الْمُشْرِكِينَ، كَمَا أَنَّ كِسْرَى مَلِكُ الْفُرْسِ وَالْمَجُوسِ، وَفِرْعَوْنَ مَلِكُ القبط الكفار، وَالنَّجَاشِيَّ مَلِكُ الْحَبَشَةِ النصارى، فَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ لَا اسْمُ عَلَمٍ ﴿٢﴾.

≈ وثنيون، فيكون الجعد أخذ عن اليهود والنصارى والوثنيين والصابئة عُبّاد الكواكب، هذا أصل مقالة التعطيل، فسندها يصل إلى هؤلاء(١).

﴿١﴾ فالذي ابتدع عقيدة نفي الصفات: هو الجعد بن درهم. والجهم بن صفوان(٢) هو الذي نشرها وتوسّع فيها، فنُسبت إلى المُظهِرِ والمبتدع الجهم، والأصل أن يقال: الجعدية نسبةً إلى جعد، لكن قيل: الجهمية؛ لأن الجهم هو الذي أظهرها ونشرها وتوسع فيها، فنُسبت المقالة إلى الجهم، ولم تُنسب إلى الجعد.

﴿٢﴾ إسم جِنس لمن مَلَكَ: ومَن مَلَكَ مِصر يقال له: فِرعون، ومَن مَلَكَ اليمن، يقال له: تُبَّع، ومن مَلَكَ الحبشة يقال له: نَجَاشِيّ، ومن مَلَكَ الروم يقال له: قَيْصر، ومن مَلَكَ الفرس يقال له: كِسرى، فهو اسم جنس.

---

(١) انظر: «الرد على الجهمية» للدارمي (ص٣٧)؛ و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٥٠، ٣٥١).

(٢) هو الجهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي، ضال مبتدع، رأس الجهمية، إمام المعطلة نفاة الصفات، إمام الجبرية في القدر، قُتل سنة ثمان وعشرين ومائة. [انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٩٧)؛ و«السير» (٦/ ٢٦، ٢٧)].

كَانَتِ الصَّابِئَةُ ـ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ـ إِذْ ذَاكَ عَلَى الشِّرْكِ وَعُلَمَاؤُهُمْ الْفَلاسِفَةُ، وَإِنْ كَانَ الصَّابِئُ قَدْ لَا يَكُونُ مُشْرِكاً؛ بَلْ مُؤْمِناً بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة: ٦٢].

وَقَالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة: ٦٩].

لَكِنَّ كَثِيراً مِنْهُمْ، أَوْ أَكْثَرَهُمْ كَانُوا كُفَّاراً مُشْرِكِينَ؛ كَمَا أَنَّ كَثِيراً مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بَدَّلُوا وَحَرَّفُوا وَصَارُوا كُفَّاراً أَوْ مُشْرِكِينَ، فَأُولَئِكَ الصَّابِئُونَ ـ الَّذِينَ كَانُوا إِذْ ذَاكَ ـ كَانُوا كُفَّاراً مُشْرِكِينَ وَكَانُوا يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ وَيَبْنُونَ لَهَا الْهَيَاكِلَ.

وَمَذْهَبُ النفاة مِنْ هَؤُلَاءِ فِي الرَّبِّ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا صِفَاتٌ سَلْبِيَّةٌ أَوْ إِضَافِيَّةٌ أَوْ مُرَكَّبَةٌ منها، وَهُمُ الَّذِينَ بُعِثَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ ﷺ إليهم، فَيَكُونُ الْجَعْدُ أَخَذَهَا عَنِ الصَّابِئَةِ الْفَلَاسِفَة [١].

---

[١] **هذا مذهب الصابئة**: صفات سلبية أو إضافية أو مركبة، فالصفات السلبية هي المبدوءة بالنفي: كقولهم: ليس بجوهر، ليس بجسم، ولا بعرض، ليس بكذا ليس له كذا، هذ هي **الصفات السلبية**.

والإضافية: هي الأمور المتضايفة التي لا يُعقل معناها إلا مع غيرها، فيقال: وهذا كقولهم: هو مبدأ لهذه الكثرة، وعِلَّة لحركة الفلك، فهذه أمور متضايفة، فلا يثبتون وجود الله إلا من جهة كونه محرِّكاً لهذا الفلك، هذا بالإضافة إليه إلى الفلك، أو مبدأ لهذا التكثُّر، فهذا مذهب هؤلاء الفلاسفة.

≈

وَكَذَلِكَ أَبُو نَصْرٍ الْفَارَابِيُّ دَخَلَ حَرَّانَ، وَأَخَذَ عَنْ فَلَاسِفَةِ الصَّابِئِينَ تَمَامَ فَلْسَفَتِهِ﴿١﴾، وَأَخَذَهَا الْجَهْمُ أَيْضاً ـ فِيمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ ـ لَمَّا نَاظَرَ السمنية﴿٢﴾ ـ بَعْضَ فَلَاسِفَةِ الْهِنْدِ ـ وَهُمُ الَّذِينَ

≈ **أو مُركّبة منهما**: من هذا ومن هذا؛ أي: من النفي ومن الإضافة[(١)].

﴿١﴾ أبو نصر الفارابي هو المعلم الثاني[(٢)]، ومن رؤساء اليونان الفلاسفة: المعلم الأول أرسطو، وهو أول من ابتدع القول بـ «قِدَم العالم»، ثم جاء المعلم الثاني أبو نصر الفارابي، ثم المعلم الثالث أبو علي بن سينا، وكلّ هؤلاء ملاحدة، وابن سينا هو الذي حاول أن يقدم الفلسفة على الإسلام، وهو في محاولته الجديدة لم يصل إلى ما وصلت إليه الجهمية الغارقة في التجهل.

﴿٢﴾ **الطوائف السُّمنية**: طائفة من فلاسفة الهند لا يؤمنون إلا بالحسيات[(٣)]، ناظروا الجهم وشكَّكوه في ربِّه قالوا له: إلهك هذا الذي تعبدُ هل رأيته؟ قال: لا، قالوا: هل سمعته بأذنك؟ قال: لا، قالوا: وهل شَمَمْتَه بأنفك؟ قال: لا، قالوا: هل ذُقته بلسانك؟ قال: لا، قالوا: هل حَسَسْتَه بيدك؟ قال: لا، قالوا: إذن هو معدوم، فشكّ في ربِّه وترك الصلاة أربعين يوماً، ثم نكص الشيطان في ذهنه إثبات وجودٍ في الذهن، وأثبت وجوداً لربِّه في الذهن، ونفى عنه جميع الأسماء والصفات ـ نعوذ بالله ـ: ≈

---

(١) انظر: «المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين» (ص١١٢)؛ و«مجموع الفتاوى» (١١/١٤٦ ـ ١٥١).

(٢) وهو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ التركي، الفيلسوف المنطقي. قال فيه الذهبي: «له تصانيف مشهورة»، من ابتغى منها الهدى ضل وحار، منها تخرج ابن سينا ـ نسأل الله التوفيق ـ». [انظر: «السير» (١٥/٤١٦ ـ ٤١٨)].

(٣) ويقولون بتناسخ الأرواح، وقدم العالم. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص٢٥٣).

يَجْحَدُونَ مِنَ الْعُلُومِ مَا سِوَى الْحِسِّيَّاتِ ـ فَهَذِهِ أَسَانِيدُ جَهْمٍ تَرْجِعُ إِلَى الْيَهُودِ وَالصَّابِئِينَ وَالْمُشْرِكِينَ، وَالْفَلَاسِفَةِ الضَّالِّينَ؛ إِمَّا مِنَ الصَّابِئِينَ وَإِمَّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

ثُمَّ لَمَّا عُرِّبَتِ الْكُتُبُ الرُّومِيَّةُ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ: زَادَ الْبَلَاءُ مَعَ مَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي قُلُوبِ الضُّلَّالِ ابْتِدَاءً مِنْ جِنْسِ مَا أَلْقَاهُ فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ.

[ذم الأئمة لبشر المريسي وأتباعه]

وَلَمَّا كَانَ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الثالثة: انْتَشَرَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ الَّتِي كَانَ السَّلَفُ يُسَمُّونَهَا مَقَالَةَ الجهمية؛ بِسَبَبِ بِشْرِ بْنِ غِيَاثٍ المريسي وَطَبَقَتِهِ ﴿١﴾، وَكَلَامِ الْأَئِمَّةِ مِثْلَ: مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عيينة، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، والفضيلِ بنِ

≈ والقول بـ «قِدَم العالم»: كُفرٌ، ومعناه: أنه ليس له موجِد، وهو إنكار لوجود الله، وأن هذا العالم ليس له خالق، هذا معنى القول بـ«قِدم العالم»؛ أي: أنه مخلوق وليس له خالق، وهذا الذي قال به أرسطو فهو أول من قال بـ «قِدم العالم»، وكان الفلاسفة قبله لا يقولون بهذا، بل يعظمون الشرائع، ويثبتون حدوث العالم، ويقولون بـ «حُدُوث العالم»، وعلى هذا فأرسطو أوّل من قال بـ «قِدم العالم» قبَّحه الله!

﴿١﴾ تُنسب إليه طائفة المريسية، وهم جهمية المريسية، فطائفة المريسية جهمية، لكن اشتهر بشر بن غياث المريسي بإظهار مقالة الجهمية فنُسبت إليه المريسية[1].

---

(١) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولاهم البغدادي، ضال مبتدع، هلك سنة ثماني عشرة ومائتين. [انظر: «السير» (١٠/ ١٩٩ ـ ٢٠٢)].

عِيَاضٍ، وَبِشْرٍ الْحَافِي، وَغَيْرِهِمْ في هؤلاء كَثِيرٌ فِي ذَمِّهِمْ وَتَضْلِيلِهِم ﴿١﴾.

وهَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ الْمَوْجُودَةُ الْيَوْمَ بِأَيْدِي النَّاسِ ـ مِثْلُ أَكْثَرِ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو بَكْرِ بْنُ فورك فِي كِتاب «التَّأْوِيلَاتِ» وَذَكَرَهَا أَبُو عَبْدِاللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الرازي في كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ «تَأْسِيس التَّقْدِيسِ» وَيُوجَدُ كَثِيرٌ مِنْهَا فِي كَلام خَلْقٍ غَيْرِ هَؤُلَاءِ مِثْلَ: أَبِي عَلِيٍّ الجبائي، وعَبْدِالْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَد الهمداني ﴿٢﴾ وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ، وَأَبِي الْوَفَاءِ بن عَقِيلٍ، وَأَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِمْ، هِيَ بِعَيْنِهَا التأويلات التي ذكرها بِشْرٌ المريسي الَّتِي ذَكَرَهَا فِي كِتَابِهِ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ يُوجَدُ فِي كَلَام بَعْض هَؤُلَاءِ رَدُّ التَّأْوِيلِ وَإِبْطَالُهُ أَيْضاً، وَلَهُمْ كَلَامٌ حَسَنٌ فِي أَشْيَاءَ. فَإِنَّمَا بَيَّنْت أَنَّ عَيْنَ تَأْوِيلَاتِهِمْ هِيَ عَيْنُ تَأْوِيلَاتِ المريسي، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: كِتَابُ «الرَّدِّ» الَّذِي صَنَّفَهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدارمي، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْمَشَاهِيرِ فِي زَمَانِ الْبُخَارِيِّ، صَنَّفَ كِتَاباً سَمَّاهُ: «رَدُّ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَلَى الْكَاذِبِ الْعَنِيدِ فِيمَا افْتَرَى عَلَى اللهِ فِي التَّوْحِيد» حَكَى فِيهِ من التَّأْوِيلَات بِأَعْيَانِهَا عَنْ بِشْرٍ

﴿١﴾ ولهم مؤلفات في هذا[1].

﴿٢﴾ «الهَمْداني» بـ «الدال» وإسكان «الميم»، نسبة إلى قبيلة همدان وأما (الهَمذَاني) بـ «الذال» نسبة إلى قبيلة همذان وهي قبيلة أخرى، والذي نتكلم عنه هو عبد الجبار الهمْداني.

وهو عبدالجبار بن أحمد بن خليل أبو الحسن الهمداني المشهور بالقاضي عبدالجبار، من أئمة المعتزلة[2].

---

(١) أشهرها: «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» للإمام عثمان بن سعيد الدارمي.

(٢) انظر: «السير» (١٧/ ١٤٤).

المريسي بِكَلَام يَقْتَضِي أَنَّ الْمَرِيسيَّ أَقْعَدَ بِهَا، وَأَعْلَمَ بِالْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ اتَّصَلَتْ إِلَيْهِمْ مِنْ جِهَتِهِ، ثُمَّ رَدَّ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ بِكَلَام إذَا طَالَعَهُ الْعَاقِلُ الذَّكِيُّ عَلِمَ حَقِيقَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَتَبَيَّنَ لَهُ ظُهُورُ الْحُجَّةِ لِطَرِيقِهِمْ، وَضَعْفُ حُجَّةِ مَنْ خَالَفَهُمْ.

ثُمَّ إذَا رَأَى الْأَئِمَّةَ ـ أَئِمَّةَ الْهُدَى ـ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَمِّ المريسية وَأَكْثَرُهُمْ كَفَّرُوهُمْ أَوْ ضَلَّلُوهُمْ، وَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ السَّارِيَ فِي هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ هُوَ مَذْهَبُ المريسية: تَبَيَّنَ الْهُدَى لِمَنْ يُرِيدُ اللهُ هِدَايَتَهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِالله[1].

وَالْفَتْوَى لَا تَحْتَمِلُ الْبَسْطَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِنَّمَا نُشِيرُ إشَارَةً إلَى مَبَادِئِ الْأُمُورِ، وَالْعَاقِلُ يَسِيرُ فَيَنْظُرُ.

[بيانٌ ببعض الكتب التي عنيت بنقل مذهب السلف]

وَكَلَامُ السَّلَفِ فِي هَذَا الْبَابِ مَوْجُودٌ فِي كُتُبٍ كَثِيرَةٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَذْكُرَ هُنَا إلَّا قَلِيلاً مِنْهُ؛ مِثْلَ: كِتَابِ «السُّنَنِ» لِلالكائي، وَ«الْإِبَانَة» لِابْنِ بَطَّةَ، وَ«السُّنَّة» لِأَبِي ذَرٍّ الهروي، وَ«الْأُصُول» لِأَبِي عُمَرَ الطلمنكي وَكَلَامِ أَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَ«الْأَسْمَاء وَالصِّفَات»

---

[1] **وعلى هذا**: يكون أكثر العلماء على تكفيرهم، ومنهم من بدَّعهم، ومن العلماء من كفّر رؤساءهم، وبدّع عامتهم. والذين جاؤوا بعدهم في القرون المتأخرة من هؤلاء المتكلمين على مذهب المريسية، لأن المريسية كانوا في القرن الثالث. وهذا لمن جاء من بعدهم في القرون المتأخرة؛ أي: أن أقوالهم في نفي الصفات هي عين قول المريسي، فإنكار أسماء الله وصفاته كفر، لكن المعيَّن لا بد أن تقوم عليه الحُجة.

للبيهقي، وَقَبْلَ ذَلِكَ «السُّنَّة» للطبراني، وَلِأَبِي الشَّيْخ الأصبهاني، وَلِأَبِي عَبْدِ اللهِ بن منده، وَلِأَبِي أَحْمَد الْعَسَّالِ الأصبهاني ﴿١﴾، وَقَبْلَ ذَلِكَ «السُّنَّة» لِلْخَلَّالِ، وَ«التَّوْحِيد» لِابْنِ خزيمة، وَكَلَام أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ، «وَالرَّد عَلَى الجهمية» لِجَمَاعَةٍ، وَقَبْلَ ذَلِكَ «السُّنَّة» لِعَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَد، وَ«السُّنَّةَ» لِأَبِي بَكْرِ ابْنِ الْأَثْرَم، وَ«السُّنَّة» لِحَنْبَل، وللمروزي، وَلِأَبِي داود السجستاني، وَلِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَ«السُّنَّة» لِأَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، وكتاب «الرد على الجهمية» لعبدالله بن محمد الجعفي شيخ البخاري وَكِتَابِ «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» لأبي عبد الله الْبُخَارِيِّ، وَكِتَابِ «الرَّد عَلَى الجهمية» لِعُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ الدارمي.

وَكَلَامُ عَبْدِالْعَزِيزِ الْمَكِّيِّ صَاحِبِ «الْحَيْدَة» فِي الرَّدِّ عَلَى الجهمية ﴿٢﴾، وَكَلَامُ نُعَيْم بْنِ حَمَّادٍ الخزاعي وَكَلَامُ غَيْرِهِمْ، وَكَلَامُ الْإِمَام أَحْمَد بْنِ حَنبَلٍ، وإِسْحَاقَ بْنِ راهويه، ويَحْيَى بنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ وَأَمْثَالِهِمْ. وَقَبْلَ هؤلاء: عَبْدِاللهِ بنُ الْمُبَارَكِ، وَأَمْثَالِهِ، وَأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ.

وَعِنْدَنَا مِنَ الدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ مَا لَا يَتَّسِعُ هَذَا الْمَوْضِعُ لِذِكْرِهِ. وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ لَهُمْ شُبُهَاتٌ مَوْجُودَةٌ، لَكِنْ لَا يُمْكِنُ ذِكْرُهَا فِي الْفَتْوَى، فَمَنْ نَظَرَ فِيهَا وَأَرَادَ إِبَانَةَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الشُّبَهِ فَإِنَّهُ

﴿١﴾ كل هذا انتساب للسُّنَّة.

﴿٢﴾ كتاب «الحَيْدَة» لعبد العزيز المكي، ثابت النسبة إليه، وبعض الناس يشكك في كتاب «الحيدة»، ولكن شيخ الإسلام يرى أنه ثابت، والكتابُ مصنَّفٌ في مناظرة الجهمية[1].

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٩٤)؛ و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٩).

يَسِيرٌ.

وإذا كَانَ أَصْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ ـ مَقَالَةِ التَّعْطِيلِ وَالتَّأْوِيلِ ـ مَأْخُوذاً عَنْ تَلَامِذَةِ الْمُشْرِكِينَ وَالصَّابِئِينَ وَالْيَهُودِ فَكَيْفَ تَطِيبُ نَفْسُ مُؤْمِنٍ ـ بَلْ نَفْسُ عَاقِلٍ ـ أَنْ يَأْخُذَ سبل هَؤُلَاءِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ والضَّالِّينَ، وَيَدَعَ سَبِيلَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِين وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِين.

❁ ❁ ❁

≈ وهنا يسردُ لنا المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أسماءَ كتب كثيرةٍ لعلماء وأئمة كلهم ردوا على الجهمية والمعطلة، ممَّا يدلُّ على فساد نحلتهم؛ وأن السلف أجمعوا على بطلان مذهبهم فتتابعُ العلماء في الرد عليهم وتصنيفهم في ذلك، والإكثار منه يرى الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ـ كل ذلك ـ من أقوى الأدلة والحجج على ضلالهم.

فَصْلٌ

[في مجمل اعتقاد السلف في صفات الله تعالى]

ثُمَّ الْقَوْلُ الشَّامِلُ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَاب: أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ بما وَصَفَهُ بِهِ رَسول الله ﷺ وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ لَا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ ﴿١﴾.

﴿١﴾ **هذه القاعدة، هي الأصل في باب الأسماء والصفات**: أن يُوصف الله بما وَصَف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ وينفي عنه ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ، ولا يتجاوز القرآن والحديث، وكذلك السلف الصالح ساروا على هذا المنهج(١).

هذه قاعدة في باب الأسماء والصفات، وهي أنه: لا يُثبت لله إلا ما أثبته لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ ويُنفى عنه ما نفاه عنْ نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ، وأما الأشياء والألفاظ التي لم تثبت لا نفياً ولا إثباتاً فيُتَوقف فيها، مثل: الجسم، والحيّز، والعَرض، والجِهة، وما أشبه ذلك، فإن هذه الألفاظ لا تُثبت ولا تُنفى، ومَن أطلقها نفياً أو إثباتاً فيُستفسر ويُسأل عن مُراده منها، فإن أراد المعنى الحق قُبل وردّ اللفظُ. فإذا أطلق ـ مثلاً ـ فقال: إن لله جسماً فنقولُ: ما مرادك مِن جسم؟ فإذا قال: إن المراد أنه متصفٌ بالصفات، فنقول: إن هذا المعنى حق، لكن لا تقل: جسم، لأنَّ هذا اللفظ لم يرد في الكتاب والسُّنَّة، وإذا قال: ليس بجسم، فنقول: ما مُرادك؟ فإذا قال: المراد ≈

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/٣)؛ و«منهاج السُّنَّة» (٢/٥٢٣)؛ و«شأن الدعاء» للخطابي (ص١١١ ـ ١١٣).

قَالَ الْإِمامُ أَحْمَد ﵁: «لَا يُوصَفُ اللهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ بِما وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ لَا يَتَجاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ».

وَمَذْهَبُ السَّلَفِ: أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ ﴿١﴾.

وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا وُصِفَ اللهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ حَقٌّ لَيْسَ فِيهِ لُغْزٌ وَلَا أَحَاجِيٌّ؛ بَلْ مَعْنَاهُ يُعْرَفُ مِنْ حَيْثُ يُعْرَفُ مَقْصُودُ الْمُتَكَلِّمِ بِكَلَامِهِ؛ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَعْلَمَ الْخَلْقِ بِمَا يَقُولُ، وَأَفْصَحَ الْخَلْقِ فِي بَيَانِ الْعِلْمِ، وأَنْصَحَ الْخَلْقِ فِي الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ وَالدَّلَالَةِ وَالْإِرْشَادِ ﴿٢﴾.

≈ أنه منزّه عن النقائص، قلنا: هذا حق، وإذا قال: المراد ليس بجسم؛ أي: ليس له صفات، فيكون هذا باطلاً؛ أي: اللفظ باطل والمعنى باطل، وهكذا القولُ في الألفاظ التي هي من هذا الباب[1].

﴿١﴾ أي: لا يحرِّفون اللفظ، ولا يحرِّفون المعنى؛ فلا يعطلون صفاته، ولا ينفونها، ولا يكيفونها فالتكييفُ كأن يقول القائلُ: إن الله على كيفية كذا، ولا يمثِّل الله بشيء من مخلوقاته؛ كما قال ـ سبحانه ـ عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورى: ١١].

﴿٢﴾ المقصود هو الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فالمبتدعة الذين يقولون: إن الرسول أراد معنى آخر، نقول لهم: الرسول أفصح الخلق، ولو أراد المعنى الآخر لبيّنه، ولكان يُمْكِنه أن يقول: معنى ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ أي: (استولى)، لكن هل الرسول ـ كما تزعمون ـ أراد من الناس أن يتفهموا ويتأملوا ليخترعوا معاني أخرى؟! هذا من أبطل الباطل. ≈

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/٢٢٨، ٢٢٩، ٢٤١).

وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَ ذَلِكَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي نَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، فَكَمَا يُتَيَقَّنُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ لَهُ ذَاتٌ حقيقية، وَلَهُ أَفْعَالٌ حقيقية، فَكَذَلِكَ لَهُ صِفَاتٌ حقيقية، وَهُوَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ نَقْصاً أَوْ حُدُوثاً فَإِنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ حَقِيقَةً، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُسْتَحِقٌّ لِلْكَمَالِ الَّذِي لَا غَايَةَ فَوْقَهُ، وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ لِامْتِنَاعِ الْعَدَمِ عَلَيْهِ، وَاسْتِلْزَامُ الْحُدُوثِ سَابِقَةُ الْعَدَمِ؛ وَلِافْتِقَارِ الْمُحْدَثِ إِلَى مُحْدِثٍ، وَلِوُجُوبِ وُجُودِهِ بِنَفْسِهِ سبحانه وتعالى.

[مذهب السلف وسط بين التمثيل والتعطيل]

وَمَذْهَبُ السَّلَفِ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ: فَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِ اللهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، كَمَا لَا يُمَثِّلُونَ ذَاتَه بِذَاتِ خَلْقِهِ، وَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَو وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، فَيُعَطِّلُون أَسْمَاءَهُ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلى وَيُحَرِّفُون الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَيُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ فَرِيقَي التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ: فَهُوَ جَامِعٌ بَيْنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ.

أَمَّا الْمُعَطِّلُونَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَفْهَمُوا مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ إِلَّا مَا هُوَ اللَّائِقُ بِالْمَخْلُوقِ، ثُمَّ شَرَعُوا فِي نَفْيِ تِلْكَ الْمَفْهُومَاتِ؛ فَقَدْ

≈ وكذلك من يقول: لم أعرف المعنى، فيفوض المعنى إلى الله، فهذا القول باطلٌ أيضاً؛ لأن الله قال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر: ١٧] وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النِّساء: ٨٢] ولم يقل: إلا آية الاستواء فلا تتدبروها. فالمعاني معروفة، وكذلك الألفاظ معروفة، لكن الكيفية هي التي تفوَّض علمها إلى الله، مثل: كيفية الاستواء، وغيرها من الصفات لا يعلم كيفيتها إلا الله سبحانه.

جَمَعُوا بَيْنَ التَّمْثِيلِ وَالتَّعْطِيلِ مَثَّلُوا أَوَّلاً، وَعَطَّلُوا آخِراً، وَهَذَا تَشْبِيهٌ وتَمْثِيلٌ مِنْهُمْ لِلْمَفْهُوم مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالْمَفْهُومِ مِنْ أَسْمَاءِ خَلْقِهِ وَصِفَاتِهِمْ، وَتَعْطِيلٌ لِمَا يَسْتَحِقُّهُ هُوَ سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِاللهِ ﷻ.

فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: لَوْ كَانَ اللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ لَلَزِمَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنَ الْعَرْشِ، أَوْ أَصْغَرَ، أَوْ مُسَاوِياً، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَال، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ.

فَإِنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ كَوْنِ اللهِ عَلَى الْعَرْشِ إِلَّا مَا يَثْبُتُ لِأَيِّ جِسْمٍ كَانَ عَلَى أَيِّ جِسْمٍ كَانَ، وَهَذَا اللَّازِمُ تَابِعٌ لِهَذَا الْمَفْهُوم. أَمَّا اسْتِوَاءٌ يَلِيقُ بِجَلَالِ اللهِ تَعَالَى وَيَخْتَصُّ بِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنَ اللَّوَازِمِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي يَجِبُ نَفْيُهَا.

وَصَارَ هَذَا مِثْلَ قَوْلِ الممثل: إِذَا كَانَ لِلْعَالَم صَانِعٌ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَوْهَراً أَوْ عَرَضاً. وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ مَوْجُودٌ إِلَّا هَذَانِ، أو قَوْلُهُ: إِذَا كَانَ مُسْتَوِياً عَلَى الْعَرْشِ، فَهُوَ مُمَاثِلٌ لِإِسْتِوَاءِ الْإِنْسَانِ عَلَى السَّرِيرِ أَوِ الْفُلْكِ؛ إِذْ لَا يُعْلَمُ الاسْتِوَاءُ إِلَّا هَكَذَا، فَإِنَّ كِلَيْهِمَا مَثَّلَ وَكِلَيْهِمَا عَطَّلَ حَقِيقَةَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَامْتَازَ الْأَوَّلُ بِتَعْطِيل كُلِّ مسمى لِلإِسْتِوَاءِ الْحَقِيقِيِّ، وَامْتَازَ الثَّانِي بِإِثْبَاتِ استِواءٍ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ.

وَالْقَوْلُ الْفَاصِلُ: هُوَ مَا عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْوَسَطُ؛ مِنْ أَنَّ اللهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ اسْتِوَاءً يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَيَخْتَصُّ بِهِ، فَكَمَا أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَثْبُتَ لِلْعِلْم وَالْقُدْرَةِ خَصَائِصُ الْأَعْرَاضِ الَّتِي كَعِلْم الْمَخْلُوقِينَ وَقُدْرَتِهِمْ، فَكَذَلِكَ هُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَلَا يَثْبُتُ لِفَوْقِيَّتِهِ خَصَائِصُ فَوْقِيَّةِ الْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ ومَلزومَاتُها.

[العقل الصريح يوافق النقل الصحيح]

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي العَقْلِ الصَّرِيحِ وَلَا فِي النَّقْلِ الصَّحِيحِ مَا يُوجِبُ مُخَالَفَةَ الطَّرِيقِ السَّلَفِيَّةِ أَصْلاً؛ لَكِنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَا يَتَّسِعُ لِلْجَوَابِ عَنِ الشُّبُهَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى الْحَقِّ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ شُبْهَةٌ وَأَحَبَّ حَلَّهَا فَذَلِكَ سَهْلٌ يَسِيرٌ.

ثُمَّ الْمُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ ـ مِنَ الْمُتَأَوِّلِينَ لِهَذَا الْبَابِ ـ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴿١﴾ فَإِنَّ مَنْ يُنْكِرُ الرُّؤْيَةَ، يَزْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ يُحِيلُهَا، وَأَنَّهُ مُضْطَرٌّ فِيهَا إِلَى التَّأْوِيلِ﴿٢﴾، وَمَنْ يُحِيلُ أَنَّ للهِ عِلْماً

﴿١﴾ يعني: في أمر مختلط، فأهل البدع متناقضون ليسوا متفقين على شيء، وأما طريقة السلف فلا إشكال فيها، بل هي واضحة، فإثبات الأسماء والصفات لله تعالى على الوجه اللائق به؛ هو منهجهم الواضح.

﴿٢﴾ يعني: أن كل طائفة تدَّعي أن عقلها اضطرَّها إلى التأويل.

فالذي يُنكر رؤية الله يوم القيامة، يقول: العقل يُحيل أن يُرى الله يوم القيامة؛ لأنّ الرؤية لا تكون إلا لجسم متحيز، والله ليس جسماً ولا متحيزاً، فإذا كان كذلك فيستحيل أن يُرى، فنفوا الرؤية لذلك.

والذين يقولون: ليس لله علم ولا قدرة ولا سمع، ويستحيل أن يوصف الله بهذه الصفات لأن هذا فيه تشبيهاً له بالمخلوقات.

فكل طائفة تدّعي أن عقلها أحال ذلك، فهم في أمر مختلط، ليس عندهم شيء منضبط؛ لأنهم رجعوا إلى عقولهم، والعقول متباينة، متضادة، متضاربة.

لكن الله ﷻ لم يُحِلْهم إلى العقول وإنما أَنزل كتابه، وبيّنه الرسول ﷺ وأنزل على نبيه الوحي الثاني ـ السُّنَّة ـ أي: أوحى إلى نبيّه السُّنَّة؛ ليرجع الناس إليهما، وليعملوا بهما، لا ليرجعوا إلى عقولهم وزبالة أذهانهم وحثالة أفكارهم، التي هي غير منضبطة. ≈

وَقُدْرَةً، وَأَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ غَيْرَ مَخْلُوقٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ يَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ أَحَالَ ذَلِكَ، فَاضْطَرَّ إِلَى التَّأْوِيلِ؛ بَلْ مَنْ يُنْكِرُ حَقِيقَةَ حَشْرِ الْأَجْسَادِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ الْحَقِيقِيِّ فِي الْجَنَّةِ: يَزْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ أَحَالَ ذَلِكَ[١] وَأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَمَنْ زعم أنَّ الله لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ: يَزْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ أَحَالَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى التَّأْوِيلِ[٢].

وَيَكْفِيكَ دَلِيلاً عَلَى فَسَادِ قَوْلِ هَؤُلَاءِ: أَنَّ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ قَاعِدَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ فِيمَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ، بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَقْلَ جَوَّزَ

≈ فالله تعالى لم يُحِلْهم إلى أمر غير منضبط، إنما أمرهم بالعمل بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ حيث الهداية والرشاد.

﴿١﴾ وهم الكَفَرة من الفلاسفة وغيرهم، فحتى الكفرة الذين ينكرون البعث والحشر يقولون: العقل يحيل هذا، فابن سينا وغيره يقولون: الأجساد لا تُعاد، وكيف تُعاد الأجساد بعد أن بلِيَتْ وصارت تراباً؟ فهذا مستحيل بزعمهم! إنما الذي يُعاد الروح

والمقصود: أنه إذا فُتح باب التأويل، ضاع الدين ـ والعياذ بالله ـ.

﴿٢﴾ كذلك الذين ينفون الفوقية والعلو يقولون: مستحيل كون الله فوق العرش، لأنه إذا صار فوق العرش صار متحيزاً ومحدوداً وجسماً، وهذا تنقُّص له تعالى، والله أعلى من أن يكون جسماً، وأن يكون محدوداً، فإذن يستحيل أن يكون فوق العرش. ونحن نقول: إذا رتّبوا هذه النتيجة الباطلة، على تلك المقدمات الفاسدة، فأين يكون الله عندهم؟!

قال بعضهم: يكون في كل مكان. وقال آخرون: ننفي النقيضين، فنقول: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته، ولا مباين له ولا محايز له، ولا متصلٌ به ولا منفصلٌ عنه. فماذا يكون هذا؟ العدم! بل العدم كائن، فهو أعظم وأعظم ـ والعياذ بالله ـ استحوذ عليهم الشيطان فأوصلهم إلى هذه الحالة.

أو أَوْجَبَ مَا يَدَّعِي الْآخَرُ أَنَّ الْعَقْلَ أَحَالَهُ ﴿١﴾.

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي بِأَيِّ عَقْلٍ يُوزَنُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؟ فَرَضِيَ اللهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ حَيْثُ قَالَ: «أَوَكُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ ﴿٢﴾ تَرَكْنَا مَا جَاءَ بِهِ جِبْرِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِجَدَلِ هَؤُلَاءِ؟!»[1].

وَكُلٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَخْصُومٌ بِمَا خُصِمَ بِهِ الْآخَرُ وَهُوَ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: بَيَانُ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُ ذَلِكَ ﴿٣﴾.

﴿١﴾ يعني: العقول متضاربة، فهذا يدّعي أن العقل يُجيز هذا، والآخر يدّعي أن العقل يمنعُه مع أنه شيء واحد ومع هذا: فبعضهم يدعي أن العقل أجازه وبعضهم يدعي أن العقل منعه، فالآراء متضاربة، فإلى أيِّ عقلٍ نرجع؟

وهؤلاء يقولون: إن الله أحالنا إلى العقول، فنقول: أي عقل نرجع؟! إذا رجعنا إلى عقول المشبّهة قالوا: إن الله له صفات مثل صفات المخلوقين، وإذا رجعنا إلى عقول المعطلة قالوا: إن الله ليس له صفات، فما العقل الذي يُرجع إليه؟

فَهُمْ في أمرٍ مَرِيجٍ مختلط مضطرب.

فالحاصلُ أنهم متضاربون، بعضهم يزعم أن العقل يوجب إثبات صفاتٍ لله، مثل صفات المخلوقين، وبعضهم يقول: إن العقل يحيل إثبات الصفات لله.

﴿٢﴾ أي: كلّما جاءنا رجل جدلي نترك الكتاب والسُّنَّة لجدله، ثمَّ يأتي آخر أشد جدلاً منه فنترك الكتاب والسُّنَّة لجدله، وهكذا.

﴿٣﴾ يعني: نبطلُ دعواه ـ بأن العقل يحيل ذلك ـ ونبيّن له أن ≈

---

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٥٨٤)؛ والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٤٩٠) ورواه أيضاً الهروي في «ذم الكلام» (٨٥٥ ـ ٨٥٧)؛ واللالكائي في «السُّنَّة» (٢٩٣، ٢٩٤)؛ وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٤). وصححه الشيخ الألباني في «مختصر العلو» (ص١٤٠).

وَالثَّانِي: أَنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ عَامَّةَ هَذِهِ الْأُمُورِ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَاءَ بِهَا بِالاضْطِرَارِ كَمَا عُلِمَ أَنَّهُ جَاءَ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَان.

فَالتَّأْوِيلُ الَّذِي يُحِيلُهَا عَنْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ تَأْوِيلات الْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ ﴿١﴾ فِي الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَسَائِرِ مَا جَاءَتْ بِهِ ≈

≈ العقل لا يحيل ذلك؛ أي: أن العقل يُوجب كونه تعالى فوق العرش؛ أي: كونه تعالى فوق مخلوقاته، فإذا تقرّر أن المخلوقات نهايتها وسقفها عرش الرحمن، فالله فوق العرش، مطّلعٌ على عباده، محيطٌ، بهم تنفذ فيهم قدرته ومشيئته، يعلم أحوالهم ويراهم، وهو مع كل مؤمن، ومع كل إنسان بعمله وإحاطته واطلاعه، وهو مع المؤمنين بنصره وعونه وتأييده، وهو مع ذلك فوق العرش ﷻ.

﴿١﴾ يعني: لو فتح باب التأويل. فسيتسلط القرامطة[1] والباطنية[2] على الجهمية والمعتزلة، فالجهمية والمعتزلة قالوا: ينفون الصفات، كالعلم والسمع، والبصر، والاستواء، ويحيلون أن ≈

---

(١) هم أتباع حمدان القرمطي، وكان رجلاً متوارياً صار إليه أحد دعاة الباطنية، ودعوه إلى معتقدهم فقبل الدعوة، ثم صار يدعو الناس إليها، وضل بسببه خلق كثير، وكان ظهورهم في عام ٢٨١هـ في خلافة المعتضد، ودخلوا مكة سنة ٣١٧هـ، واقتلعوا الحجر الأسود، وقتلوا المسلمين في الحرم، وقد أعيد الحجر الأسود إلى مكة سنة ٣٣٩هـ على يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وهم إحدى فرق الباطنية التي جحدت الشرائع، واستباحت المحارم وأنكرت ما هو معلوم من الدين بالضرورة. [انظر: «الفرق بين الفرق» (ص٢٢٦)، «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (١٢٢)].

(٢) سموا بذلك؛ لأنهم يقولون: إن للنصوص ظاهراً وباطناً، ولكل تنزيل تأويلاً.
ولهم ألقاب كثيرة، منها: القرامطة، والخرمية، والإسماعيلية، والمزدكية، والتعليمية، والبابكية، والسبعية، والملحدة. ومنهم النصيرية، والدروز، وهم يعتقدون أنَّ الإله لا يوصف بوجود ولا عدم ولا هو معلوم ولا مجهول. ومذهبهم في النبوات قريب من مذهب الفلاسفة، ويقولون: إنه لا بد في كل عصر من إمام معصوم قائم بالحق،=

≈ يتصف الله بشيء من ذلك، فإذا سئلوا عن ذلك؟ أجابوا: بأن اتصافه بهذه الصفات مما تحيله العقول ولا تقبلها، فإذا طولبوا بتفسير معانيها، قالوا: المراد بها المعاني المجازية، فمعنى ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ﴾: استولى، وهكذا.

ومن هذا الباب ـ أعني: باب التأويل ـ: ولجت القرامطة والباطنية، وقالوا: لا يوجد صوم ولا صلاة ولا زكاة ولا حج ولا بعث، قالوا: الصلاة معناها أسماء لخمسة أشخاص، هم: عليّ وفاطمة والحسن والحسين ومحسن، فهذه هي الصلاة. والصوم: كتْمان سرِّ المشايخ ـ أي: مشايخهم ـ، والحج: السفر إلى شيوخهم. والبعث: إنما هو للأرواح، ولا يوجد بعث للأجساد.

فإذا قالت لهم الجهمية والمعتزلة: لم تُنْكِرُون هذه المعاني الشرعية، وتتأولون تلك النصوص التي لا يمكن أن تتأوّل على ما ذهبتم إليه، فكفرتم لذلك، وبدلتم الدين؟

فإن القرامطة والباطنية يجيبونهم بأنكم أيضاً أوّلْتم الاستواء، وأوّلتم العلم والرحمة، فإذا كان يجوز لكم هذا التأويل، فما الذي يمنعنا من التأويل؟

فهكذا تسلط القرامطة والباطنية على المعتزلة والجهمية، لمَّا فتحوا باب الشرّ لهم، فأولوا نصوص الصلاة والزكاة والصوم والحج والبعث والجنة والنار، وقالوا: هذه النصوص ليست على ظاهرها، فالذين فتحوا لهم الباب هم الجهمية، وهذا من جنايات التأويل الفاسد.

= يُرجع إليه في تأويل الظواهر، واتفقوا على إنكار القيامة، والمنقول عنهم الإباحة المطلقة، ورفع الحجاب، واستباحة المحظورات، وإنكار الشرائع، وهم ينكرون ذلك إذا نُسب إليهم. [انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني: (٢/ ٢٩، ٣٢)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين»: (١١٩) و«فضائح الباطنية» للغزالي: (١١، ٤٠، ٤٦)؛ و«بيان تلبيس الجهمية» الطبعة القديمة (١/ ٢٥٩، ٢٦٠)؛ و«التبصير في الدين» (ص٨٣)].

النُّبُوَّاتُ ﴿١﴾.

الرَّابِعُ: أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ يُوَافِقُ مَا جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ؛ وَإِنْ كَانَ فِي النُّصُوصِ مِنَ التَّفْصِيلِ مَا يَعْجِزُ الْعَقْلُ عَنْ دَرْكِ تَفْصِيلِهِ ﴿٢﴾، وَإِنَّمَا عقله مُجْمَلاً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الوُجُوهِ. عَلَى أَنَّ الْأَسَاطِينَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْفُحُولِ: مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ الْعَقْلَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْيَقِينِ فِي عَامَّةِ الْمَطَالِبِ الْإِلَهِيَّةِ ﴿٣﴾.

﴿١﴾ لأنهم أولوا هذه العبادات، وما جاءت به النبوَّات، فلم يكن عندهم صلاة ولا زكاة ولا صوم ولا حج، ولا بعث ولا جنة ولا نار، فكلّ ذلك أوّلوه.

﴿٢﴾ لأن العقل الصريح يوافق النقل الصحيح، والشريعة ما جاءت بشيء ينافي العقول الصريحة، ولكن جاءت بما تتحير فيه العقول ولا تدركه على استقلاله، فالشريعة لم تأت بشيء تحيله العقول، وإنما جاءت بشيء تتحير فيه العقول.

وهذا هو معنى قول العلماء: الشريعة جاءت بمحارات العقول لا بمحالاتها، يعني جاءت بما تتحير فيه العقول لا بما تحيله وتنكره، فالعقل الصريح يوافق النقل الصحيح؛ ولهذا ألف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كتاباً سمَّاه «موافقة النقل الصحيح للعقل الصريح» وهو كتاب عظيم.

﴿٣﴾ الأساطين والفحول والعقلاء من الفلاسفة والقدامى وغيرهم معترفون بأن العقل لا يمكن أن يدرك تفاصيل ما جاءت به الشريعة، والأساطين من الفلاسفة والقدامى كلهم يعظِّمون الشرائع والإلهيات ويقولون: إن الرسل جاءت بهذا، ونحن اختصاصنا بالرِّياضيات والطبيعيات، ولا نتدخل في هذا، وهم في الجملة يسلِّمون للرسل بالإلهيات.

حتى جاء أرسطو والفلاسفة المشاؤون، ورئيسهم: أرسطو، ثم ≈

وَإِذَا كَانَ هَكَذَا فَالْوَاجِبُ تَلَقِّي عِلْم ذلك مِنَ النُّبُوَّاتِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ.

[الرسول ﷺ أعلم الأمة وأنصحهم لها]

وَمِنَ الْمَعْلُوم لِلْمُؤْمِنِينَ أَنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّداً ﷺ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً، وَأَنَّهُ بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا أَخْبَرَهُمْ بِهِ مِنْ أُمُورِ الْإِيْمَانِ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

وَالْإِيمَانُ بِاللهِ وَالْيَوم الْآخِرِ: يَتَضَمَّنُ الْإِيمَانَ بِالْمَبْدَأِ وَالْمَعَادِ وَهُوَ الْإِيمَانُ بِالْخَلْقِ وَالْبَعْثِ كَمَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البَقَرَة: ٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ﴿٢٨﴾﴾ [لقمان: ٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الرُّوم: ٢٧]، وَقَدْ بَيَّن اللهُ تعالى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَمْرِ الْإِيـمَانِ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَا هَدَى اللهُ بِهِ عِبَادَهُ وَكَشَفَ بِهِ مُرَادَهُ (١).

≈ الفارابي، ثم ابن سينا، فابتدعوا القول بقدم العالم، وقالوا: إن العالم قديم. وهذا معناه إنكارٌ لوجود الله.

والمعنى: أن العقل لا يصل إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية، وإنما هذا من خواص الوحي، وممّا جاء به الوحي.

(١) بعث الله تعالى رسوله ﷺ بالهدى ودين الحق، والهدى ودين الحق أصله الإيمان بالمبدأ والمعاد، وأن الله هو الخالق الرازق المدبر المحيي المميت المستحق للعبادة، وأنه يبعث من في القبور ويجازيهم ويحاسبهم.

وَمَعْلُومٌ لِلْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنْصَحُ لِلْأُمَّةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَفْصَحُ مِنْ غَيْرِهِ عِبَارَةً وَبَيَاناً، بَلْ هُوَ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِذَلِكَ، وَأَنْصَحُ الْخَلْقِ لِلْأُمَّةِ، وَأَفْصَحُهُمْ، وَقَدِ اجْتَمَعَ فِي حَقِّهِ ﷺ كَمَالُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ﴿١﴾.

وَمَعْلُومٌ: أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ وَالْفَاعِلَ إِذَا كَمُلَ عِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ وَإِرَادَتُهُ كَمُلَ كَلَامُهُ وَفِعْلُهُ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ النَّقْصُ إِمَّا مِنْ عِلْمِهِ، وَإِمَّا مِنْ نَقْصِ عَجْزِهِ عَنْ بَيَانِ عِلْمِهِ، وَإِمَّا لِعَدَمِ إِرَادَتِهِ الْبَيَانَ﴿٢﴾.

وَالرَّسُولُ هُوَ الْغَايَةُ فِي كَمَالِ الْعِلْمِ، وَالْغَايَةُ فِي كَمَالِ إِرَادَةِ الْبَلَاغِ الْمُبِينِ، وَالْغَايَةُ فِي قُدْرَتِهِ عَلَى الْبَلَاغِ الْمُبِينِ وَمَعَ وُجُودِ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ وَالْإِرَادَةِ الْجَازِمَةِ: يَجِبُ وُجُودُ الْمُرَادِ؛ فَعُلِمَ قَطْعاً أَنَّ مَا بَيَّنَهُ مِنْ أَمْرِ الْإِيمَانِ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ حَصَلَ بِهِ مُرَادُهُ مِنَ الْبَيَانِ، وَمَا أَرَادَهُ مِنَ الْبَيَانِ هُوَ مُطَابِقٌ لِعِلْمِهِ، وَعِلْمُهُ بِذَلِكَ هُوَ أَكْمَلُ الْعُلُوم. فَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَ الرَّسُولِ أَعْلَمُ بِهَذِهِ مِنْهُ، أَوْ أَكْمَلُ بَيَاناً مِنْهُ، أَوْ

﴿١﴾ أي: أنه ﷺ أكمل الخلق علماً، وأقدرهم على الإفصاح، وأكملهم أيضاً من جهة بيان مراده، وانتفاء الجهل والعجز عنه، والعِيِّ، مع حصول الإرادة والرغبة التامتين في تبليغ ما أرسل به، مع الحرص والإشفاق على من أرسل إليهم؛ حتى خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ٦﴾ [الكهف: ٦]؛ لأنه كاد أن يُهلك نفسه في إبلاغهم وهدايتهم؛ أسفاً عليهم إذا لم يؤمنوا.

﴿٢﴾ والرسولُ ﷺ قامت في حقه الثلاث، فهو أعلم الخلق، وأنصح الخلق، وأفصحهم، وعنده ﷺ قدرة على البيان، والله تعالى علَّمه وسدَّده، وعنده ﷺ قُوّة وإرادة ورغبة في تبليغ رسالة ربه.

أَحْرَصُ عَلَى هَدْيِ الْخَلْقِ مِنْهُ: فَهوَ مِنَ الْمُلْحِدِينَ لَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴿١﴾.

وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَمَنْ سَلَكَ سبيل السلف هم فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِقَامَةِ﴿٢﴾.

﴿١﴾ كما يقول هذا الفلاسفة، فإن بعضهم يقول: إن الرسول ما عَلِم، وبعض المُجهِّلة يقولون: إن الرسول لا يعلم معاني الصفات، ولكن الفلاسفة يعلمونها وكذلك الأولياء! وبعضهم يقول: علِمَها ولكن ما بيّنها، بل كتمَها؛ لأن مصلحة الناس في أن يكتمها؛ لأنه يخاطبهم من باب الخطاب الجمهوري ـ وهو ما يصلح للجمهور، وإن كان كَذباً[1] ـ.

فبعضهم يقول: الرسول كَذَب، ولم يبيّن الحقائق، مع أنه كان يعلمها لكنه بيّن ضدها؛ لأن مصلحة الناس تقتضي ذلك، فهو وإن كان كَذَب لكن كَذَب لهم ولم يكذب عليهم، فهو كَذبٌ لمصلحتهم!

هكذا يقول بعض الفلاسفة ـ نسأل الله العافية ـ فالمؤلف رَحِمَهُ اللهُ هنا يردّ عليهم، مُوَضِّحاً أن الرسول ﷺ أكمل الخلق، وأعلم الخلق، وأنصح الخلق، وأقدرهم على البيان، وأتمهم إرادة لذلك ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

﴿٢﴾ يعني: أنهم في باب الأسماء والصفات، وباب المعاد والجزاء والحساب، على سبيل الاستقامة يعملون بالنصوص، ويُثْبِتُون لله ما أثْبته لنفسه، أو أثبته رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، وينفون عنه ما نفَى عن نفسه، ويثبتون البعث والمعاد والجزاء والنشور.

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٩).

[الطوائف المنحرفة عن طريقة السلف]

وَأَمَّا الْمُنْحَرِفُونَ عَنْ طَرِيقِهِمْ: فَهُمْ ثَلاثُ طَوَائِفَ: أَهْلُ التَّخْيِيلِ، وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ، وَأَهْلُ التَّجْهِيلِ﴿١﴾.

﴿١﴾ **وأما أعداء الرسل فهم على طبقات ثلاث:** أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل.

الطبقة الأولى: أهل التخييل يقولون: إن ما ذكره الأنبياء عن الله وعن اليوم الآخر والجنة والنار، كل ذلك من باب الخيال؛ لا حقيقة له، لكن الأنبياء يخيّلون للناس هذه الأمور من باب الخطاب الجمهوري، ويخاطبونهم بهذه الأمور الْمُتَخَيَّلَة من أجل إصلاح أحوالهم، وإلا فلا جنة ولا نار ولا بعث، لكن النبي رجلٌ عبقري يَسُوْسُ الناسَ، فخطابه لهم من أجل سياستهم فقط، فهؤلاء الفلاسفة كفروا بسبب هذه المقالة وغيرها ـ كما سيأتي في كلام المؤلف ـ.

الطبقة الثانية: أهل التأويل، وهو في الحقيقة: التحريف، وهذا قد ارتكبته الجهمية وغيرهم من محرِّفة الصفات.

الطبقة الثالثة: أهل التجهيل، وهم الذين يُجَهِّلون الأنبياء، ويقولون: إن الأنبياء جاهلون بالنصوص، يعني: جاهلين بمعانيها، ويقولون: إن من الفلاسفة من يعْلَمها، فيجعلون الفلاسفة أفضل من الأنبياء!!.

ومنهم من يقول ـ كما مضى ـ: إن الرسول عَلِمها لكن ما بيّنها للناس، وكتمها؛ لأن المصلحة تقتضي هذا ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ[1].

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٣، ١٤).

[الطائفة الأولى: أهل التخييل]

فَأَهْلُ التَّخْيِيلِ: هُمُ الْمُتَفَلْسِفَةُ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَمُتَصوِّفٍ. فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ مَا ذَكَرَهُ الرَّسُولُ مِنْ أَمْرِ الْإِيمَانِ بِاللهِ وَالْيَوم الْآخِرِ إنَّمَا هُوَ تخْيِيلٌ لِلْحَقَائِقِ لِيَنْتَفِعَ بِهِ الْجُمْهُورُ، لَا أَنَّهُ بَيَّنَ بِهِ الْحَقَّ، وَلَا هَدَى بِهِ الْخَلْقَ، وَلَا أَوْضَحَ بِهِ الْحقَائِق[١].

ثُمَّ هُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَعْلَم الْحَقَائِقَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ. وَيَقُولُونَ: إنَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ الْإِلَهِيَّةِ مَنْ عَلِمَهَا، وَكَذَلِكَ مِنَ الْأَشْخَاصِ الَّذِينَ يُسَمُّونَهُمُ أولياء مَنْ عَلِمَهَا، وَيَزْعُمُونَ أنَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ أَو الْأَوْلِيَاءِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللهِ وَالْيَوْم الْآخِرِ مِنَ الْمُرْسَلِينَ، وَهَذِهِ مَقَالَةُ غُلَاةِ الْمُلْحِدِينَ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ: بَاطِنِيَّةِ الشِّيعَةِ وَبَاطِنِيَّةِ الصُّوفِيَّةِ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلِ الرَّسُولُ عَلِمَهَا لَكِنْ لَمْ يُبَيِّنْهَا، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ بِمَا يُنَاقِضُهَا، وَأَرَادَ مِنَ الْخَلْقِ فَهْم مَا يُنَاقِضُهَا؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْخَلْقِ

---

[١] يعني: أنَّ هذه الحقائق المذكورة، هي من باب التخييل وأن النبي ـ بزعمهم ـ يُخيِّلها للناس كأنها حقائق حتى تستقيم أمورهم وتصلح أحوالهم، ولا يعتدي بعضهم على بعض؛ لأنه إذا قيل للناس: هناك جنة، وهناك نار، وهناك بعث ونشور، خافوا، فلا يعتدي بعضهم على بعض، وإلا ففي الحقيقة: لا جنة، ولا نار، ولا بعث ـ نعوذ بالله ـ.

فهؤلاء هم أهل التخييل، وهم ملاحدة قد كفروا وألحدوا بقولهم: إن النبي رجل عبقري. موهوب، والنبوة هبة، وأنه يَسُوْس الناس.

فِي هَذِهِ الاعْتِقَادَاتِ الَّتِي تُطَابِقُ الْحَقَّ[١].

وَيَقُولُ هَؤُلَاءِ: يَجِبُ عَلَى الرَّسُولِ أَنْ يَدْعُوَ النَّاسَ إِلَى اعْتِقَادِ التَّجْسِيمِ مَعَ أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَإِلَى اعْتِقَادِ مَعَادِ الْأَبْدَانِ مَعَ أَنَهُ بَاطِلٌ، وَيُخْبِرُهُمْ بِأَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَهُ لَا يُمْكِنُ دَعْوَةُ الْخَلْقِ إِلَّا بِهَذِهِ الطَّرِيقِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الْكَذِبَ لِمَصْلَحَةِ الْعِبَادِ[٢]، فَهَذَا قَوْلُ هَؤُلَاءِ فِي نُصُوصِ الْإِيمَانِ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

---

[١] **أهل التخييل وهم طائفتان: الطائفة الأولى** تقول: الرسول ﷺ لا يعلم الحقائق؛ لأنه جاهل بها، ولكن الذي يعلمها هم الفلاسفة والأولياء، والرسول بها جاهلٌ أتى بشيء لا يعلمه.

الطائفة الثانية تقول: الرسولُ عَلِم معناها لكن ما بيّنها، وكتم الحق، لأن مصلحة الناس إنما هي في الكتمان، وإخبارهم بغير الحقائق، وبغير الواقع، فهم طائفتان؛ كلُّهم ملاحدة: الذين يجهِّلون الرسول يقولون: لم يعلم الحقائق، والذين يقولون: إنه عَلِمَهَا وَكَتَمها، نعوذ بالله.

وطائفة من هؤلاء يقولون: إن الرسول إذا قرأ ـ مثلاً ـ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] لم يعرف ما معنى ﴿يَصَّعَّدُ﴾، ولا يعرف معنى ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ﴾؛ لكن الذي يعلم هذا هم الفلاسفة والأولياء، الذين يجعلونهم أعلمَ بالله من الأنبياء والمرسلين.

[٢] أي: يقولون: الرسولُ كَذَبَ، لكن يكذب لهم، لم يكذب عليهم، وفَرْقٌ بين مَن يكذب لك ومن يكذب عليك، فإخبارُ النبي بالمعاد وهو كاذبٌ بذلك ـ كما يزعمون ـ فيه مصلحة للناس، بل المصلحة تقتضي أن يُخبرهم بخلاف الحقيقة، والحقيقة عدم ثبوت شيء من ذلك أو وجوده، سواء أخبرهم بمعاد الأبدان، والجنة، ≈

وَأَمَّا الْأَعْمَالُ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُقِرُّهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجْرِيهَا هَذَا الْمَجْرَى، وَيَقُولُ: إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، وَيُؤْمَرُ بِهَا الْعَامَّةُ دُونَ الْخَاصَّة﴿١﴾، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْبَاطِنِيَّةِ الْمَلَاحِدَةِ والإسْماعيلية وَنَحْوِهِمْ.

[الطائفة الثانية: أهل التأويل]

وَأَمَّا أَهْلُ التَّأْوِيلِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ النُّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي الصِّفَاتِ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَعْتَقِدَ النَّاسُ الْبَاطِلَ، وَلَكِنْ قَصَدَ بِهَا مَعَانِيَ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ تِلْكَ المَعَانِيَ، وَلَا دَلَّهُمْ عَلَيْهَا؛ وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرُوا فَيَعرِفُوا الْحَقَّ بِعُقُولِهِمْ، ثُمَّ يَجْتَهِدُوا فِي صَرْفِ تِلْكَ النُّصُوصِ عَنْ مَدْلُولِهَا، وَمَقْصُودُهُ امْتِحَانُهُمْ وَتَكْلِيفُهُمْ إِتْعَابُ أَذْهَانِهِمْ وَعُقُولِهِمْ فِي أَنْ يَصْرِفُوا كَلَامَهُ عَنْ مَدْلُولِهِ وَمُقْتَضَاهُ، وَيَعْرِفُوا الْحَقَّ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُتَكَلِّمَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَمَنْ دَخَلَ مَعَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ﴿٢﴾.

≈ والنار، أو بصفات الله تعالى، فليس هذا من جنس الحقيقة أصلاً، وإنما يذكره للناس، ليَسُوْسهم، ويُصلح أحوالهم فلهذا إنما كذب لمصلحتهم، هكذا يقولون ـ والعياذ بالله ـ وهذا من أبطل الباطل، ومن أعظم الكفر.

﴿١﴾ مراد المؤلف رحمه الله بالأعمال، أي: مثل: الصلاة، والصيام والزكاة، فمنهم من يُقرّ بالأمر بها، ومنهم من يقول: الصلاة، والزكاة إنما يؤمر بها العامّة ـ عامة الناس ـ، أما الخواص والأولياء فلا يؤمَرون بها، فلا صلاة ولا زكاة عليهم.

﴿٢﴾ هذا قول أهل الكلام ويُسمَّون أهل التأويل ـ وهم أهل التحريف ـ كالجهمية، والمعتزلة، وغيرهم، فيقولون: إن الرسول ﷺ لم يُبيِّن معاني نصوص الصفات، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] لكن وَكَلَها إلى العقول، وإلى من يأتي بعده من أهل النظر، ليتأملوها بعقولهم، ثم يتأولونها حتى يعرفوا معناها الباطن. ≈

وَالَّذِينَ قَصَدْنَا الرَّدَّ عليهم في هَذِهِ الْفُتْيَا: هُمْ هَؤُلَاءِ ﴿١﴾؛ إِذْ كَانَ نُفُورُ النَّاسِ عَنِ الْأَوَّلِينَ مَشْهُوراً ﴿٢﴾، بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهُمْ تَظَاهَرُوا بِنَصْرِ السُّنَّةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرةٍ وَهُمْ ـ فِي الْحَقِيقَةِ ـ لَا لِلْإِسْلامِ نَصَرُوا، وَلَا لِلْفَلَاسِفَةِ كَسَرُوا ﴿٣﴾؛ وَلَكِنَّ أُولَئِكَ الفلاسفة

≈ فعندهم ـ مثلاً ـ إذا قال الرسول: يقصد بالاستواء الاستيلاء، ولكن السلف لم يتبين لهم مقصوده، حتى جاء علماء الكلام بعد ذلك وأتعبوا أذهانهم وكدّوها حتى استخرجوا تلك المعاني الباطنية، وقالوا: معنى استوى؛ أي: استولى، ومعنى اليد: القدرة، وهكذا.

فهذا قول الجهمية والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم، ممن يحرِّفون نصوص الصفات ويتأوّلونها بتأويلات باطلة.

﴿١﴾ الذين قصد المؤلف رحمه الله الردَّ عليهم هم: الجهمية، والمعتزلة والأشاعرة، الذين يحرفون نصوص الصفات.

فالحاصلُ: أن هذه الفتوى تتعلق بالرد على هؤلاء المؤولين للصفات الإلهية.

﴿٢﴾ المقصودُ بالأوَّلين: أهل التخييل، فهؤلاء كفرةٌ ملاحدةٌ، والناس يعرفون هذا، فأمرهم واضحٌ؛ لا يلتبسُ.

لكن المصيبة في الجهمية والمعتزلة والأشاعرة الذين يحرفون نصوص الصفات، وينطلي تحريفهم على كثير من الناس، ويظنون أنهم أهل الحق.

﴿٣﴾ يعني هؤلاء الجهمية والمعتزلة تظاهروا بنصر السُّنَّة، فيقول المؤلف رحمه الله: في الحقيقة لا نصروا الإسلام، ولا كسروا أهل الفلسفة.

فالفلاسفة الملاحدة لم يكسروهم ولا ناظروهم، ولا أبطلوا حججهم، ولا نصروا الإسلام.

فهؤلاء الجهمية والمعتزلة لا يُعرف أن منهم عبَّاداً، وأنهم أهل خشية وأهل تقى، ولا أيضاً استُفيد منهم في ردهم على الفلاسفة، بل إنما أخَذوا عن الفلاسفة، فلا فائدة منهم والحالُ على ما وصفت!.

أَلْزَمُوهُمْ فِي نُصُوصِ الْمَعَادِ نَظِيرَ مَا ادَّعَوهُ فِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ. فَقَالُوا لَهُمْ: نَحْنُ نَعْلَمُ بِالاضْطِرَارِ أَنَّ الرُّسُلَ جَاءَتْ بِمَعَادِ الْأَبْدَانِ، وَقَدْ عَلِمْنَا الشُّبَه الْمَانِعَة مِنْهُ﴿١﴾.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ لِهَؤُلَاءِ: وَنَحْنُ نَعْلَمُ بِالاضْطِرَارِ أَنَّ الرُّسُلَ

﴿١﴾ أي أنَّ الفلاسفة تسلّطوا على أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ونحوهم؛ لمَّا حرَّفوا نصوص الصفات، فدخلوا من هذا الباب، وكذلك فالمراد بالبعث بعثُ الأرواح، لا بعث الأبدان، وهكذا.

فإذا قالت لهم الجهمية والمعتزلة: هذا النوع من التأويل مُحرَّمٌ، وتأويلكم للبعث والجنة والنار بذلك، وجعلكم إيَّاها من جنس الخيال، لا الحقيقة: كفرٌ.

فإن هؤلاء الفلاسفة الملاحدة يُجِيبُونَهم بقولهم: وأنتم أيضاً أوَّلتم الاستواء؛ بالاستيلاء، واليد؛ بالقدرة. فكيف جاز لكم أن تؤولوا النصوص، ونحن لا يجوز لنا أن نؤوّل النصوص والمعاني؟ فإذا كان ـ في الأصل ـ التأويل حراماً؛ فيحرم علينا وعليكم، وإن كان ـ في الأصل ـ جائزاً؛ فيجوز لنا ولكم!.

فانظر كيف تسلَّط عليهم هؤلاء الملاحدة لما فتحوا لهم باب الشر: التأويل، فلما استظهرت الفلاسفة على هؤلاء المتكلمين، لجؤوا إلى الاحتجاج عليهم بالضرورات المعلومة من دين الرسل، فقالوا: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بالبعث والْمَعاد، فتأويلكم هذا باطل؛ لأن هذا ضرورة جاءت بها الرسل فكان احتجاجهم على الفلاسفة بهذا الأمر، هو عينُ احتجاج أهل السُّنَّة عليهم، فيما تأوّلوه من الصفات ـ كما سيشيرُ إليه المصنِّفُ بعد هذا ـ.

جَاءَتْ بَإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ. وَنُصُوصُ الصِّفَاتِ فِي الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ أَكْثَرُ وَأَعْظَمُ مِنْ نُصُوصِ الْمَعَادِ﴿١﴾.

وَيَقُولُونَ لَهُمْ: مَعْلُومٌ أَنَّ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ كَانُوا يُنْكِرُونَ الْمَعَادَ، وَقَدْ أَنْكَرُوهُ عَلَى الرَّسُولِ وَنَاظَرُوهُ عَلَيْهِ؛ بِخِلَافِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ شَيْئاً مِنْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ﴿٢﴾.

فَعُلِمَ أنَّ إقرارَ العقولِ بالصفاتِ: أعظمُ مِنْ إقرارِهَا بالمعَاد، وأنَّ إنكارَ المعادِ أعظَمُ مِنْ إنكارِ الصِّفاتِ، وكيف يجوزُ معَ هذا أنْ يكونَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ لَيْسَ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ، وَمَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ

﴿١﴾ يعني: أنَّ أهل السُّنَّة قَلَبُوا عليهم الحجة، فالْحُجّة التي احتجوا بها على الفلاسفة الملاحدة، احتجّ بها أهل السُّنَّة عليهم في تأويل الصفات، فإن الفلاسفة لما أوَّلوا نصوص البعث والمعَاد والجنة والنار، ردّ عليهم الجهمية والمعتزلة، وقالوا: نحن نعلم بالاضطرار ـ من دين الرسول ـ أن المعاد ثابت، وأن الجنة والنار ثابتتان، وأنه أمر ضروري لا جِدَال فيه. فقال لهم أهل السُّنَّة: ونحن نعلم بالضرورة أن الرسول ﷺ جاء بالأسماء والصفات، وأنّ إثباتها في جميع الكتب، وأن الشُّبهة التي تدلّ على تأويلها باطلة، فاحتجّوا عليهم بمثل ما احتجوا هم به على الفلاسفة.

﴿٢﴾ يعني: نصوص الصفات: أن المشركين كانوا يقرُّون بها، وإنما كانوا ينكرون المعاد ولا يقرّونه.

فكيف يَسِيغ لكم أن تأوّلوا الصفات، وهي في الكتب الْمُنَزَّلة أكثر من نصوص البعث والمعاد، ولم ينكرها أحد حتى من المشركين.

الْمَعَادِ هُوَ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِه[١]، وَأَيْضاً: فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ ﷺ قَد ذَمَّ أَهْلَ الْكِتَابِ عَلَى مَا حَرَّفُوهُ وَبَدَّلُوهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْرَاةَ مَمْلُوءَةٌ مِنْ ذِكْرِ الصِّفَاتِ، فَلَوْ كَانَ هَذَا مِمَّا بُدِّلَ وَحُرِّفَ لَكَانَ إِنْكَارُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَوْلَى[٢]، فَكَيْفَ وَكَانُوا إِذَا ذَكَرُوا بَيْنَ يَدَيْهِ الصِّفَاتِ يَضْحَكُ تَعَجُّباً مِنْهُمْ وَتَصْدِيقاً[٣]؟، وَلَمْ يَعِبْهُمْ قَطُّ بِمَا تَعِيبُ النفاة لأَهْلَ الْإِثْبَاتِ

---

[١] هذا فيه ردّ على الجهْمية والمعتزلة، فإذا كانت نصوص الصّفات أكثر فمعناه أنَّ إقرار العقول بها أكثر من إقرارها بالبعث والمعاد، فكيف يسوغ لكم أن تأولوا الصفات مع أن إقرار العقول بها أكثر، وأنتم تعترفون بأن نصوص البعث والمعاد لا يمكن أن تؤول، فإذا كان لا يسُوغ ولا يجوز تأويل نصوص المعاد، فلا يجوز من باب أولى تأويل نصوص الصفات؛ لأن نصوصها أكثر، وإقرار العقول بها أكثر، حتى المشركين لم ينكروها.

فحاصل ما تقدم: أن الإقرار بالصفات أعظم من الإقرار بالمعاد، وهم مَنعوا من إنكار نصوص المعاد، فإذا منعوا من تأويل نصوص المعاد مع أن إقرار العقول به أقل من الإقرار بالصفات؛ لزمهم ألا يؤولوا نصوص الصفات.

[٢] يعني: أن أهل الكتاب حرّفوا التوراة والإنجيل وأنكر الله عليهم هذا التحريف، ولم يُذكر أنهم حرّفوا الصفات، فلو كانوا حرَّفوا الصفات لأنكره الله عليهم، فإذا كان المشركون يُقرُّون بالصفات، وأهل الكتاب يقرون بالصفات، فما الذي يدعوكم أيها المؤولون إلى تأويل الصفات؟ مع أنَّ إقرارَ العقول بها أكثر، وقد أقر بها المشركون واليهود.

[٣] كما في قصة الْحَبْر الذي جاء للنبي ﷺ فقال: «يَا مُحَمَّد إِنَّا نَجِدُ فِي التَّورَاةِ أَنَّ اللهَ يَضَعُ السَّمَاوَاتِ عَلَى ذِهِ ـ وَأَشَارَ إِلَى

مِثْلَ لَفْظِ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ﴿١﴾، بَلْ عَابَهُمْ بِقَوْلِهِمْ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١] وَقَوْلِهِمْ: اسْتَرَاحَ لَمَّا خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨].

وَالتَّوْرَاةُ مَمْلُوءَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُطَابِقَةِ لِلصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ؛ وَلَيْسَ فِيهَا تَصْرِيحٌ بِالْمَعَادِ كَمَا فِي الْقُرْآنِ. فَإِذَا جَازَ أَنْ تُأَوَّلَ الصِّفَاتُ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْكِتَابَانِ فَتَأْوِيلُ الْمَعَادِ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا أَوْلَى، وَالثَّانِي مِمَّا يُعْلَمُ بِالاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ

≈ إِصْبَعه ـ وَالْأَرضِينَ عَلَى ذِهِ، وَالمَاءَ والثَّرَى عَلَى ذِهْ، وَالْجِبَالَ عَلَى ذِه، وَالشَّجَرَ عَلَى ذِه، خَمْسَةُ أَصَابِع. ثُمَّ يَهُزُّهَا بِيَدَيهِ، وَيَقُول: أَنَا الْمَلِك، أَيْنَ مُلُوكَ الأَرْضِ؟ فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَواجِذُهُ؛ تَصْدِيقاً لِقَولِ الْحَبْرِ»[(١)] فهذا دليلٌ على إقرار أهل الكتاب بالصفات فيكونون أحسن حالاً من الجهمية والمعتزلة المنكرين لهذه الصفة وغيرها.

﴿١﴾ يعني أنَّ النبي ﷺ لم يعب على اليهود إثباتهم الصفات كما تعيب نفاةُ الصفات أهلَ السُّنَّة بإثباتهم الصفات؛ يعني أن الرسول لم يعب اليهود بإثبات الصفات ولا سمّاهم مجسمة ولا مشبهة؛ وإنما عابهم لكفرهم وتنقصهم للرب، وبما نسبوه إليه من الأوصاف التي لا تليق به كقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١] وقولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] نعوذ بالله.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١)؛ ومسلم (٢٧٦٨) بألفاظ متقاربة، من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ بَاطِلٌ، فَالْأَوَّلُ أَوْلَى بِالْبُطْلَانِ﴿١﴾.

[الطائفة الثالثة: أهل التجهيل]

وَأَمَّا الصِّنْفُ الثَّالِثُ وَهُمْ أَهْلُ التَّجْهِيلِ: فَهُمْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ وَأَتْبَاعِ السَّلَفِ. يَقُولُونَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يكن يَعْرِفُ مَعَانِيَ مَا أَنْزَلَ اللهُ عليه مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَلَا جِبْرِيلُ يَعْرِفُ مَعَانِيَ تلك الْآيَاتِ وَلَا السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ عَرَفُوا ذَلِكَ﴿٢﴾.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ: إِنَّ مَعْنَاهَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ تَكَلَّمَ بِهَا ابْتِدَاءً، فَعَلَى قَوْلِهِمْ: تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ.

وَهَؤُلَاءِ يَظُنُّونَ أَنَّهُمُ اتَّبَعُوا قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] فَإِنَّهُ وَقَفَ كثير مِنَ السَّلَفِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. وَهُوَ وَقْفٌ صَحِيحٌ لَكِنْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ مَعْنَى الْكَلَامِ

﴿١﴾ إذا كانت الصفات المذكورة في القرآن هي أيضاً مما اتفقت التوراةُ مع القرآن فيها، مع انفراد القرآن بذكر المعاد، ومع هذا لم يجز تأويل المعاد وهو مما انفرد به القرآن، فما اتفق عليه الكتابان ـ وهو الصفات ـ من باب أولى أنه لا يجوز تأويله.

﴿٢﴾ هذا سبق شرحه، وبيان معنى أهل التأويل وأهل التخييل، وأن أهل التخييل هم الذين يقولون: إن الرسول يخيّل للناس أموراً ليست صادقة، كما يقوله من يقول من الفلاسفة، وأمَّا أهل التأويل فهم كالجهمية والمعتزلة المتأولين نصوص الصفات، والمحرِّفين لها، وهناك صنفٌ ثالثٌ من أهل التجهيل يجهّلون الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ ويجهلون جبريل ويقولون: إن الرسول ﷺ وجبريل لا يعرفان معاني الصفات، فهؤلاء هم المُسَمَّوْنَ أهل التجهيل؛ لأنهم يجهّلون النبي ﷺ ويجهّلون جبريل بمعاني نصوص الصفات.

وَتَفْسِيرِهِ؛ وَبَيْنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي انْفَرَدَ اللهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ؛ وَظَنُّوا أَنَّ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ فِي كَلَامِ اللهِ هُوَ التَّأْوِيلُ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَغَلِطُوا فِي ذَلِكَ(١).

[معاني التأويل في اصطلاح المتأخرين، واصطلاح جمهور المفسرين، ومعناه في النصوص الواردة في القرآن والسُّنَّة]

فَإِنَّ التَّأْوِيلِ يُرَادُ بِهِ ثَلَاثُ مَعَانٍ: فَالتَّأْوِيلُ فِي اصْطِلَاحِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ هُوَ: صَرْفُ اللَّفْظِ عَنِ الاحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إِلَى الاحْتِمَالِ الْمَرْجُوحِ لِدَلِيلٍ يَقْتَرِنُ بِذَلِكَ(٢) فَلَا يَكُونُ مَعْنَى اللَّفْظِ الْمُوَافِقِ

---

(١) يعني: أنهم لما فوَّضوا العلم بالصفات إلى الله، وجهّلوا النبي ﷺ والسابقين الأولين بمعانيها؛ ظنُّوا أنهم بذلك قد عملوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] تأويلاً على معناها عند المتأخرين ـ كما سيأتي بيانه ـ.

(٢) وهو معنى حادث من المتأخرين: فادِّعاء أن التأويل يأتي في الشريعة على هذا المعنى، الذي هو: صرْف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بدليل يقترن به، أمرٌ باطل، واصطلاح مُبْتَدَعٌ.

فإنَّ هؤلاء يقولون ـ مثلاً، بناءً على هذا الاصطلاح الحادث ـ: نصرف معنى استوى، الدال على العلو والارتفاع، والصعود، والاستقرار عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، وهو: استولى؛ لدليلٍ يقترن به وهو العقل، الذي دلّ على أن الاستواء لا يليق بالله ـ بزعمهم ـ فهذا باطل لا شك في بطلانه.

وإنما التأويل له معنيان عند السلف:

الأول: بمعنى التفسير، وهو كقول ابن جرير: «القول في تأويل ≈

لِدَلَالَةِ ظَاهِرِهِ تَأْوِيلاً عَلَى اصْطِلَاحِ هَؤُلَاءِ؛ وَظَنُّوا أَنَّ مُرَادَ اللهِ بِلَفْظِ التَّأْوِيلِ ذَلِكَ، وَأَنَّ لِلنُّصُوصِ تَأْوِيلاً يُخَالِفُ مَدْلُولَهَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ أو يَعْلَمُهُ الْمُتَأَوِّلُونَ.

ثُمَّ كَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا، فَظَاهِرُهَا مُرَادٌ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ لَهَا تَأْوِيلاً بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ. وَهَذَا تَنَاقُضٌ وَقَعَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ ﴿١﴾.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ التَّأْوِيلَ هُوَ تَفْسِيرُ الْكَلَامِ سَوَاءٌ وَافَقَ ظَاهِرَهُ أَوْ لَمْ يُوَافِقْهُ، وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ فِي اصْطِلَاحِ جُمْهُورِ الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ ﴿٢﴾.

وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَعْلَمُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِوَقْفِ مَنْ وَقَفَ مِنَ السَّلَفِ عَلَى قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ

≈ قول الله تعالى»؛ أي: في تفسير قول الله تعالى.

الثاني: بمعنى الحقيقة التي يؤوَّل إليها الكلام، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] يعني: الحقيقة التي تؤول إليها حقائق الصفات، وحقائق الجنة، وما أخبر الله به في الجنة من النعيم ونحوه، كل هذا لا يعلمه إلا الله(١).

﴿١﴾ كيف يقولون: تجرى على ظاهرها؟ ثم يقولون: إن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله؟ فهذا تناقض بيِّنٌ.

﴿٢﴾ فقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] يعني تفسيره ﴿إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فالوقف يكون على ﴿فِي ٱلْعِلْمِ﴾ والتأويل على هذا المعنى يكون معناه التفسير.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٨٥).

فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] كَمَا نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَابْنِ قُتَيْبَةَ وَغَيْرِهِمْ وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَقٌّ بِاعْتِبَارٍ. كَمَا قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مواضع أخر(١)؛ وَلِهَذَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا وَهَذَا وَكِلَاهُمَا حَقٌّ(٢).

وَالْمَعْنَى الثَّالِثُ: أَنَّ التَّأْوِيلَ هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي يُؤَوَّلُ الْكَلَامُ إِلَيْهَا ـ وَإِنْ وَافَقَتْ ظَاهِرَهُ، فَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ بِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَاللِّبَاسِ وَالنِّكَاحِ وَقِيَامِ السَّاعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ هُوَ الْحَقَائِقُ الْمَوْجُودَةُ أَنْفُسُهَا؛ لَا مَا يُتَصَوَّرُ مِنْ مَعَانِيهَا فِي الْأَذْهَانِ وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ ﴿١﴾ وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنْ يُوسُفَ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠] ﴿٢﴾.

﴿١﴾ يعني تأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل والشرب هو نفس الأكل والشرب؛ إذا دخل المؤمنون الجنة وباشروا الأكل والشرب، فهذه هي الحقيقة، وكذلك: تأويلُ ما أخبر الله به من قيام الساعة هو قيام الساعة نفسها.

﴿٢﴾ ومن الشواهد على هذا المعنى: قصة يوسف، وقوله: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ۝٤﴾ [يوسف: ٤]، ثم قوله ـ كما أخبر الله عنه ـ بعد ذلك: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ أي: هذه حقيقتها وتفسيرها الواقعي، حيث وقع مقتضاها ومضمونها في الخارج، فذلك هو تأويلها؛ أي: أن هذا التأويل هو بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، يعني: وقوع تأويل الرؤيا، حيث سجدوا له.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٥٥، ٥٦)، (١٣/ ٢٨٨)؛ و«الصواعق والمرسلة» (١/ ١٨٣، ١٨٤).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ١٨٣)؛ «شرح مسلم» (١٦/ ٢١٨).

وقَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النِّساء: ٥٩].

وَهَذَا التَّأْوِيلُ هُوَ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ.

فتَأْوِيلُ الصِّفَاتِ هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي انْفَرَدَ اللهُ بِعِلْمِهَا، وَهُوَ الْكَيْفُ الْمَجْهُولُ الَّذِي قَالَ فِيهِ السَّلَفُ كَمَالِكٍ وَغَيْرِهِ: «الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ»؛ فَالاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ يُعْلَمُ مَعْنَاهُ وَيُفَسَّرُ وَيُتَرْجَمُ بِلُغَةٍ أُخْرَى، وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ ذَلِكَ الاسْتِوَاءِ، فَهُوَ التَّأْوِيلُ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ تَعَالَى.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ فِي «تَفْسِيرِهِمْ» عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ ﷻ، مَنِ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ»[1].

---

(١) أخرجه الفريابي في «القدر» (٤١٤)؛ والطبراني في «مسند الشاميين» (١٣٨٥)، كلاهما من طريق محمد بن حرب، عن أبي سلمة: سليمان بن سليم، عن أبي حُصين الكوفي، عن أبي صالح مولى أم هانئ عن ابن عباس، وأخرجه الطبري في «التفسير» (٧١، ٧٢ ـ تحقيق: أحمد شاكر) من طريقين، الثانية عن الكلبي عن أبي صالح. وهذا إسناد واهٍ، ثم إن ابن جرير لما ساقه من هذا الوجه قال: «خبرٌ في إسناده نظر». وأشار ابن كثير في «التفسير» (١/٧) إلى أن الكلبي قد وهم في رفعه.
ولفظ الفريابي: «نزل القرآن على أربعة أوجه: حلال وحرام لا يسع أحداً جهلهما، ووجه عربي تعرفه العرب، ووجه تأويل يعلمه العلماء، ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله ﷻ، ومن انتحل فيه علماً فقد كذب».
ولفظ الطبري: «التفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ: وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها، وتفسير لَا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لَا يعلمه إلا الله تعالى ذكره».

وَهَذَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٧﴾ [السَّجدة: ١٧]. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**».

وَكَذَلِكَ عِلْمُ السَّاعَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَهَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ﴿١﴾. وَإِنْ كُنَّا نَفْهَمُ مَعَانِيَ مَا خُوطِبْنَا بِهِ وَنَفْهَمُ مِنَ الْكَلَامِ مَا قُصِدَ إِفْهَامُنَا إِيَّاهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ۝٢٤﴾ [محمد: ٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨] فَأَمَرَ بِتَدَبُّرِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ لَا بِتَدَبُّرِ بَعْضِهِ.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ السَّلَمِي: «حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرِؤُونَنا الْقُرْآنَ عُثْمَانُ بْنُ عفان، وَعَبْدُاللهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَغَيْرُهُمَا: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آياتٍ لَمْ يَتَجَاوَزُوهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوا مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ. قَالُوا: فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعاً»(١).

﴿١﴾ وهذا التفسير هو الذي لا يعلمه إلا اللهُ؛ أي: الحقيقة التي تؤولُ إليها الصفات؛ أي: حقائقها، وكيفياتها، كلّ ذلك لا يعلمه إلا الله، وكذلك لا يعلم حقائق ما يكون في الآخرة إلا الله ﷻ: ولا يعني هذا أن معانيها غير مفهومة، بل هي مفهومة، لكن حقيقتها وكُنْهها هو الذي لا يعلمه إلا الله، ولا شك أننا نعقل ونفهم ما أخبرنا الله به ممّا يكون في الجنة من ماء ولبن وخمر وعسل نفهم منه القدر المتواطِئ المشترك؛ الذي لا بدَّ منه لفهم الخطاب، لكن الحقيقة التي عليها هذه الأشياء، وكيفياتها، فهذا لا يعلمه إلا الله.

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤١٠)؛ والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥، ٣٦)؛ والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٥٧) بإسناد حسن. ولفظ أحمد: «حَدَّثَنَا مَنْ كَانَ يُقْرِئُنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ: كَانُوا يَقْتَرِئُونَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَشْرَ آياتٍ، فَلَا يَأْخُذُونَ فِي الْعَشْرِ الْأُخْرَى، حَتَّى يَعْلَمُوا مَا فِي هَذِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، قَالُوا فَعَلِمْنَا الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ». =

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «عَرَضْت الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ أَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ أَسْأَلُهُ عَنْهَا»(١).

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «مَا ابْتَدَعَ أَحَدٌ بِدْعَةً إِلَّا وَفِي كِتَابِ اللهِ بَيَانُهَا»(٢).

وَقَالَ مَسْرُوقٌ: «مَا قَالَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ عِلْمُنَا قَصُرَ عَنْهُ»(٣). وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ ﴿١﴾.

﴿١﴾ **المقصود**: أن الإنسان يفهم القرآن ويفهم ما خوطب به، وهو مع كونه يفهم القرآن ويعقل الخطاب، غير أنه لا يعلم حقائق ما أخبر الله به من أمور الآخرة، وما أخبر به كذلك من صفاته؛ فهذا مما اختص الله بعلمه.

= ولفظ الطبري: «حدثنا الذين كانوا يُقرِئوننا: أنهم كانوا يستقرِئون من النبي ﷺ فكانوا إذا تعلَّموا عَشْر آيات لم يخلِّفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلَّمنا القرآن والعمل جميعاً» وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٩٢٩)؛ وابن سعدٍ في «الطبقات» (٦/ ١٧٢)؛ والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٥٢)؛ والفريابي في «فضائل القرآن» (١٦٩)؛ والخطيب في «التاريخ» (٩/ ٣١٥). لكن أخرج الطبري في «التفسير» (١/ ٨٠ ـ تحقيق: أحمد شاكر) عن ابن مسعود قال: «كان الرجل منَّا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهنّ. قال الشيخ أحمد شاكر: «هذا إسناد صحيح، وهو موقوف على ابن مسعود، ولكنه مرفوع معنى؛ لأن ابن مسعود إنما تعلم القرآن من رسول الله ﷺ، فهو يحكي ما كان في ذلك العهد النبوي المنير».

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١١٠٩٧)؛ والطبري في «التفسير» (٢/ ٣٩٥). ووقع في بعض الروايات: «عرضت القرآن»؛ أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ٢٥)؛ والحاكم (٢/ ٣٠٧ ـ تحقيق: مصطفى عبد القادر)؛ والدارمي في «السنن» (١/ ٢٧٣)؛ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٢٨٧)؛ وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٩، ٢٨٠). وجاء في بعض الروايات أنه عرض القرآن سبع مراتٍ، وفي بعضها ثلاثين عَرضةً. لكن قال الذهبي في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٦٦): «وجاء عنه أنه قرأ القرآن على ابن عباسٍ ثلاثين مرة». والذي صح عنه أنه قال: «عرضتُ القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات».

(٢) أورده ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٢٥).

(٣) أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٦، ٥٧).
وصحح شيخ الإسلام الآثار الثلاثة الأخيرة في «درء التعارض» (١/ ٢٠٨).

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: التَّنْبِيهُ عَلَى أُصُولِ الْمَقَالَاتِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ الضَّلَال فِي بَابِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَأَنَّ مَنْ جَعَلَ الرَّسُولَ غَيْرَ عَالِمٍ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْهِ، وَلَا جِبْرِيلَ: جَعَلَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِالسَّمعِيَّاتِ، لَمْ يَجْعَلِ الْقُرْآنَ هُدًى وَلَا بَيَاناً لِلنَّاسِ ﴿١﴾.

ثُمَّ هَؤُلَاءِ يُنْكِرُونَ الْعَقْلِيَّاتِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ، فَلَا يَجْعَلُونَ عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ وَأُمَّتِهِ فِي بَابِ مَعْرِفَةِ اللهِ ﷻ لَا عُلُوماً عَقْلِيَّةً وَلَا سَمْعِيَّةً؛ وَهُمْ قَدْ شَارَكُوا فِي هَذَا الْمَلَاحِدَةَ مِنْ وُجُوهٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَهُمْ مُخْطِئُون فِيمَا نَسَبُوه إِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَإِلَى السَّلَفِ مِنَ الْجَهْلِ، كَمَا أَخْطَأ فِي ذَلِكَ أَهْلُ التَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَسَائِرُ أَصْنَافِ الْمَلَاحِدَةِ. وَنَحْنُ نَذْكُرُ مِنْ أَلْفَاظِ السَّلَفِ بِأَعْيَانِهَا وَأَلْفَاظِ مَنْ نُقِلَ مَذْهَبُهُمْ بِحَسَبِ مَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمَوْضِعُ مَا يُعْلَمُ بِهِ مَذْهَبُهُمْ.

❁ ❁ ❁

﴿١﴾ كيف يصح أن يقال: إن الرسول لا يعلم معاني ما أُنزل إليه؟! وكذلك جِبريل؟! فإنهم يجعلونه أيضاً بهذه المثابة.

وعلى قولهم: فلا يكون القرآن الذي نزل به جبريل على محمد هدًى للناس، ولا بياناً.

وعلى هذا: فالناس يقرؤون كلاماً لا يعرفون معناه، بل يُحرِّكون ألسنتهم بحروفٍ لا يعقلون لها معنى!!

وهذا ـ لا شك ـ من أبطل الباطل، ومُراد هؤلاء الملاحدة: عزل القرآن عن أن يُستدلَّ به في مثل هذه المطالب، فلا يكون هُدى ولا بياناً سواء في هذا الباب، أو في غيره.

[أقوال أئمة السلف في صفات الله تعالى]

وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ البيهقي فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الأوزاعي قَالَ: «كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُولُ: إنَّ اللهَ تَعَالَى ذِكْرُهُ فَوْقَ عَرْشِهِ وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ فِيهِ السُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ»[1].

فقَدْ حَكَى الأوزاعي ـ وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي عَصْرِ تَابعي التَّابِعِينَ: الَّذِينَ هُمْ مَالِكٌ إمَامُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالأوزاعي إمَامُ أَهْلِ الشَّام، وَاللَّيْثُ إمَامُ أهلِ مِصْرَ، وَالثَّوْرِيُّ إمَامُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ـ حَكَى شُهْرَةَ الْقَوْلِ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ بِالْإِيمَانِ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ وَبِصِفَاتِهِ السَّمْعِيَّةِ.

وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ «السُّنَّةِ» عَنِ الأوزاعي قَالَ: «سُئِلَ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ عَنْ تَفْسِيرِ الْأَحَادِيثِ، فَقَالَا: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»[2].

وَرُوِيَ أَيْضاً عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْت مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، وَالأوزاعي: عَنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الصِّفَاتِ؟ فَقَالُوا: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ. وَفِي رِوَايَةٍ:

---

(١) (٢/ ٣٠٤). وجوَّد إسناده الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٠٦).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات»: (٢/ ٣٧٧)، وحسَّن إسناده بلفظ: «أمضُوا الأحاديث على ما جاءت»؛ واللالكائي في «السُّنَّة» (٧٣٥) بلفظ: «أمرُّوا الأحاديث كما جاءت».

فَقَالُوا: أَمِرَّهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ»﴿١﴾(١).

فَقَوْلُهُمْ ﵃: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»﴿٢﴾ رَدٌّ عَلَى الْمُعَطِّلَةِ، وَقَوْلُهُمْ: «بِلَا كَيْفٍ» رَدٌّ عَلَى الْمُمَثِّلَةِ، وَالزُّهْرِيُّ وَمَكْحُولٌ: هُمَا أَعْلَمُ التَّابِعِينَ فِي زَمَانِهِمْ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقُونَ هم أَئِمَّةُ الدُّنْيَا فِي عَصْرِ تَابِعِي التَّابِعِينَ.

وَإِنَّمَا قَالَ الأوزاعي هَذَا بَعْدَ ظُهُورِ أمر جَهْمٍ الْمُنْكِرِ لِكَوْنِ اللهِ فَوْقَ عَرْشِهِ وَالنَّافِي لِصِفَاتِهِ؛ لِيَعْرِفَ النَّاسُ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ كان خِلَافَ ذَلِكَ. وَمِنْ طَبَقَتِهِمْ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ وَأَمْثَالُهُمَا.

رَوَى أَبُو الْقَاسِمِ الأزجي﴿٣﴾ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِاللهِ قَالَ: سَمِعْت مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ مَنْ يَدْفَعُ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ يَقُولُ: «قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِالْعَزِيزِ: سَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَوُلَاةُ الْأَمْرِ بَعْدَهُ سُنَناً. الْأَخْذُ بِهَا تَصْدِيقٌ لِكِتَابِ اللهِ، واسْتِكْمَالٌ لِطَاعَةِ اللهِ وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِ اللهِ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللهِ تَعَالَى تَغْيِيرُهَا وَلَا النَّظَرُ فِي شَيْءٍ

﴿١﴾ يعني: قوله: «**أَمِرَّهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ**» بلا تأويلٍ للكيفية وليس المراد، تفويض المعنى، بل المراد: فهم المعنى، وعدم الخوض في الكيفية، وتفويض العلم بها ـ أي بالكيفية ـ إلى الله.

﴿٢﴾ فقولهم: «**أَمِرَّهَا كَمَا جَاءَتْ**» يدل على أنَّ لها معاني، جاءت ليفهمها الناس وهذا فيه رد على المعطلة الذين يعطلون الصفات، وردٌّ على الممثلة الذين يشبهون ويمثلون.

﴿٣﴾ هو أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد البغدادي الأزَجي، صاحبُ حديثٍ وسُنَّةٍ، له مصنَّف في الصفات، توفي سنة ٤٤٤هـ(٢).

---

(١) «السُّنَّة للخلال»: (٣١٣) وأخرجه الدارقطني في «الصفات» (٦٩)؛ وابن منده في «التوحيد» (٥٢٠) وأخرجه أيضاً البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٧٧)؛ واللالكائي في «السُّنَّة» (٩٣٠)؛ والآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٤٦)؛ وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٢٤١، ٢٤٢).

(٢) تاريخ بغداد ١٠/ ٤٦٨) و(السير: ١٨/ ١٨

خَالَفَهَا، مَن اهْتَدَى بِهَا فَهُوَ مُهْتَدٍ، وَمَن اسْتَنْصَرَ بِهَا فَهُوَ مَنْصُورٌ، وَمَنْ خَالَفَهَا وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَّاهُ اللهُ مَا تَوَلَّى وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً»(١).

[قولهم رحمهم الله في الاستواء والفوقية]

وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادٍ كُلُّهُمْ أَئِمَّةٌ ثِقَاتٌ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عيينة قَالَ: «سُئِلَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمِنَ اللهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ، وَعَلَيْنَا التَّصْدِيقُ»(٢).

وَهَذَا الْكَلَامُ مَرْوِيٌّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ تِلْمِيذِ رَبِيعَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ(٣).

مِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الأصبهاني وَأَبُو بَكْرٍ البيهقي عَنْ يَحْيَى بنِ يَحْيَى؛ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ؛ فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ مَالِكٌ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلَاهُ الرُّحَضَاءُ﴿١﴾، ثُمَّ قَالَ:

﴿١﴾ الرُّحضاء: العرق الذي أصابه من شدة هذا السؤال؛ استنكاراً له.

---

(١) أخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٨٨)؛ والآجري في «الشريعة» (٩٨، ١٤٦)؛ واللالكائي (١٣٤)؛ وابن بطة (٢٣٠، ٢٣١).

(٢) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٦)؛ واللالكائي في «السُّنَّة» (٦٦٥)، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٣٢).

(٣) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص٦٦، ٦٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤، ٣٠٥)؛ وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥، ٣٢٦)؛ واللالكائي في «السُّنَّة» (٣/ ٣٩٨)، وجوَّد إسناده الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٠٦، ٤٠٧)، وقال الذهبي في «العلو» (ص١٣٩): «هذا ثابت عن مالك». وصحح الألباني إسناده كما في «مختصر العلو» (ص١٤١).

«الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعاً؛ فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُخْرَجَ»﴿١﴾ اهـ.

فَقَوْلُ رَبِيعَةَ وَمَالِكٍ: «الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْبَاقِينَ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ» فَإِنَّمَا نَفَوْا عِلْمَ الْكَيْفِيَّة﴿٢﴾، وَلَمْ يَنْفُوا حَقِيقَةَ الصِّفَة﴿٣﴾.

وَلَوْ كَانَ الْقَوْمُ قَدْ آمَنُوا بِاللَّفْظِ الْمُجَرَّدِ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ لِمَعْنَاهُ عَلَى

﴿١﴾ وقوله: «**الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ**» يعني: معلوم المعنى في اللغة العربية فاستوى؛ أي: استقر وعلا وصعد وارتفع[(١)]، ومعنى قوله: «**وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ**»؛ أي: كيفية استواء الرب غير معقولة، وأما قوله: «**وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ**»؛ أي: الإيمان بهذه الصفة واجب، وقوله: «**وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ**»؛ أي: والسؤال عن الكيفية بدعة.

فهذه قاعدةٌ تجرى في كل صفات الرب، فيقال مثلاً ـ في صفة: «اليدُ» معلومة، وكيفيتها مجهولة، والإيمان بها واجب، والسؤال عنها بدعة وهكذا في جميع الصفات[(٢)].

﴿٢﴾ فقولهم: «**أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ**» يعني: أمرُّوا الصفات كما جاءت، بلا تفسير للكيفية، ومعلومٌ أن الشيء الذي يُمَرُّ كما جاء هو الذي يُمَرُّ على ما دل عليه من المعنى من حيث كونه كذلك، وليس المرادُ قراءة ألفاظٍ لا تُعْقُل معانيها. فإذا قيل: الاستواءُ معلومٌ؛ ويُمَرُّ على معناه، فمرادنا إثبات معانيه، فنقول: الاستواء معناه الاستقرار والعلو والصعود والارتفاع.

﴿٣﴾ أي: كما يقوله المُفَوِّضة، الذين يفوِّضون معنى الصفة ويقولون: لا نعرف معنى الاستواء، فيثبتون مجرد اللفظ أما المعنى ≈

---

(١) انظر: «نونية ابن القيم» (١/ ٤٤٠) بشرح أحمد بن عيسى.
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥)، (٤/ ٤)؛ و«مدارج السالكين» (٢/ ٨٦).

مَا يَلِيقُ بِاللهِ لَمَا قَالُوا: «الإِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ»، وَلَمَا قَالُوا: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ»، فَإِنَّ الإِسْتِوَاءَ حِينئِذٍ لَا يَكُونُ مَعْلُوماً، بَلْ مَجْهُولاً بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ﴿١﴾.

وَأَيْضاً: فَإِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ، إِذَا لَمْ يُفْهَمْ من اللَّفْظِ مَعْنًى؛ وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ عِلْمِ الْكَيْفِيَّةِ إِذَا أُثْبِتَتِ الصِّفَاتُ ﴿٢﴾.

≈ فيقولون: لا ندري ويجعلونها بمثابة الكلمات الأعجمية، التي لا يفهمون معانيها مع أن القرآن منزل بلسان عربيٍّ مبين، لكنه عند هؤلاء في هذا الباب بمنزلة الكلام الأعجمي، الذي لا يعرفون له معنى؛ على مراد قائله(١)!

وهذا ـ لا شك ـ أنه غلط، فالتفويض كما قال بعض العلماء: شرٌّ من التعطيل، ومقصودهم بذلك: من يفوِّض المعاني؛ أي: معاني الصفات، فإنه قد تقدم قول هؤلاء المجهلة بأن الرسول ﷺ، وجبريل عليه السلام لا يفهمان معاني الصفات ولهذا كان المجهّلة شرّاً من المعطلة.

﴿١﴾ فنصوص الصفات عند هؤلاء المفوضة، بمنزلة الكلمات اللاتينية، لا تعرف معانيها. وهذا مذهب باطل؛ إذ معانيها معروفة.

﴿٢﴾ وهذا صحيح؛ لأنه إذا أُثبت المعنى إحتيج إلى نفي الكيفية، أما إذا كان المعنى غير معلوم فلا يُحتاج أن يقال: بلا كيف أو الكيف غير معقول، لأنه يُقال حينئذٍ: الكيف غير معقول واللفظ أيضاً غير مفهوم، والمعنى غير مفهوم.

فالحاصل: أن المعنى لو كان غير مفهوم لما احتيج إلى نفي الكيفية، فلما نفى الكيفية دل على أن المعنى معلوم.

---

(١) انظر: «درء التعارض» (١/٢٧٨، ٢٧٩)، (٢/٣٥)؛ و«بيان تلبيس الجهمية القديمة» (١/١٩٧).

وَأَيْضاً: فَإِنَّ مَنْ يَنْفِي الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ أَو الصِّفَاتِ مُطْلَقاً لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ بِلَا كَيْف﴿١﴾ فَمَنْ قَالَ: إنَّ الله ﷻ لَيْسَ عَلَى الْعَرْشِ، لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ بِلَا كَيْفٍ، فَلَوْ كَانَ من مَذْهَبِ السَّلَفِ نَفْيُ الصِّفَاتِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمَا قَالُوا: بِلَا كَيْفٍ.

وَأَيْضاً: فَقَوْلُهُمْ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جاءَتْ». يَقْتَضِي إبْقَاءَ دَلَالَتِهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا جاءَتْ أَلْفَاظاً دالة على مَعَانٍ﴿٢﴾؛ فَلَوْ كَانَتْ دَلَالَتُهَا مُنْتَفِيَةً لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: أَمِرُّوا ألفاظها مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهَا غَيْرُ مُرَادٍ؛ أَوْ أَمِرُّوا ألفاظها مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، وَحِينَئِذٍ فَلَا تَكُونُ قَدْ أُمِرَّتْ كَمَا جاءَتْ، وَلَا يُقَالُ حِينَئِذٍ: بِلَا كَيْفٍ؛ إذْ نَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ عَمَّا لَيْسَ بِثَابِتٍ لَغْوٌ مِنَ الْقَوْلِ﴿٣﴾.

وَرَوَى الْأَثْرَمُ فِي «السُّنَّةِ» وَأَبُو عَبْدِ الله بْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ» وَأَبُو عَمْرو الطلمنكي وَغَيْرُهُمْ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الماجشون ـ وَهُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ الْمَدِينَةِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ هُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَابْنُ الماجشون، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ ـ وَقَدْ سُئِلَ فِيما جَحَدَتْ بِهِ الجهمية:

أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ فَهِمْت مَا سَأَلْت عنه فِيمَا تَتَايَعَتِ الجهمية وَمَنْ

﴿١﴾ الصفات الخبرية هي التي ثبتت عن طريق السمع؛ أي: نصَّ السمعُ عليها، والصفات العقلية هي التي دل عليها العقل عندهم.

﴿٢﴾ أمرّوها، مع إبقاء دلالتها على ما دلت عليه من المعاني.

﴿٣﴾ إذ كيف ينفي الكيف والمعنى غير مفهوم؟! لأنه لو كان هذا مقصوداً، فلا حاجة ـ حينئذ ـ إلى نفي الكيفية؛ فلمّا نفى الكيف دل على أن المعنى معلوم.

خَالفَهَا[١] فِي صِفَةِ الرَّبِّ الْعَظِيمِ الَّذِي فَاقَتْ عَظَمَتُهُ الْوَصْفَ وَالتَّقْدِيرَ وَكَلَّتِ الْأَلْسُنُ عَنْ تَفْسِيرِ صِفَتِهِ، وَانْحَسَرَتِ الْعُقُولُ دُونَ مَعْرِفَةِ قدره، رَدَّتْ عَظَمَتهُ الْعُقُولَ فَلَمْ تَجِدْ مَسَاغاً فَرَجَعَتْ خَاسِئَةً وَهِيَ حَسِيرَةٌ. وَإِنَّمَا أُمِرُوا بِالنَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ فِيمَا خَلَقَ بِالتَّقْدِيرِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: كَيْفَ؟ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ[٢]؛ فَأَمَّا الَّذِي لَا يَحُولُ وَلَا يَزُولُ، وَلَمْ يَزَلْ وَلَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ إِلَّا هُوَ. وَكَيْفَ يُعْرَفُ قَدْرُ مَنْ لَم يَبْد ومَن لم يَمُتْ ولا يبلى[٣]؟ وكيفَ يكونُ لِصفةِ شيءٍ مِنْهُ حَدٌّ أَوْ مُنْتَهَى يَعْرِفُهُ عَارِفٌ أَوْ يَحُدُّ قَدْرَهُ وَاصِفٌ؟ عَلَى أَنَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ[٤] لَا حَقَّ أَحَقُّ مِنْهُ، وَلَا شَيْءَ أَبْيَنَ مِنْه.

الدَّلِيلُ عَلَى عَجزِ الْعُقُولِ فِي تَحْقِيقِ صِفَتِهِ، عَجْزُهَا عَنْ تَحْقِيقِ

---

[١] أي: استمرت عليه وتتابعت، تتايعت بمعنى تتابعت.

[٢] يعني: أنّ النَّظر والتفكُّر، الذي أُمِرْنَا به، إنما هو في الممكنات؛ أي: المخلوقات الممكنة الوجود، الكائنة بعد أن لم تكن؛ حيث كانت معدومة، ثم أوجدها الله.

أما الله تعالى فهو واجب الوجود لذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، لا يُحيط الخلق به لعظمته: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠].

[٣] «مَنْ لَم يَبْد»: يعني: ليس له بداية، فهو الأول الذي ليس قبله شيء.

«ومَن لم يَمُتْ»؛ أي: لا يفنى ولا يبيد، وليس له نهاية؛ فهو الآخر ليس بعده شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحديد: ٣]. أما المخلوق فله بداية وله نهاية.

[٤] على أنه: أي الرب هو الحق المبين، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴿٢٥﴾﴾ [النور: ٢٥].

صِفَةِ أَصْغَرِ خَلْقِهِ، لَا تَكَادُ تَرَاهُ صِغراً يحول وَيَزُولُ وَلَا يُرَى لَهُ سَمْعٌ وَلَا بَصَر[١]؛ لِمَا يَتَقَلَّبُ بِهِ وَيَحْتَالُ مِنْ عَقْلِهِ، أَعْضَلُ بك وَأَخْفَى عَلَيْكَ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، وَخَالِقُهُمْ وَسَيِّدُ السادات وَرَبُّهُمْ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورى: ١١].

[قولهم رحمهم الله في رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة]

اعرف ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ غِنَاك عَنْ تَكَلُّفِ صِفَةِ مَا لَمْ يَصِفِ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ بِعَجْزِكَ عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِ مَا وَصَفَ مِنْهَا؛ إِذَا لَمْ تَعْرِفْ قَدْرَ مَا وَصَفَ فَمَا تَكَلُّفُكَ عِلْمَ مَا لَمْ يَصِفْ[٢]؟ هَلْ تَسْتَدِلُّ بِذَلِك عَلَى شَيْءٍ مِنْ طَاعَتِهِ أَوْ تنزجر بِهِ عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَعْصِيَتِهِ؟ فَأَمَّا الَّذِي جَحَدَ مَا وَصَفَ الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ تَعَمُّقاً وَتَكَلُّفاً فَقَد ﴿ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، فَصَارَ يَسْتَدِلُّ ـ بِزَعْمِه ـ عَلَى جَحْدِ مَا وَصَفَ الرَّبُّ وَسَمَّى مِنْ نَفْسِهِ بِأَنْ قَالَ: لَا بُدَّ إِنْ كَانَ لَهُ كَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ كَذَا فَعَمِيَ عَنِ الْبَيِّنِ بِالْخَفِيِّ[٣]، وَجَحَدَ مَا سَمَّى الرَّبُّ مِنْ نَفْسِهِ

---

[١] مثل: الذَّرَّة والبعوضة وهي من أصغر مخلوقاته، لا تستطيع أن تصفها أو تعرف كنهها وصفاتها مع أنها تزول وتحُول وتمشي ولها مخ وأعصاب وأعضاء وأمعاء وهكذا، ما هو أَدْوَن من البعوضة من مخلوقاته الحيَّة المتناهية في الصغر.

[٢] يعني: علم الله ـ مثلاً ـ: هل تستطيع أن تحيط به؟ لا تستطيع، والله تعالى وصف نفسه بالقدرة، فهل تستطيع أن تحيط بقدرته؟ لا تستطيع ذلك.

[٣] «عَمِيَ عَنِ الْبَيِّنِ بِالْخَفِيِّ» يعني: أنَّ الله تعالى وصف نفسه بالعلم والقدرة والسمع فهذا بيِّن واضح، فكيف يعمى عن هذا الشيء الواضح بشيء يقدِّره من نفسه؟.

بِصَمْتِ الرَّبِّ ﴿١﴾ عَمَّا لَمْ يُسَمِّ مِنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يُمْلِي لَهُ الشَّيْطَانُ حَتَّى جَحَدَ قَوْلَ الرَّبِّ ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، فَقَالَ: لَا يَرَاهُ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَة، فَجَحَدَ - وَاللهِ - أَفْضَلَ

﴿١﴾ القاعدة في الأسماء والصفات أنها توقيفية. فلا يجوز إطلاق شيء منها إلا بدليل فما ورد به النصُّ أثبتناه، وما لم يرد فلا[(١)].

وما ها هنا من إطلاق الصمت في جانب الله هو من باب الإخبار؛ إذ ليس عليه دليل صريح، وباب الإخبار فيه سعة[(٢)]، وأما وَصْفُ الله بالسكوت فقد ورد به نص صريح؛ من ذلك حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه «سكت عن أشياء» عفواً منه سبحانه[(٣)].

---

(١) انظر: «لوامع الأنوار» للسفاريني (١/ ١٢٥)؛ و«بدائع الفوائد» (١/ ١٦٢).

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» (١/ ١٦١).

(٣) أخرجه الدارقطني (٤/ ١٨٣، ١٨٤)، وإسناده ضعيف للانقطاع بين مكحول، وأبي ثعلبة الخشني.

لكن له شاهد حسن يتقوى به أخرجه البزار (١٢٣، ٢٣١ - كشف الخفا)؛ والحاكم (٢/ ٣٧٥)؛ والبيهقي (١٠/ ١٢)؛ والدارقطني (٢/ ١٣٧) من حديث أبي الدرداء، وقال البزار - كما في مختصر زوائده على الكتب الستة - رقم (١٤٨١): «... وإسناده صالح». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧١) - بعد أن عزاه للبزار والطبراني في الكبير -: «وإسناده حسن، ورجاله موثوقون»، وقال الحاكم - بعد أن رواه -: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٧٩): «فثبت بالسُّنَّة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت» وأورده الحافظ في «المطالب العالية» (١٢/ ٤١٦) من رواية مسدد، وابن أبي شيبة، ثم قال: «رجاله ثقات إلا أنه منقطع». وأخرجه أيضاً البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٢، ١٣)؛ و الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٨٩)؛ و«مسند الشاميين» (٣٤٩٢)، وأشار الإمام الدارقطني في «العلل» (٦/ ٣٢٤) إلى الاختلاف في وقفه ورفعه، ثم قال: «الأشبه بالصواب مرفوعاً؛ وهو أشهر». وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٢٦٦): «وله شاهد من حديث سلمان، أخرجه الترمذي، وآخر من حديث ابن عباس، أخرجه أبو داود...».

كَرَامَة اللهِ الَّتِي أَكْرَمَ بِهَا أَوْلِيَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَة ﴿١﴾ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ وَنظرتِهِ إِيَّاهُمْ ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ۝﴾ [القمر: ٥٥] ﴿٢﴾ وَقَدْ قَضَى أَنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ، فَهُمْ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ يَنْظُرُونَ. إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنَّمَا جَحَدَ رُؤْيَةَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِقَامَةً لِلْحُجَّةِ الضَّالَّةِ الْمُضِلَّةِ؛ لِأَنَّه قَدْ عَرَفَ إِذَا تَجَلَّى لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَأَوْا مِنْهُ مَا كَانُوا بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ مُؤْمِنِينَ وَكَانَ لَهُ جَاحِداً ﴿٣﴾.

وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللهِ هل نرى ربَّنَا؟ فقال رسول الله ﷺ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحابٌ؟**». قَالُوا: لَا. قَالَ: «**فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟**» قَالُوا: لَا. قَالَ: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَذَلِكَ**» ﴿٤﴾[1].

﴿١﴾ يعني بقوله: «**جحد أفضل كرامة الله...**»: الرؤية، فإنه لم يزل يجحدُ ما وصف الله به نفسه بشيء أخفاه عن الخلق، حتى وصلت به الحال إلى أن أنكر الرؤية.

﴿٢﴾ وأعظم نعيم يُعطاه أهل الجنة، رؤيتهم لربهم ﷻ، ومع ذلك فقد أنكرتهُ الجهميةُ، فإنَّ الله يكرمُ أولياءَهُ، فيكشف لهم الحجاب فيروا وجهه الكريم ﷻ، حتى يُنْسيَهُم ذلك ما هم فيه من النعيم، فهذه أعظم كرامةٍ تكون لأهل الإيمان في الجنة؛ قد جحدها هؤلاء ـ والعياذ بالله ـ.

﴿٣﴾ يعني: إذا تجلى الله لهم يوم القيامة، فساعتئذٍ يرون ما أقر به المؤمنون من صفاته ﷻ وقد كان به جاحداً، فلا مناص له من الإقرار، بقيام الحجة عليه يوم القيامة بتلك التجلِّي.

﴿٤﴾ وهذه النصوص واضحة في أن المراد بالرؤية: الرؤيةُ ≈

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧٣)؛ ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو سياق مطول، ووقع في بعض المصادر مختصراً.

[إثبات صفة القَدَمِ لله تعالى]

وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَمْتَلِئُ النَّارُ حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، وَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ»﴿١﴾(١).

[إثبات صفة الضحك لله تعالى]

وَقَالَ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ: «لَقَدْ ضَحِكَ اللهُ مِمَّا فَعَلْتَ بِضَيْفِك الْبَارِحَةَ»﴿٢﴾(٢).

≈ البصرية؛ أي: أنهم يشاهدونه عَياناً، خلافاً للمعتزلة الذين قالوا: المراد بالرؤية العلم، وقولهم باطلٌ، فأحاديثُ رؤية الله تعالى يوم القيامة بلغت حَدَّ التواتر، وهي واضحة المعنى، ذكر الماتن منها هذا الحديث، وورد في بعضها، قوله ﷺ: «**ترون ربكم كما ترون الشمس ليس دونها سحاب**» وقال: «**وكما ترون القمر ليلة البدر**».

﴿١﴾ وهذا الحديث فيه إثباتُ القَدَمِ لله ﷻ، والرد على من أنكره، والله أعلم بالكيفية، والله ـ تعالى ـ لا يضره أحدٌ من خلقه، ولا يضره شيء من خلقه.

﴿٢﴾ وهذا الحديث فيه إثباتُ الضَّحِكِ لله ﷻ، كما يليق بجلاله وعظمته.

وأهل البدع ينفون هذه الصفة وغيرها، لكن هذه الأحاديث شَجَاً في حلوقهم وقد ورد في إثبات ضحك الرب تعالى غير ما ذكره المصنف، كما في الحديث: أن الله يضحك من رَجُلين، يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخلان الجنة، فنثبتُ الضحكَ لله تعالى، كما نثبت سائر صفاته، فننفي عنه المماثلة، ولا نقولُ: الضحكُ كالضحك، فضحك الرب يليق به وبكماله، وضحك المخلوق يليق به وبعجزه.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٩٨)؛ ومسلم (٢٠٥٤)، وعندهما أن الذي قيل له ذلك هو أبو طلحة. ونبه الحافظ على أن ذِكر ثابت فيه وَهْمٌ من بعض الرواة. [انظر: «فتح الباري» (٧/ ١١٩، ١٢٠)].

وَقَالَ فِيمَا بَلَغَنَا: «إِنَّ اللهَ لَيَضْحَكُ مِن أَزَلِّكُمْ وَقُنُوطِكُمْ وَسُرْعَةِ إِجَابَتِكُمْ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ: إِنَّ رَبَّنَا لَيَضْحَكُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: لَا نَعْدَمُ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْراً {١}(١). في أَشْبَاهٍ لِهَذَا مِمَّا لم نحصه.

[إثبات صفة السمع والبصر، والعين، واليدين]

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورى: ١١] {٢}، ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطُّور: ٤٨] {٣}.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ۝٣٩﴾ [طه: ٣٩] {٤}.

{١} «مِن أَزَلِّكُمْ وَقُنُوطِكُمْ» والأزل: الضيقُ والشدة، يقال: هم في أزل العيش، وأزلت السَّنَةُ أي: اشتدت، وأصبح القوم أزلين؛ أي: في شدة، يعني: ضيقكم ويأسكم، وفي لفظ آخر: «يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»، والمعنى: من ضيقكم ويأسكم وهو يعلم أن فرجكم قريب سبحانه وتعالى.

{٢} فهذه الآيةُ فيها: إثباتُ صفتي السمع والبصر لله عز وجل اشتقاقاً من اسميه: السميع والبصير؛ لأنَّ كلّ اسم من أسماء الله متضمن لصفةٍ، ففي الآية إثبات اسميه: السميع، والبصير، مع ما تضمنته من الصفة، أعني: السمعَ والبصرَ.

{٣} يعني: بمرأى منا سبحانه وتعالى وكلأٍ وحفظٍ.

{٤} يعني: على مرأى مني. أمَّا إثبات العينين فهذا مأخوذ من الحديث الذي ورد فيه ذِكرُ الدجال، وقوله ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ ≈

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨١)؛ وأحمد (٤/ ١١، ١٢ ـ زوائد عبد الله)؛ وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٥٤٤) من حديث أبي رزين ولفظه: «ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عَبْدِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ عز وجل؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْراً»، ومداره على وكيع بن حدس راويه عن أبي رزين وفيه ضعف. وتوسع في تخريج هذا الحديث الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٧٣٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] {١}.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزُّمَر: ٦٧] {٢}.

فَوَاللهِ مَا دَلَّهُمْ عَلَى عِظَمِ مَا وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ، وَمَا تُحِيطُ بِهِ قَبْضَتُهُ إِلَّا صِغَرُ نَظِيرِهَا مِنْهُمْ عِندَهُمْ، إِنَّ ذَلِكَ الَّذِي أَلقى فِي رَوْعِهِمْ {٣}، وَخُلِقَ عَلَى مَعْرِفَةِ قُلُوبِهِمْ فَمَا وَصَفَ اللهُ مِنْ نَفْسِهِ

≈ بِأَعْوَرٍ»(١) بإثبات العينين لله ﷻ، وإثبات الرؤية.

{١} وهذا فيه إثبات اليدين لله ﷻ؛ لأنه أضاف اليدين إلى ضمير الإفراد؛ أي: إلى نفسه ـ سبحانه ـ.

{٢} «**قَبْضَتُهُ**» يعني: بيده ﷻ. وفي الآية إثبات اليمين لله ﷻ، وكلتا يديه يمين في الشرف والفضل والبركة وعدم النقص ﷻ.

{٣} «**رُوْعِهِمْ**»، الرُّوع ـ بضم الراء ـ هو: القلب، أما الرَّوْع ـ بفتح الرَّاء ـ فهو الوَجَل والخوف. كما في قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَـٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾ [هود: ٧٤] فالرَّوْع في هذه الآية، يعني: الخوف. وأما الرُّوعْ الذي هو القلب، فكما في قوله: «**إِنَّ رُوحَ القُدسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّه لَن تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا فاتقوا الله وأجملوا في الطلب**»(٢) ≈

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٠٢) من حديث ابن عمر ﵄ بلفظ: «**إن ربكم ليس بأعور**». وأخرجه مسلم أيضاً (١٦٩) عن ابن عمر بلفظٍ آخر، وجاء في حديث أنسٍ عند البخاري (٧١٣١)؛ ومسلم (٢٩٣٣)، ولفظ رواية مسلم كلفظ رواية ابن عمر ﵄ عند البخاري.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣٤٣٣٢)؛ والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٢٩٩)؛ والقضاعي في «مسند الشهاب) (١١٥١)؛ وإسحاق بن راهوية في «المسند» (٥/ ٥٧٦) ـ «المطالب العالية»؛ والدارقطني في «العلل) (٥/ ٢٧٣)؛ والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (١/ ٢٠٩): كلهم أخرجوه من حديث ابن مسعود ﵁ وأشار الدارقطني إلى الاختلاف في اتصاله وانقطاعه. وجاء أيضاً بنحوه من حديث أبي أمامة ﵁ عنه عند الطبراني في «الكبير» (٧٦٩٤)؛ وأبي نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٦، ٢٧). وورد من حديث حذيفة ﵁ =

فَسَمَّاهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ سَمَّيْنَاهُ كَمَا أَسْمَاهُ، وَلَمْ نَتَكَلَّفْ مِنْهُ صِفَةَ مَا سِوَاهُ ـ لَا هَذَا وَلَا هَذَا ـ لَا نَجْحَدُ مَا وَصَفَ، وَلَا نَتَكَلَّفُ مَعْرِفَةَ مَا لَمْ يَصِف﴿١﴾.

[العصمة في الدين والرسوخ في العلم أن تنتهي في الدين حيث انتهى بك ولا تجاوزه]

اعْلَمْ ـ رَحِمَك اللهُ ـ أَنَّ الْعِصْمَةَ فِي الدِّينِ أَنْ تَنْتَهِيَ فِي الدِّينِ حَيْثُ انْتَهَى بِك وَلَا تُجَاوِزَ مَا قَدْ حَدَّ لَك، فَإِنَّ مِنْ قِوَامِ الدِّينِ مَعْرِفَةَ الْمَعْرُوفِ وَإِنْكَارَ الْمُنْكَرِ، فَمَا بُسِطَتْ عَلَيْهِ الْمَعْرِفَةُ وَسَكَنَتْ إلَيْهِ الْأَفْئِدَةُ وَذُكِرَ أَصْلُهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَتَوَارَثَ عِلْمَهُ الْأُمَّةُ: فَلَا تَخَافَنَّ فِي ذِكْرِهِ وصِفَتِهِ مِنْ رَبِّك مَا وَصَفَه مِنْ نَفْسِهِ عَيْباً؛ وَلَا تَكَلَّفَنَّ لِمَا وُصِفَ لَك مِنْ ذَلِكَ قَدْراً.

وَمَا أَنْكَرَتْهُ نَفْسُك، وَلَمْ تَجِدْ ذِكْرَهُ فِي كِتَابِ رَبِّك وَلَا فِي

≈ فاختلاف الضبط في بعض الكلمات، وإن كانت صورة اللفظ واحدة؛ قد يؤدي لاختلاف المعنى، كـ«المَسْك» و«المِسْك» وكما في المثال الأول، وليس هذا بمطرد؛ لأن من الألفاظ ما يقرأ على أكثر من وجهٍ، ويُضبط باختلاف الحركات؛ والمعنى هو هو.

﴿١﴾ هذا هو الواجب في هذا الباب؛ أن لا يتكلم الإنسان، ولا يصف الله بما لم يصف به نفسه، ولا يجحد صفات الله، بل يُثبتها، ولا يتكلف في إثبات ما لم يَرِدْ؛ لأن أسماء الله وصفاته توقيفية؛ وتابعة لوُرود النص بها.

= عند البزار (٢١٤٤)، ومن حديث جابر عند ابن ماجه (٢١٤٤)، وأبي نعيم في «الحلية» (٣/ ١٥٦، ١٥٧)، و(٧/ ١٥٨)؛ وابن حبان (١٠٨٤، ١٠٨٥)؛ والحاكم (٢/ ٤)؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٦٥). فالحديث ثابت بهذه الطرق.

الحَدِيثِ عَنْ نَبِيِّك ـ مِنْ ذِكْرِ رَبِّك ـ فَلَا تَتَكَلَّفَنَّ عِلْمَه بِعَقْلِك؛ وَلَا تَصِفْهُ بِلِسَانِك؛ وَاصْمُتْ عَنْهُ كَمَا صَمَتَ الرَّبُّ عَنْهُ مِنْ نَفْسِهِ، فَإِنَّ تَكَلُّفَك مَعْرِفَةَ مَا لَمْ يَصِفْ مِنْ نَفْسِهِ كإنكارك مَا وَصَفَ مِنْهَا[١]؛ فَكَمَا أَعْظَمْت مَا جَحَدَ الْجَاحِدُونَ مِمَّا وَصَفَ مِنْ نَفْسِهِ: فَكَذَلِكَ أَعْظِمْ تَكَلُّفَ مَا وَصَفَ الْوَاصِفُونَ مِمَّا لَمْ يَصِفْ مِنْهَا. فَقَدَ ـ وَاللهِ ـ عَزَّ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الْمَعْرُوفَ وبمعرفتهم يُعْرَفُ؛ وَيُنْكِرُونَ الْمُنْكَرَ وَبِإِنْكَارِهِمْ يُنْكَرُ؛ يَسْمَعُونَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ هَذَا فِي كِتَابِهِ، وَمَا يَبْلُغُهُم مِثْلُهُ من نَبِيِّهِ، فَمَا مَرِضَ مِنْ ذِكْرِ هَذَا وَتَسْمِيَتِهِ قَلْبُ مُسْلِمٍ، وَلَا تَكَلَّفَ صِفَةَ قَدْرِهِ وَلَا تَسْمِيَةَ غَيْرِهِ مِنَ الرَّبِّ مُؤْمِن[٢].

وَمَا ذُكِرَ عَنِ الرسولِ ﷺ أَنَّهُ سَمَّاهُ مِنْ صِفَةِ رَبِّهِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا سُمِّيَ وَمَا وَصَفَ الرَبُّ تَعَالَى مِنْ نَفْسِهِ[٣].

وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ـ الْوَاقِفُونَ حَيْثُ انْتَهَى عِلْمُهُمْ، الْوَاصِفُونَ لِرَبِّهِمْ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، التَّارِكُونَ لِمَا تَرَكَ مِنْ ذِكْرِهَا ـ لَا

---

[١] على حد سواء، فكما أنه لا يجوز للإنسان أن ينكر شيئاً من أسماء الله وصفاته، فليس له أن يخترع لله ﷻ أسماء وصفات من عند نفسه؛ لأن الأسماء والصفات توقيفية، فلا يَثْبُتُ لله منها إلا ما ثَبَت في الكتاب والسُّنَّة.

[٢] يعني: أن الأسماء والصفات التي وردت في الكتاب والسُّنَّة على المرء أن يُثبتها، ولا يأنف من ذكرها، بل بإثباتها وتحقيقها تحيا القلوب وتسعد النفوس.

[٣] ما ورد عن الرسول ﷺ من أسماء الله وصفاته، فهو مثل ما سمَّى الله منها في القرآن؛ فيجب الإيمان بما ورد عن الرسول؛ لأن السُّنَّة وحيٌ ثان.

يُنْكِرُونَ صِفَةَ مَا سُمِّيَ مِنْهَا جَحْداً، وَلَا يَتَكَلَّفُونَ وَصْفَهُ بِمَا لَمْ يُسَمِّ تَعَمُّقاً؛ لِأَنَّ الْحَقَّ تَرْكُ مَا تَرَكَ وَتَسْمِيَةُ مَا سَمَّى ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النِّساء: ١١٥]، وَهَبَ اللهُ لَنَا وَلَكُمْ حُكْماً وَأَلْحَقَنَا بِالصَّالِحِينَ اهـ.

وَهَذَا كُلُّهُ كَلَامُ ابْنِ الماجشون الْإِمَامِ فَتَدَبَّرْهُ، وَانْظُرْ كَيْفَ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ وَنَفَى عِلْمَ الْكَيْفِيَّةِ موافقةً لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَكَيْفَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ مِنْ إِثْبَاتِهَا كَذَا وَكَذَا كَمَا تَقُولُهُ الجهمية: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جِسْماً أَوْ عَرَضاً فَيَكُونُ.

[عدم تكفير أهل القبلة بالذنوب]

وَفِي كِتَابِ «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ»(١) الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ الَّذِي رَوَوْهُ بِالْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي مُطِيعٍ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِاللهِ البلخي قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ، فَقَالَ: لَا تُكَفِّرَنَّ أَحداً بِذَنْبٍ وَلَا تَنْفِ أَحَداً بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ؛ وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ ﴿١﴾؛ وَتَعْلَمُ

﴿١﴾ **الفقه الأكبر هو**: ما يتعلق بالتوحيد وأصول الدين، ويُقَابِلُهُ: **الفقه الأصغر، وهو**: فقه الأحكام الفرعية.

وقوله: «**لَا تُكَفِّرَنَّ أَحَداً بِذَنْبٍ**»، هذا معتقد أهل السُّنَة والجماعة؛ وهو أن المسلم لا يَكْفُر بالذنوب مهما عَظُمت ما دامت دون الشرك، فلا يكفر إلا بالشرك.

≈

---

(١) هو متن صغير له عدة روايات عن أبي حنيفة أشهرها: رواية أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، وشرحه أبو الليث السمرقندي والبزدوي، أما شرح الملا علي القاري فهو لرواية حماد بن أبي حنيفة. وانظر: «درء التعارض» (٦/٢٦٣، ٢٦٤)؛ و«أصول الدين عند أبي حنيفة» للدكتور محمد الخميس (ص١١٦ ـ ١٢٢).

أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ﴿١﴾.

[تولي أصحاب رسول الله ﷺ وعدم التبرؤ منهم]

وَلَا تَتَبَرَّأْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَا تُوَلِّ أَحَداً دُونَ أَحَدٍ﴿٢﴾، وَأَنْ تَرُدَّ أَمْرَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ إِلَى اللهِ ﷻ﴿٣﴾.

≈ وقوله: «وَلَا تَنْفِ أَحَداً بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ»؛ أي: كذلك لا تخرجه من الإيمان بسبب هذه الذنوب التي هي دون الشرك. وهذا معناه أننا لا نسلب عنه مطلق الإيمان؛ بسبب هذه الذنوب، بل نسلب عنه الإيمان المطلق؛ أي: الكامل، فهذا عموم السلب، أما سلب العموم، وهو أنه يكفر بكل ذنبٍ؛ فهذا مذهب الخوارج. ويقابله مذهب المرجئة، وهو أنه لا يكفر حتى لو ارتكب ذنوباً كفرية، وأهل السُّنَّة يقولون: لا نكفِّر بكل ذنبٍ؛ أي: بالمعاصي التي دون الكفر[١]، أمَّا إذا كان هذا الذنب يوصل إلى الكفر نكفِّر به، فالذنوب التي دون الشرك لا يكفر فاعلها ما دام لم يستحلّها، أما إذ استحل الكبيرة ـ كالزنا أو الربا أو الخمر ـ صار كافراً.

﴿١﴾ هذا مظهر من مظاهر الإيمان بقدر الله، وهو أن تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك.

﴿٢﴾ أي: لا كما يفعل الرافضة؛ الذي يتبرؤون من أصحاب النبي ﷺ.

وقوله: «وَلَا تُوَلِّ أَحَداً دُونَ أَحَدٍ»؛ أي: لا توال بعض الصحابة دون البعض الآخر، فتكون كالشيعة والرافضة الذين يوالون عليًّا وأهل البيت، ويتبرؤون من بقية الصحابة.

﴿٣﴾ يعني: لا تتكلم عليهما، بل ترضَّ عنهما، واعلمْ أن لهما ≈

---

(١) قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٧/٣٠٢): «ونحن إذا قلنا: أهل السُّنَّة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي كالزنا والشرب».

[الفقه الأكبر في الدين خير من الفقه في العِلم]

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْفِقْه الْأَكْبَرُ فِي الدِّينِ خَيْرٌ مِنَ الْفِقْهِ فِي الْعِلْم﴿١﴾، وَلَأَنْ يَفْقَهَ الرَّجُلُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ

≈ من الفضائل والثواب ما يغطي ما صدر عنهم، ممَّا يظنه البعضُ سيئاتٍ، مع أنَّ ما صدر عنهم اجتهادات، فهم ما بين مجتهد مصيب له أجران، وبين مجتهد مخطئ له أجر واحد.

وذلك كفعل عثمان ﵁ من إتمامه للصلاة بمنى، وأخذه الزكاة على الخيل، وغير ذلك من الأمور التي اجتهد فيها.

وكمثل ما فعله علي ﵁ في قتاله لمعاوية ﵁ كل منهم مجتهد، لكن دلَّتِ النصوص على أن عليًّا ومن معه مصيبون لهم أجران، وأنَّ معاوية وأهل الشام مخطئون فهم وإنْ كان قد فاتهم أجر الصواب، لكن لهم أجر الاجتهاد. ودليل أن الحقَّ كان مع عليٍّ، ومن معه قول النبي ﷺ لعمار: «**تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ البَاغِيةَ**»(١) فقتله جيش معاوية، ومن الأدلة أيضاً قوله ﷺ: «**تمرق مارقة عند فُرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق**»، فلما خرج الخوارج، وقاتلهم عليٌّ وقتلهم، عرفنا أنه كان أقرب إلى الحق(٢).

﴿١﴾ أي: التفقّه في عبادة الله، وتوحيده، وأسمائه وصفاته، ≈

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري ﵁؛ ومسلم (٢٩١٦) من حديث أم سلمة ﵂.

وقال الحافظ في «الفتح» (١/٥٤٣): «روى حديث: **(تقتل عمَّاراً الفئةُ الباغيةُ)** جماعةٌ من الصحابة منهم: قتادة بن النعمان...، وأم سلمة عند مسلم، وأبو هريرة عند الترمذي، وعبدالله بن عمرو بن العاص عند النسائي، وعثمان بن عفان، وحذيفة، وأبو أيوب، وأبو رافع، وخزيمة بن ثابت، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وأبو اليسر، وعمَّار نفسُه؛ وكلها عند الطبراني وغيره. وغالب طرقها صحيحة أو حسنة. وفيه عن جماعةٍ آخرين يطول عدّهم».

(٢) رواه مسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري ﵁ وله عند مسلم وغيره عن أبي سعيد ألفاظ نحوها.

الْعِلْمَ الْكَثِير اهـ.

قَالَ أَبُو مُطِيع: قُلْت: أَخْبِرْنِي عَنْ أَفْضَلِ الْفِقْهِ؟ قَالَ: تَعَلُّمُ الرَجُلِ الْإِيمَانَ وَالشَّرَائِعَ والسُّنَنَ وَالْحُدُودَ وَاخْتِلَافَ الْأَئِمَّةِ. وَذَكَرَ مَسَائِلَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَسَائِلَ الْقَدَرِ، وَالرَّدّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ بِكَلَامٍ حَسَنٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ.

ثُمَّ قَالَ: قُلْت: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَيَتْبَعُهُ عَلَى ذَلِكَ أُنَاسٌ، فَيَخْرُجُ عَلَى الْجَمَاعَةِ، هَلْ تَرَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا. قُلْت: وَلِمَ؟ وَقَدْ أَمَرَ اللهُ وَرَسُولُهُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ؟ قَالَ: هُوَ كَذَلِكَ؛ لَكِنْ مَا يُفْسِدُونَ أَكْثَرُ مِمَّا يُصْلِحُونَ(١) مِنْ سَفْك الدِّمَاءِ وَاسْتِحْلَالِ الْحَرَامِ.

≈ فتفقُّهه في كيفية عبادة ربه وتوحيده، أفضل من جمعه علوماً أخرى في الفروع، مع أن هذا يُسمَّى فقهاً، لكن تفقهه واشتغاله بالأول، الذي هو الفقه الأكبر لا شك أنه أولى وأفضل.

(١) مثال ذلك: أن يُرى في البلد مثلاً شرب الخمر، أو سفور النساء، فيخرج أناسٌ من المسلمين على جماعة المسلمين، وعلى ولي الأمر بدعوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فهذا الذي يقول عنه الإمام أبو حنيفة: «**لَا**»، فلما قيل له: «**وَلِمَ؟ وَقَدْ أَمَرَ اللهُ وَرَسُولُهُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ**» قال: «**هُوَ كَذَلِكَ؛ لَكِنْ مَا يُفْسِدُونَ أَكْثَرُ مِمَّا يُصْلِحُونَ**»؛ أي: لأنه إذا خرج على الجماعة وعلى ولي الأمر لتغيير المنكرات الظاهرة كشرب الخمر، أو سفور النساء، فإنه سيقع في إراقة الدماء، وفي تفريق المسلمين، واقتتالهم وانقسام الناس، ويتربص بهم الدوائر.

ثم تأتي بعدها فتنٌ تقضي على الأخضر واليابس، فأيُّها يكون أعظم: هذه الأمور، أم إنكاره شرب الخمر، وبعض المنكرات؟ ≈

قَالَ: وَذَكَرَ الْكَلَامَ فِي قِتَالِ الْخَوَارِجِ وَالْبُغَاةِ، إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ عَمَّنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ فَقَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ.

قُلْت: فَإِنْ قَالَ إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: لَا أَدْرِي الْعَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: هُوَ كَافِرٌ﴿١﴾؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ

≈ هذا بيَّنه أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنهم يفسدون أكثر مما يصلحون بخروجهم على جماعة المسلمين وولاة الأمر؛ لما يترتب عليه من المفاسد العظيمة.

فلا ينبغي للإنسان أن يرتكب المفاسد العظيمة لأجل أن يزيل مفسدة صغرى ـ كالمنكرات الظاهرة ـ فإنكارُ المنكر ـ والحمد لله ـ يمكن أن يحصل بالوسائل العلمية، كالبيان، والإيضاح، والمناصحة من قِبَل أهل الحل والعقد، فإن زال فالحمد لله، وإلا فقد أديت ما عليك ولا حاجة بعد ذلك إلى خروج ولا قتال.

فهذا هو الفقه، وهذه هي البصيرة، فإن هذا الخارج وأمثاله يُفسدون أكثر مما يُصلحون، بل الفساد الحاصل من جهتهم، أعظم من بقاء تلك المنكرات، مع إمكان إنكارها بالطرق الشرعية، كما شرحناه آنفاً، ولذا اشتد نكير الأئمة عليهم، كأبي حنيفة وغيره وقد صدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

﴿١﴾ فمن أنكر أن يكون الله فوق العرش فقد كفر؛ لأنه تنقَّصَ الرب ـ سبحانه ـ وجعله مختلطاً بالمخلوقات، ـ والعياذ بالله ـ ويقرر الإمام أبو حنيفة أيضاً: إذا أقر بأن الله فوق العرش، لكنه لا يدري ≈

---

(١) انظر لتقرير هذه القاعدة الجليلة: «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤٧٢)، (٣٥/ ٢١، ٢٩)؛ «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٢٠)؛ «منهاج السُّنَّة» (٤/ ٥٣٦)؛ «الاستقامة» (١/ ٣٥، ٣٦).

يَكُونَ فِي السَّمَاءِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلُ ـ وَفِي لَفْظٍ ـ سَأَلْت أَبَا حَنِيفَةَ عَمَّنْ يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الأَرْضِ؟ قَالَ: قَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وَلَكِنْ لَا يَدْرِي الْعَرْشَ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي السَّماءِ، قَالَ: إذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ.

[تكفير أبي حنيفة لمن توقف هل الله في السماء أم في الأرض؟]

فَفِي هَذَا الْكَلَامِ الْمَشْهُورِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ: أَنَّهُ كَفَّرَ الْوَاقِفَ الَّذِي يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَاحِدُ النَّافِي الَّذِي يَقُولُ: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ؛ أَوْ لَيْسَ فِي الأرض وَلَا فِي السَّمَاءِ[١]؟ وَاحْتَجَّ عَلَى كُفْرِهِ بِقَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ

≈ العرش أفي السماء أو في الأرض؟ أنه كافرٌ؛ لأن العرش في السماء؛ ولأن الله يُدعى من أعلى لا من أسفل، فمن أنكر أن يكون الله استوى على العرش فقد كفر، ومن قال: لا أدري ربي أفي السماء أو في الأرض؟ فهذا يكفر أيضاً؛ لأن الله في السماء.

[١] أي: إذا كان الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ كفّر المتوقف، الذي يثبت أن الله فوق العرش، لكنه لا يدري: هل العرش في السماء أو في الأرض؟ فإذا كان هذا حكم أبي حنيفة في المثبت الذي أثبت وجود الله، وأثبت أنه على العرش، لكنه متوقف إذا كان هذا يكفر عند أبي حنيفة، فكيف بمن قال: «ليس فوق العرش إله، وليس في السماء إله» كما يقوله الملاحدة، وكما يقول غيرهم بأنه: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوقه، ولا تحته، فهؤلاء: لا شك في كون كفرهم أغلظ، وأشد، وأعظم، من باب أولى.

عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، قَالَ: وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ.

وَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، يُبَيِّنُ أَنَّ اللهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّ الِاسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ دَلَّ عَلَى أَنَّ اللهَ نَفْسِهِ فَوْقَ الْعَرْشِ.

ثُمَّ أَرْدَفَ ذَلِكَ بِتَكْفِيرِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَلَكِنْ تَوَقَّفَ فِي كَوْنِ الْعَرْشِ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ، قَالَ: لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ اللهَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ؛ وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلَ.

وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِتَكْفِيرِ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ اللهُ فِي السَّمَاءِ؛ وَاحْتَجَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلَ، وَكُلٌّ مِنْ هَاتَيْنِ الْحُجَّتَيْنِ فِطْرِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ، فَإِنَّ الْقُلُوبَ مَفْطُورَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّ اللهَ فِي الْعُلُوِّ، وَعَلَى أَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلَ، وَقَدْ جَاءَ اللَّفْظُ الْآخَرُ صَرِيحاً عَنْهُ بِذَلِكَ. فَقَالَ: إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ[١].

وَرَوَى هَذَا اللَّفْظَ بِالإِسْنَادِ عَنْهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ الهروي بإسناده فِي كِتَابِ «الْفَارُوقِ» وَرَوَى هو أَيْضاً وابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ الرازي ـ صَاحِبَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ،

---

[١] يعني: كونه تعالى يُدعى من أعلى لا من أسفل؛ دليل على أنه في أعلى عليين وكذلك العقل، والفطرة قد دلّا على أنه في السماء، فكونه في السماء، وأنه يُدعى من أعلى لا من أسفل حجج فطرية وعقلية، ولهذا كان مُنكِرُ علو الله تعالى، وأنه في السماء ـ عند أبي حنيفة ـ كافراً. وعلى هذا القول أئمة السلف كما تقدم، أعني: تكفير منكري علو الله تعالى وتقدس.

قَاضِي الرَّيِّ ـ حَبَسَ رَجُلاً فِي التَّجَهُّم فَتَابَ؛ فَجِيءَ بِهِ إِلَى هِشَام لِيُطْلِقَهُ فَقَالَ: الْحَمْدُ للهِ عَلَى التَّوْبَةِ؛ فَامْتَحَنَهُ هِشَامٌ؛ فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ اللهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؟ فَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنَّ اللهَ عَلَى عَرْشِهِ؛ وَلَا أَدْرِي مَا بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ. فَقَالَ: رُدُّوهُ إِلَى الْحَبْسِ فَإِنَّهُ لَمْ يَتُبْ»﴿١﴾.

وَرَوَى أَيْضاً عَنْ يَحْيَى بْنِ مُعَاذٍ الرازي أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللهَ عَلَى الْعَرْش بَائِنٌ مِنَ الْخَلْقِ، وَقَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً، وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً؛ لَا يَشُكُّ فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَّا جهمي رَدِيءٌ ضِلِّيلٌ، وَهَالِكٌ مُرْتَابٌ، يَمْزُجُ اللهَ بِخَلْقِهِ، وَيَخْلِطُ مِنْهُ الذَّاتَ بِالْأَقْذَارِ والأنتان»(١).

وَرَوَى أَيْضاً عَنِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ لَمَّا سُئِلَ مَا قَوْلُ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ؟ قَالَ: يُؤْمِنُونَ بِالرُّؤْيَةِ وَالْكَلَامِ. وَأَنَّ اللهَ فَوْقَ السَّموات عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى؛ فَسُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ فقال: اقرأ ما قبلها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]﴿٢﴾(٢).

﴿١﴾ يعني: أن هذا الجهمي، المتظاهر بالتوبة، لم تصدق توبتهُ، ولم يُكتفَ منه أن يُقِرَّ بأن الله على العرش، حتى يقرّ بأنه بائن من خلقه، فلمَّا لم يقر بذلك، عرفوا أنه لا يزال على بدعته، فردوه إلى الحبس؛ لأن نفيه أن يكون بائناً من خلقه، هذا معناه: أنه جعل الله مختلطاً بمخلوقاته ـ نعوذ بالله ـ.

﴿٢﴾ المراد: العلم، فما يكون من نجوى إلا الله معهم بعلمه، وهو مع ذلك فوق العرش ﷻ.

---

(١) انظر: «مختصر العلو» (ص٢٠٧).

(٢) انظر: «مختصر العلو» (ص١٨٨، ١٨٩).

وَرَوَى أَيْضاً عَنْ أَبِي عِيسى التِّرْمِذِيِّ قَالَ: هُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ؛ وَعِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ[1].

وَرَوَى عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الرازي: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، فَقَالَ: تَفْسِيرُهُ كَمَا تَقْرَأ، هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ.

[الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفات الرب من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه]

وَرَوَى أَبُو الْقَاسِم اللالكائي. ـ صَاحِبُ أَبِي حَامِدٍ الإسفراييني ـ فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ «أُصُولِ السُّنَّةِ»[2] بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ـ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ ـ قَالَ: «اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ؛ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ: مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ؛ فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئاً من ذلك فَقَدْ خَرَجَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا؛ وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا؛ فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ فإنَّه قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةِ لَا شَيْء»﴿١﴾ اهـ.

﴿١﴾ لأن جهماً ـ والعياذ بالله ـ سلب عن الله جميع الأسماء والصفات، فوصفه بصفة لا شيء، وهو المعدوم ـ نعوذ بالله ـ؛ لأن الشيء الذي ليس له صفات ولا سمع له، ولا بصر، ولا عين، ولا قدرة، ولا هو فوق، ولا تحت، فهذا عند التحقيق: هو وصف المعدوم ـ والعياذ بالله ـ.

---

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٥/ ٤٠٤).

(٢) (٢/ ٤٣٢). وانظر: «مختصر العلو» (ص١٥٩).

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَخَذَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَطَبَقَتِهِمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ. وَقَدْ حَكَى عَلَى هَذَا الْإِجْمَاعَ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الجهمية تَصِفُهُ بِالْأُمُورِ السَّلْبِيَّةِ غَالِباً أَوْ دَائِماً. وَقَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ؛ أَرَادَ بِهِ تَفْسِيرَ الْجهمية الْمُعَطِّلَةِ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ مِنَ الإثبات﴿١﴾.

[تفسير الجهمية للصفات على خلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات]

وَرَوَى البيهقي وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيْدَ صَحِيحَةٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سلام قَال: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا: «**ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ**»، «**وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رَبُّكَ قَدَمَهُ فِيهَا**»، «**وَالْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ**»(١)، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي الرُّؤْيَةِ هِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ حَمَلَهَا الثِّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ غَيْرَ أَنَّا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِهَا لَا نُفَسِّرُهَا وَمَا أَدْرَكْنَا أَحَداً يُفَسِّرُهَا﴿٢﴾(٢) اهـ.

﴿١﴾ يعني: كتفسير الجهمية استوى باستولى، وجاء في موضع آخر أنَّ المراد بقوله: «**مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ**»؛ أي: من غير تفسير للكيفية، فالعبارةُ تحتمل الأمرين.

﴿٢﴾ يعني: لا نُفسِّرها تفسير الجهمية أو لا نفسِّر الكيفية، كما سبق.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «العرش» (ص٧٩)؛ وعبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢٥١)؛ وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ١٤٠٦)؛ وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٩)، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٠٢).

(٢) أخرجه الدارقطني في «الصفات» (ص٦٨، ٦٩)؛ والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٨)، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص١٨٦).

«أَبُو عُبَيْدٍ» أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ: الَّذِينَ هُمُ: الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَد، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ؛ وَلَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْفِقْهِ وَاللُّغَةِ وَالتَّأْوِيلِ مَا هُوَ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ، وَقَدْ كَانَ فِي الزَّمَانِ الَّذِي ظَهَرَتْ فِيهِ الْفِتَنُ وَالْأَهْوَاءُ، وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا أَدْرَكَ أَحَداً مِنَ الْعُلَمَاءِ يُفَسِّرُهَا: أَيْ تَفْسِيرَ الجهمية.

وَرَوَى اللالكائي والبيهقي بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: «أَنَّ رَجُلاً قَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي أَكْرَهُ الصِّفَةَ ـ عَنَى صِفَةَ الرَّبِّ ـ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَنَا أَشَدُّ النَّاسِ كَرَاهَةً لِذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا نَطَقَ الْكِتَابُ بِشَيْءٍ قُلْنَا بِهِ، وَإِذَا جَاءَت الْآثَارُ بِشَيْءٍ جَسَرْنَا عَلَيْهِ» وَنَحْوُ هَذَا ﴿١﴾(١).

أَرَادَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَنَّا نَكْرَهُ أَنْ نَبْتَدِئَ بِوَصْفِ اللهِ مِنْ ذات أَنْفُسِنَا حَتَّى يَجِيءَ بِهِ الكِتَابُ والآثَارُ.

وَرَوَى عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَد وَغَيْرُهُ بِأَسَانِيدَ صِحَاحٍ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: بِمَاذَا نَعرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: «بِأَنَّهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى

﴿١﴾ يعني: أنا مثلك أكره الصفة التي لم تثبت، فلا أثبتها لله، لأن الأسماء والصفات توقيفية فلا يجوز أن يخترع الناس لله أسماء وصفات من عند أنفسهم، فما جاء في الكتاب والسُّنَّة اقتصرنا عليهما وأثبتناه؛ لأن الله ـ تعالى ـ أعلم بنفسه من عباده، وهو الذي قد أثبت هذه الصفة لنفسه فنصفه بها، وكذلك الرسول ﷺ أعلم الناس بربِّه، وما ينطق عن الهوى، فإذا أثبت الرسول ﷺ أن لله ـ تعالى ـ صفات وأسماء أثبتناها له، فلا نتجاوز الكتاب والسُّنَّة.

---

(١) أخرجه اللالكائي (٢/ ٤٣١)؛ والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٥٨، ١٥٩).

عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ»، وَلَا نَقُولُ كَمَا تَقُولُ الجهميّة: «أَنَّهُ هَا هُنَا فِي الْأَرْضِ»، وهَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَد وَغَيْرُهُ﴿١﴾[1].

وَرَوَى بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ ـ الْإِمَامِ ـ سَمِعْت

﴿١﴾ وهذا قول المفسرين قاطبة؛ أن الله تعالى فوق سمواته مستو على عرشه؛ بائن من خلقه، ولا نقول: إنه مختلط بمخلوقاته، كما تقول الجهمية، فالجهمية ـ قاتلهم الله ـ يقولون: إن الله في كل مكان ـ تعالى الله عما يقولون ـ أي: حالٌّ في كل الأمكنة، حتى في الأماكن القذرة ـ تعالى الله عما يقولون ـ فقد قالوا: إن الله في بطون السباع، وفي أجواف الطيور ـ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ـ وهذا كفرٌ، وضلال ـ نعوذ بالله ـ.

وقالت طائفة أخرى من الجهمية بنفي النقيضين، فقالوا: الله لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوقه، ولا تحته، ولا مباين له، ولا محيط به، ولا متصل به، ولا منفصل عنه، وهذا القول أشد كفراً من الأول، وإن كانت المقالتان كلاهما كفر ـ نسأل الله العافية ـ.

---

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٣٥، ٣٣٦)؛ والدارمي في «الرد على الجهمية» (٦٧، ١٦٢)؛ وفي «الرد على المريسي» (ص٢٤، ١٠٣)؛ وعبد الله بن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (٢٢، ٢١٦، ٥٩٨)؛ وابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١٨)؛ وابن بطة في «المختار من الإبانة» (١١٢)؛ والصابوني في «عقيدة السلف» (٢٨). قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٨٤) عن هذا الأثر: «هذا مشهور عن ابن المبارك، ثابت من غير وجه». وقال الإمام ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص١٣٣): «وقد صح عنه؛ صحة قريبة من التواتر». ثم ساق أثر ابن المبارك هذا.

وقد أقر الإمام أحمد كلمة ابن المبارك هذه، واستحسنها، كما في طبقات الحنابلة «لابن أبي يعلى» (١/ ٢٦٧)؛ وكتاب «إبطال التأويلات» لأبي يعلى (ق: ٢١٣/أ)؛ وكتاب «إثبات الحد» للدشتي (ل/ ٩٤/أ) بل رواه هذا من طريق الأثرم، عن محمد بن إبراهيم القيسي عن الإمام أحمد قولَهُ. ونقل المروذي مثله عن أحمد أيضاً كما في كتاب «إبطال التأويلات» (ق/ ٢١٣/أ)؛ و«إثبات الحدّ» (ل/ ٩٤/أ).

حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ وَذَكَرَ هَؤُلَاءِ الجهمية، فَقَالَ: إِنَّمَا يُحَاوِلُونَ أَنْ يَقُولُوا: «لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ» ﴿١﴾[(١)].

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ «الرَّدِّ عَلَى الجهمية» عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ الضبعي ـ إِمَامِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عِلْماً وَدِيناً مِنْ شُيُوخِ الْإِمَامِ أَحْمَد ـ أَنَّهُ ذُكِرَ عِنْدَهُ الجهمية، فَقَالَ: «هم شَرٌّ قَوْلاً مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَقَد اجْتَمَعَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَأَهْلُ الْأَدْيَانِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ اللهَ عَلَى الْعَرْشِ، وَقَالُوا هُمْ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٍ» ﴿٢﴾[(٢)].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خزيمة ـ إِمَامُ الْأَئِمَّةِ ـ: «مَنْ لَمْ

﴿١﴾ يعني: أن من أنكر كونه تعالى في العلو، أو من ادَّعى أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ومن زعم أنه مثل الهواء؛ فكلُّ هؤلاء إنما يحادون إنكار وجوده ـ والعياذ بالله ـ.

﴿٢﴾ يعني: أن الجهمية لما أنكروا علو الله صاروا بذلك شراً من اليهود والنصارى وأهل الأديان؛ لأن اليهود والنصارى وأهل الأديان أقروا بأن الله موجود، وأنه فوق العرش، أمَّا هؤلاء فأنكروا وجود الله؛ لأنه لما أنكروا عُلُوَّه، وقالوا: إنَّه في كل مكان، أو قالوا: هو لا داخل العالم، ولا خارجه؛ فقد أنكروا وجوده تعالى، فتدور أقوالهم. كما قال عبدالله بن المبارك: على أن يقولوا: ليس على العرش إله.

فاليهود والنصارى وأهل الأديان أحسن حالاً منهم من هذه الجهة؛ من جهة إثبات الرب، وأنه في العلو.

---

(١) رواه ابن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (١/ ١١٧، ١١٨).

(٢) انظر: «مختصر العلو» (ص١٦٨).

يَقُلْ: إنَّ اللهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ وَجَبَ أَنْ يُسْتَتَابَ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، ثُمَّ أُلْقِيَ عَلَى مَزْبَلَةٍ، لِئَلَّا يَتَأَذَّى بنتن ريحه أَهْلُ الْقِبْلَةِ، وَلَا أَهْلُ الذِّمَّةِ»، ذَكَرَهُ عَنْهُ الْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ﴿١﴾(١).

وقد رَوَى عَبْدُاللهِ بنُ أَحْمَد عَنْ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّام الواسطي ـ إمَام أَهْلِ وَاسِطَ، مِنْ طَبَقَةِ شُيُوخِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَد ـ قَالَ: «كَلَّمْت بِشْراً الْمَرِيسِيَّ وَأَصْحَابَ بِشْرٍ؛ فَرَأَيْت آخِرَ كَلَامِهِمْ يَنْتَهِي إلى أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ» ﴿٢﴾(٢).

وَعَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ـ الْإِمَامِ الْمَشهورِ ـ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ

﴿١﴾ وهذا يدل على أن الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ يرى أن من أنكر علو الله فهو مرتد، فيكون أشد كفراً من اليهود والنصارى؛ لأن اليهود والنصارى يُبْقَوْنَ إذا دفعوا الجزية، أمَّا هذا فلا يبقى فليس له إلا الإسلام أو السيف يضرب به عنقه، ولهذا حكم الإمام ابن خزيمة أنه يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وطرح على مزبلة ـ وهي مكان الكناسة والقمامة ـ بعيدة عن البلد، حتى لا يتأذى برائحته النتنة أهل الإسلام ولا أهل الذمة؛ لأنه بمقالته تلك، وإنكاره لعلو الله صار أشد كفراً من اليهود والنصارى.

﴿٢﴾ بشر المريسي من رؤوس الجهمية، وهو زعيمُ طائفة المريسية في القرن الثالث الهجري. يقول عنهم هذا الإمامُ: عبادُ بن العوام: إني تأملت كلامهم، فرأيت أنَّ كلامهم ينتهي إلى إنكار الرب، وأنه ليس فوق العرش إله، فهذا مقتضى قول الجهمية ـ والعياذ بالله ـ.

---

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٧٤).
(٢) أخرجه عبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (١/ ١٢٦، ١٢٧)، و(١/ ١٧٠، ٢٧٥).

فِي أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ شَرٌّ مِنْ أَصْحَابِ جَهْمٍ، يَدُورُونَ عَلَى أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ، أَرَى ـ وَاللهِ ـ أَنْ لَا يُنَاكَحُوا وَلَا يوارثوا ﴿١﴾(١).

وَرَوَى عَبْدُالرَحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ «الرَّدِّ عَلَى الجَهْمية» عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: «أَصْحَابُ جَهْمٍ يُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ اللهَ لَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَقُولُوا: لَيسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ، وَإِنَّ اللهَ لَيسَ عَلَى الْعَرْشِ، أَرَى أَنْ يُسْتَتَابُوا، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا»(٢).

وَعِنِ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ: قَدِمَتِ امْرَأَةُ جَهْمٍ فَنَزَلَت الدَّبَّاغِينَ، فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهَا: اللهُ عَلَى عَرْشِهِ. فَقَالَتْ: مَحْدُودٌ عَلَى مَحْدُودٍ؟ وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: كافرة بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ ﴿٢﴾(٣).

﴿١﴾ يقول: إن أصحاب جهم أشدُّ وأشرُّ أصحاب الأهواء والبدع؛ لأن كلامهم يدور على إنكار الرب، ويرى ألا يناكحوا ولا يُوارثوا؛ لأنهم كفار.

﴿٢﴾ يعني: أنَّ امرأة جهم مثل جهم؛ لأنها لما دخلت الدباغين وسمعت قارئاً يقرأ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] قالت: محدود على محدود، وقصدها من ذلك إنكار أن يكون الله فوق العرش، يعني: كيف يكون محدود ـ وهو الرب ـ على محدود ≈

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (١/ ١٥٧).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٣٨٦)، وقال الذهبي في كتاب «العلو» (ص١٥٩): «ونقل غير واحدٍ بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن مهدي...» ثم ذكر هذا الأثر.

(٣) انظر: «مختصر العلو» (ص١٧٠، ١٧١).

وَعَنْ عَاصِم بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِم ـ شَيْخ أَحْمَد وَالْبُخَارِيِّ وَطَبَقَتِهِمَا ـ قَالَ: «نَاظَرْت جهميًّا، فَتَبَيَّنَ مِنْ كَلَامِهِ أنه لَا يُؤْمِنُ أَنَّ فِي السَّمَاءِ رَبًّا»(١).

وَرَوَى الْإِمَامُ أحْمَد: ثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: سَمِعْت عَبْدَ اللهِ بْنَ نَافِعِ الصَّائِغَ، قَالَ: سَمِعْت مَالِكَ بنَ أَنَسٍ يَقُولُ: «اللهُ فِي السَّمَاءِ، وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمِهِ مَكَانٌ»﴿١﴾(٢).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه حَقٌّ قَضَاهَا اللهُ فِي سمائه وَجَمَعَ عَلَيْهِ قُلُوبَ عِبَادِهِ﴿٢﴾(٣).

≈ ـ وهو العرش ـ، فهذا ـ بزعمها ـ تنقص لله، وقصدها من ذلك: نفي أن يكون الله فوق العرش؛ ولهذا قال الأصمعي: كفرت بهذه المقالة؛ لأن إنكارها علو الله على عرشه، معناه: القول بأن الله مختلط بالمخلوقات، وهذا كفرٌ وضلال.

فمن قال بمقالتها كفر إذا أقيمت عليه الحجة واسْتُتِيبَ فلم يتب.

﴿١﴾ هذا هو قول أهل السُّنَّة قاطبة، وهو أن الله فوق العرش وعلمه في كل مكان، ويعلم كل شيء، وأنه يسمع كلام عباده، ويراهم من فوق العرش سبحانه وتعالى، وتنفذ قدرته ومشيئته فيهم.

﴿٢﴾ فيه: إثبات أن الله في السماء، وهذا رد على الجهمية.

---

(١) انظر: «العلو» (ص١٦٧)؛ و«السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (١/ ١٦٨).

(٢) أخرجه ابن الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال»: (١/ ٥٣٠)؛ ،في «السُّنَّة» (١/ ١٧٣، ١٧٤)، و(١/ ٢٨٠)؛ وصالح بن الإمام أحمد في مسائله (٢/ ٣٩٧). وصحح هذا عن مالكٍ، شيخُ الإسلام ابن تيمية في «درء التعارض» (٦/ ٢٦٢). وقال الإمام ابن القيم في «النونية» (١/ ٤٤٤ ـ شرح ابن عيسى) عن هذا الأثر:

«ذا ثابتٌ عن مالكٍ مَنْ ردَّهُ ... فلسوفَ يلقى مالكاً بهوانِ»

(٣) انظر: «إثبات صفة العلو» لابن قدامة (ص١٨١).

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَتْ زَيْنَبُ تَفْتَخِرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: «زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ وَزَوَّجَنِي اللهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ»﴿١﴾[1]، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

وَقِصَّةُ أَبِي يُوسُفَ ـ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ ـ مَشْهُورَةٌ فِي اسْتِتَابَةِ بِشْرٍ المريسي حَتَّى هَرَبَ مِنْهُ لَمَّا أَنْكَرَ الصفات وأظهر قول جهم. قَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ[2].

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي زمنين ـ الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ مِنْ أَئِمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ ـ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ»[3] قَالَ فِيهِ: «بَابُ الْإِيمَانِ بِالْعَرْشِ».

قَالَ: وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَ الْعَرْشَ وَاخْتَصَّهُ

﴿١﴾ فهذا الحديث فيه: إثبات أن الله فوق العرش ـ فوق السموات ـ، وذلك أن الله سبحانه وتعالى زوّج نبيه ﷺ زينبَ رضي الله عنها لما طلقها زيدُ بن حارثة رضي الله عنه، وكان مولى للنبي ﷺ فلمَّا انقضت عدَّتُها، زوَّجها الله لنبيه ـ عليه الصلاة والسلام ـ من فوق سبع سموات من دون ولي، فوليها الله، فالله تعالى هو الذي أنكحها نبيَّه ﷺ، كما قال سبحانه: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ولهذا كانت رضي الله عنها تفخر على أزواج النبي ﷺ، وتقول: زوجكن أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سموات.

فهذا من مناقب زينب رضي الله عنها فدخل عليها النبي ﷺ بدون ولي، وبدون الشروط المعتبرة، كالوليِّ، والشاهدين، والمهر...

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٠) من حديث أنسٍ رضي الله عنه.
(٢) انظر: «مختصر العلو» (ص١٥٤، ١٥٥).
(٣) (ص٨٨). طـ. دار الغرباء الأثرية.

بِالْعُلُوِّ وَالارْتِفَاعِ فَوْقَ جَمِيعِ مَا خَلَقَ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَيْهِ كَيْفَ شَاءَ﴿١﴾، كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٤]. فَسُبْحَانَ مَنْ بَعُدَ وَقَرُبَ بِعِلْمِهِ، فَسَمِعَ النَّجْوَى. وَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي رَزِينٍ العقيلي؛ قُلْت: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيْنَ كانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ والْأَرْضَ؟ قَالَ: «**فِي عَمَاءٍ، مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ**»[1] قَالَ مُحَمَّدٌ: الْعَمَاءُ: السَّحَابُ الْكَثِيفُ الْمُطْبِقُ ـ فِيمَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ﴿٢﴾[2] ـ وَذَكَرَ آثَاراً أُخَرَ، ثُمَّ قَالَ: «بَابُ الْإِيْمَانِ بِالْكُرْسِيِّ»[3].

﴿١﴾ يعني: أنَّ العرش هو سقف المخلوقات.

﴿٢﴾ والعَمَاء هو: السحاب الرقيق، فالمعنى: كان في سحابٍ الذي فوقه هواء، والذي تحته هواء.

لكن هذا الحديث فيه وكيع بن حدس، ويقال: عدس، وهو مجهول غير معروف.

لكن نصوص العلو كثيرة، لا حصر لها فأفرادها تزيد على ثلاثة آلاف دليل، كلها تدل على علو الله على خلقه.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٠٩)؛ وابن ماجه (١٨٢)؛ وأحمد (٤/ ١١، ١٢)؛ ومداره على وكيع بن حدس، وهو [ضعيف]، وحسَّنه الذهبي في «العلو» (ص١٨)؛ وابن القيم في «إعلام الموقعين»: (٤/ ٢٦٧).

(٢) انظر: «لسان العرب» (١٥/ ٩٩، ١٠٠).

(٣) (ص٩٦).

[القول في الكرسي أنه بين يدي العرش، وموضع القدمين]

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الْكُرْسِيَّ بَيْنَ يَدَيِ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ﴿١﴾. ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسٍ الَّذِي فِيهِ التَّجَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الآخِرَةِ، وَفِيهِ: «**فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ هَبَطَ مِنْ عِلِّيِّينَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ثُمَّ يَحُفُّ بِالْكُرْسِيِّ مَنَابِرَ مَنْ ذَهَبٍ مُكَلَّلَةً بِالْجَوَاهِرِ؛ ثُمَّ يَجِيء النَّبِيُّونَ فَيَجْلِسُونَ عَلَيْهَا**»(١).

وَذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ: يَحْيَى بْنُ سلام صَاحِبُ التَّفْسِيرِ المَشْهُورِ: «حَدَّثَنِي الْمُعَلَّى بْنُ هِلَالٍ عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ؛ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «إِنَّ الْكُرْسِيَّ الَّذِي وَسِعَ السَمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَمَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ؛ وَلَا يَعْلَمُ قَدْرَ الْعَرْشِ إِلَّا الَّذِي خَلَقَهُ»(٢).

وَذَكَرَ حَدِيثَ أَسَدِ بْنِ مُوسَى؛ حدثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عن عاصم عَنْ زِرٍّ عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «مَا بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا

﴿١﴾ بل هذا صح عن ابن عباس رضي الله عنهما وثبت عنه أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله عز وجل.

---

(١) أخرجه ابن أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» (ص٩٦)؛ والشافعي في «الأم» (١/ ١٨٥)؛ وفي «مسنده» (ص٧٠، ٧١)؛ وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ١٥٠، ١٥١)؛ وعبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (١/ ٢٥٠، ٢٥١)؛ والطبراني في «تفسيره» (٢٦/ ١٨٥) وحديث أنسٍ هذا، ساقه الدارقطني عنه في كتاب «الرؤية» من غير وجهٍ ولشيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤١٠ ـ ٤١٦) كلام حول حديث أنس هذا.

قال ابن القيم في «مختصر الصواعق»: «وأما حديث أنس بن مالك، فهو الحديث العظيم الشأن، الذي هو قرة لعيون أهل الإيمان، وشجى في حلوق أهل التعطيل والبهتان، رواه الشافعي في مسنده مجملاً به كتابه، وراجياً بروايته وتبليغه عن الرسول من الله ثوابه، ورواه أئمة السُّنَّة له مقرين، وعلى من أنكره منكرين».

(٢) سبق تخريجه.

مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ مسيرة خَمْسُمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»(١).

ثُمَّ قَالَ: بَاب الْإِيمَانِ بِالْحُجُبِ(٢) قَالَ: «وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ اللهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ بِالْحُجُبِ، فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيراً ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾ [الكهف: ٥]» وَذَكَرَ آثَاراً فِي الْحُجُبِ.

ثم قال: في بابه الإيمان بالنزول(٣).

[الإيمان بصفة النزول]

قَالَ: «وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَيُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحُدُّوا فِيهِ حَدًّا. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ»(٤). إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا وَهْبٌ عَنِ ابْنِ وَضَّاحٍ عَنِ

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٣) (٢/ ٨٨٥)؛ والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص٤٦)؛ والبيهقي في «الأسماء والصفات)؛ واللالكائي (٢/ ٣٩٦) وأخرجه أيضاً الطبراني في «الكبير»: (٩/ ٢٢٨)، وأبو الشيخ في «العظمة»: (٢٧٩)، وله عن ابن مسعود رضي الله عنه، طرق، وقد صححه ابن القيم كما في «مختصر الصواعق» (ص٣٧٣)؛ و«اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص١٦٠)، وقال الذهبي في «العلو» (ص٧٩): «وإسناده صحيح»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١/ ٨٦) ـ بعد أن عزاه للطبراني ـ: «ورجاله رجال الصحيح».

(٢) (ص١٠٦).

(٣) (ص١١٠).

(٤) يعني: حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «النزول» الذي أخرجه البخاري (١١٤٥)؛ ومسلم (٧٥٨) من طريق: مالك عن ابن شهاب عن أبي عبدالله الأغر وعن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه.

زهير بن عَبَّادٍ قَالَ: مَنْ أَدْرَكْت مِنَ الْمَشَايخ ـ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ الثوري، وفضيل بْنِ عِيَاضٍ، وَعِيسَى، وابْنِ الْمُبَارَكِ، وَوَكِيعٍ ـ كَانُوا يَقُولُونَ: النُّزُولُ حَقٌّ.

قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: سَأَلْتُ يُوسُفَ بْنَ عَدِيٍّ عَنِ النُّزُولِ قَالَ: «نَعَمْ أُؤمِنُ بِهِ وَلَا أَحُدُّ فِيهِ حدًّا»، وَسَأَلْت عَنْهُ ابْنَ مَعِينٍ، فَقَالَ: أُقِرُّ بِهِ وَلَا أَحُدُّ فِيهِ حَدًّا[1].

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ أَنَّ اللهَ ﷻ عَلَى عرشه فِي السَّمَاءِ دُونَ الأَرْضِ، وَهُوَ أيضاً بَيِّنٌ فِي كِتَابِ اللهِ وَفِي ما غَيْرِ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السَّجدة: ٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦، ١٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَالَ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وَقَالَ تعَالَى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النِّساء: ١٥٨].

وَذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ: قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَارِيَةِ: «**أَيْنَ اللهُ؟**»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «**مَنْ أَنَا؟**»، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: «**فَأَعْتِقْهَا فإنها مؤمنة**»[2].

---

(١) أورد شيخ الإسلام هذه الآثار في «شرح حديث النزول» (ص١٨٨).

(٢) سبق تخريجه.

قَالَ: «وَالأَحَادِيثُ مِثْلُ هَذِهِ كَثِيرَةٌ جِدًّا﴿١﴾، فَسُبْحَانَ مَنْ عِلْمُهُ بِمَا فِي السَّمَاءِ كَعِلْمِهِ بِمَا فِي الْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ».

[الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه]

وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: بابٌ فِي الْإِيمَانِ بِصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ قَالَ: «وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِاللهِ وَبِمَا جَاءَتْ بِهِ أَنْبِيَاؤُهُ وَرُسُلُهُ يَرَوْنَ الْجَهْلَ بِمَا لَمْ يُخْبِرْ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ عِلْماً، وَالْعَجْزَ عَنْ مَا لَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ إِيمَاناً، وَأَنَّهُمْ إِنَّما يَنْتَهُونَ مِنْ وَصْفِهِ بِصِفَاتِهِ وأَسْمَائِهِ إِلَى حَيْثُ انْتَهَى فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ﴿٢﴾».

وقَدْ قَالَ الله تعالى ـ وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ ـ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وَقَالَ تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]. وَقَالَ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨].

﴿١﴾ كل هذا وما سواهُ أدلة واضحة، على علوّ الله تعالى، فالرفع يكون من أسفل إلى أعلى، والصعود كذلك، وقوله ﷺ: «أَيْنَ» للجارية يُسْتَدلُّ بها عن المكان، فهذه أدلّة على أن الله في العلو.

وقد سبق أنَّ: أهل البدع أنكروا أن يسأل عن الله بأين؟ وقالوا: هذا سؤال فاسد وإنَّما سأله النبي للجارية؛ لأنها أعجمية، لا يمكن له إفهامها إلا بهذا!! هكذا اتهموا الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ بهذه التهمة الكاذبة.

﴿٢﴾ يعني: أنهم يقفون عند هذا الحد، فيثبتون ما أثبت الله لنفسه، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، وينتهون إلى حيث انتهى الكتاب والسُّنَّة ولا يزيدون.

وَقَالَ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩]. وَقَالَ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطُّور: ٤٨]. وَقَالَ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩]. وَقَالَ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]. وَقَالَ: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النِّساء: ١٦٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [النُّور: ٣٥]. وَقَالَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ﴾ [الحديد: ٣] وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ.

فَهُوَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نُورُ السَّمَوَاتِ والْأَرْضِ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَهُ وَجْهٌ وَنَفْسٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَيَسْمَعُ وَيَرَى وَيَتَكَلَّمُ، الْأَوَّلُ لَا شَيْءَ قَبْلَهُ، وَالآخِرُ الْبَاقِي إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ وَلَا شَيْءَ بَعْدَهُ، وَالظَّاهِرُ الْعَالِي فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْبَاطِنُ بَطَنَ عِلْمُهُ بِخَلْقِهِ، فَقَالَ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٩] حَيٌّ قَيُّومٌ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ. وَذَكَرَ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ، ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ صِفَاتُ رَبِّنَا الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَصَفَهُ بِهَا نَبِيُّهُ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَحْدِيدٌ وَلَا تَشْبِيهٌ وَلَا تَقْدِيرٌ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورى: ١١] لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ فَتَحُدَّهُ كَيْفَ هُوَ، وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ فِي حَقَائِقِ الْإِيمَانِ». اهـ.

وَكَلَامُ الْأَئِمَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَطْوَلُ وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَسَعَ هَذِهِ الْفُتْيَا عُشْرَهُ. وَكَذَلِكَ كَلَامُ النَّاقِلِينَ لِمَذْهَبِهِمْ.

[مذهب السلف في الصفات: إثباتُها وإجراؤها على ظواهرها مع نفي الكيفية والتشبيه]

مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ الخطابي فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي «الغنية عَنِ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ»[1]، قَالَ: «فَأَمَّا مَا سَأَلْت عَنْهُ مِنَ الصِّفَاتِ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ إِثْبَاتُهَا وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا، وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا، وَقَدْ نَفَاهَا قَوْمٌ فَأَبْطَلُوا مَا أَثْبَتَهُ اللهُ﴿١﴾، وَحَقَّقَهَا قَوْمٌ مِنَ الْمُثْبِتِينَ، فَخَرَجُوا فِي ذَلِكَ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّكْيِيفِ﴿٢﴾ وَإِنَّمَا الْقَصْدُ فِي السُّلُوكِ الطَّرِيقَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَدِينُ اللهِ تَعَالَى بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ وَالْمُقَصِّرِ عَنْهُ﴿٣﴾.

﴿١﴾ قوله: «نَفَاهَا»: يعني: الصفات، فنفى الصفات قومٌ وأبطلوا ما أثبته الله ﷻ لنفسه، منها؛ مثل: السمع، والبصر، والاستواء، وغيرها من صفاته الثابتة له.

﴿٢﴾ يعني: أنَّ قوماً نفوها، فعطلوا الرب عن صفاته، وأنَّ قوماً غلوا في الإثبات حتى شبهوا الله ﷻ بخلقه، ومثلوه بعباده.

﴿٣﴾ وهذا مذهب أهل السُّنَّة والجماعة؛ الذين سلكوا الطريقة المستقيمة في هذا الباب ـ بل في كل باب ـ فأثبتوا له تعالى الصفات ونفوا عنه مماثلة المخلوقات، فهم وسط بين مذهب المعطلة الذين ≈

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٢٧٨ ـ ٣١٦).

وَالأَصْلُ فِي هَذَا: أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرْعٌ عن الْكَلَام فِي الذَّاتِ، يُحْتَذَى فِي ذَلِك حَذْوُهُ وَأَمْثَالُهُ فَإِذَا كَانَ مَعْلُوماً أَنَّ إِثْبَاتَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ وُجُودٍ لَا إِثْبَاتُ كَيْفِيَّةٍ، فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ صِفَاتِهِ إِنَّمَا هُوَ إِثْبَاتُ وُجُودٍ لَا إِثْبَاتُ تَحْدِيدٍ وَتَكْيِيفٍ﴿١﴾.

فَإِذَا قُلْنَا: يَدٌ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ، وَمَا أَشْبَهَها، فَإِنَّمَا هِيَ صِفَاتٌ أَثْبَتَهَا اللهُ لِنَفْسِهِ؛ وَلَسْنَا نَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ أَوِ النِّعْمَةُ، وَلَا مَعْنَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ الْعِلْمُ﴿٢﴾؛ وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا جَوَارِحُ﴿٣﴾ وَلَا

≈ غلوا في التنزيه حتى عطلوا، وسلبوا الصفات عن الله ﷻ، وجرّدوه عن كمالاته، وقابلهم المشبهةُ من غلاة الشيعة والرافضة الذين غلوا في الإثبات حتى مثلوا الله ﷻ بخلقه، وقالوا: صفات الله كصفات المخلوقين، أمَّا أهل السُّنَّة فقد توسطوا؛ لأنهم أثبتوا الصفات، ونفوا مماثلته للمخلوقات.

﴿١﴾ فكما أن لله ذاتاً لا تشبه الذوات، فله صفات لا تشبه الصفات(١).

﴿٢﴾ هذا قول المعطلة؛ أي: الذين قالوا: إن اليد معناها القوة أو القدرة، وبعضهم فسرها بالنعمة، وكلها تفسيراتٌ باطلة، تفسد المعنى؛ فلا يمكن أن يكون معنى قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] أي: بقوَّتيَّ، أو: بقُدْرَتيَّ، لأنَّ هذا التفسير يعود على المعنى بالإبطال، فلا شك في فساده، ومن هؤلاء المعطلة من يُفسِّر السمع والبصر بالعلم، فمعنى أن الله سميع بصير أي: عالم. ويسمع ويبصر يعني: يعلم؛ فيُرجعونها إلى الصفات التي يثبتونها.

﴿٣﴾ ولا نقول: إنها جوارح لأنَّ هذا من إطلاقات أهل البدع ≈

---

(١) انظر: «رسالة إلى أهل الثغر» (ص٦٥)؛ «الرد على من أنكر الحرف والصوت» للسجزي (ص١٨٥)؛ «السير» (١٨/ ٢٨٤)؛ «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥).

نُشَبِّهُهَا بِالأَيْدِي وَالْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ الَّتِي هِيَ جَوَارِحُ وَأَدَوَاتٌ لِلْفِعْلِ ﴿١﴾ ، وَنَقُولُ: إِنَّمَا وَجَبَ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ التَّوَقُّفَ وَرَدَ بِهَا؛ وَوَجَبَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ عنه؛ لِأَنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ؛ وَعَلَى هَذَا جَرَى قَوْلُ السَّلَفِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ». اهـ، هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ الخطابي.

وَهَكَذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ فِي رِسَالَةٍ لَهُ أَخْبَرَ فِيهَا: أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ عَلَى ذَلِكَ[1]. وَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ الخطابي قَدْ

≈ وهم يتوسلون بذلك إلى نفي يد الله، فيقولون: إثبات يَد حقيقة لله، يقتضي أن تكون جارحة، وإذا كانت جارحة فلا تصلح لله؛ لأن الجارحة هي التي يكتسب بها الإنسان، والله لا يكتسب شيئاً ـ تعالى الله عما يقولون ـ.

﴿١﴾ لا نشبهها بالأسماع والأبصار؛ أي: أبصار المخلوقين، وأسماعهم التي هي جوارح للفعل، بل لله ـ تعالى ـ صفات تليق بجلاله وعظمته، لا يماثل أحداً من خلقه، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] وقال ـ سبحانه ـ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥].

وكذا لا يقال: إن الله جسم أو ليس جسماً، ولا يقال: لله جوارح، أو ليس له جوارح، وكذا ألفاظٌ: مثل الحد، والحيز، والجهة، فكل هذه لا تُطْلَقُ على الله نفياً، ولا إثباتاً؛ لأن ما لم يرد في النصوص نفياً ولا إثباتاً فلا نثبتُه ولا ننفيه. ومن أطلقها نفياً أو إثباتاً يُستفسر عن مُراده منها، فإن أراد معنى حقًّا قبلناه ورددنا اللفظ، وإن أراد معنى باطلاً رددنا اللفظ والمعنى معاً.

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٨٤).

نَقَلَ نَحْواً مِنْهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ما لَا يُحْصَى، مِثْلُ: أَبِي بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، وَالْإِمَام يَحْيَى بْنِ عَمَّارٍ السجزي، شيخ شَيْخِ الْإِسْلام أَبِي إِسْمَاعِيلَ الأَنْصَارِيِّ الهروي، ومثل أبي عُثْمَانَ الصَّابُونِيِّ شَيْخِ الْإِسْلامِ، وَأَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النمري إِمَامِ الْمَغْرِبِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الأصبهاني صَاحِبُ «الْحِلْيَةِ» فِي عَقِيدَةٍ لَهُ فِي أَوَّلِهَا: «طَرِيقَتُنَا طريقُ الْمُتَّبِعِينَ للكِتَابَ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ؛ قَالَ: فَمِمَّا اعْتَقَدُوهُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي ثَبَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَرْشِ وَاسْتِوَاءِ اللهِ يَقُولُونَ بِهَا؛ وَيُثْبِتُونَهَا مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ وَلَا تَشْبِيهٍ، وَأَنَّ اللهَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَالْخَلْقُ بَائِنُونَ مِنْهُ: لَا يَحِلُّ فِيهِمْ وَلَا يَمْتَزِجُ بِهِمْ، وَهُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ فِي سَمَائِهِ دُونَ أَرْضِهِ وَخَلْقِهِ»﴿١﴾.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي كِتَابِ «مَحَجَّةُ الْوَاثِقِينَ وَمَدْرَجَةُ الْوَامِقِينَ» تَأْلِيفُهُ: «وَأَجْمَعُوا أَنَّ اللهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، عَالٍ عَلَى عَرْشِهِ، مُسْتَوٍ عَلَيْهِ، لَا مُسْتَوْلٍ عَلَيْهِ كَمَا تَقُولُ الجهمية: إِنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ؛ خِلَافاً لِمَا نَزَلَ فِي كِتَابِهِ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] لَهُ الْعَرْشُ الْمُسْتَوِي عَلَيْهِ وَالْكُرْسِيُّ الَّذِي وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]. وَكُرْسِيُّهُ جِسْمٌ، وَالسَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ عِنْدَ

﴿١﴾ هذا فيه: ردٌّ على أهل البدع ـ كالجهمية ـ الذين يقولون: إنه مختلط بمخلوقاته، وهذا كفر وضلال. فالله مستوٍ على عرشه، بائنٌ من خلقه.

الْكُرْسِيِّ كَحَلْقَةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ﴿١﴾[1]؛ وَلَيْسَ كُرْسِيُّهُ عِلْمَهُ كما قَالَتِ الجهمية﴿٢﴾؛ بَلْ يُوضَعُ كُرْسِيُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ

﴿١﴾ وبهذا جاء الأثر، فالكرسي بالنسبة للعرش كحلقة في فلاة أيضاً.

وليس الكرسي هو علمه بالمخلوقات، فهذا قول باطل[2]، وإن رُوي عن ابن عباس فهو باطل لا يصح، ومعنى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، كما صحَّ عن ابن عباس قال: «الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله».

﴿٢﴾ هذا تصريحٌ من المؤلف رحمه الله بأن هذا قول الجهمية، ورُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما في الكرسي: ثلاث روايات فقيل: الكرسي العرش، وقيل: الكرسي موضع القدمين، وقيل: الكرسي العلم[3]. ≈

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «العرش» (ص٧٧)؛ وابن جرير في «تفسيره» (٣/ ١٠)؛ وابن أبي حاتم في «التفسير» (٢٥٩٩)؛ والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٤٨، ١٤٩) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه: (٢/ ٧٦، ٧٧)، وأبو الشيخ في «العظمة»: (٢/ ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٨٧، ٦٣٦، ٦٤٨، ٦٤٩)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٠٩).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٩)؛ و«التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٢٤٧، ٢٤٨).

(٣) أما تفسير ابن عباس للكرسي بالعلم، فقد أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٩)؛ وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص٤٥)، من طريق: جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس.

قال ابن منده: ولم يتابع عليه جعفر، وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير.

أما قول ابن عباس: «الكرسي موضع قدميه، والعرش لا يقدر قدره أحد» فقد أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٤، ١٥٥، ١٥٦)؛ وابن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (٥٨٦، ٥٩٠، ١٠٢٠، ١٠٢١)؛ والدارمي في «الرد على المريسي» (ص٦٧، ٧١ ـ ٧٤)؛ والطبراني في «الكبير» (١٢٤٠٤)؛ وابن أبي حاتم في «التفسير» (٢٦٠١)؛ وابن جرير في «التفسير» (٣/ ١٠)؛ والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٨٢)؛ والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٧)؛ والدارقطني في «الصفات» (٤٩، ٥٠)، بإسنادٍ صحيح وهذا الأثر صححه جماعةٌ، كأبي زرعة كما في كتاب «التوحيد» لابن منده (٣/ ٣٠٩) =

خَلْقِهِ﴿١﴾، كَمَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ(١) وَأَنَّهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا صَفًّا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، وَأَنَّهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ مُذْنِبِي الْمُوَحِّدِينَ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]».

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعَارِفُ مَعْمَر بْنُ أَحْمَد الأصبهاني ـ شَيْخُ الصُّوفِيَّةِ فِي حُدُودِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ فِي بِلَادِهِ ـ قَالَ: «أَحْبَبْت أَنْ أُوصِيَ أَصْحَابِي

≈ ولكن الرواية التي فيها أنَّ كُرسيَّه: عِلْمُهُ؛ باطلة، لضعف إسنادها وكونها توافق تفسير الجهمية؛ وهي فاسدة من جهة المعنى أيضاً، لأنك إذا قرأت: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، فقلتَ: المعنى: وسع علمه السموات والأرض، فهذا يخالف ما وردت به النصوص من أن علم الله وسع كل شيء؛ كما دلَّ عليه قولُه: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، فإذا فُسِّرَ الكرسي بالعلم، صار المعنى أن عِلْمَهُ لا يسع إلا السموات والأرض، مع أن علمه يسع كل شيء كما قال الله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

﴿١﴾ والله أعلم بالكيفية.

= وقال الذهبي في «العلو» (ص٧٦): «رواته ثقات»، وقال الحافظ في «الفتح»: (٨/ ١٩٩): بعد أن ساق أثر ابن عباس هذا: «وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي موسى مثله».

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠١٠)؛ وابن حبان (٥١٤٩)؛ وأبو يعلى (٢٠٠٣) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. وقال الذهبي في «العلو»: إسناده صالح وجاء أيضاً عن غير جابرٍ، من حديث بريدة رضي الله عنه كما عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٩٥)، و(١٠/ ٩٤)؛ والطبراني في «الأوسط» (٥٢٣٤)؛ وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٢٥٧). وصححه الألبانيُّ. كما في تعليقه على «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ٢٥٧).

بِوَصِيَّةٍ مِنَ السُّنَّةِ وَمَوْعِظَةٍ مِنَ الْحِكْمَةِ؛ وَأَجْمَعُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّفِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ والمتأخرين».

قَالَ فِيهَا: «وَأَنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ بِلَا كَيْفٍ، وَلَا تَشْبِيهٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ، وَالِاسْتِوَاءُ مَعْقُولٌ وَالْكَيْفُ فِيهِ مَجْهُولٌ؛ وَأَنَّهُ ﷻ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَالْخَلْقُ مِنْهُ بَائِنُونَ؛ بِلَا حُلُولٍ وَلَا مُمَازَجَةٍ، وَلَا اخْتِلَاطٍ وَلَا مُلَاصَقَةٍ؛ لِأَنَّهُ المنفرد الْبَائِنُ مِنَ خَلْقِهِ، الْوَاحِدُ الْغَنِيُّ عَنِ الْخَلْقِ﴿١﴾.

وَأَنَّ اللهَ ﷻ سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، عَلِيمٌ، خَبِيرٌ، يَتَكَلَّمُ، وَيَرْضَى، وَيَسْخَطُ، وَيَضْحَكُ، وَيَعْجَبُ، وَيَتَجَلَّى لِعِبَادِهِ يَومَ الْقِيَامَةِ ضَاحِكاً، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كَيْفَ شَاءَ، فَيَقُولُ: «**هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ**»(١)، وَنُزُولُ الرَّبِّ إِلَى السَّمَاءِ بِلَا كَيْفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ. فَمَنْ أَنْكَرَ النُّزُولَ أَوْ تَأَوَّلَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، وَسَائِرُ الصَّفْوَةِ مِنَ الْعَارِفِينَ عَلَى هَذَا»﴿٢﴾(٢).

﴿١﴾ أثبت الإمام معمر بن أحمد الأصبهاني في وصيته هذه الاستواءَ لله تعالى كما أن قوله: «**بِلَا حُلُولٍ وَلَا مُمَازَجَةٍ**» ردٌّ على الجهمية، القائلين بالحلول والاختلاط والممازجة؛ أي: أنه تعالى عن قولهم مختلط بالمخلوقات وممتزجٌ بهم، وحال في كل مكان، ولذلك نفوا أن يكون الله في العلو، وهذا كفرٌ وضلال، يعني: كما تقول الحلولية.

﴿٢﴾ **والسؤال المشهور عن كيفية النزول مع انتقال الثلث** ≈

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٦/٢٥٦، ٢٥٧).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَد بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الْخَلَّالُ فِي «كِتَابِ السُّنَّةِ»: حدثنا أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ حدثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ ـ يَعْنِي: الْعَبَّادِيَّ ـ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْن يَحْيَى قَالَ: سَمِعْت إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْأَشْعَثِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ـ وَهُوَ صَاحِبُ الفضيل ـ قَالَ: سَمِعْت

≈ **الآخر من الليل؟**

جوابه: أنا نقول: هذا بالنسبة للمخلوق؛ فالسؤال يُتصور إذا كنا نتحدث عن المخلوق. أما بالنسبة للخالق فلا يقال هذا لأنه ليس كمثله شيء؛ فالله لا يُمثَّلُ بخلْقه.

ونقول للسائل: المُستشكل للنزول بشبهة اختلاف الليل والنهار من مكان إلى آخر، وتنقلهما في البقاع، والأقطار، إنما دخلت عليه الشُّبهةُ لأنك شبهتَ نزول الخالق بنزول المخلوق، فظننت أن نزول الخالق كنزول المخلوق وأنَّ ما يجوز على أحدهما؛ يجوزُ على الآخر، وما يمتنع؛ كذلك، ولذلك اشتبه عليك الأمر، فقلتَ: يختلف الليل؛ فإذن قد يكونُ ـ مثلاً ـ ثلثُ الليل هنا الآن، وثلث الليل مثلاً في أمكنة بعيدة، بعد اثني عشرة ساعة، وثلث الليل في بلد آخر، وهكذا فإن ثلث الليل يدومُ، ولا ينقطع، وينتقلُ من قُطر إلى آخر، وهذا يعني: أنَّ الربَّ لا يزال في وقتٍ ينزل، فكيف يكون في العلو؟!.

نقول: هذا الإشكال إنما نشأ لكونك لم تفهم من نزول الخالق إلا كما فهمت من نزول المخلوق، لكنَّا نقول: الله ينزل بلا كيف، في أي مكان أنت فيه من أرض الله وإذا جاء ثلث الليل في أي مكان، فهذا وقت نزول الله، ولا نعلم الكيفية، ولا إشكال في ذلك، إنما هذا الإشكال الذي استشكلته، هو على نزول المخلوق[1].

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٤٣، ٢٤٤)؛ و«فضل علم السلف» لابن رجب (ص٢٣)؛ «درء التعارض» (٢/ ٢٣، ٢٤)؛ «مجموع الفتاوى» (١١/ ٢٢٩).

الفضيل بْنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَوَهَّمَ فِي اللهِ كَيْفَ هُوَ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ فَأَبْلَغَ فَقَالَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [سورة الإخلاص]﴿١﴾ فَلَا صِفَةَ أَبْلَغُ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ. وَكُلُّ هَذَا: النُّزُولُ، وَالضَّحِكُ، وَهَذِهِ الْمُبَاهَاةُ، وَهَذَا الِاطِّلَاعُ كَما يَشَاءُ أَنْ يَنْزِلَ وَكَمَا يَشَاءُ أَنْ يُبَاهِيَ وَكَمَا يَشَاءُ أَنْ يَضْحَكَ وَكَمَا يَشَاءُ أَنْ يَطَّلِعَ. فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَوَهَّمَ كَيْفَ وَكَيْفَ؟ فَإِذَا قَالَ الجهمي: أَنَا أَكْفُرُ بِرَبٍّ يَزولُ عَنْ مَكَانِهِ. فَقُلْ: بَلْ أُومِنُ بِرَبٍّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ.

وَنَقَلَ هَذَا عَنِ الفضيل جَمَاعَة مِنْهُمُ الْبُخَارِيُّ فِي «خلق أَفْعَالِ الْعِبَادِ»(١).

وَنَقَلَه شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِإِسْنَادِهِ فِي كِتَابِهِ «الْفَارُوق»﴿٢﴾ قَالَ:

﴿١﴾ هذه الصفات، لا ينبغي للإنسان أن يتوهمها، ولا يمثل لها، ولا يُكيِّفَها وكل ما يتوهمه الإنسان فالله بخلاف ذلك، فالواجب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، ويُسمَّى بما سمى به نفسه.

﴿٢﴾ وكتاب «الفاروق» في إثبات الصفات، هو لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي الصوفي الحنبلي، وهو صاحب كتاب «منازل السائرين بين إياك نعبد وإياك نستعين»، وقد شرحه ابن القيم في كتاب «مدارج السالكين»، لكنّ شيخ الإسلام الهروي على طريقة الصوفية، وأمَّا كتابه «الفاروق» في فضل الأسماء والصفات، فهو كتاب جيد في هذا الباب رد به على المعطلة، وأهل البدع، ونفاة الصفات، حتى جرت بينه وبينهم مشادة، وسعوا به إلى السلطان، وعرَّضوه للقتل، ووقائعُهُ معهم مشهورة، ذكرها أهلُ ≈

---

(١) انظر: «خلق أفعال العباد» (ص٣٦)؛ واللالكائي (٢/ ٤٥٢).

حدثني يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ ثنا أَبِي ثنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ ثنَا حرمي بْنُ عَلِيٍّ الْبُخَارِيُّ وَهَانِئُ بْنُ النَّضْرِ عَنِ الفضيل.

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْمَكِّيِّ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ «التَّعَرُّفُ بِأَحْوَالِ الْعِبَادِ وَالْمُتَعَبِّدِيْنَ» قَالَ: مَا يَجِيءُ الشَّيْطَانُ لِلتَّائِبِينَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يُوقِعُهُمْ فِي الْقُنُوطِ، ثُمَّ فِي الْغُرُورِ وَطُولِ الْأَمَلِ ثُمَّ فِي التَّوْحِيدِ. فَقَالَ: «مِنْ أَعْظَمِ مَا يُوَسْوِسُ فِي التَّوْحِيدِ بِالتَّشكيك أَوْ فِي صِفَاتِ الرَّبِّ بِالتَّمْثِيلِ

≈ السِّيَر، وله كتاب «دلائل التوحيد» لكن أبا إسماعيل الهرويّ لما جاء إلى باب السلوك عَطَّل العبادة، فصار يتعلق بالفناء، ويشير إليه، فعطل العبادة.

فكما أن أولئك عَطَّلُوا الخالق من الصفات، فقد عَطَّل الهرويّ الخالق من العبادة، فوافقهم في التعطيل من حيث لا يشعر.

فالحاصل: أن الجهمية أنكروا الأسماء والصفات وعَطَّلوا الخالق من صفاته، وهذا أنكره عليهم أبو إسماعيل الهروي، لكنه لَمَّا جاء في باب السلوك عَطَّل الخالق من العبادة، وقال بمقالة الصوفية بالفناء عن شهود السِّوى، حتى قاده الفناء ـ وغرَّه سرابُه ـ إلى تعطيل العبادة؛ فإن كثيراً من أرباب السلوك من خرج بهم هذا الشهود ـ شهود الحقيقة الكونية ـ إلى إسقاط الأمر والنهي ـ والعياذ بالله ـ[(١)].

وابن القيم في «مدارج السالكين»، يعتذر عنه كثيراً، لكتاب يقول: «شيخ الإسلام حبيبٌ إلينا، ولكن الحق أحبّ إلينا منه». ويحمل كلامه على أحسن الوجوه، لكنه أحياناً لا يستطيع أن يعتذر عنه[(٢)].

---

(١) انظر: «منهاج السُّنَّة» (٥/ ٣٤١ ـ ٣٤٣، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٢)؛ «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٠٩ ـ ٥١١)؛ «مدارج السالكين» (١/ ٢٣٨)، (٢/ ٧).

(٢) انظر مثلاً: (١/ ٢١٥، ٢٢٠، ٣٣٨)، (٣/ ١٣٩، ٣٨٢، ٥٠٨).

وَالتَّشْبِيهِ، أَوْ بِالْجَحْدِ لَهَا وَالتَّعْطِيلِ». فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ الْوَسْوَسَةِ: وَاعْلَمْ ـ رَحِمَك اللهُ ـ أَنَّ كُلَّ مَا تَوَهَّمَهُ قَلْبُك، أَوْ سَنَحَ فِي مَجَارِي فِكْرِك، أَوْ خَطَرَ فِي مُعَارَضَاتِ قَلْبِك مِنْ حُسْنٍ أَوْ بَهَاءٍ، أَوْ ضِيَاءٍ أَوْ إِشْرَاقٍ، أَوْ جَمَالٍ، أَوْ شبح مائل أَوْ شَخْصٍ مُتَمَثِّلٍ: فَاللهُ تَعَالَى بِغَيْرِ ذَلِكَ؛ بَلْ هُوَ تَعَالَى أَعْظَمُ وَأَجَلُّ وَأَكْبَرُ، أَلَا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشّورى: ١١]، وَقَوْلِه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]؛ أَيْ: لَا شَبِيهَ وَلَا نَظِيرَ وَلَا مُسَاوِياً وَلَا مِثْلَ، أَوَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ تعالى لَمَّا تَجَلَّى لِلْجَبَلِ تَدَكْدَكَ لِعِظَمِ هَيْبَتِهِ، وَشَامِخِ سُلْطَانِهِ؟ فَكَمَا لَا يَتَجَلَّى لِشَيْءٍ إِلَّا انْدَكَّ: كَذَلِكَ لَا تَوَهَّمَهُ أَحَدٌ إِلَّا هَلَكَ. فَرَدَّ بِمَا بَيَّنَ اللهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ نَفْيِه عَنْ نَفْسِهِ التَّشْبِيهَ وَالْمِثْلَ وَالنَّظِيرَ وَالْكُفُؤَ[١].

فَإِنِ اعْتَصَمْت به وَامْتَنَعْت مِنْهُ أَتَاك مِنْ قِبَلِ التَّعْطِيلِ لِصِفَاتِ الرَّبِّ ـ تبارك وتَعَالَى وتَقَدَّسَ ـ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ لَك: إذَا كَانَ مَوْصُوفاً بِكَذَا أَوْ وَصَفْته، أَوْجَبَ لَهُ التَّشْبِيهَ فَأَكَذِّبُهُ؛ لِأَنَّهُ ـ اللَّعِينَ ـ إنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَسْتَزِلَّك وَيُغْوِيَك وَيُدْخِلَك فِي صِفَاتِ الْمُلْحِدِينَ الزَّائِغِينَ الْجَاحِدِينَ لِصِفَةِ الرَّبِّ تَعَالَى.

فَاعْلَمْ ـ رَحِمَكَ اللهُ تَعَالَى ـ أَنَّ اللهَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا كَالْآحَادِ، فَرْدٌ

---

[١] يُشير المؤلف رحمه الله إلى الآيات التي تضمنت نفي التشبيه والمثل والنظير والكفؤ عن الله تعالى، كما في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشّورى: ١١]، وقوله سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النّحل: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

صَمَدٌ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤاً أَحَدٌ ـ إِلَى أَنْ قَال ـ: خَلَصَتْ لَهُ الْأَسْمَاءُ السَّنِيَّةُ فَكَانَتْ واقِعَةً فِي قَدِيم الْأَزَلِ بِصِدْقِ الْحقَائِقِ، لَمْ يَسْتَحْدِثْ تَعَالَى صِفَةً كَانَ مِنْهَا خَلِيًّا، أو اسْماً كَانَ مِنْهُ بَرِيًّا تَبَارَكَ وتَعَالَى؛ فَكَانَ هَادياً سَيَهْدِي، وَخَالِقاً سَيَخْلُقُ، وَرَازِقاً سَيَرْزُقُ، وَغَافِراً سَيَغْفِرُ، وَفَاعِلاً سَيَفْعَلُ، لَمْ يَحْدُثْ لَهُ الِاسْتِوَاءُ إِلَّا وَقَدْ كَانَ فِي صِفَةِ أَنَّهُ سَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ فَهُوَ يُسَمَّى بِهِ فِي جُمْلَةِ فِعْلِهِ كَذَلِكَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر ٢٢] بِمَعْنَى أَنَّهُ سَيَجِيءُ؛ فَلَمْ يَسْتَحْدِثِ الاسْمَ بَالْمَجِيءِ وَتَخَلَّفَ الْفِعْلُ لِوَقْتِ الْمَجِيءِ فَهُوَ جَاءَ سَيَجِيءُ وَيَكُونُ الْمَجِيءُ مِنْهُ مَوْجُوداً بِصِفَةٍ لَا تلاحقه الْكَيْفِيَّةُ وَلَا التَّشْبِيهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الرُّبُوبِيَّةِ فتحسر العقول وَتَنْقَطِعُ النَّفْسُ عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّخُولِ فِي تَحْصِيلِ كَيْفِيَّةِ الْمَعْبُودِ فَلَا تَذْهَبْ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ؛ لَا مُعَطِّلاً ولَا مُشَبِّهاً وَارْضَ للهِ بِمَا رَضِيَ بِهِ لِنَفْسِهِ وَقِفْ عِنْدَ خَبَرِهِ لِنَفْسِهِ مُسَلِّماً مُسْتَسْلِماً مُصَدِّقاً؛ بِلَا مُبَاحَثَةِ التَّنْفِيرِ وَلَا مُنَاسَبَةِ التَّنْقِيرِ... إِلَى أَنْ قَالَ: «فَهُوَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْقَائِلُ: ﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠] لَا الشَّجَرَةُ، الْجَائِي قَبْلَ أَنْ يَكُونَ جَائِياً؛ لَا أَمْرُهُ الْمُتَجَلِّي لِأَوْلِيَائِهِ فِي الْمِيعَادِ؛ فَتَبْيَضُّ بِهِ وُجُوهُهُمْ وَتُفْلِجُ بِهِ عَلَى الْجَاحِدِينَ حُجَّتَهُمْ، الْمُسْتَوِي عَلَى عَرْشِهِ بِعَظَمَةِ جَلَالِهِ فَوْقَ كُلِّ مَكَانٍ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، الَّذِي كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيماً، وَأَرَاهُ مِنْ آيَاتِهِ فَسَمِعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَلَامَ اللهِ؛ لِأَنَّهُ قَرَّبَهُ نَجِيًّا[١]، تَقَدَّسَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ مَخْلُوقاً

---

[١] قصد المؤلف رحمه الله بهذا الرّد على الجهمية والمعتزلة الذين قالوا: إنَّ الشجرة هي التي قالت: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] وأنه سمع النداء من الوادِ الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة، فكانت الشجرة هي المتكلمة، لا الله تبارك وتعالى!! وموسى عليه السلام لما بلغ ذلك المكان، سمع كلام الله تعالى، ونداءه، لا أنه خلق ≈

أَوْ مُحْدَثاً أَوْ مَرْبُوباً، والْوَارِثُ لِخَلْقِهِ، السَّمِيعُ لِأَصْواتِهِمْ، النَّاظِرُ بِعَيْنِهِ إِلَى أجسادهم، يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ وَهُمَا غَيْرُ نِعْمَتِهِ، خَلَقَ آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ﴿١﴾ ـ وَهُوَ أَمْرُهُ ـ، تَعَالَى وَتَقَدَّسَ أَنْ يَحِلَّ بِجِسْمٍ أَوْ يُمَازِجَ بِجِسْمٍ أَوْ يُلَاصِقَ بِهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيراً، الشَّائِي﴿٢﴾ لَهُ الْمَشِيئَةُ، الْعَالِمُ لَهُ الْعِلْمُ، الْبَاسِطُ يَدَيْهِ بِالرَّحْمَةِ، النَّازِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ

≈ كلامه في الشجرة، كما يقوله هؤلاء المعطلة. قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٢٩﴾ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٢٩، ٣٠].

فإنَّ الجهمية يقولون: خلق الله الكلام في الشجرة، وهذا باطلٌ كما سبق، فالله هو الذي قال: «إنني أنا الله» لا الشجرة(١)، وكذا قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، يعني: هو الذي جاء بنفسه ﷻ ليس المراد جاء أمره، كما تقوله الأشاعرة.

﴿١﴾ ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، يعني: مأموره، وقوله: ﴿وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ [السَّجدة: ٩]، وهو أمره، الروح: أمره، ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، يعني: مأموره، يعني: مِنْ مخلوقاته، نفخ فيه الروح، يعني: من الأرواح التي خلقها، وأُضِيفت إلى الله للتشريف، مثل قوله: عيسى روح الله، يعني: روح من الأرواح التي خلقها.

﴿٢﴾ غرضُ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ النقل عن العلماء في بيان مخالفة المعطلة لمذهب السلف، والرد عليهم، وليس غرضه تعقب أقوال من ينقل عنهم.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ١٥٣)؛ «شرح الطحاوية» (١/ ١٨٣).

إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا لِيَتَقرَّبَ إِلَيْهِ خَلْقُهُ بِالْعِبَادَةِ وَلِيَرْغَبُوا إِلَيْهِ بِالْوَسِيلَةِ، الْقَرِيبُ فِي قُرْبِهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، الْبَعِيدُ فِي عُلُوِّهِ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ بَعِيدٍ، وَلَا يُشَبَّهُ بِالنَّاسِ.

إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾. الْقَائِلُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [المُلك: ١٦، ١٧] تَعَالَى وتَقَدَّسَ أَنْ يَكُونَ فِي الأَرْضِ كَمَا فِي السَّمَاءِ جَلَّ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيراً». اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَارِثُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَسَدٍ المحاسبي فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «فَهْمِ الْقُرْآنِ» قَالَ فِي كَلَامِهِ عَلَى ـ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَأَنَّ النَّسْخَ لَا يَجُوزُ فِي الْأَخْبَارِ ﴿١﴾ ـ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ مَدْحَ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ يَجُوزُ أَنْ يُنْسَخَ مِنْهَا شَيْءٌ.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِذَا أَخْبَرَ أَنَّ صِفَاتِهِ حَسَنَةٌ عُلْيَا أَنْ يُخْبِرَ بعد ذلك أَنَّهَا دَنِيَّةٌ سُفْلَى ﴿٢﴾ فَيَصِفُ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِبَعْضِ

﴿١﴾ هذا فيه فائدة، وهي: أن الأخبار لا يدخلها النسخ، فالنسخ يدخل في الأوامر والنواهي[1]، فما أخبر الله به مثلاً من قصص الأنبياء والصالحين وما يكون من أحوال البعث والنشور، ونعيم الجنة، وعذاب النار، ونحوها من الأخبار، فلا يدخلها النسخُ، إنما يكون النسخ في الأوامر والنواهي.

﴿٢﴾ يعني: أنّه لا يمكن أن يخبر الله سبحانه عن شيء، ثم ينسخ.

---

(١) انظر: «الفقيه والمتفقه» (١/ ٨٥، ٨٦)؛ «الاستقامة» (١/ ٢٣)؛ «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٢٠١)؛ «أضواء البيان» (٣/ ٣٠٨).

الْغَيْبِ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْغَيْبِ، وَأَنَّهُ لَا يُبْصِرُ مَا قَدْ كَانَ، وَلَا يَسْمَعُ الْأَصْوَاتَ، وَلَا قُدْرَةَ لَهُ وَلَا يَتَكَلَّمُ، وَلَا الكَلَامَ كَانَ مِنْهُ، وَأَنَّهُ تَحْتَ الْأَرْضِ لَا عَلَى الْعَرْشِ جَلَّ وَعَلَا عَنْ ذَلِكَ.

فَإِذَا عَرَفْت ذَلِكَ وَاسْتَيْقَنْته: عَلِمْت مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ النَّسْخُ وَمَا لَا يَجُوزُ فَإِنْ تَلَوْت آيَةً فِي ظَاهِرِ تِلَاوَتِهَا تَحْسَبُ أَنَّهَا نَاسِخَةٌ لِبَعْضِ أَخْبَارِهِ كَقَوْلِهِ عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ﴾ [يُونس: ٩٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمَّد: ٣١]، وَقَالَ: قَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ: أَنَّ اللهَ عَنَى أَنْ يُنْجِيَهُ بِبَدَنِهِ مِنَ النَّارِ إذ قد آمَنَ عِنْدَ الْغَرَقِ[١]، وَقَالُوا: إنَّمَا ذَكَرَ اللهُ قَوْمَ فِرْعَوْنَ يَدْخُلُونَ النَّارَ دُونَهُ.

---

[١] يشير إلى أنَّ بعض ملاحدة الصوفية يتأولون قوله تعالى عن فرعون ـ لعنه الله ـ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ﴾ [يُونس: ٩٠]، ويدَّعون إيمانه، وأن قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يُونس: ٩٢]، معناه: ننجّيك من النار، بدليل أنه آمن كما في الآية التي قبل هذه، وهي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ﴾ [يُونس: ٩٠] فلمَّا عورضوا بقوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر:٤٦]؟ قالوا: هم يدخلون، وهو لا يدخل معهم، وليس داخلاً فيهم؛ لأنه قال «آل فرعون» ولم يقل «فرعون»، فالذين يدخلون إذن هم آل فرعون، وهو ليس معهم. وهذا من أبطل الباطل، لأنه إذا قيل «آلُ فلان»، فإن المضاف إليه أوَّلهم دخولاً في المضاف، فإذا قيل: «آل إبراهيم» كان أول من يدخل فيهم رأسُهم إبراهيم، وكذلك إذا قيل «آل فرعون» كان أول من يدخل فيهم.

والمقصود بالنجاة: نجاته من الغرق، ولَفْظُ البحر له، حتى يراه الناس؛ كما قال تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يُونس: ٩٢]، ليس المراد بالنجاة النجاة من النار، أما أن يشهد التصديق فلا، وكذلك ≈

وَقَالَ: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هُود: ٩٨]، وَقَالَ: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾﴾ [غافر: ٤٥] وَلَمْ يَقُلْ: بِفِرْعَوْنَ.

وَقَالَ: وَهَكَذَا الْكَذِبُ عَلَى اللهِ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ ﴿٢٥﴾﴾ [النَّازعات: ٢٥].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [العنكبوت: ٣] فَأَقَرَّ التِّلَاوَةَ عَلَى اسْتِئْنَافِ الْعِلْمِ مِنَ اللهِ ﷻ عَنْ أَنْ يَسْتَأْنِفَ عِلْماً بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ مَنْ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَصْنَعَهُ لَمْ يَقْدِرْ عليه أَنْ يَصْنَعَهُ نَجِدُهُ ضَرُورَةً قَالَ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [المُلك: ١٤] قَالَ: وَإِنَّمَا قَوْلُهُ: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ حَتَّى نَرَاهُ فَيَكُونُ مَعْلُوماً مَوْجُوداً[١]؛ لِأَنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ يَعْلَمُ الشَّيْءَ مَعْدُوماً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونَ؛ وَيَعْلَمُهُ مَوْجُوداً كَانَ قَدْ كَانَ؛ فَيَعْلَمُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مَعْدُوماً مَوْجُوداً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَهَذَا المُحال[٢].

≈ احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾﴾ [غافر: ٤٥]، وقوله: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هُود: ٩٨] ولم يقل و(حاق بفرعون) وقال: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ﴾ ولم يقل: إنه وردها، فهذا قول هؤلاء الملاحدة، وهو من الكذب على الله، وتحريف لمعاني كلامه؛ لأن قوله تعالى عن فرعون: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ ﴿٢٥﴾﴾ [النّازعات: ٢٥] دليل إبطال ما زعموه.

[١] وإلا فهو قد علمه قبل كونه، ومعنى: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [محمّد: ٣١]؛ أي: حتى نعلمه موجوداً ظاهراً، وإلا فقد علمه قبل ذلك سبحانه وتعالى.

[٢] والمُحَال هو: الجمع بين النقيضين؛ بمعنى: يعلم الشيء موجوداً معدوماً، والمعنى: أن الله تعالى سبق علمه بالأشياء قبل ≈

وَذَكَرَ كَلَاماً فِي هَذَا فِي الْإِرَادَةِ.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ۝١٥﴾ [الشُّعَرَاء: ١٥] لَيْسَ مَعْنَاهُ: أَنْ يُحْدِثَ لَهُ سَمْعاً وَلَا تَكَلَّفَ بِسَمْعِ مَا كَانَ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ للهِ اسْتِمَاعاً حادثاً فِي ذَاتِهِ، فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ مَا يُعْقَلُ من الخلق أَنَّهُ يَحْدُثُ مِنْهُمْ عِلْمُ سَمْعٍ لِمَا كَانَ مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ إِذَا سَمِعَ حَدَثَ لَهُ عقد فَهِمَ عَمَّا أَدْرَكَتْهُ أُذُنُهُ مِنَ الصَّوْتِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التّوبَة: ١٠٥] لَا يَسْتَحْدِثُ بَصَراً مُحْدَثاً فِي ذَاتِهِ، وَإِنَّمَا يَحْدُثُ الشَّيْءُ فَيَرَاهُ مُكَوَّناً كَمَا لَمْ يَزَلْ يَعْلَمُ قَبْلَ كَوْنِهِ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَكَذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعَام: ١٨] وَقَوْلُهُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦].

≈ كونها، ولا يقال: إنه سبق علمه بالعدم، وأنه علمَهُ معدوماً ثم علِمه موجوداً، لمراد أن الله سبحانه سبق علمه بالأشياء قبل كَوْنها، والإنسان إذا لم يعلم شيئاً لا يمكن أن يُكَوِّنهُ، فلو قيل لك: كَوِّنْ سيارة، واصنعها مِنْ كذا وكذا، وأنت ما رأيت السيارة مِنْ قبل ولا علمتها، فلا يُمكنك أن تصنعها حتى يسبق علمك بها فالله تعالى إنما خلق الأشياء التي سبق علمه بها.

وقوله تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٣﴾ [العنكبوت: ٣]؛ أي: علم ظهور وانكشافٍ؛ يعني: يظهر علم الله فقط، فهو ﷻ يعلم الأشياء قبل كونها؛ فالله قد عَلِم الصادقين والكاذبين، قبل ذلك، وسبق في علمه.

وَقَوْلُهُ تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فَاطِر: ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السَّجدَة: ٥].

وَقَالَ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعَارج: ٤].

وَقَالَ لِعِيسَى: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عِمرَان: ٥٥].

وَقَالَ تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النِّساء: ١٥٨]﴿١﴾.

وَقَالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعرَاف: ٢٠٦]﴿٢﴾.

وَذَكَر الْآلِهَةَ: أَنْ لَوْ كانَ آلِهَةٌ لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً إلى طلبه حَيْثُ هُوَ، فَقَالَ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الإسراء: ٤٢]﴿٣﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ

﴿١﴾ وهذه كلها من أدلة إثبات علو الرب ﷻ؛ فالعروج يكون من أسفل إلى أعلى، والصعود يكون من أسفل إلى أعلى، والرفع يكونُ من أسفل إلى أعلى، فَدَلَّ كلُّ ذلك على أن الله في العلو.

فالمؤلف رَحِمَهُ اللهُ ينقل عن كثير من العلماء أقوالهم في إثبات الصفات في الجملة وإثبات العلو تفصيلاً، وإن كان لا يوافقهم في بعض العبارات والألفاظ التي ينقلها عنهم، فلا يلزم إذا نقل عن بعضهم أن يوافقه في كل ما يقول.

﴿٢﴾ يعني: في العلو؛ لأن تخصيصها بـ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ يدل على أنه في العلو.

﴿٣﴾ هذا في إثبات العلو، وأن الله تعالى فوق العرش.

﴿ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١]. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: فَلَنْ يَنْسَخَ ذَلِكَ أَبداً.

كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزّخرُف: ٨٤].

وَقَوْلُهُ تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعَام: ٣].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فَلَيْسَ هَذَا بِنَاسِخٍ لِهَذَا وَلَا هَذَا ضِدٌّ لِذَلِكَ»﴿١﴾.

﴿١﴾ يعني: نصوص المعية ليست ناسخة لنصوص العلو والفوقية، وليست تضادّها؛ لأنه ليس معنى المَعِيَّة أنه مختلط بالخلق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ بل معنى المعية في اللغة العربية: مطلق المصاحبة، فإذا قيل: فلان معه؛ أي: مصاحب له، ولا يلزم منه المحاذاة، ولا الاختلاط، ولا الامتزاج، ألا ترى أن العرب تقول: ما زلنا نسير والقمر معنا. ويقولون: ما زلنا نسير والنجم معنا.

والنَّجمُ والقَمَرُ في جهة فوق، فهذه المعية تعني المصاحبة[(١)].

فالمبتدعة الجَهْمِيَّة أبطلوا نصوص الفوقية بنصوص المعية، وقالوا: نصوص المعية تدل على أن الله مختلط بالمخلوقات، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وهذا يبطل نصوص العلُوّ وينقضها؛ فضربوا النصوص بعضها ببعض، وزعموا أنَّ الله مختلط بالمخلوقات وليس فوق العرش. وهذا من أبطل الباطل. ≈

---

(١) انظر لطريقة المبتدعة تلك: «الإرشاد» للجويني (ص٤٠). وانظر لنقضها: «ذم التأويل» لابن قدامة (ص٤٥، ٤٦)؛ و«الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار» (٢/ ٦٣٤، ٦٣٥)؛ و«مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٩٥).

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ لَيْسَ مَعْنَاهَا أَنَّ اللهَ أَرَادَ الْكَوْنَ بِذَاتِهِ فَيَكُونُ فِي أَسْفَلِ الْأَشْيَاءِ أَوْ يَتَنَقَّلُ فِيهَا لاسْتِفَالِهَا وَيَتَبَعَّضُ فِيهَا عَلَى أَقْدَارِهَا وَيَزُولُ عَنْهَا عِنْدَ فَنَائِهَا﴿١﴾ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ نَزَعَ

≈ والشيخ رَحِمَهُ اللهُ يردُّ عليهم ويقول: ليست هناك معارضة، فنصوص المعية حق، ونصوص العلو حق، فنصوص العلو مُحْكَمة؛ تدلُّ أن الله فوق العرش، وفوق مخلوقاته، ونصوص المعية حق ومعناها المصاحبة؛ أي: أن الله تعالى مع المخلوقات، بعلمه واطلاعه وإحاطته، وهو كذلك: فوق العرش سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فلا منافاة بين كونه فوق عرشه، وبين كونه مع عباده بعلمه، واطلاعه، وإحاطته، وهو أيضاً مع المؤمنين بنصره وتأييده، وتوفيقه وتسديده، ومعهم بعلمه وإحاطته واطلاعه، وفي الوقت نفسه هو فوق العرش، وفوق المخلوقات.

فقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]؛ يعني: بعلمه، بدليل أن الله افتتح الآية بالعلم، واختتمها بالعلم، فقال في افتتاحها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]، ثم قال في اختتامها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ [المجادلة: ٧]، فهي معية عِلْم واطلاع وإحاطة.

قوله: «**وَلَا هَذَا**» ـ أي: نصوص العلو والفوقية ـ «**ضِدٌّ لِذَلِكَ**»: أي: ضد نصوص المعية، فلا تنسخ نصوصُ المعية نصوصَ العلو، وليست نصوص العلو ضداً لنصوص المعية، بلا كلاهما حق؛ لأنه ليس معنى المعية: الاختلاط والامتزاج بالمخلوق كما يظنه أهل البدع.

﴿١﴾ هذا قول الجهمية والملاحدة الحلولية ـ نعوذ بالله ـ الذين قالوا: إنه في كل مكان، ـ تعالى الله عما يقولون ـ، حتى قالوا: إنه في أجواف الطيور وبطون السباع وفي كل مكان؛ مثل الهواء لا يخلو منه مكان ولم ينزهوه عن كل شيء. فهل يجرؤ عاقل أن يقول مثل ≈

بِذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الضَّلَالِ؛ فَزَعَمُوا أَنَّ اللهَ تَعَالَى فِي كُلِّ شيء بِنَفْسِهِ كَائِناً كَمَا هُوَ في الْعَرْشِ؛ وَلَا فرق بَيْنَ ذَلِكَ عندهم، ثُمَّ أَحَالُوا فِي النَّفْيِ بَعْدَ تَثْبِيتِ﴿١﴾ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ مَا نَفَوْهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ يُثْبِتُ شَيْئاً فِي الْمَعْنَى، ثُمَّ نَفَاهُ بِالْقَوْلِ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ نَفْيُهُ بِلِسَانِهِ، وَاحْتَجُّوا بِهَذِهِ الْآيَاتِ﴿٢﴾ أَنَّ اللهَ تَعَالَى فِي كُلِّ شَيْءٍ بِنَفْسِهِ كَائِناً، ثُمَّ نَفَوْا مَعْنَى مَا أَثْبَتُوهُ، فَقَالُوا: لَا كَالشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ﴿٣﴾.

≈ هذا الكلام؟![1].

﴿١﴾ قوله: «أَحَالُوا»؛ أي: أنهم أوّلاً قالوا: إنه في كل مكان، ثم قالوا: إنه يستحيل عليه أن يكون في كذا إلى آخر ما قالوه...، وصنيعهم هذا عديم الفائدة، يعني إذا أثبتوا أنه في كل مكان فما يفيدهم قولهم: إنه يجوز عليه كذا ولا يجوز عليه كذا؟! فكان قولهم بنفي ما يرونه من المستحيلات، عن الله، لا فائدة ولا جدوى منه.

﴿٢﴾ المقصود بالآيات: آيات المعية، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فإنهم قالوا: هذا يدل على أنه في كل المخلوقات وعلى أنه مختلط بالمخلوقات.

﴿٣﴾ يعني: أنهم قالوا: هو في كل مكان، ثم قالوا: لا كالشيء في الشيء، يعني: لا كالماء حينما يكون في الإناء، فهذا تناقض، وأحياناً يقولون: هو مثل الهواء مُنتَشِرٌ في كل مكان، وأحياناً يقولون: إنه لا يكون كالشيء في الشيء؛ يعنون: أنه لا يكون ملاصقاً له، فهو مع كونه في كل مكان، لكنه ليس ملاصقاً لما حلَّ فيه؛ أي: كالشيء في الشيء، كما يحلّ الماءُ في الكوز، وهذا من تناقضهم. ≈

(١) انظر لهذه المقولة في: «الفتوحات المكية» لابن عربي (٤/ ٢٦٣). وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩).

قَالَ أَبُو عَبْدِاللهِ: «أما قَوْلُهُ: ﴿حَتَّىٰ نَعۡلَمَ﴾، ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾، ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ١٥﴾ فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: حَتَّى يَكُونَ الْمَوْجُودُ فَيَعْلَمَهُ مَوْجُوداً وَيَسْمَعَهُ مَسْمُوعاً وَيُبْصِرَهُ مُبْصِراً لَا عَلَى اسْتِحْدَاثِ عِلْمٍ وَلَا سَمْعٍ وَلَا بَصَرٍ».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ﴾ إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَوْنِ الْمُرَادِ فِيهِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾، ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [المُلك: ١٦] ﴿إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا ٤٢﴾[١] فَهَذَا وَغَيْرُهُ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ هَذَا مُنْقَطِعٌ يُوجِبُ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ[٢] فَوْقَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا مُنَزَّهٌ عَنِ الدُّخُولِ فِي خَلْقِهِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُمْ خَافِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ أَبَانَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ ذَاتَهُ بِنَفْسِهِ فَوْقَ عِبَادِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ يَعْنِي: فَوْقَ الْعَرْشِ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَدْ كَانَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى السَّمَاءِ فِي السَّمَاءِ[٣].

≈ ويحتمل أن مقصودهم أنه لا يلزم بذلك المُماسَّة والملاصقة، وهذا كلام ـ أيضاً ـ غير معقول.

[١] يعني: يكون علماً بوضوح.

[٢] يعني: لا فرق بين هذه الأدلة التي تواردت على إثبات صفة العلو لله تعالى، فكلها أنواعٌ تدلُّ على قضية واحدة، وهي كونه تعالى في العلو، فمن هذه الأنواع قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، فهذا نوع آخر، ودليل آخر من الأدلة؛ لأن الصعود يكون من أسفل إلى أعلى، فالأدلة في هذا المقام أنواع متعددة.

[٣] المراد هنا بـ﴿فِي﴾ الظرفية: على؛ أي: من كان فوق كل شيء؛ في السماء، يعني في العلو؛ لأن العرب تضع «في» موضع «على» ≈

وَقَدْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَسِيحُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التّوبَة: ٢] يَعْنِي: عَلَى الْأَرْضِ؛ لَا يُرِيدُ الدُّخُولَ فِي جَوْفِهَا وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] يَعْنِي: فَوْقَهَا عَلَيْهَا (١).

وَقَالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، ثُمَّ فَصَّلَ، فَقَالَ: ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ وَلَمْ يَصِلْ فَلَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ مَعْنًى ـ إذ فَصَّلَ بِقَوْلِهِ: ﴿مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ (٢)، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ التَّخْوِيفَ بِالْخَسْفِ ـ إِلَّا أَنَّه عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ السَّمَاءِ (٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السَّجدَة: ٥].

≈ كما قال تعالى في السورة نفسها: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا﴾ [المُلك: ١٥]؛ أي: جوانبها ونواحيها. وسيذكر المصنف آيات أخرى في هذا المعنى.

فالحاصل: أنَّ المراد بـ «في» هنا معنى «على». ولا يلزم ذلك أن تكون السماء ظرفاً؛ تحويه تعالى عن ذلك، كما قد يفهمه بعض الغالطين، فالله تعالى فوق العرش في العلو؛ في أعلى عليين.

(١) ومثل ذلك أيضاً قولهم: فلانٌ في السطح، فليس المراد أنه داخل الجدار، وإنما المراد أنه فوق السطح.

(٢) ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦]، ـ يعني: انتهى الكلام ـ ثم قال: ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [المُلك: ١٦].

(٣) ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦] يعني: مَنْ في العلو، يعني: على السماء، فالسماء تأتي على إطلاقين: فتطلق على العلو، فتكون «في» ظرفية، وتطلق السماء على الطباق المبنية، فتكون بمعنى «على» إذا أريد الطباق المبنية، فالمراد «على»، وإذا أريد العلو فتكون «في» الظرفية على بابها، وهذا هو الأصل.

وَقَالَ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعَارج: ٤][١].

فَبَيَّنَ عُرُوجَ الْأَمْرِ وَعُرُوجَ الْمَلَائِكَةِ، ثُمَّ وَصَفَ وَقْتَ صُعُودِهَا بِالارْتِفَاعِ صَاعِدَةً إِلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾ [المعارج: ٤]، فَقَالَ: صُعُودُهَا إِلَيْهِ وَفَصْلُهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ﴾ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: اصْعَدْ إِلَى فُلَانٍ فِي لَيْلَةٍ أَوْ يَوْمٍ. وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْعُلُوِّ وَأَنَّ صُعُودَكَ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ فَإِذَا صَعِدُوا إِلَى الْعَرْشِ فَقَدْ صَعِدُوا إِلَى الله ﷻ، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَرَوْهُ وَلَمْ يُسَاوُوهُ فِي الارْتِفَاعِ فِي عُلُوِّهِ، فَإِنَّهُمْ صَعِدُوا مِنَ الْأَرْضِ وَعَرَجُوا بِالْأَمْرِ إِلَى الْعُلُوِّ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النِّساء: ١٥٨] وَلَمْ يَقُلْ: عِنْدَهُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ، فَقَالَ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] فِيمَا قَالَ لِي: إِنَّ إِلَهَهُ فَوْقَ السَّمَوَاتِ.

فَبَيَّنَ اللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ أَنَّ فِرْعَوْنَ ظَنَّ بِمُوسَى أَنَّهُ كَاذِبٌ فِيمَا قَالَ، وَعَمَدَ لِطَلَبِهِ حَيْثُ قَالَهُ من الظَّنِّ بِمُوسَى إِنَّهُ كَاذِبٌ وَلَوْ أَنَّ مُوسَى قَالَ: إِنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِذَاتِهِ لَطَلَبَهُ فِي بَيْتِهِ أَوْ بَدَنِهِ أَوْ حُشِّهِ. فَتَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ يُجْهِدْ نَفْسَهُ بِبُنْيَانِ الصَّرْحِ[٢].

---

[١] يعني: العروج الكائن في ذلك اليوم، فعروجها إليه نوعٌ من أنواع الأدلة على كونه تعالى في العلو والعروج إليه لكن كائناً في يوم.

[٢] لأن المبتدعة حَرَّفوا الآية، قالوا: إن موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يُثْبت العُلُوّ، وإنما الذي أثبت العلو هو فرعون، فقالوا: فمن أثبت العلو فهو على مذهب فرعون، وهذا تحريفٌ للآية؛ لأن معناها أن الله ـ تعالى ـ بيَّن فيها أن موسى عليه السلام أخبر ≈

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «وَأَمَّا الآية الَّتِي يَزْعُمُونَ أَنَّهَا قَدْ وَصَلَهَا ـ وَلَمْ يَقْطَعْهَا كَمَا قَطَعَ الْكَلَامَ الَّذِي أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ، فَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧] فَأَخْبَرَ بِالْعِلْمِ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ مَعَ كُلِّ مُنَاجٍ، ثُمَّ خَتَمَ الْآيَةَ بِالْعِلْمِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾﴾ [البَقَرَة: ٢٣١].

فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ وَخَتَمَ بِالْعِلْمِ: فَبَيَّنَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ يَعْلَمُهُمْ حَيْثُ كَانُوا؛ لَا يَخْفُونَ عَلَيْهِ وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مُنَاجَاتُهُمْ.

وَلَوِ اجْتَمَعَ الْقَوْمُ فِي أَسْفَلَ وَنَاظِرَ إِلَيْهِمْ فِي الْعُلُوِّ. فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَزَلْ أَرَاكُمْ وَأَعْلَمُ مُنَاجَاتَكُمْ لَكَانَ صَادِقاً﴿١﴾ ـ وَللهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى أَنْ يُشْبِهَ الْخَلْقَ ـ فَإِنْ أَبَوْا إِلَّا ظَاهِرَ التِّلَاوَةِ، وَقَالُوا: هَذَا مِنْكُمْ دَعْوَى: خَرَجُوا عَنْ قَوْلِهِمْ فِي ظَاهِرِ التِّلَاوَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ هُوَ مَعَ الاثْنَيْنِ أَو أَكْثَرَ؛ هُوَ مَعَهُمْ لَا فِيهِمْ، وَمَنْ كَانَ مَعَ شَيْءٍ فقد خَلَا منْه جِسْمه

≈ فرعون بأن الله في العلو، فلذلك طلب فرعونُ من وزيره هامان أن يبني له صرحاً؛ ليطَّلِع إلى إله موسى، ليكذبه فيما ادعاه بأنَّ الله في العلو، لكنَّ هؤلاء الملاحدة عكسوا المعنى، وادَّعوا أن فرعون كان مثبتاً للعلو، فمن أثبت العلو فهو على مذهب فرعون، هكذا حَرَّفُوا معنى الآية، وعكسوا القضية ـ والعياذ بالله ـ ولهذا بيَّن المحاسبي رَحِمَهُ اللهُ الرد عليهم(١).

﴿١﴾ هذا على فَرَض أنهم اجتمعوا على تلك الصفة، وواحدٌ ينظرُ إليهم.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ٨٢، ٨٣)؛ و«التمهيد» (٧/ ١٣٣)؛ و«الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١١٥)؛ و«إعلام الموقعين» (٢/ ٣١٧)؛ و«إثبات صفة العلو» (ص٦٥).

وَهَذَا خُرُوجٌ مِنْ قَوْلِهِمْ ﴿١﴾.

كَذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦]؛ لِأَنَّ مَا قَرُبَ مِنَ الشَّيْءِ لَيْسَ هُوَ فِي الشَّيْءِ، فَفِي ظَاهِرِ التِّلَاوَةِ عَلَى دَعْوَاهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿٢﴾.

﴿١﴾ يعني: من يقول: أن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] يُفْهَم منه: الاختلاط ـ أي: اختلاط الله بالخلق ـ فنقول: ليست تفيد الاختلاط؛ لأنه لمَّا كان مع الاثنين خارجاً عنهم، فكذا مع الأكثر من الاثنين، وفي هذا الرد على الجهمية الذين أبطلوا نصوص الفوقية والعلو بنصوص المعية، وقالوا: هو مختلط بالمخلوقات، فهذا من أبطل الباطل؛ لأن المعية في لغة العرب تفيد مطلق المصاحبة، ولا تفيد الاختلاط، ولا الامتزاج، ولا المحاذاة عن يمين أو شمال، والقرآن نزل بلغة العرب، فمعنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] يعني: هو معكم بعلمه واطلاعه وإحاطته، وسماعه كلامكم ورؤيتكم، وهو مع ذلك فوق العرش سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

﴿٢﴾ وهم يقولون: إنه في حبل الوريد ـ مختلط ـ وهذا من أبطل الباطل؛ فمن كان قريباً من الشيء لا يكون داخلاً في الشيء، وهذا على أحد القولين في الآية[1]، وأن الضمير يعود إلى الله في قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦] فيكون المعنى الحق: أن الله قريب منهم بالعلم والإحاطة والاطلاع.

والقول الثاني: أن المراد الملائكة، والمعنى: نحن أقرب إليه بملائكتنا من حبل الوريد، بدليل أنه قيَّد ذلك بوقت تلقي المتلقيان، ≈

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٦/ ١٥٧)؛ و«تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٧٦)؛ و«مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٣٥، ٣٣٦، ٤٩٤)، (٦/ ١٩ ـ ٢٣)؛ و«مختصر الصواعق» (٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٩).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزّخرُف: ٨٤] لَمْ يَقُلْ: فِي السَّمَاءِ. ثُمَّ قَطَعَ كَمَا قَالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، ثُمَّ قَطَعَ، فَقَالَ: ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾، فَقَالَ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ إلَه أَهْلِ السَّمَاءِ وَإِلَه أَهْلِ الْأَرْضِ(١) وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي اللُّغَةِ، تَقُولُ: فُلَانٌ أَمِيرٌ فِي خُرَاسَانَ، وَأَمِيرٌ فِي بلخ، وَأَمِيرٌ فِي سَمَرْقَنْدَ؛ وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَيَخْفَى عَلَيْهِ مَا وَرَاءَهُ فَكَيْفَ الْعَالِي فَوْقَ الْأَشْيَاءِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ يُدَبِّرُهُ، فَهُوَ إِلَهٌ فِيهِمَا؛ إِذْ كَانَ مُدَبِّراً لَهُمَا، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ تَعَالَى عَنِ الْأَمْثَالِ»(٢) . اهـ.

[إتفاق الصحابة رضي الله عنهم في أصول الدين]

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيفٍ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ «اعْتِقَادُ التَّوْحِيدِ بِإِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» قَالَ فِي آخِرِ خُطْبَتِهِ: «فَاتَّفَقَتْ أَقْوَالُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فِي تَوْحِيدِ اللهِ عز وجل وَمَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَقَضَائِهِ قَوْلاً وَاحِداً وَشَرْعاً ظَاهِراً، وَهُمُ الَّذِينَ نَقَلُوا

≈ فقال: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾ [ق: ١٧] ولو كان المراد قرب الرب لم يُقَيِّد ذلك بوقت تلقي المتلقيين، وهذا الثاني: اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ووجه ذلك: بأن سياق الآيات في الملائكة، فالمعنى: ونحن أقرب إليه بملائكتنا من حبل الوريد حين يتلقى المتلقيان.

(١) يعني: معبود في الأرض، ومعبود في السماء سبحانه وتعالى.

(٢) كأن يكون أميراً لأكثر من بلدة أو لعدة بلدان ودارُ الإمارة ومقامه في واحدة منها، ومع ذلك يقال في الأخريات: هذه أميرها فلان؛ وهو هو مع كونه في مكانه ذاك، وبقية الأمكنة خلت منه، وهو أمير فيها.

عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»(١) وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَحَدِيثَ «لَعَنَ اللهُ مَنْ أَحْدَثَ حَدَثاً أَوْ آوَى مُحْدِثاً»(٢) وَقَالَ: فَكَانَتْ كَلِمَةُ الصَّحَابَةِ عَلَى اتِّفَاقٍ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ وَهُمُ الَّذِينَ أُمِرْنَا بِالْأَخْذِ عَنْهُمْ؛ إِذْ لَمْ يَخْتَلِفُوا بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى فِي أَحْكَامِ التَّوْحِيدِ وَأُصُولِ الدِّينِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي الْفُرُوعِ﴿١﴾ وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلافٌ لَنُقِلَ إِلَيْنَا؛ كَمَا نُقِلَ سَائِرُ الإِخْتِلَافِ فَاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عن خَاصَّتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ؛ حتَّى أَدَّوْا ذَلِكَ إِلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ فَاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عِنْدَ العُلَمَاءِ الْمَعْرُوفِينَ حَتَّى نَقَلوا ذَلِكَ قَرْناً بَعْدَ قَرْنٍ؛ لِأَنَّ الإِخْتِلافَ كَانَ فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُمْ كُفْراً، وَللهِ الْمِنَّةُ﴿٢﴾.

﴿١﴾ الحمد لله؛ إذ اتفقوا على إثبات الأسماء والصفات لله ﷻ وأن الله في العلو، فهذا ما أجمع عليه الصحابة والتابعون والأئمة والعلماء، حتى جاء الجهمية والمبتدعة، فابتدعوا هذه الأقوال الفاسدة الباطلة وعطَّلوا الرب، ونفوا عُلُوَّهُ.

﴿٢﴾ قوله: «**الِاخْتِلافَ كَانَ فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُمْ كُفْراً**» يعني: أنَّ من خالف في هذا، أو نازع في أنَّ الله في العلو وأنكره، صار بذلك: كافراً؛ ولهذا كفَّر السلف من أنكر أن الله في العلو، كما قال الإمام أبو حنيفة حين سُئل عمن قال: لا أدري الله في السماوات أو الأرض؟ قال رحمه الله: كَفَر؛ لأن السماء في العلو كما سبق النَّقلُ عنه بذلك.

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) الحديث بقريب من سياقه: أخرجه البخاري (١٨٧٠) ـ واللفظ له ـ ومسلم (١٣٧٠) من حديث عليٍّ رضي الله عنه.

ثُمَّ إنِّي قَائِلٌ ـ وبِاللهِ أَقُولُ ـ: إِنَّهُ لَمَّا أَحْدَثُوا فِي أَحْكَامِ التَّوْحِيدِ وَذِكْرِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى خِلَافِ مَنْهَجِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فخاض فِي ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَعْرِفُوا بِعِلْمِ الْآثَارِ، وَلَمْ يَعْقِلُوا قَولَهُمْ بِذِكْرِ الْأَخْبَارِ، وَصَارَ مُعَوَّلُهُم عَلَى أَحْكَامِ هَوَاجِسِ النُّفوسِ الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنْ سُوءِ الطوية وما وافق على مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ والتَّعَلُّقِ مِنْهُمْ بِآيَاتٍ لَمْ يُسْعِدْهُمْ فِيهَا، فَأَوَّلُوا على أَهْوَائِهِمْ، وَصَحَّحُوا بِذَلِكَ مَذَاهِبَهُمْ: احْتَجْت إِلَى الْكَشْفِ عَنْ صِفَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَمَأْخَذِ الْمُؤْمِنِينَ وَمِنْهَاجِ الْأَوَّلِينَ؛ خَوْفاً مِنَ الْوُقُوعِ فِي جُمْلَةِ أَقَاوِيلِهِمُ الَّتِي حَذَّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أُمَّتَهُ وَمَنَعَ الْمُسْتَجِيبِينَ لَهُ حَتَّى حَذَّرَهُمْ».

❁ ❁ ❁

[لزوم اتباع ما كان عليه الصحابة]

ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو عَبْدِاللهِ: خُرُوجَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ يَتَنَازَعُونَ فِي الْقَدَرِ وَغَضَبَهُ ﴿١﴾[1]، وَحَدِيثَ: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً على أَرِيكَتِهِ**» ﴿٢﴾[2] وَحَدِيثَ: «**سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**»[3]

﴿١﴾ يعني: الحديث الذي في المسند وسنن ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ فِي الْقَدَرِ، فَكَأَنَّمَا يُفْقَأُ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ مِنَ الْغَضَبِ، فَقَالَ: **بِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَوْ لِهَذَا خُلِقْتُمْ؟ تَضْرِبُونَ الْقُرْآنَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ بِهَذَا هَلَكَتْ الأُمَمُ قَبْلَكُمْ**، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُاللهِ بْنُ عَمْرٍو: مَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ تَخَلَّفْتُ فِيهِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، مَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَتَخَلُّفِي عَنْهُ». وفي لفظ: «**ما علمتم منه فاعملوا به، وما لم تعلموا فكِلوه إلى عالمه**»[4]. هذا الحديث لا بأس بسنده.

﴿٢﴾ يعني حديث أبي رافع رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**لَا أُلْفِيَنَّ** ≈

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٨٥)؛ وأحمد (٢/ ١٧٨)؛ وعبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢١٦)، باختلاف يسير عنده من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٥)؛ والترمذي (٢٦٦٣)؛ وابن ماجه (١٣)؛ وأحمد في «المسند» (٣٨٧٦)، والشافعي في «الرسالة» (٢٩٥) من حديث.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٨٥)؛ عن عبد الرزاق، وهذا في «مصنفه» (٢٠٣٦٧)، ورواه كذلك: البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٤٢٩)؛ والطبراني في «الأوسط»: (٩٩٥).

وأنَّ النَّاجِيَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ؛ ثُمَّ قَالَ: «فَلَزِمَ الْأُمَّةَ قَاطِبَةً مَعْرِفَةُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَلَمْ يَكُنِ الْوُصُولُ إِلَيْهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ الْمَعْرُوفِينَ بِنَقْلِ الْأَخْبَارِ مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ الْمَذَاهِبَ الْمُحْدَثَةَ، فَيَتَّصِلُ ذَلِكَ قَرْناً بَعْدَ قَرْنٍ مِمَّنْ عُرِفُوا بِالْعَدَالَةِ وَالْأَمَانَةِ المحافظين عَلَى الْأُمَّةِ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ مِنْ إِثْبَاتِ السُّنَّةِ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «فَأَوَّلُ مَا نَبْتَدِئُ بِهِ مِمَّا أَورَدْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَجْلِهَا: ذِكْرُ أَسْمَاءِ اللهِ ﷻ وصفاتِهِ مما ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ ومَا بَيَّنَ ﷺ مِنْ صِفَاتِهِ فِي سُنَّتِهِ وَمَا وَصَفَ بِهِ ﷻ نَفْسَهُ مِمَّا سَنَذْكُرُ قَوْلَ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ لَنَا فِي ذَلِكَ أَنْ نَرُدَّهُ إِلَى أَحْكَامِ عُقُولِنَا بِطَلَبِ الْكَيْفِيَّةِ بِذَلِكَ وَمِمَّا قَدْ أُمِرْنَا بِالاسْتِسْلامِ لَهُ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «ثُمَّ إِنَّ اللهَ تَعَرَّفَ إِلَيْنَا بَعْدَ إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَإِقْرَارِ الْأُلُوهِيَّةِ: أَنْ ذَكَرَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بَعْدَ التَّحْقِيقِ بِمَا بَدَأَ به مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَكَّدَه عليه السلام بِقَوْلِهِ مِنْهُ كَقَبُولِهِمْ لِأَوَائِلِ التَّوْحِيدِ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ».

إِلَى أَنْ قَالَ بِإِثْبَاتِ نَفْسِهِ بِالتَّفْصِيلِ مِنَ الْمُجْمَلِ، فَقَالَ لِمُوسَى عليه السلام: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴿٤١﴾﴾ [طه: ٤١]، وَقَالَ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨].

وَلِصِحَّةِ ذَلِكَ وَاسْتِقْرَارِه ناجاه الْمَسِيْحُ عليه السلام، فَقَالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

وَأَكَّدَ عليه الصلاة والسلام صِحَّةَ إِثْبَاتِ ذَلِكَ فِي سُنَّتِهِ، فَقَالَ:

≈ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئاً عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ».

«**يَقُولُ اللهُ** ﷻ: **مَنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي**»(١)، وَقَالَ ﷺ: «**كَتَبَ كِتَاباً بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي**»(٢)، وَقَالَ: «**سُبْحَانَ اللهِ رِضَا نَفْسِهِ**»(٣) وَقَالَ فِي مُحَاجَّةِ آدَمَ لِمُوسَى: «**أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ وَاصْطَنَعَكَ لِنَفْسِهِ**»﴿١﴾(٤).

فَقَدْ صَحَّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ: أَنَّهُ أَثْبَتَ لِنَفْسِهِ نَفْساً وَأَثْبَتَ لَهُ الرَّسُولُ ذَلِكَ، فَعَلَى مَنْ صَدَّقَ اللهَ وَرَسُولَهُ اعْتِقَادُ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَبْنِيًّا عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾.

ثُمَّ قَالَ: «فَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ قَبُولُ كُلِّ مَا وَرَدَ عَنْهُ عليه السلام بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِهِ ﷺ وَأَنَّ مِمَّا قَصَّ اللهُ عَلَيْنَا فِي كِتَابِهِ وَوَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَوَرَدَتِ السُّنَّةَ بِصِحَّةِ ذَلِكَ أَنْ قَالَ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾».

ثُمَّ قَالَ عَقِيبَ ذَلِكَ: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾، وبِذَلِكَ دَعَاهُ ﷺ: «**أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ**»﴿٢﴾.

﴿١﴾ كل هذه النصوص فيها إثبات النفس لله ﷻ، وأن لله نفساً كريمة موصوفة بالصفات العظيمة التي وصف بها نفسه، وسمى بها نفسه في كتابه الكريم.

﴿٢﴾ حديث الاستفتاح عن ابن عباس رضي الله عنهما: «**اللَّهُمَّ لك الحمد** ≈

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥) واللفظُ له، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الأقرب إلى اللفظ الذي أورده المصنف رحمه الله، هو ما أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٩٧) من حديث أبي هريرة بلفظ: «**إن الله ﷻ كتب كتاباً بيده لنفسه قبل أن يخلق السماوات والأرض، فوضعه تحت عرشه؛ فيه: رحمتي سبقت غضبي**».
وقد رواه البخاري (٧٤٠٤) عن أبي هريرة أيضاً بلفظ: «**لما خلق الله الخلق كتب في كتابه** ـ وهو يكتب على نفسه وهو وَضْعٌ عنده على العرش ـ: **إن رحمتي تغلب غضبي**». **وأخرجه مسلم (٢٧٢٦) بنحوه.**

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٦) من حديث ابن عباس عن جويرية.

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٣٦) بلفظ: «**أنت الذي اصطفاك الله برسالته، واصطفاك لنفسه**» ولفظ رواية مسلم (٢٦٥٢): «**... اصطفاك الله برسالته وبكلامه**».

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى: «**حِجَابُهُ النُّورُ ـ أَوِ النَّارُ ـ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»(١) وَقَالَ: سُبُحَاتُ وَجْهِهِ: جَلَالُهُ وَنُورُهُ. نَقَلَهُ عَنِ الْخَلِيلِ وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَقَالَ: قَالَ عَبْدُاللهِ بْن مَسْعُودٍ: «نُورُ السَّمَوَاتِ من نُورِ وَجْهِهِ»(٢). ثُمَّ قَالَ: وَمِمَّا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ أَنَّهُ حَيٌّ، وَذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]. وَالْحَدِيثَ: «**يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ**» ﴿١﴾(٣).

≈ **أنت نور السموات والأرض، اللَّهُمَّ لك الحمد أنت قَيِّم السموات والأرض، اللَّهُمَّ لك الحمد أنت نور السموات والأرض**» إلخ حديث الاستفتاح الطويل الوارد في قيام الليل، وقد رواه البخاري ومسلم(٤).

﴿١﴾ وفي الآية والحديث: إثبات اسمين من أسمائه ﷻ وهما: الحي القيوم. ≈

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» رقم (٩٠) بلفظ: «إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار، ونور السموات من نور وجهه». ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٧٤)، وقال: هذا موقوف، وراويه غير معروف ورواه الطبراني في «الكبير» (٨٨٨٦)؛ وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣٧)؛ وأبو الشيخ في «العظمة» (١/ ٤٠٥، ٤٠٦)، و(٢/ ٤٧٧، ٤٧٨)؛ والدارمي في «الرد على المريسي» (ص٩١)؛ والطبري في «التاريخ» (١/ ٤٥)، وبعض السياقات مطولة والأخرى مختصرة. والخبر عزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٨٥) إلى الطبراني في «الكبير» ثم قال: «وفيه أبو عبدالسلام»، قال أبو حاتم: مجهول. وقد ذكره ابن حبان في الثقات. وعبدالله بن مكرز أو عبيد الله ـ على الشك ـ لم أر من ذكره». كذا قال رَحِمَهُ اللهُ والصواب: «أيوب بن عبدالله بن مكرز» أورده الحافظ في «التقريب» (٦١٧) وقال: «مستور» وإنما لم يعرفه الهيثمي؛ لأن تسميته وقعت في إسناد الطبراني (عبدالله بن مكرز أو عبيد الله بن مكرز».

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٢٤)؛ والنسائي في «الكبرى» (٦/ ١٤٧)؛ وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٨)؛ والحاكم في «المستدرك» (٥/ ٥٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وصححه المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢٦٠) وكذا صححه الألباني في «الصحيحة» (٢٢٧)، وورد أيضاً من حديث ابن مسعود، عند الحاكم (١/ ٦٨٩)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وعن الحاكم رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢١٥): وفي «شعب الإيمان» (١٠٢٣١)، لكن ضعف هذه الرواية الشيخُ الحاشدي في تعليقه على «الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٢٨٨، ٢٨٩).

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٨٥)؛ ومسلم (٧٦٩).

وقد ذكر الله ـ تعالى ـ (الحي القيوم) وجمع بينهما في ثلاثة مواضع من كتابه:

الأول: في قوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] في آية الكرسي في سورة «البقرة».

والثاني: في «آل عمران» في الآية الثانية منها، في قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢﴾.

والثالث: في سورة «طه» في قوله ﷻ: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَىِّ ٱلْقَيُّومِ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ۝١١١﴾ [طه: ١١١].

فجمع الله بين هذين الاسمين في ثلاثة مواضع من كتابه، حتى قيل: إنهما اسم الله الأعظم الذي إذا سُئِل به أعطى وإذا دُعِيَ به أجاب[١].

وكذلك الحديث: «**يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث**» فيه استغاثة بصفة من صفات الله تعالى، وقد وَرَدَ الاستغاثة والاستعاذة بصفاته تعالى، كما في قوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ إني أعوذ برضاك من سخطك**»[٢] وفي الحديث الذي قبل هذا: «**برحمتك أستغيث**». أما سؤال الصفة نفسها فهذا لا يجوز، كأن يقول: يا رحمة الله أغيثيني، يا قدرة الله

(١) ذهب إلى ذلك ابن القيم كما في «نونيته» (١/ ٢٥٩)؛ و«زاد المعاد» (١/ ٢٠٤)، ونسبه إلى شيخ الإسلام في «المدارج» (١/ ٤٤٨)، واستدلوا بحديث أبي أمامة: أن النبي ﷺ قال: «**إن اسم الله الأعظم لفي سور من القرآن ثلاث: البقرة، وآل عمران، وطه**».
قال غير واحد من أهل العلم: فالتمستها فإذا هي: الحي القيوم.
والحديث أخرجه ابن ماجه (٣٨٥٦)؛ والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٧٦) و(١٧٧)؛ والطبراني في «الكبير» (٨/ ٢١٤، ٢١٥)؛ والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٠٥). وانظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (١/ ٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة ﵂ وجاء أيضاً عن علي بن أبي طالب ﵁، عند أبي داود (١٤٢٧)؛ وابن ماجه (١١٧٩)؛ والترمذي (٣٥٦٦)؛ والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٤٨)؛ وفي «السنن الكبرى» (١٤٤٤، ٧٧٥٣)؛ وأحمد (١/ ٩٦، ١١٨، ١٥٠) وغيرهم. وفي الباب عن صُهيب، وغيره من الصحابة.

قَالَ: وَمِمَّا تَعَرَّفَ اللهُ إِلَى عِبَادِهِ أَنْ وَصَفَ نَفْسَهُ أَنَّ وَجْهاً مَوْصُوفاً بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ فَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ وَجْهاً وَذَكَرَ الْآيَاتِ ﴿١﴾.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى الْمُتَقَدِّمِ فَقَالَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَوْصَافِ الله ﷻ: لَا يَنَامُ، مُوَافِقٌ لِظَاهِرِ الْكِتَابِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥] ﴿٢﴾ وَأَنَّ لَهُ وَجْهاً مَوْصُوفاً بِالْأَنْوَارِ، وَأَنَّ لَهُ

≈ أنقذيني، حتى قال شيخ الإسلام ﵀: (إن هذا كفر)، فلا يجوز نداء الصفة(١).

﴿١﴾ من هذه الآيات التي فيها ذِكرُ الوجه، وإثباته صفةً لله تعالى، قوله ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧]، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] وغيرهما.

﴿٢﴾ ونفي النوم يستلزم كمال الحياة والقيومية له سبحانه؛ لأن صفات الله نوعان: صفات ثبوتيّة وصفات مَنْفيَّة، فصفات الإثبات مستلزمة للكمال، وصفات النفي مستلزمة لإثبات كمال الضدّ؛ أي: كمال ضد الصِّفة المنفيَّة، فنفيُ السِّنَة والنوم عنه كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [االبقرة: ٢٥٥] مستلزمٌ لكمال حياته وقيوميته، وقوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: لا يُثقله، ولا يُكرِثُهُ حفظهما لكمال قوته وامتداده، وكذلك: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣] لكمال علمه، وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف: ٤٩]، مستلزم لكمال عدله، وكذلك ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لكمال عظمته؛ ولأنه أكبر من كل شيء. ≈

---

(١) قال شيخ الإسلام في «الرد على البكري» (١/ ١٨١): «مسألة الله ـ بأسمائه، وصفاته، وكلماته ـ جائز مشروع، كما جاءت به الأحاديث، وأما دعاء صفاته، وكلماته فكفر باتفاق المسلمين، فهل يقول مسلم يا كلام الله اغفر لي، وارحمني، وأغثني، أو أعني، أو يا علم الله أو يا قدرة الله أو يا عزة الله أو يا عظمة الله ونحو ذلك أو سمع من مسلم أو كافر أنه دعا لذلك من صفات الله، وصفات غيره أو يطلب من الصفة جلب منفعة أو دفع مضرة أو إعانة أو نصراً أو إغاثة أو غير ذلك؟».

بَصَراً كَمَا أَعْلَمَنَا فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴿١﴾.

ثُمَّ ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ فِي إِثْبَاتِ الْوَجْهِ وَفِي إِثْبَاتِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْآيَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ إِنَّ اللهَ تَعَالَى تَعَرَّفَ إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وأَنه قَالَ: لَهُ يَدَانِ قَدْ بَسَطَهُمَا بِالرَّحْمَةِ، وَذَكَرَ الْأَحَادِيثَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ شِعْرَ أُمَيَّةَ بنِ أَبِي الصَّلْتِ﴿٢﴾(١).

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ: «**يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رِجْلَهُ**»﴿٣﴾(٢)، وَهِيَ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى:

≈ فالنفي يستلزم إثبات ضده من الكمال، وليس هو نفياً محضاً؛ لأن النفي المحض الصرف عَدَمٌ مَحْضٌ؛ لا يفيد مدحاً، و لهذا فقد يوصف الجماد بالنفي الصرف، أما النفي الوارد في باب أسماء الله وصفاته فهو يستلزم إثبات ضده من الكمال(٣).

﴿١﴾ يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورى: ١١] فهذه الآية فيها: إثبات اسمين من أسماء الله سبحانه وتعالى.

وأسماء الله مشتقة وكل اسم منها مشتمل على صفة، فالسميع مشتمل على صفة السمع، والبصير مشتمل على صفة البصر.

﴿٢﴾ يعني: تُثْبِتُ اليدين لله عز وجل كما أثبتهما لنفسه سبحانه وتعالى في كتابه، فقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال أيضاً: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

﴿٣﴾ في هذا الحديث: إثبات الرِّجل لله عز وجل، والله تعالى لا يضره أحد من خلقه.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١١٢، ١٤٠)، (١٧/١٤٢ ـ ١٤٤)؛ و«درء التعارض» (٦/ ١٧٦، ١٧٧)، (١٠/٢٩١)؛ و«الصواعق المرسلة» (٣/١٠٢٠، ١٠٢١)، (٤/١٣٦٧، ١٤٤٣، ١٤٥٢)؛ و«النونية بشرح ابن عيسى» (٢/١٩٨)؛ و«شرح الطحاوية» لابن أبي العز (١/٦٨).

(٢) سبق ذكره.

(٣) الحديث سبق تخريجه.

«يَضَعُ عَلَيْهَا قَدَمَهُ»﴿١﴾[1].

ثُمَّ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ الْبَطِينُ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْكُرْسِيَّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ وَأَنَّ الْعَرْشَ لَا يُقَدِّرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ﴿٢﴾[1] وَذَكَرَ قَوْلَ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ نَفْسِهِ[2] وَقَوْلَ السدي[3] وَقَوْلَ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ[4] وَأَبِي مَالِكٍ[5] وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: وَاضِع رِجْلَيْهِ عَلَيْهِ.

[موقف النفاة من نصوص الصفات]

ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ قَدْ رُوِيَتْ عَنْ هَؤُلَاءِ مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُوَافقَةً لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ مُتَدَاوَلَةً فِي الْأَقْوَالِ وَمَحْفُوظَةً فِي الصَّدْرِ وَلَا يُنْكِرُ خَلَفٌ عَن سَلَفٍ وَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ مِنْ نُظَرَائِهِمْ نَقَلَتْهَا

﴿١﴾ فيه: إثبات القدم وإثبات الرِّجل لله وكلها من صفاته سبحانه وتعالى.
﴿٢﴾ هذا الذي روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثابت مشهور.

---

(١) هذا الأثر سبق تخريجه.

(٢) الأثر عن مسلم البطين: رواه عنه ابن حجر في «تفسيره» (٣/ ٩، ١٠) قال: «الكرسي موضع القدمين» وإسناده صحيح. أما قول ابن عباس رضي الله عنه: فقد تقدم تخريجه.

(٣) رواه ابن جرير في «تفسيره» (٣/ ٩، ١٠).

(٤) روى أبو الشيخ في «العظمة»: (٢/ ٥٤٣، ٥٤٤) عن وهب بن منبه قال: «إن الله ـ تبارك وتعالى ـ خلق العرش من نوره، والكرسي بالعرش ملتصق. والماء كله في جوف الكرسي...».

(٥) رواه ابن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (١/ ٣٠٣)، و(٢/ ٤٥٤)، وفيه: «والكرسي تحت العرش ـ قال ـ وهو واضع رجليه تبارك وتعالى على الكرسي»، لكن في سندها راوٍ مُبهم، غير أن البيهقي أخرجها في «الأسماء والصفات» (٨٥٧ ـ تحقيق: الحاشدي) بلفظ: «والكرسي تحت العرش، والله تعالى واضع كرسيه على العرش»؛ وحسن إسنادها الشيخ الحاشدي. والأثر أخرجه أيضاً أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٥١) لكن بلفظ: «والكرسي تحت العرش، والله عز وجل على الكرسي»، وأخرجه كذلك الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم»: (١/ ١٢) بلفظ: «... والكرسي تحت العرش». وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ١٨) نسبته إلى عبد بن حميد.

الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ مُدَوَّنَةٌ فِي كُتُبِهِمْ إِلَى أَنْ حَدَثَ فِي آخِرِ الْأُمَّةِ مَنْ قَلَّلَ اللهُ عَدَدَهُمْ مِمَّنْ حَذَّرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ مُجَالَسَتِهِمْ وَمُكَالَمَتِهِمْ وَأُمِرْنَا أَنْ لَا نَعُودَ مَرْضَاهُمْ وَلَا نُشَيِّعَ جَنَائِزَهُمْ(١) فَقَصَدَ هَؤُلَاءِ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ فَضَرَبُوهَا بِالتَّشْبِيهِ وَعَمَدُوا إِلَى الْأَخْبَارِ فَعَمِلُوا فِي دَفْعِهَا على أَحْكَامِ الْمَقَايِيسِ وَكَفَّرُوا ﴿١﴾ الْمُتَقَدِّمِينَ وَأَنْكَرُوا عَلَى الصَّحَابَةِ؛ وَرَدُّوا عَلَى الْأَئِمَّةِ الرَّاشِدِينَ فَضَلُّوا وأَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ.

﴿١﴾ يعني: أن هذه النصوص التي فيها إثبات الصفات لله تعالى، ثابتةٌ عن النبي ﷺ متداولة معلومة عند السلف وعند الأئمة، والعلماء، وعند أهل الصدر الأول، حتى جاء أهل البدع فضربوها بالتأويل، وضربوا لها المقاييس، وقالوا: إن فيها تشبيهاً، وأبطلوها، وقالوا: إنها أخبار آحاد لا يُحْتَجّ بها. وأولوها بتأويلاتٍ مستكرَهَة، مُسْتغْرَبة.

وأهل البدع هؤلاء هم الذين نهانا رسول الله ﷺ أن نعود مرضاهم وأن نتبع جنائزهم، فالمقصود: أنَّ أهل العلم وأهل البصيرة قد سبقوا هؤلاء المعطلة إلى إثبات صفات الله تعالى وقبولها والإيمان بها، فلا يلتفت إلى هؤلاء المعطلة الذين حدثوا بعد السلف، من الصحابة والتابعين.

وقوله: «مَنْ قَلَّلَ اللهُ عَدَدَهُمْ»، يعني به: أهل البدع.

---

(١) ورد هذا في حديث مرفوع في «وصف القدرية»، وقد جاء بألفاظ متقاربة وطرق متعددة كلها تدور حول ما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ من ترك مجالستهم وهجرهم، والنهي عن عيادة مرضاهم وتشييع جنائزهم.

وقد أخرجه أبو داود (٤٦٩١، ٤٦٩٢)؛ وابن ماجه (٩٢)؛ وأحمد (١/ ٣٠)، و(٢/ ٨٦، ١٢٥)؛ والحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٥) من حديث عبدالله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقد حسن الشيخ الألباني هذا الحديث بمجموع طرقه في تعليقه على «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١/ ١٤٤، ١٤٥) وفي الباب عن جابر بن عبدالله، وحُذيفة، وأبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بأسانيد بعضها جياد، وما في بعضها من ضعفٍ؛ مُنجبرٌ لشواهده.

ثُمَّ ذَكَرَ: الْمَأْثُورَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَوَابَهُ لِنَجْدَةَ الحَرُوْرِيِّ[(١)]؛ ثُمَّ ذكر حَدِيثَ «الصُّورَةِ» وَذَكَرَ أَنَّهُ صَنَّفَ فِيهِ كِتَاباً مُفْرَداً وَاخْتِلَافَ النَّاسِ فِي تَأْوِيلِهِ﴿١﴾.

﴿١﴾ حديث الصورة هو ما ورد عنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أنه قال: «**إن الله خلق آدم على صورته**» وقد ألَّف فيه ابن خفيف كتاباً مستقلاً، وتكلَّم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ على حديث الصورة في كتابه «بيان تلبيس الجهمية»[(٢)]، وأطال فيه ـ وقد حُقِّق الكتاب في ثمان رسائل دكتوراة ـ وبيَّن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أن القول الحق الذي عليه الأئمة وأهل العلم أن الضمير في قول النبي ﷺ: «**خلق الله آدم على صورته**» يعود إلى الله، كما يدل عليه ما في الرواية الأخرى: «**خلق الله آدم على صورة الرحمن**».

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: إن هذه الرواية ثابتة، وسندها لا بأس به، وقال بعضهم: إن الضمير يعود إلى آدم، والمعنى: (خلق الله آدم على صورة آدم)، وهذا نفاه الإمام أحمد وأبطله لما سأله ابنه، قال: (خلق الله آدم على صورته؛ أي: صورة آدم؟) فقال الإمام أحمد: «هذا قول الجهمية، أيُّ صورةٍ لآدم قبل أن يخلقه الله؟!».

وكذلك ـ أيضاً ـ قولُ مَنْ قال بأن الضمير يعود إلى المضروب وأن الحديثَ واردٌ على سببٍ، وهو أن النبيَّ ﷺ مرَّ بإنسان يضربُ آخرَ، ≈

---

(١) رواه الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٦١، ٢٦٢). بإسنادٍ واهٍ، ونقل شيخ الإسلام في «الفتاوى الكبرى»: (٥/ ٨٨، ٨٩) سنده عن كتاب «السُّنَّة» لأبي الشيخ. وساق الرواية، ثم قال: «هذا الكلام في صحته عن ابن عباس نظر، والذي يغلب على الظن أنه ليس من كلام ابن عباس». ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ١٨٣)، لكن في روايته أن القائل هو نافع بن الأزرق، وهي رواية مكذوبة في سندها أبو بكر الهذلي، أخباري متروك، والعباس بن بكار، وقد كذبه الدارقطني. وفي السند أيضاً: محمد بن زكريا الغلابي، قال الدارقطني ويحيى: «يضع الحديث».

(٢) (٦/ ٣٥٥ ـ ٦٢١).

[أصول السُّنَّة في المسائل التي خالف فيها أهلُ البدع]

ثُمَّ قَالَ: «وسَنَذْكُرُ أُصُولَ السُّنَّةِ وَمَا وَرَدَ مِنَ الِاخْتِلَافِ فِيمَا نَعْتَقِدُهُ فيما خَالَفْنَا فِيهِ أَهْلَ الزَّيغِ وَمَا وَافَقْنَا فِيهِ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُثْبِتَةِ إنْ شَاءَ اللهُ».

ثُمَّ ذَكَرَ: الْخِلَافَ فِي الْإِمَامَةِ وَاحْتَجَّ عَلَيْهَا، وَذَكَرَ: اتِّفَاقَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ عَلَى تَقْدِيمِ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ ﴿١﴾.

≈ فقال: «**لا تضربوا الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورته**»، فقالوا: هذا من باب التشبيه المقلوب؛ أي: الضمير يعود إلى الشخص المضروب، والصوابُ من هذه الأقوال: أنه يعود إلى الله، فأفادَ إثبات الصورة لله عز وجل بل كل موجود له صورة ولا إشكال في قوله: «**خلق الله آدم على صورته**»؛ لأنه وإن كان يقتضي نوعاً من المشابهة، فهي مشابهة في مطلق الصورة، لا في الجنس ولا في المقدار(١).

﴿١﴾ هذه هي عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؛ خلافاً للرافضة الذين يرون أن خلافة الصديق وعمر وعثمان رضي الله عنهم باطلة.

---

(١) وحديث الصورة هو: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إذا قاتل أحدكم أخاه، فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته**». رواه مسلم (٢٦١٢) وغيره بهذا اللفظ، وفي روايةٍ للبخاري (٦٢٢٧) من حديث أبي هريرة أيضاً. قال في أوله: «**خلق الله آدم على صورته؛ طوله ستون ذراعاً**...». وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (١/ ٢٦٨) و(٢/ ٤٧٢)؛ وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٢٢٩)؛ وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٨٥) من حديث ابن عمر بلفظ: «لا تقبحوا الوجه؛ فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن». وانظر: «فتح الباري» (٥/ ٤٥٠)؛ و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠) وأخرجه أيضاً الطبراني في «الكبير» (١٣٥٨٠)؛ والحاكم (٣/ ٣١٩)؛ والدارقطني في «الصفات» (٤٨)؛ والآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٥٢)؛ والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٠)؛ والحارث بن أبي أسامة في «المسند» (٢/ ٨٣١ ـ زوائده) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ١٠١) وغيرهم. وعزاه الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٨٣) إلى ابن أبي عاصم في «السُّنَّة». والطبراني من حديث ابن عمر رضي الله عنه ثم قال: «بإسناد رجاله ثقات». لكن ضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٣١٦ ـ ٣٢٣) وأطال الكلام عليه جدًّا. وقد روي مثله عن أبي هريرة، لكنه منكر.

ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ الاِخْتِلَافُ فِي «خَلْقِ الْأَفْعَالِ» هَلْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ أَمْ لَا؟ قَالَ: وَقَولُنا فِيهَا أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مُقَدَّرَةٌ مَعْلُومَةٌ، وَذَكَرَ إِثْبَاتَ الْقَدَرِ ﴿١﴾.

ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ وَمَسْأَلَةَ «الْأَسْمَاءِ والْأَحْكَامِ»، وَقَالَ: قَوْلُنَا فِيهَا إِنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَأَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُمْ ﴿٢﴾.

وَقَالَ: أَصْلُ الْإِيمَانِ مَوْهِبَةٌ يَتَوَلَّدُ مِنْهَا أَفْعَالُ الْعِبَادِ فَيَكُونُ أَصْلُهُ التَّصْدِيقَ وَالْإِقْرَارَ والْأَعْمَالَ، وَذَكَرَ: الْخِلَافَ فِي زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ. وَقَالَ: قَوْلُنَا: إِنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ﴿٣﴾.

﴿١﴾ فالله تعالى قَدَّر الأشياء؛ فقدَّر الذوات والصفات والأفعال، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصَّافات: ٩٦].

﴿٢﴾ الكلامُ في أهل الكبائر أنهم: إذا كانت الكبيرة لا تخرجهم عن دائرة الإيمان؛ فإنهم بسببها يَضعُف إيمانهم ـ مثل: الزاني والسارق وشارب الخمر، والعاق لوالديه، وقاطع الرحم ـ بشرط عدم الاستحلال، فإذا استحلها: كفر وإلا كان عاصياً مؤمناً ضعيف الإيمان، تحت مشيئة الله، إن شاء عذَّبه، وإن شاء غفر له.

ومثلُ المعاصي في هذا الباب: البدعُ التي لا توصل إلى الكفر، فهي تُضْعِفُ الإيمانَ، ولا تُخْرِجُ من الإيمان(١).

﴿٣﴾ وهذا قول أهل السُّنَّة فيما جاء عنهم أن الإيمان يزيد وينقص، وأنه تصديق بالقلب، وإقرار باللسان وعمل بالقلب وعمل بالجوارح؛ خلافاً لمرجئة الفقهاء ـ يعني أهل الكوفة وأبا حنيفة ≈

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٤٠، ٢٤١، ٣٧٩، ٦٧٣).

قَالَ: ثُمَّ كَانَ الإخْتِلَافُ فِي الْقُرْآنِ: مَخلوقٌ أو غَيْرُ مَخْلُوق، فَقَوْلُنَا وَقَوْلُ أَئِمَّتِنَا: إنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ﴿١﴾ وَإِنَّهُ صِفَةٌ، مِنْهُ بَدَأَ قَوْلاً وَإِلَيْهِ يَعُودُ حُكْماً﴿٢﴾.

ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الرُّؤْيَةِ، وَقَالَ: قَوْلُنَا وَقَوْلُ أَئِمَّتِنَا فِيمَا

≈ وأصحابه ـ فإنهم قالوا: إن الأعمال غير داخلة في مسمَّى الإيمان، وهذا قول مرجوح، والصواب أنها داخلة في مسمى الإيمان[١].

﴿١﴾ هذا هو الصواب وعليه إجماعُ السلف: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: إنه مخلوق فقد كفَّره الأئمةُ؛ كما صَرَّحَ به الإمام أحمد والجماعة، هذا على العموم، أما المعيَّن فلا بد أن تقوم عليه الحجة[٢].

﴿٢﴾ يعني: أن الله تعالى هو الذي ابتدأ الكلام بالقرآن، وأنَّه يعودُ إليه في آخر الزمان حينما يترك الناس العمل به؛ فيُنزع من صدور الرجال ومن المصاحف حتى لا يبقى في الأرض منه آية ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ[٣].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥١٠، ٥١١، ٥٥٦، ٦٢١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» المجلد الثاني عشر، (١٣/ ٣٠٤، ٣٠٥)؛ و«التسعينية» لشيخ الإسلام، و«نونية ابن القيم» (١/ ٨٠).

(٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «ليسرين على القرآن ذات ليلة ولا يترك آية في مصحف، ولا في قلب أحد إلا رُفعت». رواه الدارمي (٢/ ٤٣٨)، وروى نحواً من هذا عن حذيفة مرفوعاً عند ابن ماجه (٤٠٤٩)؛ والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٢٠، ٥٨٧). والبزار في «مسنده» (٢٨٣٨)؛ البيهقي في «شعب الإيمان» (٨، ٢٠). وصححه الحاكم، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٩٤)؛ والألباني في «الصحيحة» (٨٧)، وقواه الحافظ في «الفتح» (١٣/ ١٦). وقد أسنده الخطيب في «التاريخ» (١/ ٤٠٠)؛ والبزار في «مسنده» (٧/ ٢٥٩) عن حذيفة موقوفاً. وهي لا تُعلُّ المرفوعة؛ لأنها في حكمها. والله أعلم. وانظر: «الفتاوى» (٣/ ١٧٤، ١٧٥)؛ «شرح النونية» د. محمد خليل هراس (١/ ١٠٨).

نَعْتَقِدُ: أَنَّ اللهَ يُرَى فِي يومِ الْقِيَامَةِ. وَذَكَرَ الْحُجَّةَ﴿١﴾.

ثُمَّ قَالَ: اعْلَمْ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ أَنِّي ذَكَرْت أَحْكَامَ الِاخْتِلَافِ عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ تَرْتِيبِ الْمُحَدِّثِينَ فِي كُلِّ الْأَزْمِنَةِ وَقَدْ بَدَأْت أَنْ أَذْكُرَ أَحْكَامَ الْجُمَلِ مِنَ الْعُقُودِ. فَنَقُولُ وَنَعْتَقِدُ: أَنَّ اللهَ ﷻ لَهُ عَرْشٌ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتِهِ﴿٢﴾ بكمال أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [السَّجدَة: ٥] وَلَا نَقُولُ: إنَّهُ فِي الْأَرْضِ كَمَا هُوَ فِي السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا يَجْرِي عَلَى عِبَادِهِ.

إلَى أَنْ قَالَ: «وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَأَنَّهُمَا

﴿١﴾ والرؤية في القرآن واضحة، وفي السُّنَّة متواترة؛ ولهذا قال الأئمة: من أنكر رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة: كَفَرَ.

﴿٢﴾ وهذا إثبات لعرش الرحمن، وأن الله فوقه؛ مستوٍ عليه؛ وذلك ثابت بالنصوص، وكذلك فإنَّ الأدلة قد وردت بإثبات العلو لله ﷻ وأنه فوق السماوات حتى إن العلماء بَيّنوا أن نصوص العلو والفوقية تزيد أفرادها على ثلاثة آلاف دليل، **فمنها**: التصريحُ باستوائه على العرش، بقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] في سبعة مواضع، **ومنها**: قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ۝٢٥٥﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله أيضاً: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١]، **ومنها**: قوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، **ومنها**: قوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، **ومنها**: قوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ [النِّساء: ١٥٨]، **ومنها**: قوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤] إلى غير ذلك من أنواع الأدلة.

مَخْلُوقَتَانِ لِلْبَقَاءِ؛ لَا لِلْفَنَاءِ»﴿١﴾.

إِلَى أَنْ قَالَ: «ونَعْتَقِدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عُرِجَ بِنَفْسِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى»﴿٢﴾(١). إِلَى أَنْ قَالَ: «ونَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ قَبَضَ قَبْضَتَيْنِ، فَقَالَ: «**هَؤُلَاءِ إِلى الْجَنَّةِ وَهَؤُلَاءِ إِلى النَّارِ**»(٢).

﴿١﴾ وهذه عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؛ خلافاً للمعتزلة الذين قالوا: إنهما معدومتان الآن، وإنما تخلقان يوم القيامة؛ لأن وجودهما الآن ولا جزاء؛ عبث، والله مُنزَّهٌ عن العبث هكذا يزعمون، وهذا من أبطل الباطل، فالنصوص قد دلَّت على أنهما موجودتان الآن(٣). **فمنها**: قوله تعالى عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤] وما ورد في الحديث أنَّ المؤمن يفتح له باب إلى الجنة وهو في قبره ويأتيه من روحها وطيبها، والكافر يفتح له باب إلى النار، فيأتيه من حرها وسَمومها، إلى غير ذلك من الأدلة، القاضية بوجودهما الآن، وأنها دائمتان لا تنتهيان.

﴿٢﴾ وكذلك نعتقد أنه عُرج به ـ عليه الصلاة والسلام ـ حتى ≈

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ورد هذا في حديث مرفوع بألفاظ متعددة، وطرق مختلفة: منها: ما رواه الإمام أحمد (٤/ ١٧٦، ١٧٧) (٥/ ٦٨)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١١١)؛ والدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/ ٤٨)؛ والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٥٧)، وقال: وقد رُوي في القبضتين أحاديث بأسانيد صالحة. اهـ.

وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦٢٤)، وذكر الهيثمي في «المجمع» (٧/ ١٨٥ ـ ١٨٧) أحاديث «القبضتين» من طرق متعددة عن عدد من الصحابة ولفظ رواية أحمد من حديث أبي نضرة: «**إن الله تبارك وتعالى قبض قبضة بيمينه فقال: هذه لهذه ولا أبالي وقبض قبضة أخرى، يعني بيده الأخرى، فقال: هذه لهذه ولا أبالي**»، وصححه الهيثمي، والحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٢٩٢٥)، و«تخريج كتاب السُّنَّة» (١/ ١١١) وعَدَّ الكنانيُّ أحاديث القبضة من المتواتر كما في «نظم المتناثر» (ص١٨٧، ١٨٨)، وذكره بالرواية عن ثمانية من الصحابة. وأطال السيوطي بجلبها في «الدر المنثور» (٣/ ٥٩٨ ـ ٦٠٧)، صحح الألباني بعضها في «الصحيحة» بأرقام (٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠).

(٣) انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (١/ ١٧٢ ـ ٢٠٦).

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ لِلرَّسُولِ ﷺ حَوْضاً ﴿١﴾، وَنَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ ﴿٢﴾، وَذَكَرَ الصِّرَاطَ وَالْمِيزَانَ وَالْمَوْتَ وَأَنَّ الْمَقْتُولَ قُتِلَ

≈ جاوز السبع الطباق وصار إلى مكان يسمع فيه صرير الأقلام، وكذلك نؤمن بالقدر، وأن الله قبض قبضتين قال في إحداهما: (هؤلاء للجنة ولا أبالي، وفي الأخرى: هؤلاء للنار ولا أبالي). فكلٌّ صائرٌ إلى ما قدر له، فأهل السعادة فَيُيَسِّرهُم الله لعمل أهل السعادة، وأهل الشقاوة فييسرهم الله لعمل أهل الشقاوة.

﴿١﴾ الحوضُ ثابت في النصوص المتواترة، فنؤمن أن له ـ عليه الصلاة والسلام ـ حوضاً في موقف القيامة، يصب فيه ميزابان من نهر الكوثر، طوله مسافة شهر، وعرضه مسافة شهر، آنيته نجوم السماء، ماؤه أشد بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، وأبرد من الثلج، من شرب منه شربة، لا يظمأ بعدها أبداً حتى يدخل الجنة، نسأل الله أن يجعلنا وإياكم منهم[(١)].

﴿٢﴾ ومما يجب اعتقاده والإيمان به أنه: ـ عليه الصلاة والسلام ـ الشافع المشفع في المحشر، وأنَّ له ـ عليه الصلاة والسلام ـ الشفاعة العظمى يوم القيامة وهي عامة، يشفع فيها للخلائق مؤمنهم وكافرهم، لراحة الناس من موقف الحساب.

ومن هذه الشفاعات: شفاعتُه ﷺ لأهل الجنة للإذن لهم في دخولها. ≈

(١) انظر: «صحيح البخاري» (١٣٤٤)؛ و«صحيح مسلم» (٢٢٩٦، ٢٣٠٠، ٢٣٠١)؛ و«مسند أحمد» (٥/ ٣٩٣)؛ و«شرح الطحاوية» (١/ ٢٧٧)؛ و«فتح الباري» (١١/ ٤٦٨، ٤٦٩) والأحاديث الواردة في صفة حوض النبي ﷺ متواترة، قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٣٩٥): «وبلغني أن بعض المتأخرين أوصلها إلى رواية ثمانين من الصحابة» وممن نص على تواترها أيضاً، ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٣٠٩). والقاضي عياض، كما في شرح مسلم، للنووي (١٥/ ٥٣).

بِأَجَلِهِ وَاسْتَوْفَى رِزْقَهُ»﴿١﴾.

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَمِمَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ﴿٢﴾(١)، فَيَبْسُطُ يَدَهُ، فَيَقُولُ: «**أَلَا هَلْ مِنْ**

≈ **ومنها**: الشفاعة في رفع درجات قوم من أهل الجنة.

ومنها: الشفاعة في قوم استحقوا دخول النار ألا يدخلوها.

ومنها: الشفاعة فيمن دخل النار أن يخرج منها ـ من العصاة ـ.

فهذه الشفاعات تواترت بها النصوص، ومع ذلك أنكرها الخوارج؛ والمعتزلة لجهلهم وضلالهم[١].

﴿١﴾ الصراط والميزان أثبتهما الله في كتابه فنحن نثبتهما، ونعتقد أن الصراط صراط حسي منصوبٌ على متن جهنم، وأن الناس يمرون عليه على قدر أعمالهم، وأنَّ الميزان ميزان حسي، توزن فيه الأعمال والأشخاص[٢].

وقوله: «وَأَنَّ الْمَقْتُولَ قُتِلَ بِأَجَلِهِ»، هذا هو الصواب؛ لأن الله تعالى قدَّر الآجال، خلافاً للمعتزلة القائلين بأن المقتول قُطِعَ عليه أجله، وأنه لو لم يقتل لعاش وامتد أجله. وهذا قولٌ باطل مُصَادِمٌ للنصوص.

﴿٢﴾ والأحاديث الواردةُ بها خرَّجها الشيخان وأصحاب السنن، وهي متواترة ونزول الرب من الصفات التي تليق بالله بجلاله وعظمته، لا يُكَيَّفُ كسائر الصفات.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم (٤/ ٨٣)؛ و«شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٦٢٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٠٢)؛ و«درء التعارض» (٥/ ٣٤٧، ٣٤٨).

سَائِلٍ» الْحَدِيثَ، وَلَيْلَةَ النِّصْفِ﴿١﴾(١) ....

﴿١﴾ وهذا ليس بصحيح، وهو قول ضعيف، والأحاديث التي تُروى في فضائل ليلة النصف من شعبان: باطلة، أو ضعيفة جدًّا، فهي كسائر الليالي التي لم يرد في فضلها ما يميزها عن غيرها، وعلى هذا: فالله ينزل ليلة النصف وفي كل ليلة؛ أما تخصيص ليلة النصف: بالنزول، فليس له أصل، وبعضهم قال: إن ليلة نزول الله هي القدر.

ومن البدع التي يعملها بعض الناس تخصيص ليلة النصف من شعبان بقيام خاص، وباحتفالات خاصة أو بأذكار خاصة، يصلي فيها اثنتي عشرة ركعة، كل ركعة يقرأ فيها: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] ثلاثين مرة، والفاتحة عشر مرات.

فكل هذا من البدع التي لا أصل لها. والصواب أنها لا تُخص. ≈

(١) ورد في بعض الطرق بلفظ: «ينزلُ» وفي بعضها «يطلع»، وسنقتصر على من رواه باللفظ الأول؛ لأنه صريح في النزول، فنقول: روي بهذا الحرف عن أبي بكر الصديق عند ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧)؛ وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٥٠٩)؛ واللالكائي في «السُّنَّة» (٣/ ٤٣٨، ٤٣٩)؛ وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٦٦، ٦٧)، وغيرهم. وروي هذا الحرف أيضاً عن عائشة، كما عند الترمذي (٧٣٩)؛ وابن ماجه (١٣٨٩)؛ وأحمد (٦/ ٢٣٨)؛ وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١٥٠٩)؛ وإسحاق في «مسنده» (٨٥٠، ١٧٠٠)؛ والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٨٠)؛ واللالكائي في «السُّنَّة» (٧٦٤)؛ وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٢٢٥، ٢٢٦)؛ والفاكهي في «أخبار مكة» (١٨٣٩)؛ وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩١٥، ٩١٧). وجاء بلفظ «ينزل» من حديث علي بن أبي طالب عند ابن ماجه (١٣٨٨)؛ و الفاكهي في «أخبار مكة» (١٨٣٧)، لكن في سند حديث عليٍّ، ابن أبي سبرة، قال أحمد وابن معين: «يضع الحديث» [انظر: «مصباح الزجاجة» (٢/ ١٠)].
وورد من حديث أبي موسى ﷺ عند ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٥١٠) واللالكائي في السُّنَّة (٧٦٣). والبيهقي في «فضائل الأوقات» (٢٩)؛ وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٢٦، ٣٢٧). لكنه عند ابن ماجه (١٣٩٠)؛ وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٥٦١) من حديث أبي موسى بلفظ: «يطلع».

وَعَشِيَّةَ عَرَفَةَ﴿١﴾ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي ذَلِكَ».

قَالَ: وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيماً. وَاتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴿٢﴾

≈ والشيخ رَحِمَهُ اللهُ ينقل عن غيره، ويقصد من ذلك إظهار معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، وقد يكون في بعض ما ينقله عنهم بعض الملاحظات، من غير قصد لها.

وقد بين هذا رَحِمَهُ اللهُ وأنه ما أراد أن يتتبع بعض الأقوال الضعيفة إنما قصده من ذلك أن ينقل نقولاً عن هؤلاء العلماء: تؤيد معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الصفات كالنزول، والاستواء، واليدين، ونحو ذلك ولم يلتزم أن يعترَّض لذِكر ما أخطؤوا فيه من مسائل فرعية، إذ ليس هذا مرادُه.

وجملة القول: لا يجوز تخصيصُ ليلة النصف بشيء، ولا يُخَصُّ يومُها بصيام بين الأيام(١).

﴿١﴾ وهذا ثابت في الحديث الذي خرَّجه مُسلمٌ من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللهُ فِيهِ عَبْداً مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ**»(٢).

﴿٢﴾ وقد أنكر الجعد بن درهم هاتين الصفتين، وهو أول من حُفظ عنه في الإسلام نفي الصفات، وكان قد أنكر صفتين: الخُلَّة والتكليم، وزعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، فضحى به خالد بن عبد الله القسري ـ أمير العراق والمشرق بواصل ـ فقتله؛ وكان هذا بفتوى من علماء زمانه، وكان أكثرهم من التابعين، وقد شكره العلماء على القتل ـ. ≈

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ١٣٢)؛ و«لطائف المعارف» (ص١٤٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٤٨).

وَأَنَّ الْخُلَّةَ غَيْرُ الْفَقْرِ؛ لَا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْبِدَعِ﴿١﴾.

≈ وكان قَتْلُهُ يوم عيد الأضحى، حين صلَّى خالد القسري بالناس ثم خطب، وقد أتى بجعدٍ مقيداً في أصل منبره، ثم نزل في آخر الخطبة، وقال ـ في آخر خطبة العيد ـ: ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم، فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، ثم نزل وأخذ السكين وذبحه ذبح الشاة في أصل المنبر أمام الناس رَحِمَهُ اللَّهُ، فشكره العلماء وأثنوا عليه، وقد أشار إلى هذه الواقعة وأشاد بها الإمام ابن القيم فقال في نونيته:

وَلِذَاك ضَحَّى بِجَعْدٍ خَالِدُ ... القَسْرِيُّ يَوْمَ ذَبَائِحِ القُرْبَانِ
إِذْ قَالَ: لَيسَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيله ... كَلَّا وَلَا مُوسى الكَلِيمُ الدَّانِي
شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ ... للهِ دَرُّكَ مِنْ أخٍ قُرْبَانِ[1]

﴿١﴾ الجهمية فسروا الخلة بالفقر، قالوا: خليلاً يعني فقيراً، وهذا من أبطل الباطل؛ لأن تفسير الخلة ينفي خصوصية ما امتاز به محمد وإبراهيم عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عن كافة الخلائق؛ ذلك لأن الفقر وصف عام لجميع المخلوقات، فكلها فقيرة إلى الله حتى الأصنام فقيرة إلى الله، وكل شيء مُفْتَقِرٌ إلى الله فعُلِمَ بهذا: بطلان تفسير الخلة بالفقر، كما ادعته الجهميةُ، بل الخُلة وصف يدلُّ على نهاية المحبة وكمالها، وهذا معنًى غير الفقر. وهؤلاء الذين فسَّروا الخُلَّة بذلك التفسير الباطل، يقولون أيضاً: إن الخلة والمحبة تحتاج إلى مناسبة بين المحب والمحبوب، وليس هناك مناسبة بين الرب ـ وهو قديم ـ والمخلوق ـ وهو حادث ـ توجب المحبة، وهذا من أبطل الباطل، ≈

---

(١) القصة أخرجها البيهقي في «الأسماء والصفات»: (١/ ٦١٧، ٦١٨) وفي «السنن الكبرى»: (١٠/ ٢٠٥، ٢٠٦)؛ والدارمي في «الرد على المريسي» (ص٥٨٠، ٥٨١)؛ والآجري في «الشريعة»: (٣/ ١١٢٢)؛ والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٢٩)؛ واللالكائي في «السُّنَّة» (٥١٢)؛ والخطيب في «التاريخ» (١٢/ ٤٢٥).

وَنَعْتَقِدُ أنَّ اللهَ تَعَالَى خَصَّ مُحَمَّداً ﷺ بِالرُّؤْيَةِ ﴿١﴾ .

≈ فالعبودية هي أعظم مناسبة بين العبد والرب، فالله تعالى هو رَبُّ عباده وموجدهم، وخالقهم وهم عبيده، يعبدونه ويتضرعون إليه، وهذه أعظم مناسبة، فكيف يقال ليس هناك مناسبة؟ لكن الجهمية من أجهل الناس.

﴿١﴾ وهذا كذلك قولٌ لبعض العلماء: إن محمداً ﷺ خصه الله بالرؤية، بمعنى أنه رأى ربه بعين رأسه في السماء ليلة المعراج[(١)].

والصواب: أنه لم يره بعين رأسه، وإنما رآه بعين قلبه[(٢)]؛ لقول النبي ﷺ في حديث أبي ذر رضي الله عنه: لـمَّا سُئل ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: «**نورٌ أَنَّى أَرَاه**»[(٣)] ـ حديث أبي موسى رضي الله عنه ـ: «**حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»[(٤)] ومحمدٌ ﷺ مِنْ خَلْقِه.

ولقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [الشّورى: ٥١]، فالله تعالى كلمه من وراء حجاب، هذا هو الصواب الذي عليه المحققون، وما ورد في هذا من الآثار عن الصحابة وغيرهم أنه رأى ربَّهُ؛ فليس فيه إثبات الرؤية العَيانيَّة، بل هو محمول على الرؤية بالقلب، وبالمقابل: فما ورد عنهم من آثارٍ في نفي الرؤية، فمحمولٌ على نفي الرؤية البصرية وهذا هو الصواب، وبهذا تجتمع الأدلة ـ كما حقق هذا أبو العباس ابن تيمية وغيره ـ[(٥)].

فالقول: بأن النبي ﷺ رآه بعينه، قول ضعيف، وهو قول لبعض العلماء، اختاره محمد بن الخفيف، وقال بعضهم: الرؤية لمحمد، ≈

---

(١) انظر: «إبطال التأويلات» (١/ ١١٤)؛ و«شرح مسلم» للنووي (٣/ ٩)؛ و«الديباج» للسيوطي (١/ ٢٢١)؛ و«الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٥٢، ٢٥٣).

(٢) انظر: «إبطال التأويلات» (١/ ١١٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٨).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩).

≈ والخُلَّة لإبراهيم، والتكليم لموسى، كل واحد له خصوصية.

والصواب: أن نبينا ﷺ شارك إبراهيم في الخلة، فهو خليل الله، وشارك موسى في التكليم، فكلمه الله من وراء حجاب؛ كما كلم موسى.

لكنه ﷺ لم يره بعينه، وهذا هو الصواب؛ وهو أن الله تعالى لم يَرهُ أحدٌ بعينه؛ بل الرؤية غيرُ مستطاعة لأحدٍ في الدنيا قال ﷺ: «**تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه** ﷻ **حتى يموت**»(١)، ولهذا لمَّا سألها موسى عليه السلام قال الله له: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فلما تجلى الله للجبل تدكدك الجبل، ولم ير موسى شيئاً وصعق فلما أفاق ﴿قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٤٣﴾ [الأعراف: ١٤٣].

أي: بأنَّ الله سبحانه لا يراه أحدٌ في الدنيا إلا هلك، ولا جبل إلا تدكدك، فلا يستطيع أحد من المخلوقات ـ لا الملائكة، ولا الناس ولا غيرهم، من المخلوقين ـ أن يراه في الدنيا، لكن في يوم القيامة، وفي الآخرة يُنشِّئ الله الناس تنشئةً قويةً، وتقوى أبصارهم، فيستطيعون الثبوت لرؤية الله، أما في الدنيا فلا يستطيعون الثبات ولا يقوَوْن عليها؛ ولهذا لم يستطعه الجبلُ، وسَاخَ في الأرض، وتدكدك.

فالحاصلُ: أن القول بأنَّ محمداً ﷺ رأى ربه بعينيه؛ قول ضعيف. أما رؤية المنام فأثبتها جميعُ الطوائف ما عدا الجهمية؛ وهذا من شدة إنكارهم لرؤية الله، حتى أنكروا رؤيته في المنام(٢).

لكن المقصود الإشارة إلى الخلاف المنقول عن بعض العلماء، وتنازعهم في رؤية النبي ﷺ، لربه ليلة المعراج؛ يقظةً، بعينيْ رَأسِهِ، ≈

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٠). وانظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥١٠)؛ «منهاج السُّنَّة» (٣/ ٣٤٩، ٣٥٠).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٩٠)؛ و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٧٣، ٧٤).

وَاتَّخَذَهُ خَلِيلاً كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً.

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى اخْتُصَّ بِمَفَاتِحَ خَمْسٍ مِنَ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤].

وَنَعْتَقِدُ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ: ثَلَاثاً لِلْمُسَافِرِ وَيَوْماً وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ﴿١﴾.

≈ أن القول بوقوعه، قولٌ ضعيفٌ. أما رؤيته تعالى في المنام فثابتة عند جميع الطوائف، ما عدا الجهمية ـ كما سبق ـ فإنهم ينكرون أن يراه الرائي في المنام على صورةٍ من الصور؛ لأن هذا تشبيهٌ ـ بزعمهم ـ لكن الصحيح أن الرائي إذا كان اعتقاده في ربه اعتقاداً حسناً رآه في صورة حسنة، وإذا كان اعتقاده سيئاً رآه في صورة مماثلة لاعتقاده، ولا يلزم من ذلك التشبيه، ولما كان النبي ﷺ أصح الناس اعتقاداً قال: «**رأيت ربي في أحسن صورة**»[(١)].

ذلك أن كل راء إنما يرى ربه بصورة تناسب ما في قلبه من المعرفة الإيمانية؛ كل على حسب اعتقاده.

﴿١﴾ قد يقولُ قائلٌ: ما الذي أدخل هذا الفرع الفقهي في كتب العقائد؟

الجواب: لأن الرافضة أنكروا المسح على الخفين، وإلا فهذه مسألة فرعية، لكن العلماء يذكرونها في كتب العقائد؛ للرد على ≈

---

(١) رواه الطبراني في الكبير (٨١١٧)؛ وابن أبي شيبة في المصنف (١١٧٥٢)؛ وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٤٦٦)، من حديث أبي أمامة، وفيه ضعف، لكن صححه الألباني في «ظلال الجنة» (٤٦٦) لشواهده. ولفظه عندهم: «تراءى لي ربي في أحسن صورة».

وأخرجه الترمذي (٣٢٣٥)؛ وأحمد (٥/ ٣٤٣)؛ وابن خزيمة (٣٢١) عن ابن عايش، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه وقال الترمذي: هذا حسن صحيح؛ سألتُ محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث حسن صحيح.

وفي الباب عن ابن عباس، وجابر بن سمرة، وثوبان رضي الله عنهم، وابن عايش ـ واسمه عبد الرحمن؛ مُختلفٌ في صحبته ـ وأم الطفيل: امرأة أُبي بن كعب. وهذه الروايات وإن كان في بعضها مقالٌ، إلا أنها ترتقي بمجموعها إلى مصافِّ الصحيح.

وَنَعْتَقِدُ الصَّبْرَ عَلَى السُّلْطَانِ مِنْ قُرَيْشٍ؛ مَا كَانَ مِنْ جَوْرٍ أَوْ عَدْلٍ. مَا أَقَامَ الصَّلَاةَ مِنَ الْجُمَعِ وَالْأَعْيَادِ ﴿١﴾.

≈ الرافضة الذين ينكرون المسح على الخفين، وينكرون غسل الرجلين، ويقولون: الرجلان في الوضوء تمسحان، وأنَّ الواجب مسح ظهور القدمين، وإذا كان الخفان موجودات وجب خلعهما ونزعهما، ومسح ظهور القدمين، وهذا قولٌ باطلٌ، مردودٌ ولهذا فإن العلماء يذكرون هذه المسألة الفرعية في كتب العقائد للرد على الرافضة.

﴿١﴾ هذا هو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، وهو الصبر على جَوْر السلاطين، وعدم الخروج على ولاة الأمور ولو فعلوا مِن المعاصي والظلم ما فعلوا، إلا إذا وقعوا في الكفر الصريح فيجوز الخروج عليهم؛ كما جاء في حديث: «**إلَّا أَنْ تَرَوا كفراً بواحاً عندَكم مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»[(١)] ولكنَّ هذا مشروطٌ بشرطين:

الشرط الأول: ظهور الكفر البواح، مع وجود البديل، فيزالُ الكافرُ ويؤتى بالمسلم بدلاً منه، وأمَّا إذا أزيل الكافر وجيء بكافرٍ؛ بدلاً منه؛ لم يحصل المقصود والحالة هذه.

الثاني: القدرة على إزالة الحاكم الكافر، فإن عجز فـ ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وكل هذا إذا وجد الكفر، أما المعاصي والظلم والجور، فلا يجوز الخروج عليه بسببها.

ولهذا: كان الخروج على أئمة الجور بالسيف عند أهل السُّنَّة والجماعة من كبائر الذنوب؛ لقول النبي ﷺ في «حديث» صحيح: «**مَن رَأَى من أميرِهِ شيئاً يكرهُهُ، فليصبرْ فإنَّهُ مَن فَارَق الجماعة شبراً فماتَ فميتَته جاهليَّةٌ**»[(٢)]. ≈

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦)؛ ومسلم (١٧٠٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٤) واللفظ له؛ ومسلم (١٨٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ووقع عند البخاري أيضاً (٧٠٥٣) بلفظ: «من كره من أميره شيئاً فليصبر؛ فإنه من خرج من السلطان شبراً؛ مات ميتةً جاهلية».

≈ وإنما عُدَّ كذلك الخروج على ولاة الأمور من المعاصي؛ لما يترتب عليه من المفاسد العظيمة، التي تربوا على مصلحة الخروج على الظلمة وأهل الجور ـ إن كان في الأمر مصلحة ـ، فترى من الناس من ينكر على ولاة الأمور، وينْقِمُ عليها أموراً: كالظلم، والعدوان على الرعية، وأخذ أموالهم، أو الاستئثار بالمال، وسلب الحقوق، وسفك الدماء، وما أشبه ذلك من أنواع الظلم الذي لا ينحصر؛ فإنَّ هؤلاء المخالفين لنهج أهل الحق؛ يُسَوِّغُون لتلك الأسباب، الخروج على وليِّ الأمر بالسيف، ولا ينظر في مآلات وعواقب هذا الخروج وما يترتب عليه من إراقةٍ للدماء، وانتهاك للأعراض، واختلالٍ للأمن، واضطراب أحوال الناس، ومعايشهم، وحدوث الفتن العظام التي تقضي على الأخضر واليابس، وغيرها من المفاسد التي لو تفكر فيها العاقلُ؛ لعَلمَ أن الشر الذي وقع بسبب الخروج، أعظم وأعظم من الشرِّ الحاصل من جهة أولئك الولاة الظلمة، فكان تركُ الخروج عليهم من باب: دفع شرِّ الشرين.

ولهذا قال: (نَعْتَقِدُ)؛ أي: نحن أهل السُّنَّة والجماعة (الصَّبْرَ عَلَى السُّلْطَانِ)، (مَا أَقَامَ الصَّلاَةَ مِنَ الْجُمَعِ وَالْأَعْيَادِ) يعني ما داموا مؤمنين موحدين.

وقوله: (مِنْ قُرَيْشٍ) يشير إلى حديث ﷺ: «**الأئمة من قريش**»، يعني هذا إذا كان الأمر متروكاً لاختيار المسلمين فعليهم أن يختاروا الأئمة من قريش لما سبق، ولما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «**لا يزالُ هذا الأمرُ في قريشٍ ما بقيَ منهُ اثنانِ**»(١) ولكنَّ هذا إذا ≈

(١) أخرجه البخاري (٣٥٠١)؛ ومسلم (١٨٢٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان»، إلا أن مسلماً قال في روايته: «ما بقي من الناس اثنان».

. . . .

≈ كانوا مقيمين لشرع الله ودينه؛ حديث معاوية بلفظ: «**إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحدٌ إلا كبَّه الله على وجهه؛ ما أقاموا الدين**»(١)؛ وفي لفظ: «**لا يزال هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كب على وجهه، ما أقاموا الدين**»(٢). وحاصل الأمر أنهم ما داموا يقيمون الدين، فيكون الأمر والولاية فيهم.

أما إذا لم يقيموا الدين اختاروهم من غيرهم، وهذا إذا كان الاختيار للمسلمين، كما اختار الصحابة أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًّا ﷺ؛ وكلهم كانوا قُرشيين.

أمَّا إذا غلبهم بسيفه وهم في سلطانه؛ ثبتتْ له الولاية ولو كان عبداً حبشياً، كما قال أبو ذر ﷺ: «أوصاني خليلي أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً حبشياً مجدع الأطراف»(٣)؛ أي: مقطع اليدين والرجلين.

وعلى هذا: فالخلافة تثبت بواحد من ثلاثة أمور:

الأول: الاختيار والانتخاب، كما في خلافة الصديق وعثمان ﷺ.

الثاني: بولاية العهد في الخليفة السابق، كما عَهِد الصّدِّيق لعمر ﷺ.

الثالث: بالقوة والغلبة، ولم تثبت الخلافة بالاختيار والانتخاب إلا في زمن الخلفاء الراشدين، أما بعدهم فكلها بالقوة والغلبة، كخلفاء بني أُميَّة وخلفاء بني العباس، والأتراك ومَنْ جاء بعدهم؛ ≈

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥٠٠).

(٢) روى الطبراني في الكبير (٧٨١)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٨٥).

(٣) بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه (٢٨٦٢) ـ واللفظ له ـ ومسلم (٦٤٨)، و(١٨٣٧)، لكنه قال في روايته: «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مُجدع الأطراف...»، وفي لفظ له: «وإن كان عبداً حبشيًّا مجدع الأطراف»، والحديث له ألفاظ أخرى. وفيه قصة.

≈ كلها حصلتْ بالقوة والغلبة وإلى وقتنا هذا.

والمقصودُ: أنه إذا غلبهم بقوته وسيفه وسلطانه، ثبتت له الخلافة ووجب السمع له والطاعة، وحرم الخروج عليه، إلا إذا كان كفراً صريحاً كما في الحديث الذي خرَّجه مسلم في صحيحه أنه ﷺ قال: «**إلا أن تروا كفراً بواحاً؛ عندكم من الله فيه برهان**» فأفاد هذا الحديث تقييد الكفر المترتب عليه جواز الخروج بثلاثة أوصاف:

١- أن يكون بسبب كفر السلطان، لا لفسقٍ ونحوه.

٢- أن يكون الكُفْرُ صريحاً؛ قام الدليل والبرهان على كونه كُفراً في ذات الأمر؛ لأن من الناس من يُكفِّر بما ليس بمُكَفِّرٍ.

٣- القدرة، وجود البديل.

لكن هذا صعب التحقق، في مثل الحكومات العسكرية المعاصرة والجمهوريات، حيث يحدث انقلاب فتذهب دولة كافرة وتجيء بدلاً عنها دولة كافرة، وبذلك لا يحصل المقصود، لأنه لا فرق والحالة هذه بين الأولى والثانية فكلها كافرة.

ومن هنا يتبين أن الخروج على ولاة الأمور بسبب المعاصي من طريقة أهل البدع، كالخوارج والمعتزلة والرافضة؛ فهم الذين يخرجون على ولاة الأمور بالمعاصي، فالخوارج يقولون: إذا عصى المسلمُ كَفَرَ وخُلِّدَ في النار ووجب قتله فالحاكم الفاسق، كافر عندهم، يجب الخروج عليه.

والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر، فهو في منزلةٍ بين المنزلتين لكنهم أوجبوا له الخلود في النار، بخروجه من الإيمان، فاتفقوا مع الخوارج في حُكمه، فالحاكم الجائر أو العاصي؛ مخلد في النار ـ على أصلهم ـ يجب الخروج عليه؛ لأن هذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا أصلٌ من أصولهم ≈

وَالْجِهَادُ مَعَهُمْ مَاضٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَالصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ حَيْثُ يُنَادَى لَهَا وَاجِبٌ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ مَانِعٌ ﴿١﴾،

= الخمسة؛ فإنهم ستروا تحت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الخروج على ولاة الأمور بالمعاصي، والرافضة يخرجون على ولاة الأمور بالمعاصي؛ لأنهم لا يرون الإمامة إلا للإمام المعصوم، والإمام المعصوم هو أحدُ الأئمة الاثني عشر الذين نص عليهم النبي ﷺ عندهم، وقد زعموا ـ كذباً ـ أن الرسول ﷺ نص على إمامتهم؛ فلا تصح إمامةُ غيرهم، ولهذا أوجبوا الخروج على ولاة الأمور بالمعاصي، أما أهل السُّنَّة فيخالفون الخوارج المعتزلة والروافض، ويرون الصبر على ولاة الأمور، وعدم الخروج عليهم بالمعاصي[1].

﴿١﴾ كذلك الصلاة، حيث يُنادَى لها واجبةٌ، يجب أن يصلوا خلف ولاة الأمور الجمعة والجماعة، إذا لم يكن هناك مانع، أما إذا كان هناك عذر من الأعذار فلا مانع من التخلّف عنها، أو عن الصلاة خلف ولاة الأمور؛ يعني سواء أكان جائراً أو عادلاً.

وهذا هو الصواب الذي دلت عليه النصوص؛ أن صلاة الجماعة واجبة[2]؛ لأن الرسول ﷺ لم يرخص للأعمى في الصلاة في بيته، وقال: «**من سمع النداء ثم لم يجب، فلا صلاة له إلا من عذر**»[3] وأوجب صلاة الجماعة مع الخوف، فدل على وجوبها حال الأمن؛ من باب أولى.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٦ ـ ١٦).

(٢) هذا هو المنصوص عن الإمام أحمد وهو المذهب وقال به ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان. انظر: «المغني» (٣/ ٥)؛ و«مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٢٢٥)؛ و«الإنصاف» (٢/ ٢١٠)؛ و«المجموع» للنووي (٤/ ١٨٤)؛ و«صحيح ابن حبان» (٥/ ٤١١ ـ ٤١٥)؛ و«صحيح ابن خزيمة (٢/ ٣٦٨).

(٣) اختُلف في رفعه ووقفه عن ابن عباس، كما ألمح إليه في «المستدرك» (١/ ٣٧٢). ورجح وصله، وأشار إلى هذا الاختلاف أيضاً البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٧٤)؛ والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٨). =

وَالتَّرَاوِيحُ سُنَّةٌ ﴿١﴾.

وَنَشْهَدُ أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَمْداً فَهُوَ كَافِرٌ ﴿٢﴾.

﴿١﴾ أي: أن التراويح سُنَّة نبوية، سنَّها النبي ﷺ وفعلها النبي ثلاثة أيام، ثم تركها خشية أن تفرض، ثم صار الناس في بقية حياة النبي ﷺ وفي زمن أبي بكر رضي الله عنه، وصدراً من خلافة عمر رضي الله عنه يصلونها أوزاعاً؛ يصلي الرجل الواحد بنفسه، والواحد والإثنان، ثم جَمَعَهُم عمرُ على إمام واحد، فاستمر الناس على ذلك إلى عصرنا الحاضر... فهي سُنَّةٌ نبوية عمرية.

﴿٢﴾ فهذا يدل على أنَّ أبا عبدالله بن خفيف يُكفِّرُ تارك الصلاة، سواء تركها كسلاً أو جحداً لوجوبها، ولا شك أن تارك الصلاة؛ جاحداً لوجوبها: كافرٌ ـ بإجماع المسلمين ـ[1]، لكن مراد المصنف من تركها كسلاً وتهاوناً، وهذا ردٌّ على المرجئة.

ويقول بعض الذين لا يُكفِّرون تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً: إن من كَفَّرَ تارك الصلاة تكاسلاً، من غير جحدٍ لوجوبها؛ فهو من الثوريين الذين يسارعون بالتكفير، ويكفِّرون بغير دليل.

والجواب والرد عليهم أن نقول: الذي تشهد به النصوص؛ أن ≈

= والمرفوع أخرجه ابن ماجه (٧٩٣) بلفظ: «من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر»، وأخرجه أيضاً الحاكم (٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧)، وفي بعض السياقات عنده زيادة. ورواه ابن حبان (٢٠٦٤)؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٥٧، ١٧٤، ١٨٥)؛ والدارقطني في «السنن» (١/ ٤٢٠)؛ والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٢٦٥، ١٢٢٦٦)، وقال الحافظ ابن حجر في «الأمالي الحلبية» (ص٣٤): «هذا حديث صحيح»، وكذا صححه في «التلخيص» (٢/ ٣٠). وأشار إلى زيادة ضعف زيادة وقعت في بعض طرقه بلفظ: «قالوا: وما العُذر؟ قال: خوف ومرض...».

وفي الباب عن جابر، وأبي هريرة، بأسانيد لا تخلو من مقال. وفيه آثار عن غير واحدٍ من الصحابة.

(١) انظر: «الجامع» للخلال (٢/ ٥٣٥ ـ ٥٤٤)، و«ت عظيم قدر الصلاة» (٢/ ٩٣٠ ـ ٩٥٦)؛ و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٠٩ ـ ٦١٨)؛ وكتاب: «الصلاة وحكم تاركها» لابن القيم.

وَالشَّهَادَةُ وَالْبَرَاءَةُ بِدْعَةٌ﴿١﴾.

≈ ترك الصلاة كسلاً وتهاوناً كفر؛ لقول النبي ﷺ: «**مَنْ ترك صلاة العصر حبط عمله**»(١)، ولقوله ﷺ: «**بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة**»(٢).

ولقوله ﷺ: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر**»(٣). فالقول بالتكفير هو الصواب الذي تدل عليه النصوص، وهذه مسألة علمية لا علاقة لها بما ذكرتم.

﴿١﴾ الشهادة والبراءة بغير دليل شرعي بدعةٌ، كبدعة براءة الرافضة من الشيخين ـ أبي بكر وعمر ـ وكبدعة الشهادة لمعين بغير دليل شرعي أنه في الجنة، أو في النار، فإنَّ من عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة: ألَّا نشهد بالجنة لمعيّن إلَّا من شهدت له النصوص بذلك: كالعشرة المبشرين بالجنة، وكذلك الحسن، والحسين، وبلال، وعبدالله بن سلام، وغيرهم ممن شهدت لهم النصوص الشرعية بهذا.

والبراءة من أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما بدعة، كما تقول الشيعة الرافضة: لا ولاء إلا ببراءة، والمعنى لا يتولى أحد عليًّا إلا بالبراءة من أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما، فلا ولاء لعليّ رضي الله عنه إلا ببراءة من الشيخين رضي الله عنهما. ≈

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣) من حديث بريدة رضي الله عنه وأخرجه أحمد (٦/ ٤٤٢) بنحوه من حديث أبي الدرداء، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٨٣): «رواه أحمد بإسنادٍ صحيح».

(٢) أخرجه بهذا السياق الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨/ ٢٠٣) من حديث جابر رضي الله عنه وهو عند مسلم أيضاً: (٨٢) من حديث جابر بلفظ: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» وفي رواية له بزيادة: «إن» في أوله. وله عند أهل السنن وغيرهم عن جابر بألفاظٍ نحوها. وفي الباب أيضاً عن أنس، بأسانيد ضعيفة، وفي معنى أحاديث الباب آثار وروايات أخرى. انظر: «طرح التثريب» (٢/ ١٣٤).

(٣) الحديث رواه النسائي في «المجتبى» (٤٦٣)؛ والترمذي (٢٦٢١)؛ وابن ماجه (١٠٧٩)؛ وأحمد (٥/ ٣٤٦)؛ والحاكم (١/ ٤٨)؛ وابن حبان (١٤٥٤)؛ والبيهقي (٣/ ٣٦٦)؛ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٣٩٦)، وغيرهم من حديث بريدة رضي الله عنه، قال الترمذي ـ عقب روايته هذا الحديث ـ: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وقال الحاكم عقب إخراجه له: «هذا حديث صحيح الإسناد، لا تُعرف له علّة بوجه من الوجوه».

وَالصَّلَاةُ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ سُنَّةٌ ﴿١﴾ .

≈ فهذا من أباطيل الرافضة فأهلُ السُّنَّة يتولون أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا جميعاً، ويترضون عنهم، فلا يقال: لا ولاء إلا بالبراءة، إذ لا تلازُمَ، ولا رابط بين الأمرين من حيث هما، ولكنَّ الشأن عند الرافضة أنهم يرون أنه لا ولاء لعليّ إلا بالبراءة من أبي بكر وعمر، وهذا من أباطيلهم.

وممّا له تعلق بهذه المسألة، وينبغي التنبيه عليه: أنه لا بد من التفريق بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة؛ فمن قُتِلَ في المعركة يُسمَّى شهيداً، هذا في أحكام الدنيا، أما في أحكام الآخرة فالله أعلم؛ ولهذا بوَّب البخاري في «صحيحه» (باب لا يقال فلان شهيد) يعني: في أحكام الآخرة، ويقال: شهيدٌ في أحكام الدنيا؛ لأنه قد يكون شهيداً في أحكام الدنيا، وليس بشهيدٍ عند الله، فتطلق الشهادة ظاهراً، ففي أحكام الدنيا من رأيناه قُتِلَ في معركة، وهو يقاتل في سبيل الله، ولا نعلم عنه إلا خيراً، فنقول: شهيد في أحكام الدنيا، أما في أحكام الآخرة فالله أعلم به. فهذا هو التفصيل الصحيح في هذه المسألة(١).

﴿١﴾ قوله: «**وَالصَّلَاةُ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ سُنَّةٌ**»، يعني: كل من مات من أهل القبلة، ممن لا نعلم عنه كفراً ولا نفاقاً؛ يصلَّى عليه، ومن عُلم كفره ونفاقه فلا يصلَّى عليه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [التوبة ٨٤]؛ فلا بُدَّ من اعتبار هذا القيْد؛ وهو أنه يُصلّى عليه إذا لم يُعْلمْ بكفره ونفاقه؛ لأن الله نص على هذا.

---

(١) انظر: «الاستذكار» (١٤/ ٢٤٠)؛ و«درء التعارض» (٨/ ٤٣٢، ٤٣٣)؛ و«مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٢٩٣)؛ و«فتح الباري» (٦/ ١٠٦)؛ و«معجم المناهي اللفظية» (ص٣٢٠)؛ و«فتاوى اللجنة الدائمة» (١٢/ ٢٣).

وَلَا نُنَزِّلُ أَحَداً جَنَّةً وَلَا نَاراً حَتَّى يَكُونَ اللهُ يُنَزِّلُهُمْ ﴿١﴾.

﴿١﴾ فلا نشهد لأحد بالجنة ولا بالنار، إلا لمن شهدت له النصوص، وقد حُكِيَ الخلافُ في ذلك عن بعض العلماء:

فقال منهم: لا يشهد إلا لمن شهد له النص، أو شهد له أهل الخير والإيمان بذلك.

وقال آخرون: لا يشهد إلا للأنبياء.

والقول الصواب الذي عليه الجمهور: إنه يشهد لمن شهدت له النصوص خاصة، وأما حديث: «**أنتم شهداء الله في الأرض**»(١) فهو خاص بأولئك النفر.

فالميت إذا كان من أهل القبلة، ولم يُعلم عنه كفر ولا نفاق؛ صلينا عليه. أما إذا لم يكن من أهل القبلة، أو كان من أهل القبلة، لكن عُلم نفاقُه وكفره فلا يصلي عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [التوبة: ٨٤].

فالمسلم الذي يتجه إلى القبلة في صلاته وذبحه، ويلتزم بأحكام الإسلام الظاهرة، فهذا من أهل القبلة بخلاف اليهود والنصارى والمجوس والوثنيين فليسوا هم من أهل القبلة، ولا يتجهون للصلاة إلى القبلة ولا يلتزمون أحكام الإسلام الظاهرة.

ويدلُّ على الأول قولُ النبي ﷺ في الحديث: «**من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا، فهو مسلم له ما لنا وعليه ما علينا**»(٢) ويؤخذ من هذا الحديث أنهم سُموا أهل القبلة.

ثم من كان كافراً في الباطن، لكنه يتظاهر بأحكام الإسلام، ولم ≈

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٧)؛ ومسلم (٩٤٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٩١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وَالمِرَاءُ وَالْجِدَالُ فِي الدِّينِ بِدْعَةٌ ﴿١﴾.

≈ نعلم كُنْهَهُ فأمره إلى الله ونجري أمره على الظاهر؛ أي: على الإسلام؛ لأن النبي ﷺ أجرى على المنافقين أحكام الإسلام، كعبدالله بن أُبي ـ رئيس المنافقين ـ فإنه لما مات ودُلِيَ في حفرته «جاءه النبي ﷺ واستخرجه من حفرته، وألبسه قميصه ونفث فيه من ريقه، وصلى عليه، فلما أراد أن يصلي أخذ عمر بثوبه، وقال: تصلي على منافق، فقال النبي: «**أخِّر عني يا عمر فإني خيرت، فقيل لي:** ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، **فلو أعلم أني زدت على السبعين لزدت على السبعين**»، ثم صلى عليه[(١)].

وكان هذا قبل أن يُنهى، وقبل أن تنزل الآية، ثم لما نزل قولُه تعالى بعد ذلك: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [التوبة: ٨٤]، ترك الصلاة عليهم.

فالمقصودُ: أن المنافق الذي يلتزم بالأحكام، ولا ندري عن نفاقه شيئاً، فأمره إلى الله، وتجري عليه أحكام الإسلام، فيدفن ويصلى عليه، أما إذا علمنا نفاقه وكفره فلا نصلي عليه[(٢)].

﴿١﴾ كذلك: المراءُ والجدالُ في دين الله بدعة، فلا يجوز لإنسان أن يجادل في دين الله. قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقال: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. ≈

---

(١) هذه القصة رواها البخاري (١٢٦٩)؛ ومسلم (٢٤٠٠، ٢٧٧٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وأخرجها البخاري (١٢٧٠)؛ ومسلم (٢٧٧٣) من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، ورواها البخاري (١٣٦٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وأورد السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩) روايات أخرى غيرها.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٠٦)، (٢٤/ ٢٨٧).

وَنَعْتَقِدُ أَنَّ مَا شَجَرَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ، وَنَتَرَحَّمُ عَلَى عَائِشَةَ وَنَتَرضّى عَلَيْهَا﴿١﴾، وَالْقَوْلُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَلْفُوظِ، وَكَذَلِكَ فِي الاسْمِ وَالْمُسَمَّى بِدْعَةٌ﴿٢﴾؛ وَالْقَوْلُ فِي أَنَّ

≈ **وها هنا تفصيل**: فالجدال لإظهار الحق وإبطال الباطل مطلوب، أما الجدال والمراء في الدين؛ لأجل الخصومة أو لأجل إحقاقِ الباطل أو لأجل الإيذاء والإضرار بصاحبه، فلا يجوز.

﴿١﴾ ما شجر بين الصحابة من خلاف فأمره إلى الله، ونعتقد أنهم ما بين مجتهد ومصيب له أجران، وما بين مخطئ له أجر، ونعتقد أن الأخبار التي رويت عنهم منها ما هو كذب لا أساس له من الصحة، ومنها ما له أصل، ولكن زيد فيه وغيّر عن وجهه، ومنها ما هو صحيح ثابت، والصحيح والثابت: هم فيه ما بين مجتهد مصيب له أجران، وما بين مخطئ له أجر، كما حكى ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ. في «العقيدة الواسطية»[(١)].

وكذلك نترحم على عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا ونعتقد أنها أم المؤمنين، وأنها زوجة النبي ﷺ في الآخرة، وأنها الصديقة، وأن الله برأها من فوق سبع سموات، فمن رمى عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا بما برأها الله به، فهو كافر بالله العظيم بإجماع المسلمين؛ لأنه مكذب لله. فهي الصديقة بنت الصديق، وهي زوجة النبي ﷺ في الآخرة - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا وأرضاها -[(٢)].

﴿٢﴾ مُرادُه بقوله: «**وَالْقَوْلُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَلْفُوظِ**»؛ أي: قول: لفظي بالقرآن مخلوق، أو يقول: السبع الطوال من القرآن مخلوق، فهذا من البدع، فالقرآن كلام الله منزل غير مخلوق، لا تفرق بين ≈

---

(١) العقيدة الواسطية (١٧٣ ـ شرح الهراس).

(٢) انظر: «الصارم المسلول» (٣/ ١٠٥٠)؛ و«زاد المعاد» (١/ ١٠٦)؛ و«تفسير ابن كثير» (٥/ ٧٦).

الْإِيمَانَ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِدْعَةٌ﴿١﴾.

≈ اللفظ وبين الملفوظ؛ لأن بعض الناس يريد باللفظ الملفوظ، فيقع في المحظور، فهذا من البدع، فالقرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وهذه التفصيلات من البدع[(١)].

قوله: «وَكَذَلِكَ فِي الاسْمِ وَالْمُسَمَّى بِدْعَةٌ»[(٢)]؛ لأن من الناس من خاض في ذلك، فقال: هل الاسم هو المُسمَّى، أو هو غير المُسمَّى؟ فالكلام في هذا من البدع الحادثة وفيه إيهام؛ لأن الاسم قد يراد به نفس المُسمَّى، وقد يراد بالاسم مجرد اللفظ الدال عليه، كما إذا قيل: (الله) اسم عربي فهذا يريد الاسم، وإذا قيل: (الله) علم على الذات المقدسة فهذا يريد به المسمى، فالتفريق بين الاسم والمسمى، والتفريق بين اللفظ والملفوظ هذا من البدع.

قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر القائلين: بأن لفظنا بالقرآن مخلوق وأن حقيقة قولهم: هو قول الجهمية، قال: «فقابلهم قومٌ أرادوا تقويم السُّنَّة، فوقعوا في البدعة وردوا باطلاً بباطل، وقابلوا الفاسد بالفاسد، فقالوا: تلاوتنا للقرآن غير مخلوقة، وألفاظنا به غير مخلوقة؛ لأن هذا هو القرآن»، إلى أن قال: «فأنكر الإمام أحمد أيضاً على من قال: إن تلاوة العباد وقراءتهم وألفاظهم وأصواتهم غير مخلوقة، وأمر بهجران هؤلاء، كما جهَّم الأولين وبدعهم»[(٣)].

والمقصود أن هذا من البدع.

﴿١﴾ لأن الإيمان عمل الإنسان؛ وهو قولٌ وعملٌ واعتقاد، فالله تعالى خلق الإنسان وخلق عمله، فلا يُفْصَلُ العملُ عنه؛ فلا ≈

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٥٦ ـ ٢٧٨)؛ و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٨٠ ـ ٨٢).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٨٥ ـ ٢١٢)، (١٢/ ٦٧ ـ ٦٩).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٥٩).

....

≈ يقال: إن العمل غير مخلوق والإنسان مخلوق، والمقصود أن هذا مثل ما سبق من القول في مسألة اللفظ والملفوظ.

فهذه المسألة أيضاً شبيهة بالمسألتين السابقتين، وهي أنه لما ظهرت مقولة اللفظية القائلين: لفظنا بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق، تكلم الناس حينئذٍ في الإيمان، فقالت طائفة: الإيمان مخلوق، ودخل في ذلك ما تكلم الله به من الإيمان، مثل قوله: «لا إله إلا الله» فصار مقتضى قولهم: إن نفس هذه الكلمة مخلوقة، ولم يتكلم الله بها، فَبَدَّع الإمام أحمد هؤلاء.

قال شيخ الإسلام بعد إيراد هذه المسألة والكلام عليها، قال: «وهذه الأقوال كلها مبتدعة مخترعة، لم يقل السلف شيئاً منها، وكلها باطلة شرعاً وعقلاً، ثم ذكر في نهاية البحث أنه: من قال الإيمان مخلوق أو غير مخلوق فلا بد من الاستفصال منه، وما يريد بالإيمان، فإنه إذا أراد بالإيمان شيئاً من صفات الله، كقوله: «لا إله إلا الله» وإيمانه الذي دل عليه اسمه المؤمن، فهو غير مخلوق، وإن أراد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم، فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة[(١)].

فالمقصود أنَّ هذه المسألة، من البدع الحادثة مثل ما سبقها؛ لما فيها من الإيهام.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٥٥ ـ ٦٦٥).

[أقوال أهل التصوف
ـ مما خالفوا فيه أهل السُّنَّة ـ والرد عليهم]

وَاعْلَمْ أَنِّي ذَكَرْتُ اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى ظَاهِرِ مَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مُجْمَلاً مِنْ غَيْرِ اسْتِقْصَاءٍ؛ إِذْ قد تَقَدَّمَ الْقَوْلُ عن مَشَايِخِنَا الْمَعْرُوفِينَ مَنْ أَهْلِ الإمامة وَالدِّيَانَةِ، إِلَّا أَنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكُرَ عُقُودَ أَصْحَابِنَا الْمُتَصَوِّفَةِ فِيمَا أَحْدَثَتْهُ طَائِفَةٌ انتسبوا إِلَيْهِمْ مما قَدْ تخرصوا مِنَ الْقَوْلِ مما نَزَّهَ اللهُ تَعَالَى الْمَذْهَبَ وَأَهْلَهُ مِنْ ذَلِكَ.

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَقَرَأْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطبري فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ «التَّبْصِير» كَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى أَهْلِ طبرستان فِي اخْتِلَافٍ عِنْدَهُمْ؛ وَسَأَلُوهُ أَنْ يُصَنِّفَ لَهُمْ مَا يَعْتَقِدُهُ وَيَذْهَبُ إِلَيْهِ؛ فَذَكَرَ فِي كِتَابِهِ اخْتِلَافَ الْقَائِلِينَ بِرُؤْيَةِ اللهِ تَعَالَى؛ فَذَكَرَ عَنْ طَائِفَةٍ إِثْبَاتَ الرُّؤْيَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَنَسَبَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ إِلَى الصُّوفِيَّةِ قَاطِبَةً لَمْ يَخُصَّ طَائِفَةً دون طائفة.

فتبين أَنَّ ذَلِكَ عَلَى جَهَالَةٍ مِنْهُ بِأَقْوَالِ المحصلين مِنْهُمْ؛ وَكَانَ ممّنْ نُسِبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْقَوْلُ ـ بَعْدَ أَنِ ادَّعَى عَلَى الطَّائِفَةِ ـ ابْن أُخْتِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زَيْدٍ؛ واللهُ أَعْلَمُ بِمَحِلِّهِ عِنْدَ المحصلين؛ فَكَيْفَ بِابْنِ أُخْتِهِ﴿١﴾.

﴿١﴾ القول برؤية الله في الدنيا باطل، ويصادم النصوص، بل هو مِنْ أبطل الباطل، كما دلَّت الأدلة على ذلك، كقول الله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في الحديث الذي رواه الإمام مسلم في «صحيحه»: «**واعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا ربَّكُم حَتَّى تَمُوتُوا**»(١) ولا يستطيع أحد أن يَثْبُتَ لرؤية الله، ولذلك: لمَّا تجلى الله للجبل تدكدك، وصعق موسى عليه السلام كما قال تعالى: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

---

(١) تقدم تخريجه.

. . . .

≈ ومن الأدلة على ما تقدَّم؛ قولُهُ ـ عليه الصلاة والسلام ـ في حديث أبي ذر في «صحيح مسلم»: لما قيل له: هل رأيت ربك؟ فقال: «**نُورٌ أنَّى أُرَاهُ**»[(١)] وفي لفظ: «**رَأيتُ نُوراً**» وفي حديث أبي موسى الأشعري في «صحيح مسلم» أنه قال ﷺ: «**إنَّ اللهَ لا يَنَام، وَلا يَنْبَغِي لَه أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرفَعُهُ، يُرْفَعُ إلَيْهِ عَمَلُ الليلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وعَمَلُ النَّهارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيل، حِجَابُهُ النُّورُ ـ وفي لفظٍ: النَّارُ ـ لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انتهَى إليهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[(٢)]. وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشّورى: ٥١].

فهذه بعضُ النصوص الواردة في هذا الباب، وأيضاً: فإن الأمة قاطبة أجمعت، على أنَّ الله لا يراه أحدٌ في الدنيا، إلا ما روي عن الصوفية ولا عبرة بهم، لأنهم أصحاب شطحات، حتى إنَّ بعضهم يقول ـ إذا رأى الخضرة ـ: لا ندري لعل الله يكون في هذه الخضرة ـ نسأل الله العافية ـ. وقد مضى حكاية الإجماع على أن الله لا يراه ولم يره أحدٌ في الدنيا، ولم يختلفوا في نبينا محمد ﷺ وأجمعوا على أنه لم يره في الأرض، وإنما اختلفوا في رؤيته ليلة المعراج، هل رآه أم لا؟ على قولين، والصواب: أنه لم يره؛ لهذه الأحاديث التي سبقت، وإنما رآه بقلبه، ولم يره بعيني رأسه، وهذا الذي عليه المحققون، وهو الذي تدل عليه النصوص أيضاً، فكيف يقول هؤلاء الصوفية هذا الكلام؟[(٣)].

---

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه.
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٤٨٩، ٤٩٠)، (٦/ ٥١٢).

وَلَيْسَ إِذَا أَحْدَثَ الزَّائِغُ فِي نِحْلَتِهِ قَوْلاً نُسِبَ إِلَى الْجُمْلَةِ؛ كَذَلِكَ فِي الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ لَيْسَ مَنْ أَحْدَثَ قَوْلاً فِي الْفِقْهِ أو لبس فيها حديثاً يُنْسَبُ ذَلِكَ إِلَى جُمْلَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ[١].

وَاعْلَمْ أَنَّ ألفاظ الصُّوفِيَّةِ وَعُلُومَهُمْ تَخْتَلِفُ فَيُطْلِقُونَ أَلْفَاظَهُمْ عَلَى مَوْضُوعَاتٍ لَهُمْ وَمَرْمُوزَاتٍ وَإِشَارَاتٍ تَجْرِي فِيمَا بَيْنَهُمْ[٢]؛ فَمَنْ لَمْ يُدَاخِلْهُمْ عَلَى التَّحْقِيقِ وَنَازَلَ مَا هُمْ عَلَيْهِ رَجَعَ عَنْهُمْ خاسِئاً وَهو حَسِيرٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ إِطْلَاقَهُمْ لَفْظَ «الرُّؤْيَةِ» بِالتَّقْيِيدِ. فَقَالَ: كَثِيراً مَا يَقُولُونَ: رَأَيْت اللهَ.

وَذَكَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَوْلَهُ لَمَّا سُئِلَ: هَلْ رَأَيْت اللهَ حِينَ عَبَدْته؟ قَالَ: رَأَيْت اللهَ، ثُمَّ عَبَدْته. فَقَالَ السَّائِلُ: كَيْفَ رَأَيْته؟ فَقَالَ: لَمْ تَرَهُ العيون بِتَحْدِيدِ العَيَانِ؛ وَلَكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِتَحْقِيقِ الْإِيقَان».

---

[١] **مقصود المصنِّف**: أن يقول: ما ينسب إلى الصوفية من شناعات فلا ينسب إلينا، ونحن منه براء، فالكلام الذي يقولونه: لا نقره، فإذا أتى صوفي بقول شاذ فلا يُقرُّه عليه جميع الصوفية، كما أن الفقهاء من تكلم منهم بقَول شاذ لا يستدل به الفقهاء.

[٢] ومراد ابن خفيف أن الصوفية يتكلمون بألفاظ وعبارات ذات دلالات خاصة، بحسب اصطلاحاتهم؛ قد يفهم منها من لم يداخلهم، خلاف ما قصدوه منها، فيسيء الظن بهم. وألفاظ الصوفية واصطلاحاتهم، قد صنّف فيه البعض، فمن هذه الاصطلاحات التي تجري على لسانهم: القبض والبسط، والفناء والبقاء، والجمع والفرق، والوجد والذوق، والدَّهش، والوَلَهُ؛ كل هذه من ألفاظهم، واصطلاحاتهم.

ثُمَّ قَالَ: يُرَى فِي الْآخِرَةِ كَمَا أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ وَذَكَرَهُ رَسُولُهُ ﷺ.
هَذَا قَوْلُنَا وَقَوْلُ أَئِمَّتِنَا دُونَ الْجُهَّالِ مِنْ أَهْلِ الْغَبَاوَةِ فِينَا.
وَإِنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُ: أَنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَعْرَاضَهُمْ وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ﴿١﴾، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَبْلُغُ مَعَ اللهِ دَرَجَةً يُبِيحُ الْحَقَّ لَهُ مَا حُظِرَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ـ إِلَّا الْمُضْطَرَّ عَلَى حَالٍ يَلْزَمُهُ إِحْيَاءُ النَّفْسِ ـ وإن بَلَغَ الْعَبْدُ مَا بَلَغَ مِنَ الْعِلْمِ والعبادة ـ فَذَلِكَ كُفْرٌ بِاللهِ ﴿٢﴾، والقائل بذلك قائِلٌ بالإلحاد وَهُمُ المنسلخون مِنَ

﴿١﴾ يعني: أن النبي ﷺ ذكر ذلك في حجة الوداع فقال: «**إِنَّ دِمَاءَكُم وَأَمْوَالَكُم وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُم حَرَامٌ**»[(١)].

﴿٢﴾ يعني: من زعم أن الله أحل له شيئاً من المحرّمات كالدماء، أو الأموال أو الأعراض، أو غير ذلك ممَّا نهى الله عنه، فهو كافرٌ مُرْتد؛ إلا من كان مضطرًّا إلى إنقاذ نفسه؛ كالآكل من الميتة إن تحقق من الهلاك، إن لم يأكل منها، ونحو ذلك من الصور التي يذكرها الفقهاء.

والمقصود: أن من استباح ما حرَّم الله عن طريق التلقي والأخذ عن الله، كما يقوله بعض الصوفية، يقول أحدهم: حَدَّثني قلبي عن ربي، وأنه لا يحتاج إلى الرسالة، ولا يحتاج إلى جبريل؛ لأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه جبريل ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ فهذه الدعوى كفر وردَّة.

---

(١) الخطبة المتضمنة لتحريم الدماء، والأموال، والأعراض، أخرجها البخاري (٦٧)؛ ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه ورواها البخاري في مواضع متفرقة من الصحيح.
وأخرجها البخاري (١٧٣٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهما (١٧٤٢)، ورواها مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رضي الله عنه في صفة حجة النبي ﷺ.
وفي الباب أيضاً عن أنس، وعمَّار، وفضالة، وأبي سعيد، وغيرهم رضي الله عنهم. في السنن، والمسانيد، والمعاجم.

الدِّيَانَةِ﴿١﴾.

وَإِنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ: تَرْكُ إِطْلَاقِ الْعِشْقِ عَلَى اللهِ، وَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِاشْتِقَاقِهِ وَلِعَدَمِ وُرُودِ الشَّرْعِ بِهِ﴿٢﴾.

وَقَالَ: أَدْنَى مَا فِيهِ أَنَّهُ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ، وَفِيمَا نَصَّ اللهُ مِنْ ذِكْرِ الْمَحَبَّةِ كِفَايَةٌ.

وَإِنَّ مِمَّا نَعتَقِدُهُ: أَنَّ اللهَ لَا يَحِلُّ فِي الْمَرْئِيَّاتِ، وَأَنَّهُ المنفرد بِكَمَالِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ﴿٣﴾، وَأَنَّ

≈ فالله تعالى حرّم الدماء والأموال والأعراض في أعظم مَجْمَع حضره النبي ﷺ ـ إلا من كان مضطرًّا إليه ـ فَمَنْ تعدى شرع الله، وتعدى حدود الله، فقد كَفَرَ وارتد(١).

﴿١﴾ وهم الصوفية، الذين يقول أحدهم: حدثني قلبي عن ربي، ولا يلتزم بالشرع، ويقول: ليس هناك حاجة إلى الرسل؛ لأنه يأخذ عن الله مباشرة، أو من المعدن الذي يأخذ منه جبريل عليه السلام، وهو اللوح المحفوظ، وهؤلاء هم غلاة الصوفية الملاحدة الذين وصلوا إلى القول بوحدة الوجود ـ والعياذ بالله ـ.

﴿٢﴾ وإطلاق العشق على الله من عبارات الصوفية الباطلة، إنما الذي ورد في حقه تعالى المحبة والخلة فقط.

﴿٣﴾ وهذه عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، أنه تعالى لا يحل في أحدٍ من خلقه. وأن من ادَّعى حلوله تعالى في المرئيات فهو حلوليٌّ، ضالٌ؛ كافر، فالله سبحانه وتعالى بائن من خلقه، مستوٍ على عرشه، له الأسماء الحسنى والصفات العلا سبحانه وتعالى وله الكمال المطلق في ذاته، وأسمائه، وصفاته وأفعاله.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤١٧ ـ ٤٢٢)، (١٣/ ٢٦٦).

الْقُرْآنَ كَلَامُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ حَيْثُمَا تُلِيَ وَحُفِظَ وَدُرِّسَ ﴿١﴾.

وَنَعْتَقِدُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً وَاتَّخَذَ نَبِيَّنَا مُحَمَّداً ﷺ خَلِيلاً وَحَبِيباً، وَالْخُلَّةُ لَهُمَا مِنْهُ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَهُ الْمُعْتَزِلَةُ: أَنَّ الْخُلَّةَ الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ» ﴿٢﴾.

﴿١﴾ كلام الله غيرُ مخلوق، حيثما تلي: فهو كلام الله، وإن قُرئ فالمقروء كلام الله، وإن سُمع فالمسموع كلام الله، وإن حُفظ فالمحفوظ كلام الله، وإن كُتب فالمكتوب كلام الله، فهو في هذه المواضع كلها كلامه سبحانه حقيقة.

﴿٢﴾ كلام المعتزلة هذا من أبطل الباطل، فالخلة هي نهاية المحبة وكمالها وأهل السُّنَّة يثبتون المحبةَ لله ﷻ والخُلَّةَ على ما يليق بجلاله وعظمته، فالله تعالى له صفة الخلة، وله صفة المحبة، والله تعالى اتخذَ الخليْلَيْن إبراهيم ومحمداً عليهما السلام[(١)]، والخلة ـ كما تقدم ـ هي كمال المحبة ونهايتها، وسميت خلة؛ لأنها تتخلل شغاف القلب وتصل إلى سويدائه، فهي نهاية المحبة وغايتها، ولا يتسع قلب المخلوق لأكثر من خليل واحد، بخلاف المحبة فإن القلب يتسع لمحبة كثيرين.

ولهذا لما امتلئ قلب نبينا محمد ﷺ بخُلَّة الله، فما أصبح فيه متسعاً لأحد، ولهذا قال: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ أُمَّتِي خَلِيلاً لاتَّخَذْتُ أبا بَكْرٍ خَلِيلاً**»[(٢)] يعني: لو كان في القلب متسع لكان لأبي بكر، ≈

---

(١) عن جندب رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «**إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإن الله تعالى قد اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً...**» الحديث رواه مسلم (٥٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٤٦٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ: «**ولو كنتُ متخذاً خليلاً من أمتي؛ لاتخذت أبا بكر...**». ووقع عنده في صحيحه عنه، بألفاظ نحوها. لكن أخرجه (٤٦٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «... **ولو كنتُ متخذاً من الناس خليلاً؛ لاتخذتُ أبا بكر خليلاً...**» وبألفاظٍ أخرى في الصحيح. وأخرجه من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، بنحو رواية البخاري في الموضع المحال إليه: مسلمٌ في الصحيح (٢٣٨٢)، لكن أخرجه مسلم (٢٣٨٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه =

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَالْخُلَّةُ وَالْمَحَبَّةُ صِفَتَانِ للهِ هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِمَا»﴿١﴾

≈ لكن ليس فيه متسع، لكن لما كان الحب يسع كثيرين، كان قلبه ﷺ مُتسعاً لمحبة الكثيرين؛ فكان النبي يحب أسامة وأباه زيداً ﵄، ويحب عائشة ﵂، ويحب عمرو بن العاص ﵁، ويحب جماعة كثيرين، أما الخلة فكانت لله وحده وقد امتلأ قلبه بها.

والخلة والمحبة صفتان لله تليقان بجلال الله وعظمته وقد أنكرتهما المعتزلة والجهمية؛ وقالوا: الخلة والمحبة لا بد أن تكونا لمناسبة ومُشَاكلة بين المحب والمحبوب، وليس هناك مُشاكلة بين الرب والعبد. فلذلك أنكروهما وأبطلوهما، وهذا من جهلهم وضلالهم، فالمحبّة من أعظم الصِّلات بين الخالق والمخلوق، فالله تعالى يربي عباده، والعبد يتأله ربه ويعبده.

وتقدم معنا أنهم فسروا الخلة بالفقر والاحتياج، وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النِّساء: ١٢٥]، يعني: فقيراً محتاجاً إليه؛ وهذا من جهلهم وضلالهم؛ لأن كل أحد فقير إلى الله؛ حتى الكفرة فقراء إلى الله، فإذا فسَّرنا الخُلة بمعنى الفقر فيكون الكفرة شاركوا إبراهيم في الخلة، وكذلك الأصنام فقيرة محتاجة إلى الله، وكل الناس فقراء إلى الله، بل كل المخلوقات فقيرة إلى الله، وعلى هذا: فلا تكون هناك ميزة للخليل(١).

﴿١﴾ الخلة والمحبة صفتان إحداهما أقوى من الأخرى، والخلة هي نهاية المحبة وكمالها...

= بألفاظٍ عِدَّةٍ. ورواهُ أيضاً في صحيحه (٥٣٨٣) من حديث ابن مسعود ﵁ بألفاظٍ عِدَّةٍ. ورواه أيضاً في صحيحه (٥٣٢) عن جُندب بنحوه.

وهذا الحديث عَدَّهُ الكتّانيّ في نظم «المتناثر» (ص١٩٣) من نوع المتواتر، وذكره بالرواية عن أربعة عشر من الصحابة.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٧٧)، (٧/ ٥٦٧)، (١٠/ ٦٧ ـ ٦٩)؛ و«منهاج السُّنَّة» (٥/ ٣٥١ ـ ٣٥٣).

وَلَا تَدْخُلُ أَوْصَافُهُ تَحْتَ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْبِيهِ، وَصِفَاتُ الْخَلْقِ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَالْخُلَّةِ جَائِزٌ عَلَيْهِم الْكَيْفُ؛ وَأَمَّا صِفَاتُ الله تَعَالَى فَمَعْلُومَةٌ فِي الْعِلْمِ وَمَوْجُودَةٌ فِي التَّعْرِيفِ قَدْ انْتَفَى عَنْهُمَا التَّشْبِيهُ، فَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وحسم الْكَيْفِيَّةِ عَنْ ذَلِكَ سَاقِطٌ﴿١﴾».

وَمِمَّا نَعْتَقِدُهُ: أَنَّ اللهَ أَبَاحَ الْمَكَاسِبَ وَالتِّجَارَاتِ وَالصِّنَاعَاتِ وَإِنَّمَا حَرَّمَ اللهُ الْغِشَّ وَالظُّلْمَ﴿٢﴾ وَأَنَّ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ تِلْكَ الْمَكَاسِبِ فَهُوَ ضَالٌّ مُضِلٌّ مُبْتَدِعٌ﴿٣﴾؛ إِذْ لَيْسَ الْفَسَادُ وَالظُّلْمُ وَالْغِشُّ مِنَ التِّجَارَاتِ وَالصِّنَاعَاتِ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ الْفَسَادَ؛ لَا الْكَسْبَ وَالتِّجَارَةَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَائِزٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

﴿١﴾ يعني: صفة المخلوق تُكَيَّف وتُعْلَم، أما صفة الخالق فلا تُكَيَّف ولكن تُعْلَمُ وتُثْبَتُ، ونعتقد أن لها كيفية لا يعلمها إلا هو ﷻ.

﴿٢﴾ ولهذا سئل النبي ﷺ أي الكسب أفضل؟ قال: «**عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ**»(١)، وقوله: «**عمل الرجل بيده**»، يشير إلى أنَّ الصناعات كلها مباحة، والبيع المبرور كذلك مباح، فأيُّ صناعة من الصناعات؛ كالحدادة، والبناء والدِّهان والسباكة والكهرباء، والنجارة والجزارة والخياطة: كلها مباحة، إلا إذا كان فيها غش. والبيوع كذلك مباحة، ولهذا أجاب النبي ﷺ على الذي سأله أي الكسب أفضل؟ فقال: «**عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور**».

﴿٣﴾ لأنه أنكر ما دلت عليه النصوص، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

---

(١) رواه أحمد (٤/١٤١) والطبراني في الكبير (٤٤١١)؛ وفي الأوسط (٧٩١٨)؛ والحاكم (٢/١٣) من حديث رافع بن خديج. وصححه الألباني في الصحيحة (٦٠٧) وساق له شاهداً من حديث ابن عمر ﷺ.

وَإِنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُه: أَنَّ اللهَ لَا يَأْمُرُ بِأَكْلِ الْحَلَالِ ثُمَّ يُعْدِمُهُمُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ﴿١﴾؛ لِأَنَّ مَا طَالَبَهُمْ بِهِ مَوْجُودٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ وَالْمُعْتَقَدُ أَنَّ الْأَرْضَ تَخْلُو مِنَ الْحَلَالِ وَالنَّاسَ يَتَقَلَّبُونَ فِي الْحَرَامِ؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ إِلَّا أَنَّهُ يَقِلُّ فِي مَوْضِعٍ وَيَكْثُرُ فِي مَوْضِعٍ؛ لَا أَنَّهُ مَفْقُودٌ مِنَ الْأَرْضِ﴿٢﴾.

وَمِمَّا نَعْتَقِدُهُ: أَنَّا إِذَا رَأَيْنَا مَنْ ظَاهِرُهُ جَمِيلٌ لَا نَتَّهِمُهُ فِي مَكْسَبِهِ وَمَالِهِ وَطَعَامِهِ﴿٣﴾؛ جَائِزٌ أَنْ يُؤْكَلَ طَعَامُهُ وَالْمُعَامَلَةَ فِي تِجَارَتِهِ؛ فَلَيْسَ عَلَيْنَا الْكَشْفَ عن ماله. فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ عَلَى سَبِيلِ الِاحْتِيَاطِ؛ جَازَ إِلَّا مِنْ دَاخِلِ الظُّلْمَةِ﴿٤﴾.

وَمَنْ يَزِعُ عَنِ الظُّلْمِ وَأَخَذَ الْأَمْوَالَ بِالْبَاطِلِ وَمَعَهُ غَيْرُ ذَلِكَ:

﴿١﴾ أي: أن الله تعالى أمر بالأكل الحلال كما في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] يعني: حلالاً طيباً، فلا بد أن يكون الحلال موجوداً، ولا يمكن أن يأمر بشيء يستحيل وجوده، فدل هذا على أن الحلال موجود والحرام موجود، فالحلال ـ أي: الكسب الحلال ـ له صورٌ شتّى مثل الصناعات التي يعملها الناس بأيديهم، كل هذه من الكسب الحلال، فمن حرم الصناعات فقد صادم النصوص.

﴿٢﴾ لا يمكن أن يُفْقَدَ الحلالُ من الأرض وجاء في الحديث: «أن في آخر الزمان من لم يأكل الربا، ناله من غباره»، لكن هذا لا ينفي وجود الحلال.

﴿٣﴾ فلا يُتَّهم الرجلُ في حلِّ مكسبه؛ لأجل طيب مظهره وأحواله.

﴿٤﴾ لا ينبغي أن يسأل أحدٌ هذا السؤال إلا إذا عُرِفَ بالكسب الحرام، أو عُلِمَ أن هذا المال أو هذا الطعام بعينه مُحرَّمٌ، فلا ينبغي أخذه أو تعاطيه.

≈

فَالسُّؤَالُ وَالتَّوَقِّي؛ كَمَا سَأَلَ الصِّدِّيقُ غُلَامَهُ﴿١﴾؛ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مِنَ الْمَالِ سِوَى ذَلِكَ مِمَّا هُوَ خَارِجٌ عَنْ تِلْكَ الْأَمْوَالِ فَاخْتَلَطَا فَلَا يُطْلَقُ

≈ وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنه إذا اختلط مالُ الرَّجل الحلال بالحرام فلا بأس أن تأكل من طعامه، بدليل النبي ﷺ أكل طعام اليهود، وقبل هديتهم ـ وهم يأكلون السحت ـ فإذا لم تعلم أن هذا الشيء بعينه حرام فلا بأس من تعاطيه وأخذه(١).

تنبيهٌ: وقعت الجملة في هذه النسخة هكذا: ووقع في النسخة المطبوعة ضمن مجموع الفتاوى مثله إلا أنَّ فيها: «فليس علينا الكشف عمَّا قاله».

﴿١﴾ يعني: يتهمه في مأكله من أجل ذلك. وهذا فيه نظر؛ فإنه إذا كان مكسبه محرماً، فقد يكون له مكسب آخر حلالاً، فيكون مختلطاً، ومن ذلك بيت المال، قال الشافعية: بيت المال نصرف منه إذا انتظم ولم ينتظم، فمن أزمنة بعيدة وبيتُ المال يختلط فيه الحلال بالحرام، ومع ذلك لا بأس بأخذ المرتبات وغيرها من هذا المال المختلط، كما قرر ذلك شيخ الإسلام وغيره فأفتوا بأن المختلط لا بأس بأخذه، وتعاطيه، لكن الممنوع إذا علمت أنَّ هذا الشيء بعينه محرَّم.

إلا عرف بعينه أن هذا المال محرم فلا يأكل من طعامه، وذلك مثلما كان من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في الصحيح عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان لأبي بكر غلام يخرج له الخراج، وكان أبو بكر يأكل من خراجه، فجاء يوماً يشيء فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: أتدري ما هو؟ فقال أبو بكر: وما هو؟ قال: كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية، وما أحسن الكهانة، إلا أني خدعته فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه، فأدخل أبو بكر يده، فقاء كل شيء في بطنه»(٢).

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٢٤١، ٢٤٢).
(٢) رواه البخاري (٣٨٤٢).

عَلَيْهِ اسم الْحَلَالِ وَلَا الْحَرَامِ إِلَّا أَنَّهُ مُشْتَبَهٌ؛ فَمَنْ سَأَلَ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ كَمَا فَعَلَ الصِّدِّيقُ.

وَأَجَازَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَسَلْمَانُ رضي الله عنهما[(١)] قَالَا: «كُلْ مِنْهُ وَعَلَيْهِ التَّبِعَةُ»، وَالنَّاسُ طَبَقَاتٌ، وَالدِّينُ: الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ.

وَإِنَّ مِمَّا نَعْتَقِدُهُ: أَنَّ الْعَبْدَ مَا دَامَ أَحْكَامُ الدَّارِ جَارِيَةً عَلَيْهِ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْخَوْفُ والرَّجَاءُ﴿١﴾ فكُلُّ مَن ادَّعَى الْأَمْنَ فَهُوَ جَاهِلٌ بِاللهِ وَبِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ

﴿١﴾ يعني: أن أحكام الدار تكون جاريةً عليه، إذا كان حياً ولم تصل الروح إلى الحلقوم، وإذا كان عقله ثابتاً، فلا يسقط عنه الخوف والرجاء، فهو يخاف من الله، ويخاف من عقابه ويرجوه؛ فلا يَيْأس، ولا يقنط؛ لأن القنوط واليأس من روح الله شؤمٌ وسوء ظنٍ بالله، كما أن الأمن من عقاب الله يجعله يسترسل في المعصية، فينبغي للمؤمن أن يكون بين الخوف والرجاء، فيعبد الله خائفاً راجياً؛ خوفاً يمنعه من الاسترسال في المعاصي، ورجاءً يدفع به اليأسَ والقنوطَ من رحمة الله، وإساءة الظَّنِّ به تعالى، فيكون الخوف والرجاء للعبد كجناحي الطائر، كما قال تعالى عن عباده المؤمنين: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السَّجدة: ١٦]، وقال عن أنبيائه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وقال سبحانه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء: ٥٧].

---

(١) الأثران رواهما عبدالرزاق في «مصنفه» (١٤٦٧٥، ١٤٦٧٧)، باب: طعام الأمراء وأكل الربا؛ فقد روى عبدالرزاق بسنده عن ذر بن عبد الله عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: جاء إليه رجل، فقال: إن لي جاراً يأكل الربا، وإنه لا يزال يدعوني، فقال: مَهْنأهُ لك، وإثمه عليه. ثم ذكر مثله عن سلمان رضي الله عنه.

﴿٩٩﴾ [الأعرَاف: ٩٩]، وَقَدْ أَفْرَدْتُ كَشْفَ عَوَارِ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ.

وَنَعْتَقِدُ: أَنَّ الْعُبُودِيَّةَ لَا تَسْقُطُ عَنِ الْعَبْدِ مَا عَقِلَ وَعَلِمَ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ﴿١﴾ مُمَيِّزاً عَلَى أَحْكَامِ الْقُوَّةِ وَالِاسْتِطَاعَةِ؛ إِذْ لَمْ يُسْقِطِ اللهُ ذَلِكَ

﴿١﴾ أي: ما دام العبد عاقلاً مميِّزا فلا تسقط عن العبودية، وهذا أجمع عليه المسلمون، وهو مقتضى النصوص الشرعية التي دلَّت أن كل عاقلٍ عالم لا تسقط عنه التكاليف؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحِجر: ٩٩] فلا يسقط التكليف إلا بأحد أمرين: إما رفع العقل، بأن كان صغيراً لم يبلغ، أو مجنوناً أو مغمًى عليه، فهذا تسقط عنه التكاليف، الأمر الثاني: الموت أما ما دام العقل ثابتاً والحياة موجودة، فإنه يكون مُكَلَّفاً.

وقالت الصوفية: تسقط التكاليف عن بعض الناس، وهم ـ بزعمهم ـ الخواص الذين وصلوا إلى مرتبة عالية، وتجاوزوا مرتبة العوام، وقد ألغوا صفاتهم وأفعالهم البشرية، وتحققوا بصفات الأحدية، فسقطتْ عنهم التكاليف، واستدلوا بقوله: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحِجر: ٩٩]، فقالوا اليقين: العلم، فإذا وصل العبد إلى اليقين الذي هو العلم؛ سقطت عنه التكاليف.

وكذلك تقسيمهم الناس إلى طبقات: مَنْ عليهم التكاليف وهم العامة، ومن تسقط عنهم التكاليف وهم الخاصة، الذين وصلوا إلى الله، وتجاوزوا مرتبة العامة، أما أصحاب المرتبة الثالثة فهم: خاصة الخاصة، الذين هم أصحاب وحدة الوجود، فهؤلاء خواص أولياء الله عند هؤلاء الزنادقة الملاحدة.

فالحاصل: أن هذا تقسيمٌ باطل، وأن مذهب أهل الاتحاد: كفر وضلال، وقد نصَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ على أن من قال بسقوط التكليف عن أحدٍ من الناس ـ وعقله ثابت في زمن الحياة ـ ≈

عَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴿١﴾، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ قَدْ

≈ فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل مُرتداً[1] ـ نعوذ بالله ـ.

فالتكاليف لا تسقط عن أحدٍ أبداً، إلا عن من فقد عقله، أو مات، أما قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ۝٩٩﴾ فمعناه: حتى يأتيك الموت.

﴿١﴾ والأنبياء أشرف الناس، ومع ذلك فهم أعظم الناس عبودية لله، وهم الذين وفوا مقام العبودية حقها ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، وأشرف مقامات نبينا ﷺ، العبودية ـ خاصة ـ والرسالة؛ ولهذا وصفه الله بالعبودية في المقامات العالية وفي مقام التحدي كما قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، وقال في الإسراء: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ووصفه بالعبودية أيضاً في مقام الدعوة، فقال سبحانه: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ﴾ [الجنّ: ١٩]، فأشرف مقامات النبي ﷺ العبودية الخاصة بالرسالة فكيف بغيره؟

وما قالوا هذا الكلام؛ بسقوط التكاليف عن الخواص ـ بزعمهم ـ إلا لكفرهم وضلالهم وانحرافهم ـ عياذاً بالله ـ.

فإذا زَوَّجَ شخصٌ شخصاً يعتقد اعتقاداً كفرياً فالزواج باطل بدليل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّۖ فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِۖ لَا هُنَّ حِلّٞ لَّهُمۡ وَلَا هُمۡ يَحِلُّونَ لَهُنَّۖ﴾ [المُمتحنة: ١٠]، فالمؤمنات لا يحللن للكفَّار، ولا هم يحلون لهنَّ أي: للمؤمنات، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ﴾ [البقرة: ٢٢١]، هذا ومن يقول بسقوط التكاليف كافر زنديق فكيف يُزوَّج؟!

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤٢٢).

خَرَجَ مِنْ رِقِّ الْعُبُودِيَّةِ إِلَى فَضَاءِ الْحُرِّيَّةِ ﴿١﴾ بِإِسْقَاطِ الْعُبُودِيَّةِ وَالْخُرُوجِ إِلَى أَحْكَامِ الأحدية المبدئية ﴿٢﴾ بِعَلَائِقِ الآخرية، فَهُوَ كَافِرٌ لَا مَحَالَةَ؛

﴿١﴾ قوله: «زَعَمَ» يشيرُ به إلى زعم الصوفية، الذين يقولون: إن العبد إذا وصل إلى الله، فإنه يخرج إلى فضاء الحرية، ويتحرّر من رِقّ العبودية والدين والأوامر والنواهي؛ فتسقط عنه التكاليف ويَحلّ له كل ما كان محرماً عليه من قبل، فيقع في المعاصي، فيستبيح السرقة، والزنا، وشرب الخمر، وغشيان المحارم، حتى بلغ الأمر ببعض الزنادقة الصوفية، المدَّعين للمشيخة، أن يستحل الفروج، ويدخل على زوجات مريديه، ويرتكب معهن الفاحشة! والتلميذ مع هذا في غاية الاستسلام لشيخه، وكمال الاعتقاد، والتسلم!! وظنّه بشيخه بلوغ مرتبة المعرفة واليقين، وسقوط التكليف عنه!

﴿٢﴾ الأحدية: يعني: يكون هو والله شيئاً واحداً، فيتحد بالله ـ نعوذ بالله ـ وهذا قول الاتحادية ـ أكفر الناس ـ القائلين بوحدة الوجود، وأن الرب عبد والعبد رب، فأنت الرب وأنت العبد، فلا فرق بينهم كما قال رئيسهم ابن عربي ـ رئيس وحدة الوجود ـ: «ولما حيَّرتني هذه الحقيقة أنشدتُ على حكم الطريقة للخليفة:

الربّ حقٌ والعبد حَقٌ يا ليت شعري من المكلف
إن قلت عبد فذاك مَيِّتٌ أو قلت رب أنى يُكلَّف»[1]

ومقصودُه أن يقول: ما أدري أيهم العبد وأيهم الرب، العبد هو الرب، والرب هو العبد، إن قلت العبد، كيف يُكلّف؟ وإن قلت رب كيف يُكلَّف؟

ويقول ابن سبعين في رسالة «الإحاطة» ـ وهي الرسالة (١٤٣) من رسائله ـ: «ربّ مالك، وعبدُ هالك، ووهم حالك، وحق سالك، وأنتم ذلك». ≈

---

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٢).

≈ يعني: أن هذه الكثرة، وهذا التعدد، إنما هو بحكم الوهم، وإلا فما ثَمَّ غيْر الله.

ولذلك يقول أهل الوحدة هؤلاء:

سِرْ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّ اللهَ ثَم   وَقُلْ مَا شِئْتَ فَالوَاسِعُ اللهُ

أي: كل شيء ترى في هذا الوجود فهو الله.

هكذا يُصرِّحون بهذه الزندقة ـ والعياذ بالله ـ فإذا قيل لهم أنتم مجانين، ولا يقول هذا عاقل، قالوا: هذا التعدد وهُمٌ، وأنت لا تفهم مذهب الاتحادية إلا إذا خرقت العقل، وخرقت الشرع، وخرقت الحس، يعني الغ عقلك؛ حتى تكون مجنوناً، وألْغ الشرع؛ حتى تتحرر من الأديان، ثم بعد هذا: تفهم مذهب الاتحادية ـ نسأل الله السلامة والعافية، ونعوذ بالله من ذلك كله ـ أمَّا العامة على الفطرة وفي عافية من هذه الأشياء، فكان لا بد أن يذكره محمد بن الخفيف رَحِمَهُ اللهُ باعتباره من أئمة القوم، ليبينه لطلبة العلم ليحذروا الوقوع في مثل هذا الشطح، ويتجنبوا سلوك طريق أهل هذه الزندقة الكفرية.

وأتباع مذهب الاتحادية موجودون الآن، ولهم من المنتسبين إلى العلم من يدافع عنهم، وابن عربي له كتب (الفتوحات المكية) و(فصوص الحكم)، وله أيضاً (معارضة القرآن) وطريقته في كتابه «الفصوص» ـ جمعُ فصّ ـ أنه مثلاً يأتي بقصة نوح ثم يأتي بما يعارضها من التفسيرات الإشارية، الباطنية، الإلحادية، ثُم يأتي ـ مثلاً ـ بقصة هودٍ ويسلك في تفسيرها المسلك ذاته، وهكذا ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

إلَّا مَن اعْتَرَاهُ عِلَّةٌ أَوْ رَأْفَةٌ؛ فَصَارَ مَعْتُوهاً أَوْ مَجْنُوناً أَوْ مبرسماً[١]، وَقَدِ اخْتَلَطَ عَقْلُهُ أَوْ لَحِقَهُ غَشْيَةٌ ارتفع عَنْهُ بِهَا أَحْكَامُ الْعَقْلِ[٢] وَذَهَبَ عَنْهُ التَّمْيِيزُ وَالْمَعْرِفَةُ؛ فَذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ مُفَارِقٌ لِلشَّرِيعَةِ.

وَمَنْ زَعَمَ الْإِشْرَافَ عَلَى الْخَلْقِ حتى يَعْلَمَ مَقَامَاتِهِمْ وَمِقْدَارَهُمْ عِنْدَ اللهِ بِغَيْرِ الْوَحْيِ الْمُنَزَّلِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ[٣].

وَمَنِ ادَّعَى: أَنَّهُ يَعْرِف مَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ الله.

وَمَنِ ادَّعَى: أَنَّهُ يَعْرِفُ مَآلَ الْخَلْقِ وَمُنْقَلَبَهُمْ وَأنهم عَلَى مَاذَا يَمُوتُونَ وَيُخْتَمُ لَهُمْ بِغَيْرِ الْوَحْيِ مِنْ قَولِ اللهِ وَقَوْلِ رَسُولِهِ ﷺ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ[٤].

---

[١] «مَعْتُوهاً» أي: ناقص العقل، «مبرسماً» أي: يهذي هذيان من به خلل في رأسه.

[٢] أي: ارتفع عنه بسبب هذه الغشية والإغماء أحكام العقل.

[٣] من زعم أنه يُشرف على الخلق، وأنه يعلم أحوال الناس بدون وحي، أو شيئاً من الغُيوب، كمن يدَّعي معرفة المؤمن من غير المؤمن، والشقي من السعيد، ونحو ذلك من الأمور الغيبية؛ ولم يكن مُسْتَنَدُه فيه الوحيُ؛ مما نصّ عليه الكتاب العزيز، أو أخبر به الصادقُ المصدوق ﷺ، فهذا كافرٌ؛ مصادم لقوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [النَّمل: ٦٥].

[٤] هذه رِدة ـ والعياذ بالله ـ؛ لأن هذا من دعوى علم الغيب فإذا عُلم هذا وبُيِّن له وأصر فإنه يُكَفَّرْ بعينه، وإذا كان مثله يجهل، أو كان مظنة الجهل، فتبيَن له الحُجج، وتقام عليه، فإن تاب وإلا كُفِّرَ بعينه.

وَالْفِرَاسَةُ حَقٌّ عَلَى أُصُولٍ ذَكَرْنَاهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا سَمَّيْنَاه فِي شَيْءٍ﴿١﴾.

﴿١﴾ الفِراسة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الفراسة الإيمانية: ـ وهي الأهم ـ وهي: خاطرُ نورٍ يقذفه الله في قلب العبد، وهذا الخاطر؛ يهجم على الإنسان ويثب عليه وثوب الأسد على فريسته، واشتقت الفراسة من الفريسة، وهي التي جاءت في الحديث: «**اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله**»(١)؛ لأن الله قذف في قلب عبده المؤمن هذا النور، والحديث ذكره الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقال: إنه ضعيف(٢)، ولكن الحديث له طرق ساقها الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سورة الحجر، في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر: ٧٥]، وساق له عدة طرق يشد بعضها بعضاً، والحديث حسن لا بأس به.

الثاني: الفراسة الرياضية: وهي فراسةُ الصوفية والفلاسفة وهي بعيدة عن الفراسة الإيمانية، وطريقتها: الجوع والسهر، والخلوة، والصمت، فإذا أجاع نفسه، وقلل من الأكل، وقلل من النوم، واختلى الليالي والمسمَّاة عندهم بـ «الأربعينية» وامتنع عن الكلام، كما يسلكه، ويفعله الأظناء ـ كثيروا الوهم ـ والأطباء، ويقولون: إن النفس إذا تجردت عن العوائق والشواغل؛ صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها، وهذا القسم مشترك بين الكافر والمؤمن، ≈

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/٥٤٣) والحديث أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري: الترمذي (٣١٢٧)، وقال: «هذا حديث غريب»؛ والطبراني في «الأوسط» (٧٨٤٣)؛ والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٥٤)؛ وابن جرير في «التفسير» (١٤/ ٣١، ٣٢)؛ والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٩). وفي الباب عن أبي أمامة، وابن عمر، وأبي هريرة، وثوبان بأسانيد ضعيفة. وانظر لتفصيل الكلام عليها جميعها.

(٢) «السلسلة الضعيفة» (٤/ ٢٩٩ ـ ٣٠٢).

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ صِفَاتِهِ قَائِمَةٌ بِصِفَاتِهِ ـ وَيُشِيرُ فِي ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ الأيد وَالْعِصْمَةِ والتَّوْفِيقِ وَالْهِدَايَةِ ـ وَأَشَارَ إِلَى صِفَاتِهِ ﷻ الْقَدِيمَةِ فَهُوَ حُلُولِيٌّ قَائِلٌ بِاللَّاهُوتِيَّةِ وَالِالْتِحَامِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ لَا مَحَالَةَ﴿١﴾.

≈ وهي ليست دليلاً على إيمان أو ولاية وكثيراً من الجهَّال يغترُّ بها، وهي فراسة لا تكشف عن حق نافع، ولا عن طريق مستقيم، وللإمام ابن القيم في «مدارج السالكين» تعرضٌ لهذا النوع من الفراسة ـ بل وغيره ـ فليرجع إليه من أراد الاستزادة[١].

الثالث: فراسة خِلْقِيَّة: وهي الاستدلال بالخَلْقِ، نحو قولهم: من كان كثير لحم الخدين فهو غليظ الطبع، ويستدلون بقصر العنق على المكر، وبطول الرقبة على الغباء، وبجمود العينين على بلادة صاحبها، وبسعة الصدر على سعة الخُلُق وهكذا. فهذه الاستدلالات قد تصيب وقد تخطئ، وهي مشتركة بين المؤمن والكافر، ودائرة بين المدح والذم، وبين الصدق والكذب.

﴿١﴾ يعني: زعم أن صفات المخلوق، قائمة بصفات الخالق، فهذا إذا اعتقد مثل هذا كَفَرَ، فمن وصف الله بوصف المخلوقات، فقد نزع إلى قول الاتحادية، والحلولية، فإنَّ من الصوفية من يقول: هذا مقام وحالُ الواصلين؛ أي: مَنْ شَهِدَ وجوداً واحداً مطلقاً؛ نافياً وجود الأغيار، كما تقوله الطائفة الوجودية المارقة، أو من يصرّح **بالحلول الخاص**، فيخرج إلى مشابهة النصارى، القائلين بحلول «اللاهوت» في «الناسوت». يعني: إن الله حلَّ في عيسى ـ والعياذ بالله ـ كحلول الماء في الإناء فهذا حلول خاص، وقد ذكر شيخ الإسلام أن هذا أيضاً قول غلاة الرافضة الزاعمين أنَّ الله حلَّ في علي بن أبي طالب، وأئمة أهل البيت، هو أيضاً قول الغالية من النساك، الذين يقولون بحلوله تعالى في الأولياء؛ كالحلاج وغيره[٢]. ≈

---

(١) (٢/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢/ ١٧١ ـ ١٧٢)

وَنَعْتَقِدُ: أَنَّ الْأَرْوَاحَ كُلَّهَا مَخْلُوقَةٌ﴿١﴾، وَمَنْ قَالَ إِنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، فَقَدْ ضَاهَى قَوْلَ النَّصَارَى ـ النسطورية ـ فِي الْمَسِيحِ﴿٢﴾ وَذَلِكَ كُفْرٌ بِاللهِ الْعَظِيمِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ شَيْئاً مِنْ صِفَاتِ اللهِ ﷻ حَالٌّ فِي الْعَبْدِ﴿٣﴾، وَقَالَ بِالتَّبْعِيضِ عَلَى اللهِ فَقَدْ كَفَرَ؛ وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَلَا حَالٍّ فِي مَخْلُوقٍ؛ وَأَنَّهُ كَيْفَمَا تُلِيَ وَقُرِئَ وَحُفِظَ فَهُوَ صِفَةُ اللهِ ﷻ﴿٤﴾، وَلَيْسَ الدَّرْسُ مِنَ الْمَدْرُوسِ﴿٥﴾ وَلَا التِّلَاوَةُ مِنَ

≈ **والحلول العام**، كقول الحلوليين: إن الله حال بذاته في كل مكان وهذا يذكره أئمة السُّنَّة عن طائفة من متقدمي الجهمية وغالب متعبديهم.

وهناك: اتحاد خاص، وهو قول اليعقوبية من النصارى الذين يزعمون أن الرب اتحد بعيسى وأنَّ «اللاهوت» و«الناسوت» امتزجا واختلطا؛ كاختلاط الماء باللبن.

والإتحاد العام، كمن يقول: إن عين وجود الله؛ هو وجود الكائنات، وهذا قول ابن عربي ومن وافقه.

﴿١﴾ لأن مِنَ الناس مَنْ يقول: إن الأرواح غير مخلوقة، يعني: قديمة؛ ليست مُحدثة، فمن ادعى قِدَمها، فقد شابه قولُه، قول النسطورية في المسيح ﵇ وهذا كفرٌ.

﴿٢﴾ ومن قال: إن صفات الخالق حلت في المخلوق: كَفَرَ.

﴿٣﴾ والقرآن كلام الله غيرُ مخلوق ولا حَال في مخلوق، وهذا قول أهل السُّنَّة والجماعة.

﴿٤﴾ والقرآن إن تلي فهو كلام الله المتلوّ، وإن حُفظ؛ فكلام الله المحفوظ، وإن سُمع؛ فكلام الله المسموع، وإن كُتب ورُسم؛ فكلام الله المرسوم، فهو في هذه الأحوال كلها حقيقة، ليس مجازاً.

﴿٥﴾ الدرس: القراءة، والمدروس: كلام الله الذي يدرسونه، ≈

الْمَتْلُوِّ؛ لِأَنَّهُ ﷻ بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ وَصِفاتِهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَمَنْ قَالَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ.

وَنَعْتَقِدُ: أَنَّ الْقِرَاءَةَ الْمُلَحَّنَةَ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ ﴿١﴾.

وَأَنَّ الْقَصَائِدَ بِدْعَةٌ ﴿٢﴾، وَمَجْرَاهَا عَلَى قِسْمَيْنِ: فَالْحَسَنُ مِنْ ذَلِكَ ما ذَكَرَ آلَاء اللهِ وَنَعْمَائهُ وَإِظْهَارَ نَعْتِ الصَّالِحِينَ وَصِفَةِ الْمُتَّقِينَ فَذَلِكَ جَائِزٌ وَتَرْكُهُ وَالِاشْتِغَالُ بِذِكْرِ اللهِ وَالْقُرآنِ وَالْعِلْمِ أَوْلَى بِهِ ﴿٣﴾،

≈ كما قال الله تعالى: ﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [آل عمران: ٧٩] فالدرس غير المدروس، والتلاوة غير المتلو، فالتلاوة فعلك أنت، والمتلو كلام الله، والدرس فعلك أنت، والمدروس كلام الله.

﴿١﴾ قوله: «**القراءة الملحنة**» يعني: مَنْ يلحِّنُ قراءته ويطرِّبها؛ كتلحين الغناء، ومراده بالقراءة الملحنة هي: التمطيط في القراءة، والتلحين بما يشبه ألحان الغناء، مثل لحون الأعاجم، ومثله الأذان الملحن وهو مكروه وبدعة فإنه قد ثبت في صحيح البخاري[(١)] معلقا ووصله ابن أبي شيبة[(٢)] أن عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللهُ قال لمؤذنه: «أَذِّنْ أذاناً سَمْحاً، وإلَّا فَاعْتَزِلْنَا»، وسمحاً؛ أي: بلا نغمات، ولا تطريبٍ.

﴿٢﴾ وذلك كالقصائد والأناشيد التي يفعلها الصوفية، ونرى الآن من يفعل هذا ويتشبه بهم.

﴿٣﴾ يعني: هذا النوع الأول من القصائد التي فيها ذكر آلاء الله ونعم الله وذكر أخبار الصالحين، وصفات المتقين، كل هذا طيب، ولا بأس به، لكن قراءة كلام الله أفضل من قراءة هذه القصائد، وكذلك تعلُّم العلم الشرعي أيضاً أفضل، لكن النوع الثاني المذكور ≈

---

(١) صحيح البخاري، بَاب رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٧٥).

وَمَا جَرَى عَلَى وَصْفِ الْمَرْئِيَّاتِ وَنَعْتِ الْمَخْلُوقَاتِ فَاسْتِمَاعُ ذَلِكَ عَلَى اللهِ كُفْرٌ وَاسْتِمَاعُ الغِنَاء وَالرُّبَاعِيَّاتِ عَلَى اللهِ كُفْرٌ ﴿١﴾ والرَّقْصُ بِالْإِيقَاعِ ﴿٢﴾ وَنَعْتُ الرَّقَّاصِينَ عَلَى أَحْكَامِ الدِّينِ فِسْقٌ وَعَلَى أَحْكَامِ التَّوَاجِدُ والنَّغَامِ لَهْوٌ وَلَعِبٌ ﴿٣﴾ .

≈ بعد هذا: ممنوع وكذلك الدُّفُّ ممنوع، وهو خاصٌّ بالنساء، وإنما ورد في العرس وفي يوم العيد خاصة، وكذلك يُباح للجواري الصغار في يوم العيد، كما حصل للجاريتين اللتين كانتا تغنيان في بيت النبي ﷺ[1]. وأمَّا الرجال فليس لهم استعمال الدف.

﴿١﴾ يعني: اعتقاد أنها كلام الله أو أنها من صفات الله؛ يرجع بذلك إلى قول الاتحادية، فإنه إذا استمع القصائد والرباعيات، واعتقد أنها وصف الله، وأنها كلام الله كفَر.

﴿٢﴾ يعني: الرقص مع وقع العود، فهذا فسق، وهو من فعل الفسقة.

﴿٣﴾ التواجد هو: استدعاءُ الوجد، بنوعِ تكلّفٍ، أو بمصادفةٍ بلا تعمُّدٍ فتضطرب الجواري طرباً، أو حُزناً، بسبب السماع، فمنهم من يصيبه الصعقُ والغشي، ومنهم من يتأوَّه، وقد تعتريهم أحوالٌ أخرى.

ولا تخلو سماعات أولئك القوم من الأشعار الماجنة، التي فيها وصْف الخدود والقدود، مع ما يصاحب ذلك من الاختلاط بالأحداث.

فبالجملة: مفاسِدُهُ لا حصر لها فالتديّنُ بهذا فسقٌ وضلالٌ، فكيف ينسبون هذه الخلاعة إلى الدين، وهذا الفسق والمجون؟!.

ومن هذا الباب: ما يفعله بعض الشباب الذين يستمعون وينشدون القصائد الجماعية، ويتلذذون بها، وهذه الأناشيد الجماعية غالباً ما تكون مُلحنة مطرّبةً، وقد يصاحبها تأوّهُ أحياناً وهذا بعينه مديح ≈

---

(١) أخرجه البخاري (٩٤٩)؛ ومسلم (٨٩٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَحَرَامٌ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ الْقَصَائِدَ والرباعيات الْمُلَحَّنَةَ الْجَاري بَيْنَ أَهْلِ الْأَطْبَاعِ عَلَى أَحْكَامِ الذِّكْرِ إِلَّا لِمَنْ تَقَدَّمَ لَهُ الْعِلْمُ بِأَحْكَامِ التَّوْحِيدِ وَمَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَا يُضَافُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ مِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ ﷻ مِمَّا هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ فَيَكُونُ اسْتِمَاعُهُ كَمَا قَالَ: ﴿يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾ الآية [الزُّمَر: ١٨] ﴿١﴾.

≈ الصوفية، فتجد الواحد من الصوفية، منصرفاً عن فهم المعنى وإنما همه النغمات ويتحرى متى يرفع المنشد صوته، ومتى يخفضه؟!.

والأصح لفهم المعنى بصفة طيبة، أن يقرأ واحد بلحن قراءة عادية لتحصل الفائدة، أما أربعة أو خمسة يرفعون الصوت وينزلون الصوت، فهذا غناءٌ، وتلذذ بالصوت فقط، وليس المقصود المعنى، أو الاعتبار به.

ولا شك أن هذا من استحواذ الشيطان عليهم، وتدرّجه بهم شيئاً بعد شيء، ولكن لعموم البلوى بهذه الأناشيد وانتشارها، كان من هؤلاء المفتونين من يجادل فيها، ويتكلَّف في تأويل النصوص ويتعسّف ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ لكن من كانت عنده بصيرة، وتساءل عن القصد والفائدة منها وجد أنها مجردُ إضاعة للأوقات وتلذذ بالأصوات، أما إذا كان كل جماعة معهم مرشد، واحدٌ يقرأُ القرآن، والبقية يسمعون أو واحد يقرأ قصيدة ـ إذا كانت مفيدة ـ والباقي يستمعون، وبدون تلحين، فهذا قد تُرجى فائدته.

وبعض الفسقة يُرجِّعُ القرآن ترجيع الغناء، وقد يستعينون أحياناً على ذلك بالآلات المحرَّمة، فإذا كان مع ذلك مستهيناً بالقرآن؛ مستهزئاً به، ساخراً منه، فهذا مرتدٌ؛ كافرٌ حلال الدم.

﴿١﴾ ولا يصح أن نستمع لهذه القصائد، إلا إذا عظم الله وميز الكلام، وبعض هؤلاء المنشدين، يُلحِقون أناشيدهم الملحنة المُطرِّبة ≈

وَكُلُّ مَنْ جَهِلَ ذَلِكَ وَقَصَدَ اسْتِمَاعَهُ عَلَى اللهِ عَلَى غَيْرِ تَفْصِيلِهِ فَهُوَ كُفْرٌ لَا مَحَالَةَ فَكُلُّ مَنْ جَمَعَ الْقَوْلَ وَأَصْغَى بِالْإِضَافَةِ إِلَى اللهِ فَغَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا لِمَنْ عُرِفَ مَا وَصَفْتُ مِنْ ذِكْرِ اللهِ وَنَعْمَائِهِ وَمَا هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ ﷻ مَا لَيْسَ لِلْمَخْلُوقِ فِيه نَعْتٌ وَلَا وَصْفٌ؛ بَلْ تَرْكُ ذَلِكَ أَوْلَى وَأَحْوَطُ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهَا بِدَعَةٌ وَالْفِتْنَةُ فِيهَا غَيْرُ مَأْمُونَةٍ.

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَاتخَاذُ المَجَالسِ عَلَى الاستِمَاعِ والغِنَاءِ والرَّقصِ وَالرباعيات بِدْعَةٌ، وَذَلِكَ مِمَّا أَنْكَرَهُ المُطّلِبِيُّ ومَالِكٌ والثَّوْرِيُّ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَأَحْمَد بْنُ حَنْبَل وَإِسْحَاقُ وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ أَوْلَى مِنَ الِاقْتِدَاءِ بِمَنْ لَا يَعْرِفُونَ فِي الدِّينِ وَلَا لَهُمْ قَدَمٌ عِنْدَ الْمُخْلَصِينَ.

وَبَلَغَنِي أَنَّهُ قِيلَ لِبِشْرِ بْنِ الْحَارِثِ: إِنَّ أَصْحَابَك قَدْ أَحْدَثُوا شَيْئاً يُقَالُ لَهُ: الْقَصَائِدُ، قَالَ: مِثْلُ إيش؟ قَالَ: مِثْلُ قَوْلِهِ:

اصْبِرِي يَا نَفْسُ حَتَّى تَسْكُنِي دَارَ الْجَلِيلِ

فَقَالَ: حَسَنٌ، وَأَيْنَ يَكُونُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: قُلْت: بِبَغْدَادَ، فَقَالَ: كَذَبُوا، وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَا يَسْكُنُ بِبَغْدَادَ

≈ الجماعية، بالحداء، ويستدلون بقصة أنجشة الذي كان يحدو الإبل، ورسول الله ﷺ شاهد.

والجواب: أن قولهم هذا غفلة؛ لأن ترتيب هذه الأناشيد بتلك الصفة؛ من جهة التطريب، ومُحاكاة أهل الغناء، واتخاذ الأجهزة الخاصة لذلك، مما يطلقون عليه «المؤثرات الصوتية» كل ذلك: يُبطل هذا الاستدلال؛ لوضوح الفرق بين الصورتين، وقد بينّا أن غالب همم هؤلاء منصرفة عن تأمل المعاني إلى الاشتعال باللحون واستلذاذ النَّغمات.

مَنْ يَسْمَعُ ذَلِكَ[(١)].

قَالَ أَبُو عَبْدِاللهِ: وَمِمَّا نَقُولُ ـ وَهُوَ قَوْلُ ـ أَئِمَّتِنَا أَنَّ الْفَقِيرَ إِذَا احْتَاجَ وَصَبَرَ لَمْ يَتَكَلَّفْ إِلَى وَقْتٍ؛ يَفْتَحُ اللهُ لَهُ كَانَ أَعْلَى فَمَنْ عَجَزَ عَنِ الصَّبْرِ كَانَ السُّؤَالُ أَوْلَى بِهِ عَلَى قَوْلِهِ ﷺ: «**لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ...**» الْحَدِيثَ ﴿١﴾.

﴿١﴾ والفقير إذا صبر، ولم يسأل الناس، فهذا خير له وأفضل؛ لقول النبي ﷺ في الحديث: «... **ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله، ومن يتصبر يصبره الله...**»[(٢)]، ولقوله: «**لأن يأخذ أحدكم حبله، فيحتطب، فيبيع، فيكفَّ الله به وجهه، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه**»[(٣)].

فإذا استعفف وتصبر وصبر؛ فهو أحب إلى الله، وإن عجز وسأل فله الحق، فإذا كان مضطراً، فله أن يسأل؛ لأن الوعيد إنما جاء فيمن سأل من غير حاجة، وأما من سأل الناس تَكُثّراً، فإنما عليه الوزر.

ـ وجاء في الحديث أيضاً قوله ﷺ في ذم المسألة من غير حاجة: «**ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة؛ ليس في وجهه مزعة لحم...**»[(٤)] وهذا ـ كما سبق ـ: في غير المضطر، أمَّا ≈

---

(١) يقول ياقوت الحموي: ذم بغداد قد ذكره جماعة من أهل الورع والصلاح والزهاد والعباد.... وعلتهم في الكراهة ما عاينوه بها من الفجور والظلم والعزف، وكان الناس وقت كراهيتهم للمقام ببغداد غير ناس زماننا، فأما أهل عصرنا، فأجلس خيارهم في الحُشِّي، وأعطهم فلساً فما يبالون بعد تحصيل الحطام أين كان المقام. وانظر: «معجم البلدان» (١/ ٤٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٧٠) من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم (١٠٤٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه بألفاظٍ مقاربة. وأخرجه البخاري (١٤٧١) من حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، واللفظ له. ومسلم (١٠٥٣) إلا أنه قال في روايته: «**وَمَنْ يَصْبِرْ**».

(٤) أخرجه البخاري (١٤٧٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، واللفظ له. ولفظ مسلم (١٠٤٠) مثله إلا أنه قال في روايته: «وليس».

وَنَقُولُ: إِنَّ تَرْكَ الْمَكَاسِبِ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا بِشَرَائِطَ مَرسُومَةٍ مِنَ التَّعَفُّفِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ ﴿١﴾؛ وَمَنْ جَعَلَ السُّؤَالَ حِرْفَةً وَهُوَ صَحِيحٌ فَهُوَ مَذْمُومٌ فِي الْحَقِيقَةِ خَارِجٌ ﴿٢﴾.

≈ المضطر فله أن يسأل بدليل قول الله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقٌّ مَّعۡلُومٞ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ﴿٢٥﴾﴾ [المعارج: ٢٤، ٢٥]؛ ولأن الوعيد جاء فيمن سأل الناس تكثراً، وفي بعضها من سأل الناس من غير حاجة فقيَّدَ الذمَّ بذلك.

﴿١﴾ لأن بعض الناس قد يتركون المكاسب لاحتمال أن تكون محرمة أو بها شبهة فَتَرْكُهَا من باب التورع، لا بأس به وهو احتياطٌ؛ يُشكرُ عليه.

والمقصود: أن الورع لا حد له، أما الوجوب فلا يجب عليه الترك إلا إذا علم أن هذا الشيء محرم.

ومَنْ تفرّغ للعبادة، وجعله سبباً؛ يسأل به الناس؛ فهذا ليس بسبب، بل الكسب مع العبادة، نوع من العبادة، مثل القصة المشهورةِ؛ أن رَجُلَيْن أخوين أحدهما يتعبد، والآخر يتكسّب وينفق على نفسه وعلى أخيه، فالمتكَسِّبُ أفضل من المتعبد وقد سبقه في الأجر والثواب كما قال النبي ﷺ وبيّن لنا ذلك.

﴿٢﴾ ومن جعل السؤال حرفة وهو صحيح البدن، فهو مذموم في الحقيقة؛ خارج عن الطريق المستقيم هذا الأصل، أو خارج عما عليه أهل الحق من أهل السُّنَّة والجماعة ويجب أن يزجر ويمنع، فإذا عرف أنه يتخذ السؤال حرفة يجب تأديبه، ويمنع من قبل ولاة الأمور بالسجن والضرب حتى يتركه، ولا شك أنه مذموم، لكن مع ذمه يجب منعه وعقوبته وزجره.

وَنَقُولُ: إنَّ الْمُسْتَمِعَ إِلَى الْغِنَاءِ وَالْمَلَاهِي فَإِنَّ ذَلِكَ كَمَا قَالَ ﷺ: «**الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ**»(١)، وَإِنْ لَمْ يُكَفِّرْ فَهُوَ فِسْقٌ لَا مَحَالَةَ ﴿١﴾.

وَالَّذِي نَخْتَارُ: قَوْلِ أَئِمَّتِنَا: تَرْكُ الْمِرَاءِ فِي الدِّينِ ﴿٢﴾ وَالْكَلَام فِي الْإِيمَانِ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ﴿٣﴾، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ

﴿١﴾ لا شك أن الغناء يُنبت النفاق في القلب، كما ينبت الماء البقل، ومن استمع الغناء وتلذذ به، فهو فاسق.

﴿٢﴾ يعني: الجدال، فينبغي ترك الجدال في الدين، وجاء فيه بعض الوعيد، وجاء في بعضها: «أنَّ المراء في الدين كفر»، وقد يُراد به الكفر الأصغر، إذا كان في غير أصل العقيدة، أمَّا إذا كان يجادل في أصل العقيدة ـ التوحيد ـ ويشك في استحقاق الله للعبادة، فهذا كفر وردة.

أما إذا كان جَدِلاً في أمور فرعية، فهذا الذي عليه الوعيد.

﴿٣﴾ أي: تُرك الخوض في هذا؛ لما في ذلك من الإيهام، وإلا من المعلوم أن أعمال العباد مخلوقة، وأنَّ أفعالهم وأقوالهم مخلوقة.

واختار ابن الخفيف رحمه الله السكوت عن هذا، وغيره اختار التفصيل في هذا، وقال: أعمال العباد مخلوقة. وأما كلام الله، فهو منزل غير مخلوق.

---

(١) رواه أبو داود (٤٩٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٢٣)، وفيه راو لم يسم، كما في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩٩)؛ و«الضعيفة» للألباني (٢٤٣٠) وكذا أعله به ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٤٨). وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه لكن موقوفاً عليه، كما عند البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٢٣)؛ و«شعب الإيمان» (٤/ ٢٧٨، ٢٧٩) والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة»، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» (ص٢٤٦). وصححه ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٤٨)؛ وفي الباب عن أبي هريرة، وأنس، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم بأسانيد بعضها أضعف من بعض.

وَاسِطٌ ﴿١﴾ يُؤَدِّي وَأَنَّ الْمُرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَفْضَلُ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ، وَمَنْ قَالَ

﴿١﴾ لا شك أن الرسول واسطة بين الله وبين العباد في تأدية وتبليغ ما أمر به من الشرع، ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة، فقد كفر، أما إذا أراد أنه واسطة إلى الله، يعني: يُدْعى مع الله أو أنه يتصرف في الكون، فهذا كفر ـ والعياذ بالله ـ.

فلا يقال بإثباتها مطلقاً، أو بنفيها مطلقاً بل المسألة فيها تفصيل، فإذا اعتقد أن النبي واسطة، يعني: يبلغ عن الله، فهذا حق، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ[1]: مبيناً اختلاف الوساطة كوساطة التبليغ: التي للأنبياء والرسل وأنهم وسطاء يبلغون، أمَّا إذا أراد أنه واسطة وأنه يدعى من دون الله، أو ينقل حوائج الناس إلى الله، أو أنه يعلم الغيب بذاته، أو أنه يعلمه بعد وفاته فهذا كفر.

وذلك إذا قال: إن المرسل إليهم أفضل من الرسول فقد كفر؛ لأنه فَضَّل الناس على الأنبياء وهذا يقوله ملاحدة الصوفية، الذين يرون أن الفلاسفة أفضل من الأنبياء والرسل؛ لأن النبي نبيُّ العامة، والفيلسوف نبيُّ الخاصة، فهو أفضل، وهذا كفر وضلال ـ والعياذ بالله ـ.

ويقول بعض الصوفية: إن الأنبياء خُتموا بمحمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وأما الولاية فلم تختم، ولذلك ادَّعى مَن ادَّعَى منهم أنه خاتم الأولياء، وقال زعيمهم: إن خاتم الأولياء أَفضل من خاتم الأنبياء، وذلك أن خاتم الأولياء ـ يعني ابن عربي نفسه ـ تابع لخاتم الأنبياء في الظاهر، وخاتم الأنبياء تابع لخاتم الأولياء في الباطن؛ أي: تابع لمحمد في الأمور الظاهرة؛ ولذلك يُظْهر الأحكام حتى لا يُقتل، ففي الظاهر يصلي أمام الناس، وفي الباطن يقول: إنَّ محمداً تابع له؛ لأن محمداً يأخذ بواسطة جبريل، أما هو فيأخذ عن الله مباشرة، وعن اللوح المحفوظ مباشرة، ولا يحتاج إلى وساطة، نسأل الله السلامة والعافية.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ١٢٣).

بِإِسْقَاطِ الْوَسَائِطِ عَلَى الْجُمْلَةِ فَقَدْ كَفَرَ[١]. اهـ.

وَمِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْقَادِرُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ الجيلي، قَالَ فِي كِتَابِ «الغنية»: «أَمَّا مَعْرِفَةُ الصَّانِعِ بِالْآيَاتِ وَالدَّلَالَاتِ عَلَى وَجْهِ الِاخْتِصَارِ فَهُوَ أَنْ يَعْرِفَ وَيَتَيَقَّنَ أَنَّ اللهَ وَاحِدٌ أَحَدٌ» ـ إِلَى أَنْ قَالَ: «وَهُوَ بِجِهَةِ الْعُلُوِّ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ مُحْتَوٍ عَلَى الْمُلْكِ مُحِيطٌ عِلْمُهُ بِالْأَشْيَاءِ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السجدة: ٥][٢]، وَلَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، بَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]».

وَذَكَرَ آيَاتٍ وَأَحَادِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: «وَيَنْبَغِي إِطْلَاقُ صِفَةِ الِاسْتِوَاءِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَأَنَّهُ اسْتِوَاءُ الذَّاتِ عَلَى الْعَرْشِ».

---

[١] من قال: ليس هناك واسطة بين الناس وبين الله، وأن الناس يتصلون بالله مباشرة، كما تقول الصوفية، وأنهم يأخذون عن اللوح المحفوظ، فهذا كفر، فالأنبياء واسطة بين الله وبين خلقه؛ لتبليغ الرسالة، وتبليغ الدين والشرع، فمن أنكر وساطة الرسل في تبليغ الشرع، فهو كافر.

وعلى كل حال فالوساطة فيها التفصيل الذي سبق بيانه، وأيضاً من زعم ـ على ما يعتقد الصوفية ـ أنَّ الرسول إنما يؤدي بواسطة جبريل، أما الأولياء فلا يحتاجون للوساطة، وإنما يأخذون عن الله مباشرة، ويؤدونه لغيرهم فهذا كفر وزندقة.

[٢] الشاهد أنه أثبت الصفات وأثبت الاستواء على العرش.

هذا فيه: الرد على أهل البدع، من الجهمية وغيرهم.

قَالَ: «وَكَوْنُهُ عَلَى الْعَرْشِ: مَذْكُورٌ فِي كُلِّ كِتَابٍ أُنْزِلَ عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ أُرْسِلَ بِلَا كَيْفٍ»﴿١﴾.

وَذَكَرَ كَلَاماً طَوِيلاً لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمَوْضِعُ وَذَكَرَ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ نَحْوَ هَذَا، وَلَوْ ذَكَرْتُ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا لَطَالَ الْكِتَابُ جِدًّا.

﴿١﴾ ما ذكره الشيخ عبدالقادر الجيلاني، من أن كل كتاب أنزله الله مذكور فيه أن الله استوى على العرش؛ الله أعلم بذلك.

لكن بالجملة: الشيخ الجيلاني له كلام جيد في الاعتقاد وفي العلو رَحِمَهُ اللَّهُ.

[أهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في الكتاب والسُّنَّة وحملها على الحقيقة لا على المجاز]

وَقَالَ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ(١): «رُوِيْنَا عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَس وَسُفْيَانَ الثَوْرِيِّ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَالأَوْزَاعِيِّ وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ: أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ قَالُوا: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»، قَالَ أَبُو عُمَرَ: «مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَقْلِ الثِّقَاتِ أَوْ جَاءَ عَنْ أَصْحَابِهِ ﷺ فَهُوَ عِلْمٌ يُدَانُ بِهِ، وَمَا حدث بَعْدَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ فَهُوَ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْمُوَطَّأِ»(٢) لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى حَدِيثِ النُّزُولِ(٣) قَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ من جهة النَّقْلِ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي صِحَّتِهِ وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ طُرُقٍ﴿١﴾ سِوَى هَذِهِ مِنْ أَخْبَارِ الْعُدُولِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى: أَنَّ اللهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ كَمَا قَالَتِ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ مِنْ

﴿١﴾ قول ابن عبدالبر رحمه الله: «وهو منقول من طُرق» يشير إلى أن أحاديث النزول؛ من الأحاديث المتواترة.

---

(١) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١١٨)، وفيه زيادة: «نحو حديث التنزل، وحديث: إن الله خلق آدم على صورته، وأنه يدخل قدمه في جهنم، وما كان من مثل هذه الأحاديث»، وليس فيه قوله: «... ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات...» إلخ.

(٢) «التمهيد» (٧/١٢٨ ـ ١٥٩).

(٣) سبق تخريجه.

حُجَّتِهِمْ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

وقَالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ قول أَهْلِ الْحَقِّ قَوْلُ اللهِ ـ وَذَكَرَ بَعْضَ الآيَاتِ ـ إِلَى أَنْ قَالَ: «وَهَذَا أَشْهَرُ وَأَعْرَفُ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى أَكْثَرَ مِنْ حِكَايَتِهِ؛ لِأَنَّهُ اضْطِرَارٌ لَمْ يُوقِفْهُمْ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَلَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِمْ مُسْلِمٌ».

وَقَالَ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ أَيْضاً: «أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ الَّذِينَ حُمِلَ عَنْهُمُ التَّأْوِيلُ قَالُوا فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ﴿١﴾ وَمَا خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ مَنْ يُحْتَجُّ بِقَوْلِه».

وَقَالَ أَبُو عُمَرَ أَيْضاً: «أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ بِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى الْحَقِيقَة﴿٢﴾ لَا عَلَى الْمَجَازِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُكَيِّفُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ وَلَا

﴿١﴾ ينبّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أنه لا ينبغي العدول عن المنقول في تأويل هذه الآية، عمَّا أُثر عن جماعة الصحابة والتابعين، في تفسيرهم لها، بأن معنى قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]؛ أي: إلا وهو معهم بعلمه، وهو مع ذلك فوق العرش سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فهكذا يجمع بين نصوص المعية، ونصوص العلو، كما مضت الإشارة إليه.

﴿٢﴾ أهل السُّنَّة والجماعة، يقرون بالصفات، ويؤمنون بها، ويعتقدون معناها، أما الكيفية فيكلون العلم بها إلى الله، فهم يؤمنون بها على حقيقتها. كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الاستواء معلوم والكيف مجهول)، فهم يؤمنون بالاستواء، يؤمنون باللفظ والمعنى على الحقيقة، وأنه استواء حقيقي، أما الكيفية، فلا يعلمها إلا الله.

يَحُدُّونَ فِيهِ صِفَةً مَحْصُورَة»[١] .

وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدَعِ ـ الجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ ـ كُلُّهَا وَالْخَوَارِجُ : فَكُلُّهُمْ يُنْكِرُها وَلَا يَحمِل شَيْئاً مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَيَزْعُم أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُشَبِّهٌ[٢] .

وَهُمْ عِنْدَ مَنْ أَقَرَّ بِهَا نَافُونَ لِلْمَعْبُودِ[٣] وَالْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ الْقَائِلُونَ بِمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ اللهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ وَهُمْ أَئِمَّةُ الْجَمَاعَةِ.

وَفِي عَصْرِهِ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ مَعَ تَوَلِّيهِ لِلْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَذَبِّهِ عَنْهُمْ قَالَ فِي كِتَابِ «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ»: «بَابُ مَا جَاءَ فِي إِثْبَاتِ الْيَدَيْنِ صِفَتَيْنِ ـ لَا مِنْ حَيْثُ الْجَارِحَةُ ـ لِوُرُودِ خَبَرِ الصَّادِقِ بِه» قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. وَذَكَرَ الْأَحَادِيثَ الصِّحَاحَ فِي هَذَا الْبَابِ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي غَيْرِ

---

[١] يعني: أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة لا يكيفون الصفات، أما أهل البدعة فيقولون: الاستواء مجاز؛ معناه: الاستيلاء، وهذا باطل.

[٢] قد مضت الإشارة إلى أنَّ أهل البدع من الجهمية، والمعتزلة، ينكرون الصفات ويقولون فيمن أثبت الاستواء والعلم والقدرة: إنه مشبّه، ومنهم طوائف من المعطلة ـ كالأشاعرة ـ يُثبتون بعضها، وينفون البعض، وكل هذا ضلال، وخروج عن منهج السلف في هذا الباب.

[٣] قوله: «**وَهُمْ**» يعني: المعطلة، وقوله: «**عِنْدَ مَنْ أَقَرَّ بِهَا**» يعني: هم أهل السُّنَّة، وقوله: «**نَافُونَ لِلْمَعْبُودِ**» يعني: المعطلة، وحاصِلُ المعنى: أن هؤلاء المعطلة النافون للصفات، هم في الحقيقة: ينفون وجود الله؛ لأن من لا يتصف بالصفات؛ فهو عَدَمٌ؛ فهذه صفةُ المعدوم، فلم يُثبتوا ـ بذلك ـ معبوداً، مألوهاً، فهذه مآلاتُ أقوال أولئك المعطلة، عند أهل السُّنَّة، واقتضائها لنفي المعبود!! نسأل الله السلامة والعافية.

حَدِيثٍ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «**يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَك اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخ فيك من روحه**»(١) وَمِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «**أَنْتَ مُوسَى اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَك الْأَلْوَاحَ بِيَدِهِ...**»(٢) وَفِي لَفْظٍ: «**وَكَتَبَ لَك التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ**».

وَمِثْلُ مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِم»: «**وَغَرَسَ كَرَامَةَ أَوْلِيَائِه فِي جَنَّةِ عَدْنٍ بِيَدِهِ**»(٣) وَمِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «**تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً يَتَكَفَّاهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَتكفَّى أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ؛ نُزُلاً لِأَهْلِ الْجَنَّةِ**»(٤).

وَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِثْلَ قَوْلِهِ: «**بِيَدِيَ الْأَمْرُ**»(٥)، «**وَالْخَيْرُ بِيَدَيْك**»(٦)،

---

(١) قطعة من حديث طويل أخرجه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤)، كلاهما عن أبي هريرة، ولهما بنحوه من حديث أنس. لكن أسنده عن أنس بلفظ حديث أبي هريرة سواء، أبو يعلى في «مسنده» (٣٠٦٤)، وقوام السُّنَّة في «الحجة» (١/٢٠٣)؛ وأحمد (٣/١١٦) غير أنه قال في روايته: «**خلقك الله** ﷻ بيده».

(٢) الحديث ورد في الصحيحين وغيرهما، بلفظ مقارب، ولم أقف عليه باللفظ المذكور إلا عند الحميدي في مسنده (١١١٥) من رواية أبي هريرة، لكنه قال: «... **أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك في الألواح بيده...**».

(٣) رواه مسلم (١٨٩) عن المغيرة بن شعبة.

(٤) رواه البخاري (٦٥٢٠)؛ ومسلم (٢٧٩٢) عن أبي سعيد الخدري، وعندهما بلفظ: «**كما يكفأ...**»، ووقع عند مسلم وحده «**يكفَؤُها**».

(٥) أخرجه البخاري (٤٨٢٦) عن أبي هريرة. وفي لفظٍ (٦١٨١): «... **وأنا الدَّهر؛ بيدي اليل والنهار**»، وكذا وقع بهذا اللفظ في إحدى روايات مسلم (٢٤٦)، وفي لفظ آخر: «**وأنا الدهر أقلب الليل والنهار**». وفي لفظٍ: «**فإني أنا الدهر أقلب ليله ونهاره**».

(٦) وقع هذا اللفظ في حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري (٣٣٤٨)؛ ومسلم (٢٢٢) و(٢٨٢٩). من حديث ابن عمر (١١٨٤)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٦٩٧) والطبراني في «الكبير» (٤٨٠٣، ٤٩٣٢)؛ وأحمد (٥/١٩١)؛ والبيهقي في «الدعوات الكبير» (ص٢٨) ومن حديثه حذيفة أخرجه الحاكم (٢/٣٩٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٩٤)؛ والطبراني في «الأوسط» (١٠٥٨)؛ والبزار في «مسنده» (٧/٣٢٩)؛ والطيالسي (٤١٤)، وغيرهم.

وورد من حديث علي بن أبي طالب عند ابن حبان في «صحيحه» (١٧٧١)؛ وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٥٦٦)؛ والطبراني في «الأوسط» (٤٥٥٢)، وغيرهم.

«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ»(١)، و«أَنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ»(٢)، وَقَوْلُهُ: «الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»(٣).

وَقَوْلُهُ: «يَطْوِي اللهُ السَّمَوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ ﴿١﴾، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟»(٤).

وَقَوْلُهُ: «يَمِينُ اللهِ مَلْأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ

﴿١﴾ هذا الحديث فيه إثبات اليمين والشمال لله ﷻ.

لكن من العلماء من طعن في لفظ «بِشِمَالِهِ» والصواب أنها ثابتة؛ لأن الثابت منه يعرف بالأحاديث الأخرى أيضاً؛ ولأن إثبات اليمين يدل على إثبات الشمال، فله يمين وله شمال ـ سبحانه ـ لكن «كِلْتَا يَدَيْهِ» يعني: في الفضل والشرف والبركة وعدم النقص، بخلاف المخلوق، فإن يداه الشمال فيها نقص عن اليمين، أمَّا ربنا ﷻ فكلتا يديه يمين في الفضل والشرف والبركة وعدم النقص، وإن كان له يمين وشمال ولا يقال: هذا تأويل؛ لأنَّا لم نفسّر اليد بالنعمة والقدرة،حتى يقال تأويل، فاليدان ثابتتان لله، ولكن الخلاف في التسمية، هل تسمى شمالاً أو لا تسمّى شمالاً؟ وقد سُمّيت في الحديث شمالاً، فالمعنى على ما سبق بيانه، والله أعلم.

---

(١) هذه الصيغة من القسم، وردت عن الرسول ﷺ في مناسبات متفرقة، وفي جملة من الأحاديث يشقُّ حصرها واستقصاؤها. وانظر لها هذه الأرقام في صحيح البخاري (١٩٠٤)، (٢٨١٩)، (٣٦١٩)، (٣٩٧٦)، ومسلم (١١٥١)، (٢٤٦٩).

(٢) الحديث رواه مسلم (٢٧٥٩) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) الحديث رواه مسلم (١٨٢٧).

(٤) الحديث رواه مسلم (٢٧٨٨) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى القبض يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ»﴿١﴾(١) وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي «الصَّحِيحِ».

وَذَكَرَ أَيْضاً قَوْلَهُ: «إِنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ قَالَ لَهُ وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْ أَيَّهمَا شِئْت، قَالَ: اخْتَرت يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ»(٢) وَحَدِيث: «إِنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ»(٣) إِلَى

﴿١﴾ بيده القسط وفي رواية: «**بيده القبض**»، وفي الرواية الأخرى: «**بيده الفيض**» فالقبض ـ بالقاف ـ والفيض ـ بالفاء ـ كلاهما قد ورد.

---

(١) لفظ رواية البخاري (٧٤١٩) من حديث أبي هريرة: «**إن يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة؛ سحَّاء الليل والنهار. أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض فإنه لم ينقص ما فيه يمينه. وعرشه على الماء، وبيده الأخرى الفيض ـ** أو: **القبض ـ يرفع ويخفض**». ووقع عنده أيضاً (٧٤١١) بلفظ: «يد الله»، وبلفظ: «وبيده الأخرى الميزان؛ يخفض ويرفع». وأخرجه أيضاً (٤٦٨٤) وقال: «**يد الله ملأى**» كالرواية المتقدمة، لكن باختلافٍ يسير. والحديث أيضاً أخرجه مسلم (٩٩٣) بنحو ما سبق، لكن عنده بلفظ: «**يمين الله ملأى**». وفي رواية: «**ملآنُ**». وأما رواية: «**وبيده الأخرى القسط**» فلم تقع في الصحيحين، بل أخرجها البغوي في التفسير (١/ ٢٥٦)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٣٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٦٨) عن أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ: «**لما خلق الله آدم ونفخ فيه الروح، عطس، فقال: الحمد لله...**» وذكر الحديث بطوله. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه وأخرجه أيضاً الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٣٢)؛ وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ١٦٠، ١٦١)؛ وابن حبان في «الصحيح» (٤١٨٤)؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٤٧)؛ وابن منده في «التوحيد» (٣/ ٧٣، ٧٤). والحديث قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، وصححه ابن منده في كتاب «الرد على الجهمية» (ص٥٠)، وأشار أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويلات» (١/ ١٧٧) إلى ثبوته، وكذا الذهبي في كتاب «الأربعين» (ص٧٩).

(٣) الحديث أخرجه أبو داود (٤٧٠٣)؛ والترمذي (٣٠٧٥)؛ وابن حبان في «الصحيح» (٦١٦٦)؛ وأحمد (١/ ٤٤)؛ والنسائي في «الكبرى» (١١١٩٠)؛ وابن جرير في التفسير (٩/ ١١٣، ١١٤)؛ وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٩٦، ٢٠١)؛ وابن أبي حاتم في «التفسير» (٥/ ١٦١٢)، وغيرهم. قال الترمذي: «هذا حديث حسن. =

أَحَادِيثَ أُخَرَ ذَكَرَهَا مِنْ هَذَا النَّوْعِ ﴿١﴾.

﴿١﴾ وهذه النصوص كلها فيها إثباتُ اليدين لله ﷻ، وأبو بكر البيهقي يتولى الكلام عن الأشاعرة وهو متأثرٌ بشيخه ابن فورك المتكلم، ومع ذلك أثبت اليدين، ومعروف أن الأشاعرة لا يثبتون اليدين، لأنها ليست من الصفات السبع، لكن أبا بكر البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ كان يميل إلى أهل السُّنَّة، وإن كان يوافق الأشاعرة في بعض ما يقررونه[1]، لكنه هنا وافق أهل السُّنَّة فأثبت اليدين، لكنه يقول: إنهما ليستا بجارحتين. وهذا مما يؤخذ عليه، لأنَّ هذا من إطلاقات أهل الكلام، ولأن مثل هذه الألفاظ لم ترد في النصوص نفياً ولا إثباتاً، فقد يراد بها معنى حقاً تارةً، وقد يراد بها معاني باطلة، وذلك مثل لفظ (الجهة)، و(الحيّز)، ونحوهما؛ فلا بدَّ من الإستفصال عن مراد قائلها، على النحو الذي مَرَّ شرحه.

وكون المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، لم يتعقب البيهقي في نفيه الجارحة عن الله، فلا إشكال فيه؛ لأنه رَحِمَهُ اللَّهُ ينقل عن العلماء النقول، وقد لا يوافقهم في كل ما يقولون، لكن غرضه أن يبين موافقتهم أهل السُّنَّة والجماعة.

فالحاصل: أن قول البيهقي: (لا من حيث الجارحة) مُتَعَقَّبٌ؛ فلا نُثبت الجارحتين لله، ولا ننفيهما، على النحو الذي تقدَّم شرحه[2].

≈

= ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر. وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر؛ رجلاً مجهولاً». وضعفه الألباني في الضعيفة (٣٠٧٣). وفي «ظلال الجنة» (١٩٦، ٢٠١)، وقد حشد السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٥٩٨ ـ ٦٠٧) الأحاديث والآثار الواردة بهذا المعنى، وأطال. فلينظرهما من شاء.

(١) عقد البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات» (٢/١١٨) باباً بعنوان: «ما جاء في إثبات اليدين» ساق تحته جملة أحاديث في هذا المعنى.

(٢) انظر: «درء التعارض» (١/٢٤١)، وما بعده.

ثُمَّ قَالَ البيهقي: «أَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُفَسِّرُوا مَا كَتَبْنَا مِنَ الْآيَاتِ والْأَخْبَارِ فِي هَذَا الْبَابِ»، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ؛ مَعَ أَنَّهُ يَحْكِي قَوْلَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ ﴿١﴾.

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي كِتَابِ «إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ»: «لَا يَجُوزُ رَدُّ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَلَا التَّشَاغُلُ بِتَأْوِيلِهَا وَالْوَاجِبُ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ﴿٢﴾ وَأَنَّهَا صِفَاتُ الله، لَا تُشَبَّهُ بِسَائِرِ صِفَاتِ الْمَوْصُوفِينَ بِهَا مِنَ الْخَلْقِ؛ وَلَا نَعْتَقِدُ التَّشْبِيهَ فِيهَا؛ لَكِنْ عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد وَسَائِرِ الْأَئِمَّةِ».

وذَكَرَ بَعْضَ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ، وَمَكْحُولٍ، وَمَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَالفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ، وَوَكِيعٍ، وَعَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَأَسْودِ بْنِ سَالِمٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطبري، وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ. وَفِي حِكَايَةِ أَلْفَاظِهِمْ طُولٌ.

≈ **فالشاهد**: أن هذه الأحاديث مثل قوله: «**بِيدِي الأَمْرُ**» «**وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ**» كلها في إثبات اليد. «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ**»، «**وَإِنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسيءُ النَّهَارِ وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ**» وقوله: «**المُقْسِطُونَ عِندَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمٰنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»: فيها إثبات اليدين لله.

﴿١﴾ يعني: لم يفسروا الكيفية، ولم يتأولوها، أما المعنى: ففسروه ووضحوه.

﴿٢﴾ هذا كلام وجيهٌ من القاضي أبي يعلى. وهو من أئمة الحنابلة، الذين زلقوا إلى شيء من التأويل، ويوجد في كلامه أيضاً تفويض لمعاني الصفات.

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَيَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ حَمَلُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا؛ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَأْوِيلِهَا وَلَا صَرْفِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا؛ فَلَوْ كَانَ التَّأْوِيلُ سَائِغاً لَكَانُوا إِلَيْهِ أَسْبَقَ[١]؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ التَّشْبِيهِ وَرَفْعِ الشُّبْهَةِ[٢]».

***

﴿١﴾ هذا كلام جيد منه رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأن الصحابة هم أعرف الناس بمعاني النصوص، ومما رشحهم لذلك: كونهم شهدوا التنزيل، وهو أهل اللغة، وعندهم رسول الله ﷺ؛ يسألونه عما أشكل عليهم.

فهذا الكلام الذي قاله: لو فُرض أنه كان سائغاً، وجائزاً؛ لسبق الصحابةُ أولئك المعطلة إليه؛ لِمَا فيه من قطع الشبهة، وحسم مادة التشبيه؛ لكونهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أولى بذلك وأحرص من هؤلاء الخلوف كما لا يخفى.

﴿٢﴾ والشبهة إنما حصلت لبعض الناس لمَّا دخلوا بعقولهم، وخاضوا في هذا الباب متنكبين طريق السلف، أمَّا من أذعن للأدلة وتلقاها بالتسليم، فقد انكشفت عنه الشبهة.

[ذكر أبي الحسن الأشعري لعقيدة أهل السُّنَّة]

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيُّ الْمُتَكَلِّمُ ـ صَاحِبُ الطَّرِيقَةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ ـ [١] فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي «اخْتِلَافِ الْمُصَلِّينَ وَمَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ» وَذَكَرَ فِرَقَ الرَّوَافِضِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُرْجِئَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ.

ثُمَّ قَالَ: «مَقَالَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ جُمْلَةً: قَوْلُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ: الْإِقْرَارُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللهِ؛ وَمَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا يَرُدُّونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّ اللهَ وَاحِدٌ أَحَدٌ فَرْدٌ صَمَدٌ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَمْ يَتَّخِذْ

---

[١] كان أبو الحسن الأشعري على مذهب الاعتزال ـ وقال النووي: مكث أربعين سنة ـ ولكنه رجع عنه، وأعلن برجوعه عن الاعتزال على ملأ من الناس، وخلع ثوبه في الجامع على المنبر، وقال: إني رجعت عن أقوال المعتزلة، وخلعتها كما أخلع هذا الثوب، ثم تحول إلى مذهب الأشاعرة متأثراً فيه بابن كُلَّاب، فتوسط بين مذهب المعتزلة النفاة، ومذهب السُّنَّة المحضة، أهل الإثبات، ثم مال إلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، إلا أنه بقيت عليه أشياء يسيرة، بسبب طول مكثه في المذهب السابق.

وله كتاب «الإبانة في أصول الديانة». صرَّح فيه أنه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ.

صَاحِبَةً وَلَا وَلَداً وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ وَأَنَّ اللهَ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وَكَمَا قَالَ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المَائدة: ٦٤]، وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ تَعَالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القَمَر: ١٤] وَأَنَّ لَهُ وَجْهاً كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧] ﴿١﴾.

وأَنَّ أَسمَاءَ اللهِ تَعَالَى لَا يُقَالُ: إِنَّهَا غَيْرُ اللهِ كَمَا قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ، وَأَقَرُّوا أَنَّ للهِ عِلْماً كَمَا قَالَ تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النِّسَاء: ١٦٦]، وَكَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فَاطِر: ١١]، وَأَثْبَتُوا السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَلَمْ يَنْفُوا ذَلِكَ عَنِ اللهِ كَمَا نَفَتْهُ الْمُعْتَزِلَةُ وَأَثْبَتُوا للهِ الْقُوَّةَ كَمَا قَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فُصِّلَت: ١٥] وَذَكَرَ مَذْهَبَهُمْ فِي الْقَدَرِ. إِلَى أَنْ

﴿١﴾ هذا النقل وغيره من أدلة رجوع الأشعري إلى معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، وهنا: ساق أبو الحسن الأشعري بعض نصوص الصفات؛ كقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]؛ أي: بمرأى منا، والمعروف أن إثبات العينين للمولى ﷻ مأخوذ من الحديث الوارد في صفة الدجال، وفيه: «**أَنَّ رَبَّكَ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ، وَإِنَّ الدَّجَالَ أَعْورُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى**»(١) ففيه إثبات أن لله عينين سليمتين، وأن الله ليس بأعور، وأن الدجال أعور، والأعور: هو الذي له عين واحدة، وغير الأعور الذي له عينان، فالمراد: إثبات العينين لله تعالى، بلا كيفٍ نعْلَمُهُ.

---

(١) تقدم تخريجه.

قَالَ: وَيَقُولُونَ: الْقُرْآن كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ﴿١﴾ وَالْكَلَامُ فِي اللَّفْظِ وَالْوَقْفِ. مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَبِالْوَقْفِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَهُمْ لَا يُقَالُ: اللَّفْظُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ وَلَا يُقَالُ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ﴿٢﴾.

﴿١﴾ هذا منه رَحِمَهُ اللَّهُ على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، فمن قال: إن القرآن مخلوق، فقد كفر.

﴿٢﴾ هذا هو الصواب، وهو أنَّ القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وأنه كلام الله لفظُه ومعناه، وقَوْلُه: «**مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ**»، يعني من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، «**بِالْوَقْفِ**» فقال: أتوقف، فهو مبتدع، وكذا من خصص بالنفي بعض السور؛ كما لو قال إنسان: السبع الطوال من القرآن ليست مخلوقة، فنقول: هذه بدعة، ولماذا تخصص هذه السبع الطوال، فكلام الله منزل غير مخلوق، السبع الطوال وغيرها.

وكذلك إذا قال: لفظي بالقرآن مخلوق. نقول: هذه بدعة، ولا شك أن أقوال الإنسان وأفعاله مخلوقة، لكن تخصيصك اللفظ وقولك: (لفظي بالقرآن مخلوق) بدعة، وهؤلاء عدَّهم الإمام أحمد من الجهمية الواقفة، وهو من قال: أتوقف في اللفظ، لا أقول: مخلوق أو غير مخلوق؛ فهذا مبتدع.

فالتوقف في القرآن بدعة[(١)]، وقال بعض السلف: اللفظية شر من الجهمية يعنون: هذا الذي يقول: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق، وكذلك من توقف هما في البدعة سواء.

فالمقصود: أن معتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، ولا يقال: كلام الله فقط، ويسكت، أو يقول: لا أقول مخلوق أو غير مخلوق. أو يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فإن من قال بذلك كان من اللفظية أو الواقفة، وهما من أهل البدع.

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٥٦).

وَيُقِرُّونَ أَنَّ اللهَ يُرَى بِالْأَبْصَارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا يُرَى الْقَمَرُ لَيْلَةَ الْبَدْرِ يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ وَلَا يَرَاهُ الْكَافِرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ عَنِ اللهِ مَحْجُوبُونَ قَالَ ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطفّفين: ١٥] [١]».

وَذَكَرَ قَوْلَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْحَوْضِ وَالشَّفَاعَةِ وَأَشْيَاءَ.

---

[١] فذلك كما قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ وقال ـ عليه الصلاة السلام ـ: «**إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»(١) وهذه الرؤية هي من بعض النعيم الذي ينتظره المؤمنون في الجنة. فيراه المؤمنون ويحتجبُ عن الكفرة، كما قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطفّفين: ١٥].

والمنافقون من الكفرة؛ فيدخلون في عموم الآية السابقة، فيكونون أيضاً محجوبين عن الله، لكن الرؤية في الموقف فيها خلاف بين أهل العلم، وقد ورد عنهم فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يراه أهل الموقف جميعاً مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفرة، بدليل قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطفّفين: ١٥].

القول الثاني: أنه يراه المؤمنون والمنافقون؛ لما جاء في الحديث: «**أَنَّه يُقَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِكُلِّ مَنْ يَعْبُدُ شَيْئاً: لِيَتْبَعَ كُلُّ مَنْ يَعْبُدُ شَيْئاً، فَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ يَتْبَعُ الْقَمَرَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ يَتْبَعُهَا، ثُمَّ يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِي المَوْقِفِ، فَيَتَجَلَّى اللهُ لَهَا**»(٢).

فظاهره أن المنافقين معهم، فيسجد المؤمنون والمنافقون، لكن إذا أراد المنافقون السجود صار ظهرُ أحدهم طبقاً واحداً فلا يستطيع السجود، ثم إذا ساروا انتفى عنهم المنافقون، وحيل بينهما، كما في ≈

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَيُقِرُّونَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ﴿١﴾ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ وَلَا يَقُولُونَ مَخْلُوقٌ﴿٢﴾ وَلَا يَشْهَدُونَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ

≈ قوله: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ﴾ [الحديد: ١٣].

والقول الثالث: أنه لا يراه في الموقف إلا المؤمنون فقط.

لكن ظاهر الحديث الطويل هذا يدلُّ على أن المنافقين يرونه أيضاً، باعتبار أن المنافقين كانوا مع المؤمنين في الدنيا، وتجري عليهم أحكام الإسلام في الظاهر، فالظاهر أنهم يرونه في الموقف، ثم يحتجب عنهم بعد ذلك، فيكون هذا الاحتجاب عذاباً لهم ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

﴿١﴾ خلافاً للمرجئة الذين يقولون: الإيمان تصديق القلب فقط.

﴿٢﴾ لا يقصد الكلام على كل أعمال العباد؛ وإنما قصده تخصيص مسألة الإيمان بالذكر، مع كونها عملاً من الأعمال؛ لأن من الطوائف من خاض في هذا، فقال: مخلوقٌ، وقابلهم آخرون، فقالوا: غير مخلوق لكن القول في أن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة، وهذه المسألة أيضاً شبيهة بالمسألتين السابقتين، وهي أنه لما ظهرت مقولة اللفظية، القائلين: لفظنا بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق؟ تكلم الناس حينئذ في الإيمان، فقالت طائفة: الإيمان مخلوق، ودخل في ذلك ما تكلم الله به من الإيمان، كقول: لا إله إلا الله.

فصار مقتضى قولهم أن نفس هذه الكلمة مخلوقة، ولم يتكلم الله بها، فبدَّع الإمام أحمد هؤلاء، قال شيخ الإسلام، بعد إيراد هذه المسألة والكلام عليها: «وهذه الأقوال كلها مبتدعة مخترعة، لم يقل السلف شيئاً منها، وكلها باطلة شرعاً وعقلاً» ثم ذكر في نهاية البحث أنه: من قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، فلا بد من الاستفصال منه، وما يريد بالإيمان؟، فإن أراد بالإيمان شيئاً من ≈

الْكَبَائِرِ بِالنَّارِ﴿١﴾».

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَيُنْكِرُونَ الْجَدَلَ وَالْمِرَاءِ فِي الدِّينِ وَالْخُصُومَةَ فِيهِ وَالْمُنَاظَرَةَ فِيمَا يَتَنَاظَرُ فِيهِ أَهْلُ الْجَدَلِ وَيَتَنَازَعُونَ فِيهِ مِنْ

≈ صفات الله، كقوله: لا إله إلا الله، وإيمانه الذي دل عليه اسم المؤمن، فهو غير مخلوق. وإن أراد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم، فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة.

فلا يكون للعبد المُحْدَث المخلوق، صفة قديمة غير مخلوقة.

فلا بُدَّ في هذا المقام من الاستفصال سواء من النافي ـ القائل: غير مخلوق ـ أو من المُثبت ـ القائل: مخلوق ـ لما فيه من الاحتمال والاشتباه، فلا يقال: مخلوق ولا غير مخلوق؛ لئلا يدخل في ذلك صفات الله وكلام الله.

﴿١﴾ أهل الكبائر تحت مشيئة الله عند أهل السُّنَّة والجماعة خلافاً لمن أوجب لهم الخلود في النار من أهل البدع، ومسألة الشهادة لمعيّنٍ بالنار تقدم تفصيلها، والقولُ بمنع ذلك على وجه الخصوص أو التعيين، إلا من خصَّصهُ النصُّ بعينه، لكن لا مانع من إطلاق القول بالوعيد، وبالأسماء والأحكام على وجه العموم، فيقالُ: آكلُ مال اليتيم، والمُرابي، وشارب الخمر، والعُصاةُ: كُلُّ هؤلاء في النار، قد استحقوا اللعنة، والوعيد، كما دلت على ذلك النصوص. لكن جَزْمنا أنَّ فلاناً هذا بعينه في النار، أو لَعْنِه على وجه الخصوص؛ فلا يجوز لما قد يعرض له من الأسباب المانعة من لحوق الوعيد الخاص بأمثاله، كمن مَنْ لم يبلغه النص، أو تكون كفّارات تمحق سيئاته، أو له من الإيمان والسابقة ما يرفع عنه ذلك الإثم، وهكذا فإرسالُ تلك الأحكام على وجه العموم: لا مانع منه، أما التخصيص فقد علمت ما فيه.

دِينِهِمْ﴿١﴾ وَيُسَلِّمُونَ للرِّوايَاتِ الصَّحِيحَةِ ولِمَا جَاءَتْ بِها الْآثَارُ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الثِّقَاتُ عَدْلاً عَنْ عَدْلٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ لَا يَقُولُونَ كَيْفَ وَلَا لِمَ؟؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِدْعَةٌ﴿٢﴾».

﴿١﴾ مما لا شك فيه أن الجدل والجدال يؤدي إلى الخصومات والشحناء والبغضاء، ولا شيما الجدال في الدين، والمراء في القرآن، فكل هذا ينهي عنه أهل السُّنَّة والجماعة.

﴿٢﴾ أي: أهل السُّنَّة والجماعة يُسَلِّمون للروايات الصحيحة ويقبلون النصوص، ويثبتون الصفات التي ثبتت بالنصوص الصحيحة التي رواها الثقات عن الثقات، إلى رسول الله ﷺ مثل حديث النزول الذي فيه: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيلَةٍ، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرِ**»[(١)]، وهو من الأحاديث المتواترة، ومثل أحاديث الرؤية، وهي كذلك من الأحاديث المتواترة؛ فكل ذلك يقبلونه، ولا يقولون: كيف، ولِمَ؛ أي: لا يقولون في الصفات: كيف، ولا يقولون في الأفعال: لِمَ فعل كذا؟! فهذا هو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، لا يعترضون على شيء من أفعال الله، لأنه تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ لأنه حكيم ﷻ، فلا يقال: لِمَ فعل كذا؟ وأيضاً: فلا يجوز أن يقال في الصفات: كيف؟ فلا يُقال: كيف نزوله؟ كيف استواؤه؟ كما قال الإمام مالك: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)، فهذا هو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

فهم يقبلون النصوص الواردة من رواية العدول الثقات، ويثبتون الصفات التي وردت في النصوص، ولا يعترضون عليها، فلا يقولون في الصفات: كيف؟ ولا في الأفعال لِمَ؟!.

---

(١) تقدم تخريجه.

إلَى أَنْ قَالَ: «ويُقِرُّونَ أَنَّ اللهَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]، وَأَنَّ اللهَ يَقْرَبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦]»[١].

---

[١] هذا على أحد الأقوال التي قيلت في تفسير قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦].

فالقول الأول: أن المراد: قرب الملائكة من الخلق، فيكون معنى قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ [ق: ١٦] يعني: نحن أقرب إليه بملائكتنا، فالملائكة أقرب إلى قلب العبد من حبل الوريد، بدليل أنه قيّد القُرب بالظرف، فقال: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧﴾ [ق: ١٧]، وفي الآية التي قبل هذه قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦]، ولو كان المراد قرب الله، لما كان مقيداً بوقت تلقي الملكين؛ لأن قرب الله عام، ليس خاصاً بوقت معين؛ أي: بوقت التَّلقي وهذا الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية.

والقول الثاني: أن المراد قرب علم الله، وهو قول مرجوح عند شيخ الإسلام وابن القيم لأنه لم يرد في النصوص وصف الله بالقُرب العام من كل شيء حتى يُحتاج إلى هذا القول؛ أي: ليست هي كمسألة «المعية». وقد بيّنَّا مراراً أنَّ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ ينقل عن أبي الحسن وعن غيره، نقولاً؛ قد يوافقهم في بعضها، وقد لا يوافقهم، لكن قصده من ذلك أن يبين أن السلف والعلماء كلهم يثبتون الصفات، ويردون على أهل البدع.

ومن جُملة هؤلاء أبو الحسن الأشعري حينما رجع إلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وألف في ذلك المؤلفات القيمة ـ بعد أن هداه الله ـ.

ثم استدل بقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢] على أن الله: يجيء والملائكة يوم القيامة وهذه الواو في قوله ≈

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَيَرَوْنَ مُجَانَبَةَ كُلِّ دَاعٍ إِلَى بِدْعَةٍ(١) وَالتَّشَاغُلَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَكِتَابَةِ الْآثَارِ، وَالنَّظَرِ فِي الْفِقْهِ مَعَ الِاسْتِكَانَةِ والتَّوَاضُعِ؛ وَحُسْنِ الْخُلُقِ مَعَ بَذْلِ الْمَعْرُوفِ؛ وَكَفِّ الْأَذَى وَتَرْكِ الْغِيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالسِّعَايَةِ(٢) وَتَفَقُّدِ الْمَآكِلِ وَالْمَشَارِبِ(٣)».

≈ تعالى: ﴿وَٱلْمَلَكُ﴾، لا تقتضي الترتيب والتقديم، وإنما الواو هنا لمطلق الجمع.

(١) يعني: البعد عنهم وعدم الاختلاط بهم ومعاشرتهم ومجالستهم؛ لئلا يتضرّروا بذلك.

فالواجب البعد عن أهل البدع ومجانبتهم، والحذر منهم، ومن مجالسهم.

وهكذا ينبغي للمسلم أيضاً التشاغل بقراءة القرآن وكتابة الآثار والأحاديث؛ لأنها هي الطريق إلى الثبات على السُّنَّة، ومجانبة طريق أهل البدعة.

(٢) فكل هذا من جملة مذهب أهل السُّنَّة والجماعة وأخلاقهم، فهم يرون، فعل الخير، وبذل المعروف، وكف الأذى، وترك الغيبة والنميمة، والبعد عن السعي بين الناس بالإفساد.

وكذا: فإن من جملة ما يأمرون به ترك «**السِّعَايَة**» وهي: أن يسعى في الباطل وبالمراد: الشكاوية للمخلوق.

جاء في نسخة: **(ويترك الغيبة والنميمة والسعاية والشكاية)**.

(٣) أي: يتحرَّى ألَّا يكون فيهما شبهة أو حرام، فهذا من مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، فالواجب على المرء أن يتفقد مأكله ومشربه ومكسبه، ويبتعد عن الكسب الخبيث، قماراً كان أَوْ رِباً، أو غشاً؛ كمن يُنَفِّق سلعته بالحلف الكاذب، أو يخفي عيبها، إلى غيرها من صور الكسب الحرام، التي ينبغي للمسلم اجتنابها، والبعد عنها.

قَالَ: «فَهَذِهِ جُمْلَةُ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ وَيَسْتَسْلِمُونَ إِلَيْهِ وَيَرَوْنَهُ وَبِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ نَقُولُ وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ؛ وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللهِ وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ».

وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ أَيْضاً فِي «اخْتِلَافِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ فِي الْعَرْشِ»، فَقَالَ: «قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ: لَيْسَ بِجِسْمٍ[١]؛ وَلَا يُشْبِهُ الْأَشْيَاءَ وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ؛ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وَلَا نَتَقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيِ اللهِ[٢] فِي الْقَوْلِ؛ بَلْ نَقُولُ: اسْتَوَى بِلَا كَيْفٍ وَأَنَّ لَهُ وَجْهاً كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧].

وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ[٣] كَمَا قَالَ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القَمَر: ١٤]، وَأَنَّهُ يَجِيءُ[٤] يَوْمَ

---

[١] هذا من بقايا مذهب المتكلمين عن الأشعري، وهو نفيه للجسم، فهذا كغيره من الألفاظ التي لم ترد نفياً ولا إثباتاً في الكتاب ولا في السُّنَّة، ولذا فأهل السُّنَّة في هذا ونحوه، تابعون للنصوص، فالواجب سلوك سبيلهم، والوقوف مع النصوص، والأشعري رَحِمَهُ اللهُ وإن كان قد رجع إلى عقيدة أهل السُّنَّة، لكن بقيت عليه من علم الكلام باقية.

[٢] وذلك عملاً بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١﴾ [الحُجرات: ١].

[٣] فكل هذه الصفات ثابتة لله تعالى، والأدلة فيها واضحة، ولكن الدليل على إثبات العينين لله تعالى حديث الدَّجَّال وفيه: «**إن ربكم ليس بِأَعْوَر**»، وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] يعني: بِمَرْأى منا، ولكن هكذا فهمها.

[٤] فيه: أن أبا الحسن الأشعري يُثبت المجيء.

الْقِيَامَةِ هُوَ وَمَلَائِكَتُهُ كَمَا قَالَ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفَجر: ٢٢].

وَأَنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ[١] وَلَمْ يَقُولُوا شَيْئاً إِلَّا مَا وَجَدُوهُ فِي الْكِتَابِ[٢] وَجَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: إِنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى اسْتَوْلَى وَذَكَرَ مَقَالَاتٍ أُخْرَى.

وَقَالَ أَيْضاً أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ «الْإِبَانَةُ فِي أُصُولِ الدِّيَانَةِ»[٣]، وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ آخِرُ كِتَابٍ صَنَّفَهُ وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُونَ فِي الذَّبِّ عَنْهُ عِنْدَ مَنْ يَطْعَنُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «فَصْلٌ فِي إِبَانَةِ[٤] قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ والسُّنَّةِ». فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْحَرُورِيَّةِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالْمُرْجِئَةِ؛ فَعَرِّفُونَا قَوْلَكُمُ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ وَدِيَانَتَكُمُ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ.

قِيلَ لَهُ: قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَسُّكُ بِكَلَامِ رَبِّنَا وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا وَما رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ وَبِمَا كَانَ يَقُولُ أَبُو عَبْدِاللهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ

---

[١] يعني: نزولاً يليق بجلاله وعظمته، فلا يُكَيَّفُ، فالله تعالى ينزل مع كونه فوق العرش، نزولاً يليق بجلاله وعظمته سبحانه.

[٢] الكتاب: هو الكتاب العزيز، يعني: لم يثبتوا شيئاً من الصفات والأسماء إلا ما دلَّت عليه النصوص، وهو الكتاب والسُّنَّة.

[٣] وهو من آخر كتبه التي صنَّفها بعد رجوعه إلى معتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

[٤] في إبانة: يعني في إظهار.

ـ نَضَّرَ اللهُ وَجْهَهُ وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ وَأَجْزَلَ مَثُوبَتَهُ ـ قَائِلُونَ، وَلِمَا خَالَفَ قَوْلَهُ مُخَالِفُونَ؛ لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْفَاضِلُ، وَالرَّئِيسُ الْكَامِلُ[١]، الَّذِي أَبَانَ اللهُ بِهِ الْحَقَّ وَدَفَعَ بِهِ الضَّلَالَ؛ وَأَوْضَحَ بِهِ الْمِنْهَاجَ وَقَمَعَ بِهِ بِدَعَ الْمُبْتَدِعِينَ وَزَيْغَ الزَّائِغِينَ وَشَكَّ الشَّاكِّينَ؛ فَرَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ إِمَامٍ مُقَدَّمٍ وَجَلِيلٍ مُعَظَّمٍ وَكَبِيرٍ مُفْهِمٍ[٢].

وَجُمْلَةُ قَوْلِنَا: أَنَّا نُقِرُّ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِمَا جَاؤوا بِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَبِمَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا نَرُدُّ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً، وأَنَّ اللهَ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَرْدٌ صَمَدٌ لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَداً؛ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى، وَدِينِ الْحَقِّ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ، وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ.

وَأَنَّ اللهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

وَأَنَّ لَهُ وَجْهاً كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧].

---

[١] كون أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ إماماً فاضلاً، مما لا شك فيه، لكن وصفه بـ «الرئيس الكامل» فيه مبالغة؛ إنما الذي ينبغي أن يخص بهذا الوصف النبي ﷺ فهو الرئيس الكامل، ونعني بالكمال هنا الكمال البشري، أما الكمال المطلق، فهو لله عَزَّ وَجَلَّ لكن الكمال البشري فيوصف به الرسول ﷺ؛ فهو أكمل الناس ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ولا ريب أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ إمام أهل السُّنَّة والجماعة، لكنه ليس بمعصوم.

[٢] أي: فَهَّمَه الله.

وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَكَمَا قَالَ تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وَأَنَّ لَهُ عَيْنَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كما قَالَ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وَأَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ غَيْرُهُ كَانَ ضَالًّا.

وَذَكَرَ نَحْواً مِمَّا ذَكَرَ فِي الْفَرْقِ إِلَى أَنْ قَالَ: «وَنَقُولُ: إِنَّ الْإِسْلَامَ أَوْسَعُ مِنَ الْإِيمَانِ[١]، وَلَيْسَ كُلُّ إِسْلَامٍ إِيمَاناً، وَنَدِينُ

---

[١] الإسلام أوسع من الإيمان؛ فالعاصي مرتكب الكبيرة، يُقال له مسلم، ولا يقال له: مؤمن بإطلاق، ولكن بقيد، مثل: (مؤمن ضعيف الإيمان)، أو (مؤمن ناقص الإيمان)، لكن يقال له مسلم، ولا يلزم تقييده بوصفٍ، كما هو الحال في الإيمان؛ لأن الإسلام أوسع.

وشَرْحُ ما سبق: أن إطلاق اسم الإيمان على صاحب الكبيرة، كالزاني، والسارق، أو سلبه عنه بإطلاق: خطأ في كلا الأمرين، فلا يصح أن يقال: مؤمن ـ هكذا بإطلاق ـ أو يقال عنه: ليس بمؤمنٍ؛ إذ لا بُدَّ من التقييد، ولذا كان الصواب أن يقال: مؤمن ناقص الإيمان؛ فهو مؤمن بإيمانه؛ فاسقٌ بكبيرته، وبهذا التفصيل تحصل البراءة من المرجئة الذين يطلقون اسم الإيمان الكامل على هؤلاء العصاة، وتحصل البراءة أيضاً من الخوارج والمعتزلة، الذين سلبوا عنهم من الإيمان، لكن المعتزلة وإن قالوا فيهم بالمنزلة بين المنزلتين، إلا أنهم وافقوا الخوارج في الحكم بتخليد أصحاب الكبائر في النار.

فالصواب أن تقول بقول أهل السُّنَّة فيهم، فتقول في النفي: (ليس بصادق الإيمان)، (ليس بمؤمن حقاً)، ولا تقل (ليس بمؤمن) وتسكت، بل تقول: (هو مؤمن ناقص الإيمان)، أو (مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته). ≈

بِأَنَّ اللهَ يُقَلِّبُ الْقُلُوبَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللهِ ﷻ ﴿١﴾، وَأَنَّهُ ﷻ

≈ لكن يصح إطلاق اسم الإسلام عليه؛ لأن الإسلام أوسع من الإيمان، إذ ليس كل إسلام إيماناً.

﴿١﴾ كما جاء في الحديث أنَّ النبي ﷺ كان يكثر أن يقول: «**يَا مُقَلِّب القُلوبِ ثبِّتْ قَلبِي عَلَى دِينَك**». فَتقُول لَهُ عَائِشَة: يَا رَسُولَ الله، تُكثِر أَنْ تَدْعُو بِهَذَا، فَهَل تَخَافُ؟ قال: «**وَمَا يُؤَمِّنني يَا عَائشَة، وقُلوب العَبَادِ بَين أصبعين مِنْ أَصَابعِ الرَّحْمَنِ يُقَلِّبُها كَيفَ يَشَاءُ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُقَلِّبَ قَلْبَ عَبدٍ قَلَبَه؟**»[(١)].

فإذا كان هذا يقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهو سيد الخلق المعصوم ـ عليه الصلاة والسلام ـ فكيف ينبغي أن يكون حالُ غيره؟!.

وهذا الحديث فيه إثبات الأصابع لله كما يليق به ﷻ، كسائر الصفات، وقد جاء في حديث أنها خمسة أصابع، كما في الحديث الذي فيه أن يهوديًّا قال للنبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يضعُ السماواتِ عَلَى أُصْبَعٍ، وَالْأَرَاضين عَلَى أُصبع، وَالنَّارَ عَلَى أُصْبَعٍ، وَالمَاءَ والشجرَ عَلَى أُصْبَعٍ، وسائرَ الخلقِ على أصبع، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ بِيَدِهِ ثم يقول: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟**» فأقره النبي ﷺ. فهذه خمسة أصابع لله وردت في هذا الحديث؛ نثبتُها له سبحانه كما يليق بجلاله وعظمته. ولا منافاة بين الحديثين: لأن قوله ﷺ: «**بين أصبعين من أصابع الرحمن**». ≈

---

(١) حديث عائشة هذا، أخرجه بنحوه كل من: أحمد (٦/ ١٩)؛ وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢٢٤، ٢٣٣) والطبراني في «الدعاء» (١٢٥٩)؛ وفي «الأوسط» (١٥٣٠)؛ والآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٦١)؛ وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ٢٧٢، ٢٧٤)؛ والهروي في الأربعين (ص٧٥)؛ وإسحاق بن راهويه في «المسند» (٣/ ٧٥٥)؛ والحديث صححه الألباني في «ظلال الجنة» (٢٢٤، ٢٣٣) لشواهده. وفي الباب عن غيرها من الصحابة أيضاً.

يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ وَالْأَرَضِينَ عَلَى أُصبُعٍ كَمَا جَاءَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ﴿١﴾ وَنُسَلِّمُ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّتِي رَوَاهَا الثِّقَاتُ عَدْلاً عَنْ عَدْلٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﴿٢﴾ ﷺ ـ إِلَى أَنْ قَالَ: وَنُصَدِّقُ

≈ ليس المقصود حصرها في هذا العدد، بل هما من أصابعه التي ورد ذكرها في حديث مجيء الحَبْر اليهودي، وإقرار النبي ﷺ له، بل وضحكه ﷺ تصديقاً له، وتعجباً مما قال. كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في الصحيح.

﴿١﴾ وهذا خلافاً للمرجئة الذين يقولون: إن الإيمان تصديق بالقلب فقط؛ أي: قول القلب. والصحيح أن الإيمان قول وعمل، والقول قول اللسان وقول القلب، فقول اللسان: النطق، وقول القلب: الإقرار، والعمل: عمل القلب، وعمل الجوارح، فهذا معنى كونه قولاً وعملاً.

لكن المرجئة يقولون: الأعمال ليست من الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم هو تصديق القلب؛ أي: قول القلب، فهذا قول المرجئة.

○ وقول الأشعري: «**وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ**» أي: يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وعند المرجئة أن: الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ ولذلك يقولون: إيمان أهل السماء وأهل الأرض واحد[(١)].

﴿٢﴾ يعني: نقبل الحديث إذا عُدِّلَتْ رواته، واتصل سنده.

○ قوله: «**وَنُصَدِّقُ بِجَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي يُثْبِتُهَا أَهْلُ النَّقْلِ...**» يعني: خلافاً لأهل البدع الذين يقولون إنها أخبار آحاد فلا نقبلها في العقائد، وهذا قول باطل، بل الروايات الثابتة عن الرسول ﷺ، ≈

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥١٠، ٥١١).

بِجَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي يُثْبِتُهَا أَهْلُ النَّقْلِ مِنَ النُّزُولِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا وَأَنَّ الرَّبَّ ﷻ يَقُولُ: «**هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغفِرٍ؟**» وَسَائِرُ مَا نَقَلُوهُ وَأَثْبَتُوهُ خِلافاً لِمَا قَالَ أَهْلُ الزَّيْغِ وَالتَّضْلِيلِ.

وَنُعَوِّلُ فِيمَا اخْتَلَفْنا فِيهِ على كِتَابِ رَبِّنَا وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا ﷺ وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ وَلَا نَبْتَدِعُ فِي دِينِ الله مَا لَمْ يَأْذَنْ لَنَا بِهِ وَلَا نَقُولُ عَلَى اللهِ مَا لَا نَعْلَمُ.

وَنَقُولُ: إنَّ الله يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢].

≈ ولو كانت من أخبار الآحاد، فإنها تكون حجة في العقائد والأحكام خلافاً للمعتزلة وأهل البدع القائلين بأن أخبار الآحاد لا تُقبل في العقائد.

وحُجَّتُهم في ذلك: أنها ظنية الثُّبوت، وظنيّة الدلالة، وهذا كله مما أحدثه أهل البدع، بل ما أقرُّوها بأنه قطعيُّ الثبوت، كنصوص القرآن، والأحاديث المتواترة، فهذا لم ينازعوا في قطعيته، لكنهم نازعوا في دلالته، فقالوا: لا نقبله لكونه ظنيًّا؛ أي: لا نجزم بدلالته فجاؤوا إلى مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾؛ فقالوا: لا ننازع في ثُبوته على وجه القطع، لكن لا نسلِّم بأنه قطعي الدلالة على صفة الاستواء لجواز أن يكون معناها استولى.

فأبطلوا بهذه القاعدة الفاسدة الاستدلال بالنصوص ولو كانت متواترةً؛ فضلاً عمَّا ورد من طريق الآحاد، فإذا كانت خبر آحاد قالوا: هي ظنية الثبوت وظنية الدلالة، فلا يقبلونها من جهة السند ولا من جهة المتن، وإن كانت ثابتة في القرآن أو بالسُّنَّة المتواترة، قالوا: هذا صحيح ثابت؛ قطعي الثبوت لكنه ظني الدلالة، لا يجزم بأن معناه هو هذا الذي دلّ عليه ظاهر اللفظ!.

وَإِنَّ اللهَ يَقْرُبُ مِنْ عِبَادِهِ كَيْفَ شَاءَ كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦] (١).

وَكَمَا قَالَ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النّجْم: ٨، ٩] (٢).

---

(١) وهذا على القول بأن الضمير يعود إلى «الله» في قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ [ق: ١٦] يعني: أقرب إليه بالعلم والقدرة والإحاطة.

قال جماعة من أهل العلم، كمثل أبي الحسن الأشعري؛ فقالوا: القرب يعود إلى الله، والمراد بقوله: «ونحن أقرب إليه» هو قرب الله، يعني بالعلم، بدليل أنه قال في مُفتتح الآية نفسها: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦]، فدلَّ على أن المراد: هو القرب بالعلم.

والقول الثاني: أن المراد: قرب الملائكة من قلب العبد يعني: أن ذوات الملائكة أقرب إلى العبد من حبل الوريد، ولهذا قيَّدَهُ بالظرف، قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾ يعني: نحن أقرب إليه من حبل الوريد وقت تلقِّي المتلقيْين، ولو كان المراد قرب الرب لكان عامَّ التَّعلُق، ولم يخُصَّص، ولم يُقَيَّد بوقت تلقي المتلقيَيْن.

وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام أبو العباس رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجماعةٌ.

وقال بعضهم: قرب بالعلم والقدرة، وبعضهم قال: قرب بالعلم والقدرة والرؤية والإحاطة.

(٢) هذا على القول بأن هذا يعود إلى الله، لكن في سورة النجم يعود إلى جبريل، ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ جبريل، ﴿فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النّجم: ٨، ٩]، وجاء في حديث الإسراء، لكن قال العلماء: إن هذا فيه من أغلاط «شريك ابن أبي نمر» له أوهام ≈

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَسَنَحْتَجُّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَوْلِنَا وَمَا بَقِيَ مِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ بَاباً بَاباً».

ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى أَنَّ اللهَ يُرَى وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى مَنْ وَقَفَ فِي الْقُرْآنِ، وَقَالَ: لَا أَقُولُ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ وَلَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ. وَرَدَّ عَلَيْهِ [١].

ثُمَّ قَالَ: «بَابٌ فِي ذِكْرِ الِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ» فَقَالَ: إنْ قال قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي الِاسْتِوَاءِ؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

وَقَدْ قَالَ اللهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

≈ وأغلاط في حديث الإسراء؛ ولهذا لما رَوَى مسلم في «صحيحه» حديث شريك فقال: قدَّم وأخَّر وزاد ونقص، فهذا أبو الحسن قال: على أن قول: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ [النّجم: ٨] يعود إلى الله. وأثبت النزول والتدلِّي الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾، على أن الله يقرب من عباده، قُرباً عامًّا فيه بُعدٌ.

والصواب: أن المقصود بالآيات من سورة النجم، هو جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[١] هذا باطل، فبعض أهل البدع يقول: القرآن مخلوق، هذا بدعة. القرآن كلامُ الله، غير مخلوق، وخالفَ هذه المقولة طوائف من أهل البدع: فقالت طائفة: القرآن مخلوق، وقالت طائفة: نتوقف؛ فلا نقول: مخلوق أو غير مخلوق، وهؤلاء جهَّمهم الإمام أحمد وغيره من السلف، وأيضاً جهَّموا الطائفة الثالثة، وهم من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، ومن السلف من قال: الوقفيُّ شرٌّ من اللفظيِّ، فكل هذه الأقوال الثلاثة قالت بها طائفة من أهل البدع.

وَقَالَ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النِّساء: ١٥٨].

وَقَالَ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾ [السَّجدة: ٥].

وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧][1] كَذَّبَ مُوسَى فِي قَوْلِهِ: إنَّ اللهَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ، وَقَالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [المُلك: ١٦] فَالسَّمَوَاتُ فَوْقَهَا الْعَرْشُ فَلَمَّا كَانَ الْعَرْشُ فَوْقَ السَّمَوَاتِ قَالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى العَرْشِ الَّذِي فَوْقَ السَّمَوَاتِ، فَكُلُّ مَا عَلَا فَهُوَ سَمَاءٌ فَالْعَرْشُ أَعْلَى السَّمَوَاتِ وَلَيْسَ إذَا قَالَ:

---

[1] هذه الآيات التي أوردها أبو الحسن الأشعري، وما بعدها من الآيات؛ هي في سياق إثبات العلوِّ للعليِّ الأعلى سبحانه وهي أنواعٌ، ذكرنا بعضها، وهنا أورد منها: الصعود، والرفع، والعروج، ثم ساق آية سورة غافر، واستدل بها على علو الله، وارتفاعه، ووَجْه هذا الاستدلال، بأن فرعون ما كان ليطلب من وزيره هامان ما طلب، من بناء الصَّرْح، لولا أن موسى عليه السلام أعلمه بأن الله في العلو؛ فلهذا أمر وزيره هامان أن يبني له صرحاً؛ ليكذِّب موسى عليه السلام فيما ادَّعاه وزعمه أن الله في العلو، وليس المراد أن فرعون يثبت العلو، كما يُغالط في هذا بعض الجهمية الذين يقولون: إن فرعون كان طلبُه هذا دليلاً على أنه من مثبتة العلو؛ فمن أثبت العلو فهو على مذهب فرعون. وهذا قول باطل؛ فإن فرعون كان مُنكراً لعلو الله تعالى، بل إنه إنما أنكره في حق الله تعالى، ليتمهد له ادعاؤُه لنفسه، ولذلك قال لقومه: أنا ربكم الأعلى!! فكيف يكون مع هذا مُثبتاً لعلو الله؟!

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ يَعْنِي جَمِيعَ السَّمَوَاتِ وَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَرْشَ الَّذِي هُوَ أَعْلَى السَّمَوَاتِ أَلَا تَرَى أَنَّ اللهَ ﷻ ذَكَرَ السَمَوَاتِ، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نُوح: ١٦] فلَمْ يُرِدْ أَنَّ الْقَمَرَ يَمْلَؤُهُنَّ وَأَنَّهُ فِيهِنَّ جَمِيعاً، وَرَأَيْنَا الْمُسْلِمِينَ جَمِيعاً يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا دَعَوْا نَحْوَ السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ اللهَ عَلَى العَرْشِ الَّذِي هُوَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ، فَلَوْلَا أَنَّ اللهَ عَلَى الْعَرْشِ لَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ نَحوَ الْعَرْشِ كَمَا لَا يَحُطُّونَهَا إِذَا دَعَوْا إِلَى الْأَرْضِ.

[رد أبي الحسن على من فسر الاستواء بالاستيلاء]

ثمَّ قَالَ: «**فَصْلٌ**»: وَقَدْ قَالَ الْقَائِلُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْحَرُورِيَّةِ: إنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥] أَنَّهُ اسْتَولَى وَمَلَكَ وَقَهَرَ وَأَنَّ اللهَ ﷻ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَجَحَدُوا أَنْ يَكُونَ اللهُ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ، وَذَهَبُوا فِي الِاسْتِوَاءِ إِلَى الْقُدْرَةِ فَلَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرُوهُ كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالْأَرْضِ السَّابِعَةِ؛ لِأَنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَالْأَرْضِ فَاللهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا وَعَلَى الْحُشُوشِ وَعَلى كُلِّ مَا فِي الْعَالَمِ فَلَوْ كَانَ مُسْتَوِياً عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى الِاسْتِيلَاءِ ـ وَهُوَ ﷻ مُسْتَوْلٍ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا ـ لَكَانَ مُسْتَوِياً عَلَى الْعَرْشِ وَعَلَى الْأَرْضِ وَعَلَى السَّمَاءِ وَعَلَى الْحُشُوشِ وَالْأَقْذَارِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ مُسْتَوْلٍ عَلَيْهَا وَإِذَا كَانَ قَادِراً عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللهَ مُسْتَوٍ عَلَى الْحُشُوشِ والأخلية لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ بمعنى الِاسْتِيلَاء الَّذِي هُوَ عَامٌّ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الِاسْتِوَاءِ يَخُصُّ الْعَرْشَ دُونَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا.

وَذَكَرَ دَلَالَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْعَقْلِ.

ثُمَّ قَالَ: «بَابُ الْكَلَامِ فِي الْوَجْهِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْبَصَرِ وَالْيَدَيْنِ» وَذِكْرِ الْآيَاتِ فِي ذَلِكَ. وَرَدَّ عَلَى الْمُتَأَوِّلِينَ لَهَا بِكَلَامٍ طَوِيلٍ لَا يَتَّسِعُ هَذَا الْمَوْضِعُ لِحِكَايَتِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ: فَإِنْ سُئِلْنَا أَتَقُولُونَ: للهِ يَدَانِ؟ قِيلَ: نقول ذلك، وقد دلَّ عليه قولُهُ تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]. وَقَوْله تَعَالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ بِيَدِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ**»[(١)]، وَقَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، وَغَرَسَ شَجَرَةَ طُوبَى بِيَدِهِ**»[(٢)] وَلَيْسَ يَجُوزُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَلَا فِي عَادَةِ أَهْلِ الْخِطَابِ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «عَمِلْت كَذَا بِيَدِي» وَيُرِيدَ بِهَا النِّعْمَةَ﴿١﴾.

وإِذَا كَانَ اللهُ إِنَّمَا خَاطَبَ الْعَرَبَ بِلُغَتِهَا وَمَا يَجْرِي مَفْهُوماً من

﴿١﴾ مقصوده الرَّدُّ على من فسَّر قوله تعالى: «بيديَّ» على أنها النعمة، وكذلك: الرَّدَّ على من فسَّر اليد بالنعمة أو بالقدرة، والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ خَصَّ بالنقل عن أبي الحسن الأشعري وغيره ممن مضوا، ومن سيذكرهم بَعْدُ، ليبيِّن: أن أهل السُّنَّة وأن العلماء كلهم أطبقوا على إثبات الصفات لله ﷻ وأن إنكار الجهمية والأشاعرة والمعتزلة للصفات مخالفٌ لما أجمع عليه أهل السُّنَّة والجماعة والعلماء والأئمة.

---

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) ورد نحوٌ من هذا عند البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٤٧)، عن عبد الله بن الحارث عن أبيه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «**إن الله ﷻ خلق ثلاثة أشياء بيده: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس الفردوس بيده...**» الحديث. وقال: هذا حديث مرسل.

كَلَامِها وَمَعْقُولاً فِي خِطَابِهَا، وَكَانَ لَا يَجُوزُ فِي خِطَابِ أَهْلِ اللسان أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «فَعَلْت بيَدِي» وَيَعْنِي بِهِ النِّعْمَةَ: بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْله تَعَالَى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النِّعْمَةَ. وَذَكَرَ كَلَاماً طَوِيلاً فِي تَقْرِيرِ هَذَا وَنَحْوِهِ.

[قول الباقلاني في كتابه الإبانة]

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ الباقلاني الْمُتَكَلِّمُ ـ وَهُوَ أَفْضَلُ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى الْأَشْعَرِيِّ؛ لَيْسَ فِيهِم مِثْلُهُ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ[١] ـ قَالَ فِي كِتَابِ «الْإِبَانَةِ» تَصْنِيفُهُ[٢]: «فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الدَّلِيلُ[٣] عَلَى أَنَّ للهِ وَجْهاً وَيَداً؟ قِيلَ لَهُ: قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧]، وَقَولُه تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فَأَثْبَتَ لِنَفْسِهِ وَجْهاً وَيَداً. فَإِنْ قَالَ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ وَيَدُهُ جَارِحَةً إذ كُنْتُمْ لَا تَعْقِلُونَ وَجْهاً وَيَداً إلَّا جَارِحَةً؟

قُلْنَا: لَا يَجِبُ هَذَا كَمَا لَا يَجِبُ إذَا لَمْ نَعْقِلْ حَيًّا عَالِماً قَادِراً إلَّا جِسْماً أَنْ نَقْضِيَ نَحْنُ وَأَنْتُمْ بِذَلِكَ عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَكَمَا

---

[١] يعني: من المعتدلين: القاضي أبو بكر الباقلاني فهو من الأشاعرة المعتدلين، ولهذا أثنى عليه المؤلف رحمه الله.

[٢] الأشعري له كتاب «الإبانة» والباقِلَّاني له كتاب «الإبانة»، فكل منهما له كتابٌ بهذا الاسم.

[٣] من المتقرر أن الأشاعرة، هم من جملة من ينفي هاتين الصفتين ـ اليد والوجه ـ لكن الباقلاني وهو من متأخريهم، يزيدُ في إثبات بعض الصفات أحياناً، ولذا كان أكثر اعتدالاً في هذا الباب منهم، وإن كان هو في الجملة يجري على أصولهم.

لَا يَجِبُ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَانَ قَائِماً بِذَاتِهِ أَنْ يَكُونَ جَوْهَراً؛ لِأَنَّا وَإِيَّاكُمْ لَمْ نَجِدْ قَائِماً بِنَفْسِهِ فِي شَاهِدِنَا إِلَّا كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ لَهُمْ إِنْ قَالُوا: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ وَحَيَاتُهُ وَكَلَامُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَسَائِرُ صِفَاتِ ذَاتِهِ عَرَضاً وَاعْتَلُّوا بِالْوُجُودِ».

قَالَ: «فَإِنْ قَالَ: فَهَلْ تَقُولُون: إِنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ؟ قِيلَ لَهُ: مَعَاذَ اللهِ، بَلْ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

وَقَالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ۝١٦﴾ [المُلك: ١٦]».

قَالَ: «وَلَوْ كَانَ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَكَانَ فِي بَطْنِ الْإِنْسَانِ وَفَمِهِ وَالْحُشُوشِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي يَرْغَبُ عَنْ ذِكْرِهَا؛ وَلَوَجَبَ أَنْ يَزِيدَ بِزِيَادَةِ الْأَمْكِنَةِ إِذَا خَلَقَ مِنْهَا مَا لَمْ يَكُنْ وَيَنْقُصُ بِنُقْصَانِهَا إِذَا بَطَلَ مِنْهَا مَا كَانَ؛ وَلَصَحَّ أَنْ يَرْغَبَ إِلَيْهِ إِلَى نَحْوِ الْأَرْضِ[١] وَإِلَى خَلْفِنَا وَإِلَى يَمِينِنَا وَإِلَى شِمَالِنَا، وَهَذَا قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى خِلَافِهِ وَتَخطِئَةِ قَائِلِهِ».

وَقَالَ أَيْضاً فِي هَذَا الْكِتَابِ: «صِفَاتُ ذَاتِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفاً بِهَا هِيَ: الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ وَالْإِرَادَةُ وَالْبَقَاءُ وَالْوَجْهُ وَالْعَيْنَانِ وَالْيَدَانِ وَالْغَضَبُ وَالرِّضَا».

---

[١] يعني: لو كان في كلِّ مكانٍ؛ لصَحَّ أن يُدْعَى من جهة الأرض، ولا يُدْعَى من جهة السماء، حيث هو في كل مكان ـ والعياذ بالله ـ.

[الكتاب والسُّنَّة فيهما الغنى عن كلام كل أحد]

وَقَالَ فِي كِتَابِ «التَّمْهِيدِ»﴿١﴾ كَلَاماً أَكْثَرَ مِنْ هَذَا﴿٢﴾ ـ وَكَلَامُهُ كَلَامُ غَيْرِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي هَذَا الْبَابِ مثل هذا كَثِيرٌ لِمَنْ يَطْلُبُهُ وَإِنْ كُنَّا مُسْتَغْنِينَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَآثَارِ السَّلَفِ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ.

وَمِلَاكُ الْأَمْرِ: أَنْ يَهَبَ اللهُ لِلْعَبْدِ حِكْمَةً وَإِيمَاناً بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُ عَقْلٌ وَدِينٌ حتى يَفْهَمَ وَيَدِينَ، ثُمَّ نُورُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يُغْنِيهِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ وَلَكِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ قَدْ صَارَ مُنْتَسِباً إِلَى بَعْضِ طَوَائِفِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَمُحْسِناً لِلظَّنِّ بِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ وَمُتَوهِّماً أَنَّهُمْ حَقَّقُوا فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَمْ يُحَقِّقْهُ غَيْرُهُمْ؛ فَلَوْ أُتِيَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعَهَا حَتَّى يُؤْتَى بِشَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ﴿٣﴾.

﴿١﴾ وهو من كتب الباقلاني المهمة.

﴿٢﴾ هذا يدل على أنه ينقل من هذه الكتب نقلاً حرفيًّا، وهذه النسخة ليست حاضرة عنده، ولكنه نقل مثلها من كتب الباقلاني نفسه، ككتاب «الإبانة». فإنَّ ما سبق؛ نَقْلٌ منه. فالمؤلف رحمه الله عنده كتب كثيرة من كتب المتقدمين والمتأخرين، وهو ينقل منها.

﴿٣﴾ المُصنِّفُ رحمه الله أكثر من جَلْب النقول عن أئمة المتكلمين المعظّمين عند أتباعهم، من باب إقامة الحُجة عليهم من كلام من تقلدونهم، وكأنه يقول لهم: هذا أبو الحسن الأشعري ـ رأس المذهب ومؤسسه ـ انظروا: هل يوافقكم على ما تقولون مع أنكم تنتحلونه، وتنتسبون إليه.

وهذا أيضاً القاضي أبو بكر ابن الباقلاني ـ من أساطين المذهب الأشعري ـ وهو يخالفكم، وأنتم تخالفونه كذلك!

فالمؤلف رحمه الله غرضه الرد على الخصوم بأقوال أئمتهم وعلمائهم، وإلا فالكتاب والسُّنَّة، وأقوال السلف، فيها الكفاية، لمن شاء الله له الهداية، ورُزِقَ فقهاً، وإيماناً وعقلاً، وأوتي حكمة وديناً.

ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذَا مُخَالِفُونَ لِأَسْلَافِهِمْ غَيْرُ مُتَّبِعِينَ لَهُمْ[١]؛ فَلَوْ أَنَّهُمْ أَخَذُوا بِالْهُدَى الَّذِي يَجِدُونَهُ فِي كَلَامِ أَسْلَافِهِمْ لَرُجِيَ لَهُمْ مَعَ الصِّدقِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ أَنْ يَزْدَادُوا هُدًى، وَمَنْ كَانَ لَا يَقْبَلُ الْحَقَّ إلَّا مِنْ طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ لَا يَسْتَمسِك بِمَا جَاءَتْ بِهِ مِنَ الْحَقِّ: فَفِيه شَبَهٌ مِنَ الْيَهُودِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾ [البَقَرَة: ٩١] فَإِنَّ الْيَهُودَ قَالُوا: لَا نُؤْمِنُ إلَّا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْنَا[٢].

قَالَ اللهُ لَهُمْ: فلم قتَلْتُم الأَنْبِيَاءَ من قبل إن كنتم مؤمنين بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ، يَقُولُ سُبْحَانهُ: لا ما جَاءَتْكُمْ بِهِ أَنْبِيَاؤُكُمْ تَتَّبِعُونَ وَلَا

﴿١﴾ يعني: هؤلاء المتكلمين مثل الأشاعرة، مخالفون لأسلافهم، بل خالفوا مؤسس المذهب نفسه أبا الحسن الأشعري، ومن جاء بعده، مثل القاضي الباقلاني وغيره، فمع أن أقوالهم مُدوَّنة في كتبهم ومصنفاتهم، إلا أن هؤلاء الأشاعرة لا يرفعون إليها رأساً!!

﴿٢﴾ يعني: أن هؤلاء الذين يقولون لا نقبل إلا أقوال أئمتنا، فهم مع ذلك لا يقبلون الحق الذي مع أئمتهم، فهذا أبو الحسن الأشعري قد أثبت الوجه واليدين، وغيرهما من الصفات، فنقول لمن أنكرهما، وهو مع هذا يدعي الانتساب إلى الأشعري: فيكم شَبَه بصفات اليهود، الذين يقولون: لا نقبل إلا ما أنزل إلينا، ومع ذلك فقد خالفوا ما أُنزل عليهم، وأنتم تقولون: لا نقبل إلا أقوال أئمتنا، فنقول: فهذه أقوال أبي الحسن الأشعري ـ رئيس المذهب ـ، وهذه أقوال الباقلاني؛ فيها: إثبات اليد، والوجه، وغيرهما، وأنتم تنفونهما!! فلِمَ لا تقبلون الحق الذي مع أئمتكم؟!

لِمَا جَاءَتْكُمْ بِهِ سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ تَتَّبِعُونَ، وَلَكِنْ إِنَّمَا تَتّبِعُونَ أَهْوَاءَكُمْ فَهَذَا حَالُ مَنْ لَمْ يتبع الْحَقَّ لَا مِنْ طَائِفَتِهِ وَلَا مِنْ غَيْرِهم مَعَ كَوْنِهِ يَتَعَصَّبُ لطائفةٍ دون طائفةٍ بلَا بُرْهَانٍ مِنَ اللهِ وَلَا بَيَانٍ.

❁ ❁ ❁

[قول أبي المعالي في ردِّ التأويل]

وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيُّ فِي كِتَابِ «الرِّسَالَةِ النِّظَامِيَّةِ»[(١)]: «اخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الظَّوَاهِرِ؛ فَرَأَى بَعْضُهُمْ تَأْوِيلَهَا وَالْتِزَمَ ذَلِكَ فِي آيِ الْكِتَابِ ﴿١﴾ وَمَا يَصِحُّ مِنَ السُّنَنِ، وَذَهَبَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ إِلَى الانْكِفَافِ عَنِ التَّأْوِيلِ وَإِجْرَاءِ الظَّوَاهِرِ عَلَى

﴿١﴾ يعني: ظواهر النصوص وآيات الصفات، مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وما سواها من النصوص: هل تُؤَوَّل أو لا تؤول؟ فأبو المعالي الجويني ـ من مُتَأَخِّرِي الأشاعرة ـ كان ممن ينصرُ القول بالتأويل، وقصته مع الهمداني مشهورة لمَّا تكلم في مسألة الاستواء، وقرر نفي استواء الرب على عرشه، وكان في مَحضر، وعنده تلاميذه، فكان يقول: (إن الرب كان قبل أن يخلق عرشه وهو الآن على ما عليه كان) قَصْدُهُ بذلك: إنكار الاستواء، فكان يكرر ويطيل على تلاميذه، فلما أكثر من هذا قام إليه أحد تلاميذه، فقال: يا أستاذ، دعنا من هذا الكلام، وأَخْبِرْنَا كيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ ما قال أحدٌ قطّ: «يا الله» إلا اتجه إلى العلو.

فتحيَّر الجُوينيُّ، وجعل يلطم وجهه، ويقول: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني[(٢)].

---

(١) (ص٣٢ ـ ٣٤).

(٢) انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٣٩٠).

مَوَارِدِهَا وَتَفْوِيضِ مَعَانِيهَا إِلَى الرَّبِّ﴿١﴾».

﴿١﴾ هذا القول غلط، والصواب تفويض الكيفية، لا المعاني، وهذا الذي ذكره الجوينيُّ في «النظامية» يذكره غيره أيضاً وينسبونه إلى السلف، ويظنون أنهم كانوا على القول بتفويض معاني الصفات، وهذا جهلٌ بمذهب السلف، فإنهم كانوا على علم بالمعاني، وإنما فوّضوا الكيفية، أما المفوضة، فمذهبهم تفويض معاني الصفات، وهم شرٌّ من المعطلة، لأنهم جعلوا نصوص الصفات مجرد حروف تلوكها الألسنُ؛ لا يُدرى ما معناها؛ أي: بمثابة الكلام الأعجمي، وقد مضى إبطال هذا المذهب، وبيان أنه مخالفٌ لأمر الله تعالى بتدبر القرآن، كما في قوله سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النِّساء: ٨٢] وقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر: ١٧] وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩] فأَمَرَنَا سبحانه في هذه الآيات، بتدبّر القرآن وتفهمه كله، ولم يستثن سبحانه نصوص الصفات.

فالحاصل: أن أبا المعالي، أخطأ في نسبته هذا المذهب إلى أئمة السلف ظنًّا منه أن السلف يفوِّضون المعنى، ومثلُ أبي المعالي في هذا: النوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكايته التفويض عن السلف حيث ذكر في «شرح صحيح مسلم» أن الناس في باب الصفات على مذهبين:

مذهب الخلف؛ الذين أوَّلوها.

ومذهب السلف الذين فوَّضوا معانيها.

وهذان المذهبان باطلان. والنووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يذكر مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، الذين يُقرُّون بمعاني الصفات، ويفوضون كيفياتها، كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سُئل عن الاستواء: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، فقوله: «معلوم»؛ أي: معناه معلوم في لغة العرب.

قَالَ: «والَّذِي نَرْتَضِيهِ رَأْياً وَنَدِينُ اللهَ بِهِ عقداً[١]: اتِّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ والدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ الْقَاطِعُ فِي ذَلِكَ أَنَّ إجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ مُتَّبَعَةٌ وَهُوَ مُسْتَنَدُ مُعْظَم الشَّرِيعَةِ. وَقَدْ دَرَجَ صَحْبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِمَعَانِيهَا وَدَرْكِ[٢] مَا فِيهَا - وَهُمْ صَفْوَةُ الْإِسْلَام والمستقلون بها فوق اهتمامهم بِأَعْبَاءِ الشَّرِيعَةِ وَكَانُوا لَا يَأْلُونَ جَهْداً فِي ضَبْطِ قَوَاعِدِ الْمِلَّةِ وَالتَّوَاصِي بِحِفْظِهَا وَتَعْلِيم النَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إلَيْهِ مِنْهَا -، فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ مُسَوَّغاً أَوْ مَحْتُوماً: لَأَوْشَكَ أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وَإِذَا انْصَرَمَ عَصْرُهُمْ وَعَصْرُ التَّابِعِينَ عَلَى الْإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهَ الْمُتَّبَعَ، فَحَقٌّ عَلَى ذِي الدِّينِ أَنْ يَعْتَقِدَ تَنْزِيهَ الله عَنْ صِفَاتِ الْمُحْدِثِيْنَ وَلَا يَخُوضُ فِي تَأْوِيلِ الْمُشْكِلَاتِ وَيَكِلُ مَعْنَاه إلَى الرَّبِّ؛ فَلْيُجْرِ آيَةَ الِاسْتِوَاءِ وَالْمَجِيءِ، وَقَوْلَهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٢٧]، وَقَوْله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القَمَر: ١٤] ومَا صَحَّ مِنْ أَخْبَارِ الرَّسُولِ ﷺ كَخَبَرِ النُّزُولِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ».

قُلْت: وَلْيَعْلَم السَّائِلُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ ذِكْرُ أَلْفَاظِ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا مَذْهَبَ السَّلَفِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا شَيْئاً مِنْ قَوْلِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُ بِجَمِيعِ مَا نَقُولُهُ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ[٣]؛

---

[١] يعني: اعتقاداً.

[٢] يعني: إدراك.

[٣] هذا الكلام تعقيب من المؤلف ﵀ على جميع النقول التي سبقت، وليس هو خاصًّا بهذا النقل، فهو يقول: إنما نقلنا عنهم لنبيّن أن هذا مذهب السلف، لكن في بعض النقول التي ننقلها عنهم ≈

وَلَكِنَّ الْحَقَّ يُقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ﴿١﴾ ؛ كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رضي الله عنه يَقُولُ فِي كَلامِهِ الْمَشْهُورِ عَنْهُ؛ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو داود فِي «سُنَنِهِ» : «اقْبَلُوا الْحَقّ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِهِ؛ وَإِنْ كَانَ كَافِراً ـ أَوْ قَالَ: فَاجِراً ـ وَاحْذَرُوا زيغة الْحَكِيم». قَالُوا: كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ الْكَافِرَ يَقُولُ الْحَقَّ؟ قَالَ: «إِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُوراً». أَوْ كَلَاماً هَذَا مَعْنَاهُ[1].

≈ أشياء لا نوافقهم عليها، لكن المهم نقل كلام العلماء الذين نقلوا لنا مذهب السلف في باب الصفات، وأنهم كانوا يجرونها على ظاهرها، فالمؤلف رحمه الله لا يوافق الجويني في نسبته التفويض إلى السلف لكن قصده من النقل عن أبي المعالي الجويني أن السلف لا يتعرضون للتأويل، ويجرونها على ظاهرها، وليس معنى إجرائها على الظاهر ـ كما فهم أبو المعالي، والنووي وغيرهما ـ وهو تفويض معانيها، فهذا ليس بصواب، لكنا إنما نحتج بما ينقله هؤلاء المتكلمون ـ كأبي المعالي وغيره ـ عن السلف والأئمة، وما أجمعوا عليه في هذه المسائل، فما ينقلونه عن السلف نقول به، لكن تفسيرهم لألفاظ عبارات السلف، لا نوافقهم فيها، أو في بعضها. وذلك كتفسيرهم إجراء الصفات على الظاهر، بمعنى: تفويض معانيها.

﴿١﴾ هذا هو الصواب في هذا المقام: وهو أنَّ كلَّ من تكلم بكلام، فإنا نقبل الحق الذي فيه، ونرد الباطل الذي معه؛ لأنَّ الحق يقبل ممن جاء به كائناً من كان، فإذا تكلم أبو المعالي الجويني بكلام حق نقبله، ونرد الباطل الذي معه. وليس كل من نقلنا عنه نوافقه في كل ما يقول ولا يلزمُ هذا؛ لأن الغرض نقل كلام العلماء، فنحن نستفيده منه، وإن كنّا نخالفه، ولا نوافقه في كل ما يعتقده ويقوله.

---

(١) والأثر كما في «سنن أبي داود» (٤٦١١): «أَنَّ يَزِيدَ بْنَ عُمَيْرَةَ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ لَا يَجْلِسُ مَجْلِساً لِلذِّكْرِ حِينَ يَجْلِسُ إِلَّا قَالَ اللهُ حَكَمٌ قِسْطٌ هلَكَ الْمُرْتَابُونَ فَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَوْماً: إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ فِتَناً يَكْثُرُ فِيهَا الْمَالُ=

فَأَمَّا تَقْرِيرُ ذَلِكَ بِالدَّلِيلِ وَإِمَاطَةُ مَا يَعْرِضُ مِنَ الشُّبَهِ وَتَحْقِيقُ الْأَمْرِ عَلَى وَجْهٍ يَخْلُصُ إِلَى الْقَلْبِ مَا يَبْرُدُ بِهِ مِنَ الْيَقِينِ وَيَقِف عَلَى مَوَاقِفِ آرَاءِ الْعِبَادِ فِي هَذِهِ الْمَهَامِهِ فَمَا تَتَّسِعُ لَهُ هَذِهِ الْفَتْوَى. وَقَدْ كَتَبْت شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ هَذَا وَخَاطَبْت بِبَعْضِ ذَلِكَ بَعْضَ مَنْ يُجَالِسُنَا، وَرُبَّمَا أَكْتُبُ ـ إن شاءَ اللهُ ـ فِي ذَلِكَ مَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِهِ.

[الكتاب والسُّنَّة فيهما النور والهدى]

وَجِمَاعُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يَحْصُلُ مِنْهُمَا كَمَالُ الْهُدَى وَالنُّورِ (١) لِمَنْ تَدَبَّرَ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ وَقَصَدَ اتِّبَاعَ الْحَقِّ وَأَعْرَضَ عَنْ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَالْإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَآيَاتِهِ.

---

(١) هذا هو جماع الأمر، فالكتاب والسُّنَّة فيهما الكفاية وفيهما الهدى والنور، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وكما قال أيضاً: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشّورى: ٥٢] وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾.

= وَيُفْتَحُ فِيهَا الْقُرْآنُ حَتَّى يَأْخُذَهُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُنَافِقُ والرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ والصَّغِيرُ والْكَبِيرُ وَالْعَبْدُ والْحُرُّ فَيُوشِكُ قَائِلٌ أَنْ يَقُولَ مَا لِلنَّاسِ لَا يَتَّبِعُونِي وَقَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ مَا هُمْ بِمُتَّبِعِيَّ حَتَى أَبْتَدِعَ لَهُمْ غَيْرَهُ فَإِيَّاكُمْ وَمَا ابْتُدِعَ فَإِنَّ مَا ابْتُدِعَ ضَلَالَةٌ وَأُحَذِّرُكُمْ زَيْغَةَ الْحَكِيم فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ عَلَى لِسَانِ الْحَكِيم وَقَدْ يَقُولُ الْمُنَافِقُ كَلِمَةَ الْحَقِّ قَالَ: قُلْتُ لِمُعَاذٍ: مَا يُدْرِينِي رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ الْحَكِيمَ قَدْ يَقُولَ كَلِمَةَ الضَّلَالَةِ وَأَنَّ الْمُنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟ قَالَ: بَلَى اجْتَنِبْ مِنْ كَلَامِ الْحَكِيم الْمُشْتَهِرَاتِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا مَا هَذِهِ وَلَا يُثْنِيَنَّكَ ذَلِكَ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُرَاجِعَ وتَلَقَّ الْحَقَ إِذَا سَمِعْتَهُ فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُوراً قَالَ أَبُو دَاوُد: قَالَ: مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا يُنْئِيَنَّكَ ذَلِكَ عَنْهُ مَكَانَ يُثْنِيَنَّكَ وَقَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْمُشَبِّهَاتِ مَكَانَ الْمُشْتَهِرَاتِ وَقَالَ: لَا يُثْنِيَنَّكَ كَمَا قَالَ عُقَيْلٌ، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: بَلَى مَا تَشَابَهَ عَلَيْكَ مِنْ قَوْلِ الْحَكِيم حَتَّى تَقُولَ مَا أَرَادَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ». وصححه الشيخ الألباني في «صحيح سنن أبي داود» وأخرجه أيضاً الحاكم (٤/ ٥٠٧)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٧٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٣)، وغيرهم.

وَلَا يَحْسَبُ الْحَاسِبُ أَنَّ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضاً أَلْبَتَّةَ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللهَ فَوْقَ الْعَرْشِ» يُخَالِفُهُ فِي الظَّاهِرِ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]. وَقَوْلُهُ ﷺ: «**إِذْ قَامَ أَحَدُكُمْ إلى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ**»﴿١﴾(١) وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا غَلَطٌ﴿٢﴾.

﴿١﴾ قوله ﷺ: «**فإن الله قِبَلَ وجهه**»، لا ينافي كونه تعالى فوق العرش؛ لأنَّ من كان فوقك فهو أمامك، فلا يظن ظانٌّ أنَّ نصوص المعية ونصوص العلو والفوقية تتنافيان، وتتناقضان فهو سبحانه وتعالى فوق العرش، وهو مع عباده بعلمه وقدرته وإحاطته، وهو مع المؤمنين بنصره وتأييده، فلا منافاة ولا تناقض؛ لأن المعيِّة ليس معناها الاختلاط والامتزاج، فهي لا تقتضي المُمَاسّة ولا المحاذاة؛ وإنما هي لمطلق المصاحبة، فيكون الله تعالى فوق العرش وهو مع عباده، بعلمه وقدرته واطّلاعه وإحاطته، وذلك مع جميع الناس، ومع المؤمنين بنصره وتأييده، فلا منافاة أصلاً.

فالمعية معناها: المصاحبة، ولا تقتضي شيئاً ممَّا توهّموه بعقولهم الفاسدة، ألا ترى العرب تقول: (ما زلنا نسير والقمر معنا) وهو فوقهم، وليس في ذلك اختلاط ولا امتزاج، ولا محاذاة ولا مماسة.

﴿٢﴾ لأن القول بأن هناك منافاة بين العلو والمعية، غلط كبير، إذ لا منافاة، فالمعية معناها المصاحبة، والله تعالى فوق العرش.

---

(١) ورد بهذا السياق من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري (٤٠٦)؛ ومسلم (٥٤٧) والنسائي في «الكبرى» (٥٢٨، ٨٠٣)؛ والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ١٧٣). ورواه أبو داود (٤٧٩) لكن بلفظ: «**إن الله قِبَل وجه أحدكم**»، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٩٣) بنحو رواية أبي داود. وورد باللفظ الأول أيضاً من حديث جابر بن عبدالله عند أبي داود (٤٨٥)؛ وابن حبان في «الصحيح» (٢٢٦٥)؛ والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٩٤)؛ والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ١٧٦، ١٧٧).

وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ مَعَنَا حَقِيقَةً وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً كَمَا جَمَعَ اللهُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤] ﴿١﴾.

فَأَخْبَرَ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعَنَا أَيْنَمَا كُنَّا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حدِيثِ الْأَوْعَالِ: **«واللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»**(١).

وَذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ «مَعَ» فِي اللُّغَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ فَلَيْسَ فِي ظَاهِرِهَا فِي اللُّغَةِ إِلَّا الْمُقَارَنَةَ الْمُطْلَقَةَ مِنْ غَيْرِ وُجُوبِ مُمَاسَّةٍ أَوْ مُحَاذَاةٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ؛ فَإِذَا قُيِّدَتْ بِمَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي دَلَّتْ عَلَى الْمُقَارَنَةِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى.

فَإِنَّهُ يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرَ مَعَنَا أَوِ النَّجْمَ مَعَنَا. وَيُقَالُ: هَذَا الْمَتَاعُ مَعِي لمجامعته لَك؛ وَإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِك﴿٢﴾. فَاللهُ مَعَ

﴿١﴾ جمع بينهما في سورة الحديد في الآية التي ساقها المؤلف.

﴿٢﴾ ويقال: «فلان زوجته معه» وقد تكون هي في المشرق وهو في المغرب، يعني: معه في عصمته، فهذه المعية «مُصَاحَبَةُ عِصْمَة»، ولهذا يقول الأحناف: إذا تزوج مشرقي مغربية، ولم يثبت أنهما التقيا، ثم أتت بولد لستة أشهر ألحقناه به، ألحقنا الولد بأبيه؛ حرصاً للنسب، لجواز أن يكون من أهل الخطوة، يعني هذا يكون له كرامة، هذا في وقتهم، ـ مع أن هذا الكلام باطلٌ ـ لكن هذا الآن سهل؛ فينتقل بين المشرق والمغرب، في ساعة يذهب إليها وتذهب إليه حال توفُّر وتيسُّر وسائل المواصلات الحديثة.

---

(١) الحديث تقدم تخريجه.

خَلْقِهِ حَقِيقَةً وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حَقِيقَةً.

ثُمَّ هَذِهِ «الْمَعِيَّةُ» تَخْتَلِفُ أَحْكَامُها بِحَسَبِ الْمَوَارِدِ فَلَمَّا قَالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ﴾ [الحديد: ٤].

دَلَّ ظَاهِرُ الْخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَعِيَّةِ وَمُقْتَضَاهَا أَنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَيْكُمْ شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ وَمُهَيْمِنٌ عَالِمٌ بِكُمْ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ: «إِنَّهُ مَعَهُمْ بِعِلْمِهِ»[١]، وَهَذَا ظَاهِرُ الْخِطَابِ وَحَقِيقَتُهُ[٢].

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ﴾ [المجادلة: ٧]. وَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَاحِبِهِ فِي الْغَارِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ﴾ [التوبة: ٤٠] كَانَ هَذَا أَيْضاً حَقًّا عَلَى ظَاهِرِهِ وَدَلَّتِ الْحَالُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْمَعِيَّةِ

---

[١] ولا يعتبر هذا تأويلاً؛ لأن الله نص في الآية نفسها على العلم، فقال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [سبإ: ٢]، ثم قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] فدلَّ على أنها معية علم، وهذا مثل ما جاء في سورة المجادلة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [المجادلة: ٧] فافتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم؛ فدلَّ على أنَّ المراد؛ معية العلم، وليس هذا من التأويل في شيء، كما يغالط به بعض الناس.

[٢] يعني: ليس تفسير المعية بالمعنى السابق تأويلاً، بل هذا ظاهر الخطاب وحقيقته، الذي دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبإ: ٢] إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فالدَّلالة على هذا التفسير والمعنى، مأخوذ من سياق الآية نفسها.

هُنَا ـ مَع الاطِّلَاعِ ـ النَّصْرُ وَالتَّأْيِيدُ[١].

وَكَذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ١٢٨﴾ [النّحل: ١٢٨] وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لِمُوسَى وَهَارُونَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ٤٦﴾ [طه: ٤٦]. هُنَا الْمَعِيَّةُ عَلَى ظَاهِرِهَا وَحُكْمُهَا فِي هذا الموطن النَّصْرُ والتَّأْيِيدُ.

وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَى صَبِيٍّ مَنْ يُخِيفُهُ فَيَبْكِي فَيُشْرِفُ عَلَيْهِ أَبُوهُ مِنْ

---

[١] يعني هذه المعية المذكورة في قوله: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التّوبة: ٤٠] معية خاصة؛ وهي معيةٌ نصر وتأييد وحفظ وكلاءة، مع العلم والإحاطة والاطلاع؛ **فالمعية معيتان:**

١- **معية عامة**، وهي: معية الإحاطة والعلم، ونفوذ القدرة والمشيئة، وهي عامة للمؤمن والكافر لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٤﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله: ﴿يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ﴾ [النّساء: ١٠٨] فهذه المعية: معيةٌ عامةٌ تأتي في سياق المحاسبة والمجازاة والتخويف.

٢- **معية خاصة**، فهي: الخاصة بالمؤمنين المتقين، وتأتي في سياق المدح والثناء، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التّوبة: ٤٠]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ١٢٨﴾ [النّحل: ١٢٨]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٥٣﴾ [البقرة: ١٥٣] وغيرها من الآيات.

وتجتمع المعيتان في حق المؤمن؛ فالله ـ تعالى ـ مع المؤمنين بنصره وتأييده، وهو معهم بعلمه وإحاطته واطلاعه.

وأمَّا الكافر فلا يثبت في حقه إلَّا المعية العامة وهي مشتركة بينه وبين المؤمن.

فَوْقِ السَّقْفِ، فَيَقُولُ: لَا تَخَفْ؛ أَنَا مَعَك، أَوْ: أَنَا حَاضِرٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، يُنَبِّهُهُ عَلَى الْمَعِيَّةِ الْمُوجِبَةِ بِحُكْمِ الْحَالِ دَفْعَ الْمَكْرُوهِ؛ فَفَرْقٌ بَيْنَ مَعْنَى الْمَعِيَّةِ وَبَيْنَ مُقْتَضَاهَا؛ وَرُبَّمَا صَارَ مُقْتَضَاهَا مِنْ مَعْنَاهَا. فتختلف بِاخْتِلَاف الْمَوَاضِعِ.

فَلَفْظُ «الْمَعِيَّةِ» قَدِ اسْتُعْمِلَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي مَوَاضِعَ يَقْتَضِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُمُوراً لَا يَقْتَضِيهَا فِي الْمَوْضِعِ الْآخَرِ؛ فَإِمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ دَلَالَتُهَا بِحَسَبِ الْمَوَاضِعِ أَوْ تَدُلَّ عَلَى قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَا ـ وَإِنِ امْتَازَ كُلُّ مَوْضِعٍ بِخَاصِّيَّةٍ ـ فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَيْسَ مُقْتَضَاهَا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ الرَّبِّ ﷻ مُخْتَلِطَةً بِالْخَلْقِ حَتَّى يُقَالَ: قَدْ صُرِفَتْ عَنْ ظَاهِرِهَا ﴿١﴾.

﴿١﴾ يعني: أن معنى المعية لا تقتضي هذا من الأساس؛ فلا تقتضي اختلاطاً ولا امتزاجاً؛ إذ ليس هذا من معناها ولا من مدلولها، لكن أهل البدع فهموا منها فهماً معكوساً، من عند أنفسهم؛ لا يدل عليه دليل؛ لا من اللغة ولا من الكتاب ولا من السُّنَّة، ولا أي دلالة، على أي جهةٍ كانت.

فقالوا: إن معنى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] أنه مختلط بالمخلوقات، وأن ذاته في كل مكان، ـ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً ـ، وهؤلاء هم الجهمية الذين أبطلوا نصوص العلو والفوقية التي تزيد أفرادها على الثلاثة آلاف، أبطلوها بنصوص المعية، وضربوا النصوص بعضها ببعض، فأبطلوا نصوص الفوقية والعلو؛ فزاغوا عن الحق، وانحرفوا عن سبيل المؤمنين ـ نسأل الله العافية ـ.

ومسألة قُرْب الرب، سبق تفصيلها، وشرْحُها، وأنَّ القرب غير المعية؛ فقلنا أيضاً: الاختلاف في كون (القُرب) هل يأتي عاماً، وخاصًّا؟ أو لا يكون إلا خاصًّا؟

فقد ذهب شيخ الإسلام رحمه الله إلى أن القرب لا يأتي إلا خاصًّا ولا يأتي عامًّا، أمَّا المعية؛ فتأتي عامة وخاصة.

≈

وعلى هذا يكون المراد بقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦] قرب الملائكة، والمعنى: نحن أقرب إليه بملائكتنا، فالقرب هنا قرب الملائكة من العبد؛ أي: أن ذوات الملائكة تكون أقرب إلى العبد من حبل الوريد، بدليل أنه قيَّده بوقت تلقّي الملكين، فقال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾ يعني: حين وقت تلقي الملكين، ولو كان المراد قرب الرب لم يتقيد بوقت تلقي الملكين. وكذلك قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ۝٨٥﴾ [الواقعة: ٨٥] هو بمعنى الآية المتقدمة.

وذهب إلى هذا شيخ الإسلام ابن القيم، وقالا: إن القرب لم يَرِد إلا خاصًّا، وهو نوعان:

قرب من الداعين بالإجابة. كقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]، لم يقل قريب من كل أحد، ولكن قريب لإجابة الداعين.

ومثله حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في «الصحيح» لما قال: كنا في سفر وارتفعت أصواتنا بالتكبير، فقال النبي ﷺ: «**اربعوا على أَنْفُسكم؛ فإنَّكم لا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائباً، إنَّكُمْ تَدْعُونَ قَرِيباً وَهُوَ مَعَكُم...**»(١) وفي رواية لمسلم: «... **والذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلةِ أحدكم**». فأمَّا قوله ﷺ: «**إن الذي تدعونه سميع قريب**»؛ أي: قريب من الداعين، ومثل قوله تعالى عن صالح: ﴿إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ۝٦١﴾ [هود: ٦١]، يعني: قريب لإجابة الداعين.

وقرب من العابدين بالإثابة. كقوله: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۝١٩﴾ [العلق: ١٩] فالساجد قريب من الله.

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢)؛ ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

وَنَظِيرُهَا [١] مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ: الرُّبُوبِيَّةُ وَالْعُبُودِيَّةُ فإنَّهَا وَإِنِ اشْتَرَكَت فِي أَصْلِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالتَّعْبِيدِ فَلَمَّا قَالَ: ﴿بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٢١ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝١٢٢﴾ [الأعراف: ١٢١، ١٢٢] كَانَتْ رُبُوبِيَّةُ مُوسَى وَهَارُونَ لَهَا اخْتِصَاصٌ زَائِدٌ عَلَى الرُّبُوبِيَّةِ الْعَامَّةِ لِلْخَلْقِ؛ فَإِنَّ مَنْ أَعْطَاهُ اللهُ مِنَ الْكَمَالِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى غَيْرَهُ فَقَدْ رَبَّهُ وَرَبَّاهُ، وربوبيته وتربيته أَكْمَلَ مِنْ غَيْرِهِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ۝٦﴾ [الإنسان: ٦]، و﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١].

فَإِنَّ الْعَبْدَ تَارَةً يُعْنَى بِهِ الْمُعَبَّد فَيَعُمُّ الْخَلْقَ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ۝٩٣﴾ [مريم: ٩٣]، وَتَارَةً يَعْنِي بِهِ الْعَابِدَ فَيَخُصُّ؛ ثُمَّ يَخْتَلِفُونَ؛ فَمَنْ كَانَ أَعْبَدَ [٢] عِلْماً وَحالاً كَانَتْ عُبُودِيَّتُهُ أَكْمَلَ فَكَانَتِ الْإِضَافَةُ فِي حَقِّهِ أَكْمَلَ مَعَ أَنَّهَا

≈ وقال آخرون: إن القرب يكون ـ أيضاً ـ بالعلم، يعني: أنَّه كالمعيّة، عاماً وخاصاً، ذهب إلى هذا بعض العلماء، وحَمَلوا القُرْب في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾ على معنى: ونحن أقرب إليه بالعلم. وقال بعضهم: بالقدرة، وقال بعضهم: بالقدرة والرؤية.

لكن الصحيح أن القرب نوعان: قرب من العابدين بالإثابة.

وقرب من الداعين بالإجابة.

فالحاصل: أن القُرب لا يجري مجرى المعية في هذا الباب. والله أعلم.

[١] يعني: نظير المعية.

[٢] قوله: «**أَعْبَدَ**» يراد به العبودية العامة والعبودية الخاصة.

فالعبودية العامة تعني: أن كل الناس عبيد لله، مُعَبَّدون مربوبون، مقهورون مذللون، تنفذ فيهم قدرة الله، مؤمنهم وكافرهم.

أما العبودية الخاصة فهي خاصة بالمؤمن الذي يعبد الله باختياره.

حَقِيقَةٌ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ.

وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ يُسَمِّيهَا بَعْضُ النَّاسِ مُشَكِّكَةً ﴿١﴾ لِتَشْكِيكِ الْمُسْتَمِعِ فِيهَا هَلْ هِيَ مِنْ قِبَلِ الأَسْمَاءِ الْمُتَوَاطِئَةِ أَوْ مِنْ قبل الْمُشْتَرَكَةِ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ؟ وَالْمُحَقِّقُونَ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا لَيْسَتْ خَارِجَةً عَنْ جِنْسِ الْمُتَوَاطِئَةِ ﴿٢﴾؛ إِذْ وَاضِعُ اللُّغَةِ إِنَّمَا وَضَعَ اللَّفْظَ بِإِزَاءِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ وَإِنْ كَانَتْ نَوْعاً مُخْتَصًّا مِنَ الْمُتَوَاطِئَةِ فَلَا بَأْسَ بِتَخْصِيصِهَا بِلَفْظ.

﴿١﴾ **«مُشَكَّكَة»** أو «مُشَكِّكَة»، وهي من التشكيك[1]، وهي أن تكون متفقة في المعنى، لكن يكون متفاضلاً، مثل: اتفاق زيد وعمرو، على أن كلًّا منهما إنسان، لكنَّ زيداً يزيد عن عمرو في الإنسانية وخواص الإنسانية، وإن كان يتفقان في أصل المعنى، فإن كان المعنى متفقاً في الشيئين فيقال: متوافق، وإن كان المعنى متفاوتاً فيقال: مشكك، وإذا كان اللفظ مشتركاً والمعنى مختلفاً، فيقالُ: مُشْتَرَكٌ؛ مثل لفظة «العين» فإنها تُطلق على العين الباصرة، وتطلق على عين الذهب، وتطلق على الجاسوس، فكلها في هذه الأمثلة معاني مختلفة مع كون اللفظ واحداً، فهذا هو المُشْترك.

أما إذا كان المعنى متفقاً واللفظ مختلفاً، فيسمَّى: مُترادفاً. مثل: قام ووقف، فاللفظ مختلف والمعنى واحد؛ لأن القيام والوقوف مترادفان، وإن كان المعنى متفقاً لكنَّ بينهما تفاوتاً فيقال: «مشكك».

﴿٢﴾ أي: أن الألفاظ المشككة، هي من جنس المتواطئ؛ وهو الأعيان المتعددة، يجمعها لفظ واحد، كلفظ الإنسان، فإنه متحققٌ في زيدٍ، وفي عمرٍو، وفي بكرٍ، فإذا حصل التفاوت في تحقق الوصف بينها في هذا المعنى الواحد، سُمي «مشككاً»، كالعبودية فإنها يتفق فيها المؤمنون، لكنهم متفاوتون فيها.

---

(١) انظر: «آداب البحث والمناظرة» للشنقيطي (ص٣٠).

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ «الْمَعِيَّةَ» تُضَافُ إِلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَخْلُوقَاتِ ـ كَإِضَافَةِ الرُّبُوبِيَّةِ مَثَلاً ـ وَأَنَّ الاسْتِوَاءَ عَلَى الشَّيْءِ لَيْسَ إِلَّا لِلْعَرْشِ وَأَنَّ اللهَ يُوصَفُ بِالْعُلُوِّ وَالْفَوْقِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ وَلَا يُوصَفُ بِالسُّفُولِ وَلَا بِالتَّحْتِيَّةِ قَطُّ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازاً: عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ.

[معنى أن الله في السماء]

ثُمَّ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ كَوْنَ اللهِ فِي السَّمَاءِ بِمَعْنَى أَنَّ السَّمَاءَ تُحِيطُ بِهِ وَتَحْوِيهِ فَهُوَ كَاذِبٌ ـ إِنْ نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ ـ وَضَالٌّ ـ إِنِ اعْتَقَدَهُ فِي رَبِّهِ ـ وَمَا سَمِعْنَا أَحَداً يَفْهَمُه مِنَ اللَّفْظِ وَلَا رَأَيْنَا أَحَداً نَقَلَهُ عَنْ أَحَدٍ﴿١﴾، وَلَوْ سُئِلَ سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ: هَلْ تَفْهَمُونَ مِنْ قَوْلِ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ: «**أَنَّ اللهَ فِي السَّمَاءِ**» أَنَّ السَّمَاءَ تَحْوِيهِ؟ لَبَادَرَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَى أَنْ

﴿١﴾ يعني: من توهم وقال: إن الله في السماء، بمعنى: أن السماء تظله وتقله، فهو إن نقله عن غيره فهو كاذب، وإن اعتقده في ربه فهو اعتقاد باطل؛ لأن المعنى اللغوي لقوله: «في السماء» لا يدل بحالٍ من الأحوال أن السماء ظرف لله، بمعنى أنها تحويه، وتحيط به، لا من جهة اللغة، ولا بأي وجه من الوجوه، وإنما المعنى الحق الذي تدل عليه الآية، ويفهمه كل ذي عقل سليم، ولسان قويم أن المراد: مَنْ في العلو؛ والله تعالى في أعلى العلو، وهو ما فوق العرش، وإن أريد بالسماء الطباق المبنية، صارت «في» بمعنى «على» في قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦].

فالمقصود: أنه إذا أُريد بـ «في» الظرفية؛ فـ «في السماء» معناها العلو، والأصل فيها أن «في» تأتي للظرفية فقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦] هنا يعني: من في العلو؛ والله تعالى في أعلى العلو، وهو ما فوق العرش.

يَقُولَ: هَذَا شَيْءٌ لَعَلَّهُ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِنَا.

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا: فَمِنَ التَّكَلُّفِ أَنْ يَجْعَلَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ شَيْئاً مُحَالاً لَا يَفْهَمُهُ النَّاسُ مِنْهُ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَتَأَوَّلَهُ؛ بَلْ عِنْدَ المسلمين أَنَّ اللهَ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ عَلَى العَرْشِ وَاحِدٌ؛ إِذِ السَّمَاءُ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْعُلُوُّ، فَالْمَعْنَى: أَنَّ اللهَ فِي الْعُلُوِّ لَا فِي السُّفْلِ، وَقَدْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ كُرْسِيَّهُ سُبْحَانَهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنَّ الْكُرْسِيَّ فِي الْعَرْشِ كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضِ فَلَاةٍ وَأَنَّ الْعَرْشَ خَلْقٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللهِ لَا نِسْبَةَ لَهُ إِلَى قُدْرَةِ اللهِ وَعَظَمَتِهِ فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ بَعْدَ هَذَا أَنَّ خَلْقاً يَحْصُرُهُ وَيَحْوِيهِ؟! وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَقَالَ تعالى: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧] بِمَعْنَى «عَلَى» وَنَحْوُ ذَلِكَ [١] وَهُوَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ حَقِيقَةً لَا مَجَازاً وَهَذَا يَعْلَمُهُ مَنْ عَرَفَ حَقَائِقَ مَعَانِي الْحُرُوفِ وَأَنَّهَا مُتَوَاطِئَةٌ فِي الْغَالِبِ لَا مُشْتَرَكَةٌ [٢].

وَكَذَلِكَ قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ**» الْحَدِيث حَقٌّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَهُوَ قِبَلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي؛ بَلْ هَذَا الْوَصْفُ يَثْبُتُ لِلْمَخْلُوقَاتِ.

فَإِنَّ الإِنْسَانَ لَوْ أَنَّهُ يُنَاجِي السَّمَاءَ، وَيُنَاجِي الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَكَانَتِ السَّمَاءُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ فَوْقَهُ وَكَانَتْ أَيْضاً قِبَلَ وَجْهِهِ [٣].

وَقَدْ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَثَلَ بِذَلِكَ ـ وَلِلهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ـ وَلَكِنَّ

---

[١] ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ أي: على جذوع النخل، ويقال: «فلان في السطح» وإن كان على أعلى شيء منه.

[٢] أنها متفقة في أصل المعنى، وإن كان المعنى متفاوتاً.

[٣] لا منافاة؛ لأن من كان فوقك فهو أمامك والأمثلة التي ساقها المؤلف، واضحة جليّة.

الْمَقْصُودَ بِالتَّمْثِيلِ بَيَانُ جَوَازِ هَذَا وَإِمْكَانُهُ، لَا تَشْبِيهُ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ ﴿١﴾ ـ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَرَى رَبَّهُ مُخْلِياً بِهِ**»، فَقَالَ لَهُ أَبُو رَزِينٍ الْعُقَيْلِيُّ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللهِ وَهُوَ وَاحِدٌ وَنَحْنُ جَمِيعٌ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**سَأُنْبِئُكَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي آلَاءِ اللهِ، هَذَا الْقَمَرُ كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِياً بِهِ وَهُوَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهِ؛ فَاللهُ أَكْبَرُ**»(1) أَوْ

﴿١﴾ ما ورد في هذا المثل النّبوي في حديث أبي رُزين العقيلي رضي الله عنه، وسيأتي الكلام عليه فليس المراد تشبيه الخالق بالمخلوق، وإنما مرادُه تقريب المعنى إلى الأذهان، وبيان جوازه، وإمكانه والمقصود: أنه لا منافاة بين قوله ﷺ: «**إن أحدكم إذا قام يصلي فإن الله قِبَل وجهه**» وبين كونه تعالى في العلو، وأنه فوق المخلوقات، ولكن يظن بعض الناس أن هذا فيه منافاة، ويستدل بهذا الحديث بعض نفاة العلو على أن الله ليس في العلو.

ولكن المؤلف رحمه الله أبطل هذا الفهم الخاطئ؛ بمثالٍ يشاهده كل مُبْصِر، وهو أنَّ الإنسان إذا كان يناجي السماء أو يناجي الشمس فهي فوقه وأمامه، ولكن المقصود من كل هذا تقريب المعنى وليس المراد التشبيه، فالله تعالى لا يشابه أحداً من خلقه، لا الشمس ولا القمر ولا غيرهما؛ وإنما المراد: أن من كان فوقك فهو أمامك، فتقرر أنَّ ≈

---

(1) ورد بلفظ قريب من هذا: عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه، قال: قال: يا رسول الله، أكلنا يرى ربه يوم القيام؟ وما آية ذلك في خلقه؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أليس كلكم ينظر إلى القمر مخلياً به؟**» قلت: بلى، قال: «**فالله ﷻ أعظم**».

والحديث رواه أبو داود (٤٧٣١)؛ وابن ماجه (١٨٠)؛ وأحمد في «مسنده» (٤/ ١١ ـ ١٤)؛ والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٦٠)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وعبد الله بن الإمام أحمد في «السُّنَّة» (٤٤٧، ٤٤٨)؛ وأبو داود الطيالسي (ص١٤٧ ـ ١٠٩٤)؛ وابن حبان في «صحيحه» (٣٩) بنحو من هذا، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٤٥٩، ٤٦٠)؛ وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٥٣، ٢٥٤). وصححه الشيخ الألباني في تعليقه على «السُّنَّة» لابن أبي عاصم.

كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ﴿١﴾.

وَقَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ**»(١) فَشَبَّهَ الرُّؤْيَةَ بِالرُّؤْيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُن الْمَرْئِيُّ مُشَابِهاً لِلْمَرْئِيِّ﴿٢﴾ فَالْمُؤْمِنُونَ إِذَا رَأَوْا رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ونَاجَوْهُ كُلٌّ يَرَاهُ فَوْقَهُ قِبَلَ وَجْهِهِ؛ كَمَا يَرَى الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَلَا مُنَافَاةَ أَصْلاً.

وَمَنْ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاللهِ وَالرُّسُوخِ فِي الْعِلْمِ بِاللهِ يَكُونُ إِقْرَارُهُ لِلْكِتَابِ والسُّنَّةِ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ أَوْكَدَ.

≈ قوله عليه السلام: «**إن الله قبل وجهه**» لا ينافي العلو؛ فهو فوق العرش، وهو قبل المصلي سبحانه وتعالى.

﴿١﴾ يعني: إذا كان الإنسان يرى القمر وحده الآن، بدون مزاحمة، مخليًّا به وحده، فأنت ترى القمر وهو واحدٌ وأنت وحدك، وترى القمر أيضاً وهو واحدٌ ومعك غيرك بدون مزاحمة، فكذلك المؤمنون يرون ربهم يوم القيامة بدون مزاحمة أو ضيق، أو ضرر، وكذلك يرى الإنسان ربه مخليًّا به كما أنه يرى القمر مخليًّا به.

﴿٢﴾ يعني: ليس المراد تشبيه المرئي بالمرئي، فالله تعالى ليس كمثله شيء، ولكن المراد تشبيه الرؤية بالرؤية؛ في الوضوح، فكما أن الإنسان في الدنيا يرى الشمس والقمر من فوقه رؤية واضحة، فكذلك يرى الله يوم القيامة من فوقه رؤية واضحة، فالمراد تشبيه الرؤية بالرؤية، وليس تشبيه المرئي بالمرئي؛ أي: تشبيه الله بالشمس والقمر، تعالى الله عن ذلك، إذ هو سبحانه لا يماثله أحدٌ من خلقه، كما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشّورىٰ: ١١]، وهذه رؤية واضحة.

---

(١) الحديث سبق تخريجه.

[مذهب السلف في ظواهر النصوص هل هو مراد أم غير مراد؟]

وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَنْ يَقُولُ: مَذْهَبُ السَّلَفِ إِقْرَارُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ مَع اعْتِقَادِ أَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ، وَهَذَا لَفْظٌ مُجْمَلٌ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ظَاهِرُهَا غَيْرُ مُرَادٍ﴿١﴾ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أرادَ بِالظَّاهِرِ نُعُوتَ الْمَخْلُوقِينَ وَصِفَاتِ الْمُحدثين؛ مِثْلُ أَنْ يُرَادَ بِكَوْنِ اللهِ قِبَلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي: أَنَّهُ مُسْتَقِرٌّ فِي الْحَائِطِ الَّذِي يُصَلِّي إِلَيْهِ﴿٢﴾، وَأَنَّ اللهَ مَعَنَا، ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِلَى جَانِبِنَا وَنَحْوُ ذَلِكَ فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ.

وَمَنْ قَالَ: «إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ»، فَقَدْ أَصَابَ فِي الْمَعْنَى لَكِنْ أَخْطَأَ بِإِطلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ هَذَا هو ظَاهِرُ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْمُحَالُ لَيْسَ هُوَ الأَظْهَرَ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَعْنَى الْمُمْتَنِعُ صَارَ يَظْهَرُ لِبَعْضِ النَّاسِ فَيَكُونُ الْقَائِلُ لِذَلِكَ مُصِيباً بِهَذَا الاعْتِبَارِ مَعْذُوراً فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ﴿٣﴾.

فَإِنَّ الظُّهُورَ وَالْبُطُونَ قَدْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ. وَكَانَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ يُبَيِّنَ لِمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ هَذَا

﴿١﴾ أي: أن هذا كلام مجمل، يحتمل الحق ويحتمل الباطل.

﴿٢﴾ وليس هو المراد قطعاً؛ ومن فهم هذا، فمن سوء فهمه أتي؛ حيث ظن أن ظاهر اللفظ يدل على أن الله مستقر في الجدار، وهذا باطل بلا شك.

﴿٣﴾ يعني: أن هذا المعنى الممتنع، صار البعض ينفيه عن الله، لما صار يظهر لبعض الناس، ويفهمونه من النصوص، مع كونه ممتنعاً في نفس الأمر، فهؤلاء هم الذين عناهم المؤلف رحمه الله.

هُوَ الظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ الظَّاهِرَ، حَتَّى يَكُونَ أَعْطَى كَلَامَ اللهِ وَكَلَامَ رَسُولِهِ ﷺ حَقَّهُ لَفْظاً وَمَعْنًى.

وَإِنْ كَانَ النَّاقِلُ عَنِ السَّلَفِ أَرَادَ ـ بِقَوْلِهِ: «الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ عِنْدَهُمْ» ـ أَنَّ الْمَعَانِيَ الَّتِي ظَهَرَتْ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ مِمَّا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللهِ وَعَظَمَتِهِ لَا يَخْتَصُّ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ، بَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ للهِ أَوْ جَائِزَةٌ عَلَيهِ جَوَازاً ذِهْنِيًّا أَوْ جَوَازاً خَارِجِيًّا غَيْرَ مُرَادٍ فَقَدْ أَخْطَأَ فِيمَا نَقَلَه عَنِ السَّلَفِ أَوْ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ؛ فَمَا يُمْكِنُ أَحدٌ قَطُّ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ مَا يَدُلُّ ـ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِراً ـ أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللهَ لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَا أَنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ وَيَدٌ حَقِيقَةً﴿١﴾.

وَقَدْ رَأَيْت هَذَا الْمَعْنَى يَنْتَحِلُهُ بَعْضُ مَنْ يَحْكِيهِ عَنِ السَّلَفِ، وَيَقُولُ: إِنَّ طَرِيقَةَ أَهْلِ التَّأْوِيل هِيَ ـ فِي الْحَقِيقَةِ ـ طَرِيقَةُ السَّلَفِ بِمَعْنَى أَنَّ الْفَرِيقَيْنِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثَ لَمْ تَدُلَّ عَلَى صِفَاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَلَكِنَّ السَّلَفَ أَمْسَكُوا عَنْ تَأْوِيلِهَا، والمتأخرون رَأَوا الْمَصْلَحَة تأْوِيلَهَا لِمَسِيسِ الْحَاجَة إِلَى ذَلِكَ،

﴿١﴾ يعني: إذا كان المراد بقوله: «الظاهر غير مراد» الظاهر الذي يليق بجلال الله وعظمته، وأنه فوق العرش، وأنه لا يماثل المخلوقين، فقوله: «غير مراد»، خطأٌ، وباطلٌ، بل ظاهرها مراد، وهو: أن الله تعالى متصف بالصفات التي تليق بجلاله وعظمته لا يماثله أحد من مخلوقاته، وهو فوق العرش حقيقة، وهو مع عباده حقيقة، وليس المراد بالمعية أنه مختلط بالمخلوقات، وليس فوقيته واستواؤه على العرش مماثلة لفوقية، واستواء المخلوقين؛ وإنما صفاته كلها على ما يليق بجلاله وعظمته(١).

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٠٧).

وَيَقُول: الْفَرْقُ أَنَّ هَؤُلَاءِ يُعَيِّنُونَ الْمُرَادَ بِالتَّأْوِيلِ وَأُولَئِكَ لَا يُعَيِّنُونَ لِجَوَازِ أَنْ يُرَادَ غَيْرُهُ﴿١﴾.

وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ كَذِبٌ صَرِيحٌ عَلَى السَّلَفِ: أَمَّا فِي كَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ فَقَطْعاً، مِثْلُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ فَإِنَّ مَنْ

﴿١﴾ يقصد بالذين لا يُعيّنُون المراد: المفوِّضة، وبالذين يعينون المراد: المؤوِّلة، وهذا هو الذي يذكره النووي وغيره كما في شرح «صحيح مسلم»، فيقول: العلماء لهم في هذا طريقتان:

الطريقة الأولى: طريقة السلف وهي: الإمساك والسكوت عن تعيين المعنى، يعني: تفويض المعنى إلى الله.

الطريقة الثانية: طريقة الخلف، وهي: تأويل الصفات بمعانٍ تليق بالنصوص. ويقول: الطريقة الأولى هذه طريقة السلف، والطريقة الثانية هي طريقة الخلف، فهو لا يحكي مذهب السلف حكاية صحيحة، ثم ينسب إليهم التفويض غالطاً في هذه النسبة!!.

وعلى هذا الذي ذكره النووي درج كثير من الشرَّاح، فينقلون عن العلماء في هذا الباب، مذهبين: التفويض، والتأويل، وينسبون الأول إلى السلف، ويقولون: مذهبهم أسلم، وينسبون الثاني إلى الخلف، ويقولون: مذهبهم أعلم وأحكم.

ولا يذكرون مع هذا مذهب السلف، وطريقتهم التي هي طريقة الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، القائمة على الإقرار مع الإمرار، وإثبات معاني الصفات، وتفويض علم الكيفية بها إلى الله تعالى، فيعلمون أن الاستواء معناه: العلو، والارتفاع، والصعود، والاستقرار، وأن العلم ضد الجهل، والسمع ضد الصمم، والحياة ضد الموت، إلى غيرها من الصفات التي يعلمون معانيها، وشأنهم في هذا الباب كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

تَأَمَّلَ كَلَامَ السَّلَفِ الْمَنْقُولَ عَنْهُمْ ـ الَّذِي لَمْ يُحْكَ هُنَا عُشْرُهُ ـ عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُصَرِّحِينَ بِأَنَّ اللهَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً وَأَنَّهُمْ مَا اعْتَقَدُوا خِلَافَ هَذَا قَطُّ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ قَدْ صَرَّحَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ بِمِثْلِ ذَلِكَ[١].

[إجماع السلف على إثبات الصفات الخبرية]

وَاللهُ يَعلَمُ أَنِّي بَعْدَ الْبَحْثِ التَّامِّ وَمُطَالَعَةِ مَا أَمْكَنَ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ مَا رَأَيْت كَلَامَ أَحَدٍ مِنْهُمْ يَدُلُّ ـ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِراً وَلَا بِالْقَرَائِنِ ـ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ بَلِ الَّذِي رَأَيْته أَنَّ كَثِيراً مِنْ كَلَامِهِمْ يَدُلُّ ـ إمَّا نَصًّا وَإِمَّا ظَاهِراً ـ عَلَى تَقْرِيرِ جِنْسِ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَلَا أَنْقُلُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إثْبَاتَ كُلِّ صِفَةٍ؛ بَلِ الَّذِي رَأَيْتُهُ أَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ جِنْسَهَا فِي الْجُمْلَةِ؛ وَمَا رَأَيْت أَحَداً مِنْهُمْ نَفَاهَا. وَإِنَّمَا يَنْفُونَ التَّشْبِيهَ وَيُنْكِرُونَ عَلَى الْمُشَبِّهَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ اللهَ بِخَلْقِهِ؛ مَعَ إنْكَارِهِمْ عَلَى مَنْ نفى الصِّفَاتِ؛ كَقَوْلِ نُعَيْم بْنِ حَمَّادٍ الْخُزَاعِيِّ ـ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ ـ: «مَنْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ وَلَيْسَ بمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهاً».

وَكَانُوا إذَا رَأَوا الرَّجُلَ قَدْ أَغْرَقَ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ مِنْ غَيْرِ إثْبَاتِ الصِّفَاتِ قَالُوا: جَهْمِيٌّ مُعَطِّلٌ؛ وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا فِي كَلَامِهِمْ[٢] فَإِنَّ

---

[١] ما أثر عن السلف في هذا الباب، وما نقله المؤلف عن غيره من أقوال السلف، في هذه الفتوى، بل ما نقله هو كذلك، كل هذا لا يعادل عُشْر ما ورد عنهم في هذه المسألة، بل ولا عشر معشاره؛ فأقوالهم في هذا الباب لا يكاد يعدُّها العادّ لكثرتها.

[٢] يعني: غلا في نفي التشبيه حتى أوصله هذا الغلو إلى نفي الصفات، فالمعطلة غلوا في التنزيه ونفي التشبيه حتى نفوا الصفات، ≈

الجهمية وَالْمُعْتَزِلَةَ إِلَى الْيَوْمِ يُسَمُّونَ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئاً مِنَ الصِّفَاتِ مُشَبِّهاً ـ كَذِباً مِنْهُمْ وَافْتِرَاءً ﴿١﴾ ـ حَتَّى إِنَّ مِنْهُم مَنْ غَلَا وَرَمَى الْأَنْبِيَاءَ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ حَتَّى قَالَ ثُمَامَةُ بْنُ أَشْرَسَ(١) مِنْ رُؤَسَاءِ الجهمية: ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مُشَبِّهَةٌ؛ مُوسَى حَيْثُ قَالَ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وَعِيسَى حَيْثُ قَالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا» ﴿٢﴾.

≈ والمشبهة غلوا في الإثبات حتى شبهوا الله بخلقه، وكلاهما باطل والمذهب الحق بين هذيْن المذْهبين الباطلين، فالواجب إثبات الصفات من غير تشبيه، وتنزيه الرب عن مماثلة المخلوقات من غير نفي للصفات ولا تعطيل لها، فلا نغلو في هذا التنزيه حتى نصل إلى تعطيل الصفات، ولا نغلو في إثبات الصفات حتى نشبه الله بخلقه، وإنما نسلك المسلك الوسط وهو: الإثبات بلا تمثيل، والتنزيه بلا تعطيل.

﴿١﴾ يعني: أنهم يستعملون هذه الألفاظ، لينفروا الناس عن أهل الحق، وعن اتباعهم، فيسمون السلف ـ مُثبتة الصفات ـ: مُشبهة، وهكذا كل معطل، فإنه يسمي من أثبت شيئاً من الصفات: مُشبِّهاً. وهكذا القبوريون، وعُبَّاد الأضرحة، فإنهم يسمُّون من ينهى عن دعاء الرسول ﷺ، وشد الرحل لزيارته؛ يسمونه: وهَّابيًّا، ويرمونه ببُغض الرسولِ، وهكذا، بغرض التنفير من دعاة التوحيد.

فالمقصود: أن هذه من مسالك أهل البدع، للتنفر من الحق، والصد عنه، وعن أهله.

﴿٢﴾ هكذا بلغ التعطيل بأهله، حتى أوقعهم في انتقاصِ الأنبياء، وسبِّهم، ورميِهم بالتشبيه. وهذا ـ لا شك ـ أنه كفر، مثلما ≈

---

(١) قول ثمامة بن أشرس لم أعثر عليه، وبمعناه رُوي عن ابن أبي داؤد، ذكره الذهبي في كتابه «العلو» (ص١٤٠) من طريق ابن أبي حاتم في كتابه «الرد على الجهمية».

وَحَتَّى إنَّ جُلَّ الْمُعْتَزِلَةِ تُدْخِلُ عَامَّةَ الْأَئِمَّةِ مِثْلَ: مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَالثَّوْرِي وَأَصْحَابِهِ وَالْأَوزَاعِي وَأَصْحَابِهِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَأَحْمَد وَأَصْحَابِهِ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِمْ فِي قِسْمِ الْمُشَبِّهَةِ.

≈ قال ابن أشرس ـ قبحه الله ـ: لأنهم أثبتوا النزول وهذا من صفة المخلوقين بزعمهم؛ ولهذا فإن هؤلاء ـ والعياذ بالله ـ زنادقة، حتى أن بعضهم تمنى أن يَحُكَّ ويمحُو بعض آيات من القرآن مثل الجهم، تمنى أن يحكَّ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وهذا يدل على نفاقهم وزندقتهم؛ ولهذا يكثر النفاق في المعتزلة، والزندقة في أهل الكلام ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ وصف ثمامة بأنه جهمي رغم كونه من أئمة المعتزلة؛ لأن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ يسمي جميع نفاة الصفات ـ وإن كان فيهم من يقر ببعضها ـ جهمية؛ لكنه يقسمهم إلى: الجهمية المحضة، وجهمية المعتزلة، وجهمية الأشاعرة فكل هؤلاء من أصناف الجهمية عند الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

حتى إن جُلَّ المعتزلة تُدْخِلُ عامة الأئمة ـ مثل: مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد وغيرهم ـ في قسم المشبهة.

وسبب تسمية جهمية المعتزلة وجهمية الأشاعرة والجهمية المحضة والجهمية الغالية؛ لأنه عندهم نوع تجهم؛ لأنهم وافقوا الجهم في إنكار بقية الصفات، فهو ينسب هذا المذهب إلى الجهم، وينسب أصل نفي الصفات إلى الجهم، لكن الجهمية غالت حتى نفت الأسماء والصفات، فمن أثبت الأسماء ونفى الصفات فهذا نوع تجهم، ومن أثبت بعض الصفات وأنكر بعض الصفات فيها نوع تجهم، ولهذا سمَّاهُ تجهماً، فمن أنكر شيئاً من الصفات ففيه نوع تجهم، يعني: نوعاً من موافقة الجهم في مذهبه.

[إطلاق أهل البدع الألقاب الشنيعة على أهل السُّنَة]

وَقَدْ صَنَّفَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ دِرْبَاسَ الشَّافِعِيُّ جُزْءاً أَسْمَاهُ: «تَنْزِيهُ أَئِمَّةِ الشَّرِيعَةِ عَنِ الْأَلْقَابِ الشَنِيعَةِ» وَذَكَرَ فِيهِ كَلَامَ السَّلَفِ وَغَيْرِهِمْ من مَعَانِي هَذِهِ الأَلْقاب، وَذَكَرَ أَنَّ أَهْلَ الْبِدَعِ كُلُّ صِنْفٍ مِنْهُمْ يُلَقِّبُ أَهْلَ السُّنَّةِ بِلَقَبٍ افْتَرَاهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى رَأْيِهِ الْفَاسِدِ كَمَا أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُلَقِّبُونَ النَّبِيَّ ﷺ بِأَلْقَابٍ افْتَرَوْهَا.

فَالرَّوَافِضُ تُسَمِّيهِمْ نَواصِبَ، وَالْقَدَرِيَّةُ يُسَمُّونَهُمْ مُجْبِرَةً، وَالْمُرْجِئَةُ يُسَمُّونَهُمْ شَكَّاكاً، وَالْجَهْمِيَّةُ تُسَمِّيهِمْ مُشَبِّهَةً، وَأَهْلُ الْكَلَامِ يُسَمُّونَهُمْ حَشْوِيَّةً وَنَوَابِتَ وَغُثَاءً وَغُثْراً إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ. كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تُسَمِّي النَّبِيَّ ﷺ تَارَةً مَجْنُوناً وَتَارَةً شَاعِراً وَتَارَةً كَاهِناً وَتَارَةً مُفْتَرِياً (١).

---

(١) الروافض تسمي أهل السُّنَّة: نواصب، وهم يكفرون الصحابة ويعبدون آل البيت، وسببُ تسميتهم أهل السُّنَّة نواصب هو أن الرافضة تقول: إن أهل السُّنَّة: نصبوا العداوة لأهل البيت!!

وَكَذَبوا واللهِ؛ فأهل السُّنَّة يتولون أهل البيت ويحبون الصحابة جميعاً، لكن لما كان أهل السُّنَّة يوالون الصحابة جميعهم سُمُّوا نواصب؛ لأن الرافضة يكفِّرون جلَّ الصحابة ويقولون: لا ولاء إلا ببراء. فهذه قاعدة عندهم، ومعناها عندهم: بأنه لا يمكن لأحدٍ أن يتولّى أحداً من أهل البيت إلا بأن يتبرأ من أبي بكر وعمر، فمن لم يتبرأ منهما يسمونه «ناصبياً»، وما دام أن أهل السُّنَّة، يوالون الصحابة، ويوالون أهل البيت، ولم يتبرؤوا من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: فهم نواصب!! هذه هي طريقة هؤلاء الروافض.

≈

فجعلوا من يوالي الصحابة معادياً لأهل البيت ـ ولا بُدَّ ـ فجعلوا هذا لازماً لهذا، ولذلك: فإنَّ من تولى الاثنين، كان أيضاً ناصبيًّا فلا ينتفي عنه هذا الوصف إلا بأن يتبرأ من الصحابة، وعندهم: أنه لا يمكن أن يتولى أهل البيت والصحابة جميعاً كما مضى، ولكن نحن أهل السُّنَّة نتولى هؤلاء جميعاً: فنحب آل البيت ونحب الصحابة ونواليهم جميعاً.

فالحاصل: أنَّهم في إطلاقهم النصب على أهل السُّنَّة، اتبعوا طريقة أهل البدع الذين يرمون أهل السُّنَّة بهذه الألقاب حتى يُنَفِّروا الناس عن الحق، نعوذ بالله من ذلك.

والروافض فئة واحدة، لكن الشيعة طبقات ـ أربع وعشرون طبقة وفرقة ـ منهم كافر ومنهم مؤمن كل على حسب اعتقاده، فالزيدية مثلاً يفضلون عليًّا على عثمان، وهؤلاء معتدلون لكنهم مبتدعة.

ومنهم ـ وهم الإثنا عشرية ـ طائفة يقعون في الصحابة، ويسبونهم، بل ويكفِّرونهم ويعبدون آل البيت، ومنهم من يقول بتحريف القرآن.

وأشد أصنافهم المُخطِّئة الذين يخطِّئون جبريل، ويقولون: إنه أخطأ في الرسالة وأوصلها إلى محمد والأصل أن الله قد أرسله إلى علي، فهؤلاء كفرة، وفوقهم في الكفر أيضاً: غلاة النصيرية، الذين يعبدون آل البيت ويؤلِّهون عليًّا، ويقولون: إن الله حلَّ في علي.

ومن أولئك الذين يُلقبون أهل السُّنَّة بالألقاب المنفرة: المرجئة، وهم الذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق، والأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان وأنَّ مَنْ يستثني في الإيمان، ويقول: أنا مؤمن إن شاء الله، فيسمونه شكاكاً، لكونه لم يجزم، يعني ما دمت تعلم من نفسك أنك مؤمن كما تعلم أنك قرأت الفاتحة مثلاً، أو فعلت فعلاً ≈

. . . .

≈ من الأفعال، ولا تشك في كونك فعلته فكذلك ينبغي الجزم بالإيمان، وعدم الاستثناء، وإلا كان شكاً.

وأهل السُّنَّة يقولون: الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، والإنسان إذا قال: «أنا مؤمن إن شاء الله» فقصْدُه بهذا الاستثناء، عدم تزكية نفسه؛ لأنَّ شعب الإيمان متعددة، وهو لا يجزم بأنه أدى ما عليه منها، ولهذا يقول: أنا مؤمن إن شاء الله؛ فلأن الأعمال كثيرة، فلا يجزم الإنسان بأنه أدى كل ما أوجبه الله عليه، ولهذا يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، يعني: إن شاء الله أؤدي ما أوجبه الله عليَّ، أمّا المرجئة فلا يجيزون الاستثناء، لأن الإيمان عندهم هو التصديق بالقلب فقط، والأعمال ليست من الإيمان(١).

وكذلك: فإنَّ أهل الكلام، يُلَقِّبُون أهل السُّنَّة بألقاب، يريدون بها تنفير الناس عنهم، فيسمونهم: «**حَشْوِيَّةً**» مأخوذة من الحشو، وحشو الكلام: الفضل الذي لا يعتمد عليه، مثل الزائد الذي لا قيمة له.

وحشو الناس: أراذلهم.

قال: و«**وَنَوَابِتَ**»، النوابت هم الصغار، يقال: نبتت لهم نابتة إذا نشأ لهم نَشْأٌ صغار، مثل النوابت الذي ينبت الشيء الصغار، الذي لا قيمة له، أثناء الزرع.

و«**وَغُثَاءً**» الغثاء في الأصل: ما يحتمله السيل من القماش والقمام، ويشبه به كل شيء رديء من الناس وغيرهم، قال الضبي، يعني: لا قيمة لهم، ؛ أي أهل السُّنَّة مثل الغثاء الذي يكون فوق السيل.

و«**غُثْر**»: الغثرة: الجماعة الجهال، يقال: «رجل أغثر» إذا كان جاهلاً، وقد قال عثمان رضي الله عنه حينما دخل عليه القوم ليقتلوه قال: (إن ≈

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٧٣، ٥٩٤).

قَالُوا: وَهَذَا عَلَامَةُ الْإِرْثِ الصَّحِيحِ﴿١﴾ وَالْمُتَابَعَةِ التَّامَّةِ، فَإِنَّ السُّنَّةَ هِيَ مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ اعْتِقَاداً وَاقْتِصَاداً﴿٢﴾ وَقَوْلاً وَعَمَلاً؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُنْحَرِفِينَ عَنْهُ يُسَمُّونَهُ بِأَسْمَاءٍ مَذْمُومَةٍ مَكْذُوبَةٍ ـ وَإِنِ اعْتَقَدُوا صِدْقَهَا بِنَاءً عَلَى عَقِيدَتِهِمُ الْفَاسِدَةِ ـ فَكَذَلِكَ التَّابِعُونَ لَهُ عَلَى بَصِيرَةٍ، الَّذِينَ هُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ فِي الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ؛ بَاطِناً وَظَاهِراً.

أَمَّا الَّذِينَ وَافَقُوا بِبَوَاطِنِهِمْ وَعَجَزُوا عَنْ إِقَامَةِ الظَّوَاهِرِ وَالَّذِينَ وَافَقُوهُ بِظَوَاهِرِهِمْ وَعَجَزُوا عَنْ تَحْقِيقِ الْبَوَاطِنِ أو الَّذِينَ وَافَقُوهُ ظَاهِراً وَبَاطِناً بِحَسْبِ الْإِمْكَانِ: لَا بُدَّ لِلْمُنْحَرِفِينَ عَنْ سُنَّتِهِ أَنْ يَعتَقِدُوا فِيْهَا نَقْصاً يَذُمُّونَهُمْ بِهِ وَيُسَمُّونَهُمْ بِأَسْمَاء مَكْذُوبَةٍ ـ وَإِنِ اعْتَقَدُوا صِدْقَهَا ـ

≈ هؤلاء رعاع غثرة). أي: جُهَّال. وفي أثر أويس: (أكون في غثراء الناس). إلى أمثال ذلك، من الأسماء كانت قريش تسمي النبي ﷺ بها، كقولهم عنه: (كاهن)، و(شاعر) و(مجنون) ونحوها.

ومقصود هؤلاء المتكلمين أن يقولوا: إن أهل السُّنَّة جهال لا يعرفون المعاني؛ لأخذهم بظاهر النصوص.

﴿١﴾ قالوا: وهذا علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة؛ فإن السُّنَّة هي: ما كان عليه رسول الله ﷺ والصحابة اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً.

﴿٢﴾ **«اقْتِصَاداً»** يعني: من غير غلو، وتوسطاً في الأمور، بخلاف غيرهم من أهل البدع، فهم إما أَنْ يغلو، وإما أن يجفوا، فالاقتصاد يعني التوسط في الأمور؛ لا غلو ولا جفاء، فالمعطلة غلوا حتى نفوا الصفات، والمشبهة جفوا حتى شبهوا صفات الله بصفات المخلوقين، وأهل السُّنَّة توسطوا واقتصدوا اقتصاداً، أثبتوا به الصفات من غير تشبيهها بصفات المخلوقات، ونزهوا من غير تعطيل للصفات، فهذا هو معنى التوسط والإقتصاد عند أهل السُّنَّة ليس فيه غلوٌّ ولا جفاء.

كَقَوْلِ الرَّافِضِيِّ: «مَنْ لَمْ يُبْغِضْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَدْ أَبْغَضَ عَلِيًّا﴿١﴾؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِعَلِيٍّ إِلَّا بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُمَا»﴿٢﴾، ثُمَّ يَجْعَلُ مَنْ أَحَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ نَاصِبيًّا بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْمُلَازَمَةِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي اعْتَقَدُوهَا صَحِيحَةً﴿٣﴾ أَوْ عَانَدُوا فِيهَا، وَهُوَ الْغَالِبُ﴿٤﴾.

﴿١﴾ هذا هو ما يقولونه كما مضى قريباً: لا ولاء إلا بالبراء، فلا يكون متوليّاً عندهم لعَليٍّ إلا بالبراءة من أبي بكر وعمر ﵄، فهذا معنى قولهم: أنه لا ولاء إلا بالبراء؛ ولهذا يقول بعض السلف: الشهاد بدعة والبراءة بدعة؛ أي: أنَّ الشهادة لمعين بالجنة لمن لم يشهد له النبي ﷺ بها؛ بدعة، وأيضاً: فالبراءة من أبي بكر وعمر: بدعة، فإن هؤلاء الرافضة إذا قالوا: لا ولاء إلا بالبراءة. فإنهم يربطون هذا بهذا، فلا يمكن عندهم أن تتولى عليًّا إلا إذا تبرأت من أبي بكر وعمر وهذا قول باطلٌ مُبتَدع.

أمَّا أهل السُّنَّة فإنهم يتولون الجميع، فيتولون أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً، وبقية الصحابة ﵃، ويتولون أهل البيت جميعاً، فيوالونهم كلهم ويحبونهم ويرضون عنهم، وينزلونهم منازلهم التي أنزلهم الله إياها بالعدل والإنصاف، لا بالهوى والتعصب، هذا هو الحق، وهذه هي طريقة الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والعلماء.

﴿٢﴾ الوَلاية بالفتح: المحبة، والوِلاية، بالكسر: الإمارة، هذا هو الأصل، وقد يطلق أحدهما على الآخر.

﴿٣﴾ بل هذا الإعتقاد الباطل يلقنونه لأبنائهم منذ الصغر، حتى أنَّ الرافضيَّ لنشوئه على هذا الاعتقاد: لا يشك فيه أبداً؛ فحبُّ عليٍّ، وموالاته، لا يتم ـ عندهم ـ إلا بالبراءة من الشيخين ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ، لكنَّ رؤساءهم يعلمون أنهم مبطلون.

﴿٤﴾ يعني: اعتقدوا صحتها؛ جهلاً منهم، وقد ينصحون ≈

وَكَقَوْلِ الْقَدَرِيِّ: مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ اللهَ أَرَادَ الْكَائِنَاتِ وَخَلَقَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ: فَقَدْ سَلَبَ الْعِبَادَ الْقُدْرَةَ والاِخْتِيَارَ وَجَعَلَهُمْ مَجْبُورِينَ كَالْجَمَادَاتِ الَّتِي لَا إِرَادَةَ لَهَا وَلَا قُدْرَةَ[١].

وَكَقَوْلِ الْجَهْمِي: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ فَوْقَ الْعَرْشِ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّهُ مَحْصُورٌ وَأَنَّهُ جِسْمٌ مُرَكَّبٌ وَأَنَّهُ مُشَابِهٌ لِخَلْقِهِ[٢].

≈ فينتصحون، والمعاندون فيهم أكثر، والغالب على رؤوسائهم وكبرائهم العناد، وبعض الجهال وبعض الأتباع وهم جَهَلَة النساء والأطفال والذين نشؤوا على ذلك يعتقدونها صحيحة، لكن عامتهم وأكثرهم يعاندون.

[١] القدريّة هم مجوس هذه الأمة، وهم الذين يرون أن العباد خالقون لأفعالهم، ويقولون: من اعتقد أن الله خلق أفعال العباد فقد سلب العباد قدرتهم واختيارهم، وقال بالجبر. يعني: من قال: إن الله خلق أفعال العباد فقد قال بأنهم مجبورون عليها.

وهذا قولٌ باطل؛ إذ لا يلزم من كونه خلق أفعالهم، أنه بذلك سلبهم اختيارهم، فلا ملازمة بينهما، والمؤمنون أهل السُّنَّة والجماعة يقولون: إن الله تعالى خالق كل شيء كما قال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرّعد: ١٦] فخلق العباد وخلق أفعالهم، ولكن الله ﷻ أعطى العباد مشيئة وقدرة واختياراً، وجعل مشيئتهم تبعاً لمشيئته، فالإنسان يعلم من نفسه أنه قادر، ويحسّ بهذا، ويدركه ضرورة؛ وأنه إذا أراد أن يذهب ويجيء، أو لا يذهب ولا يجيء؛ فإنه يُوقِعُ أيهما، كما يوقع غيرهما من حركاته الإرادية. لكنَّ إرادة العبد ومشيئته ـ مع هذا ـ تابعة لمشيئة الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التّكوير: ٢٩].

[٢] هذه من اللوازم الباطلة، التي يذكرها بعض الجهمية؛ نفاة العلو، فيقولون: من قال إن الله فوق العرش فقد تنقص الربّ. ≈

وَكَقَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ: مَنْ قَالَ: إنَّ للهِ عِلْماً وَقُدْرَةً فَقَدْ زَعَمَ أنَّهُ جِسْمٌ مُرَكَّبٌ وَهو مُشَبِّهٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إلَّا بِجَوْهَرٍ مُتَحَيِّزٍ وَكُلُّ مُتَحَيِّزٍ فجِسْمٌ مُرَكَّبٌ أَوْ جَوْهَرٌ فَرْدٌ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ مُشَبِّهٌ؛ لِأَنَّ الْأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةٌ﴿١﴾.

≈ يعني: جعله جسماً محدوداً ومتحيزاً، فلا يقال عن الله بأنه فوق العرش، وإلَّا جعلته جسماً؛ لأنه لا يمكن أن يكون شيءٌ فوق شيء، إلا الأجسام، والأجسام مُرَكبة من أجزاء، وكل جسم مركب من أجزاء، فهو مخلوق، فإذا كان الرب ليس مركباً: انتفى بذلك كونه جسماً، وإذا كان من صفات الأجسام أن يكون بعضها فوق بعض، والله ليس بجسم: فلا يقال حينئذٍ هو فوق العرش!!.

ويقول هؤلاء النفاة أيضاً: من قال إن الله في السماء فقد جعله محصوراً في جهة واحدة، وهذا تنقص له؛ لأنَّ المخلوق الضعيف هو الذي يكون محصوراً في جهة واحدة، أما الرب فهو في جميع الجهات.

فهكذا هم هؤلاء النفاة، يمنعون من قول: إن الله فوق العرش؛ لما يلزم على هذا أن يكون محصوراً في السماء ومحدداً في العرش؛ متحيزاً؛ وهذا من خواص الأجسام، والإنسان مشابهٌ لجنسه، والله ليس كمثله شيء، فلا يكون بناءً على هذه المقدمات: فوق العرش.

فنقول: هذا باطل، بل هذا من أبطل الباطل، فنحن نقول: العرش سقف المخلوقات ونهايتها، والله فوق العرش بعد أن تنتهي المخلوقات، وهو أعظم من كل شيء وأكبر من كل شيء ﷻ، وليس مماثلاً لمخلوقاته، فهذه الملازمة التي ذكرتموها؛ باطلة إذن.

﴿١﴾ هذه الشبهة حكاها المؤلف رحمه الله عن المعتزلة والجهمية وهم الذين يقولون: إنّ من أثبت الصفات لله فهو مشبه؛ لأن الصفات تكون أعراضاً والعرض لا يقوم إلا بجسم، والأجسام لا بد أن تكون مركبة ومتشابهة، فيلزم من إثبات الصفات أن يكون الرب مشابهاً للمخلوقات. ≈

. . . .

≈ وقالوا: الصفات عرض، مثل: البياض يكون في الجدار، فهذا عرضٌ، والعرض لا يقوم إلا بجوهر أو بجسم، والجسم هو الشيء القائم بنفسه كالجدار، فالبياض الذي هو عَرَضٌ لا يمكن أن يقوم وحده لا يقوم إلا بجسم، والأجسام يشبه بعضها بعضاً، فلو كان الله متصفاً بالصفات لكان جسماً، ولو كان جسماً لكان مشابهاً للمخلوقات، والله ليس كمثله شيء؛ إذاً ننفي عنه الصفات، حتى لا نصفه بالجسمية، فنشبهه بالمخلوقات.

فانظر إلى هذه الملازمات الباطلة، وتعجب منها، واحكم بأنها من أبطل الباطل، فمن قال لكم: أنه يلزم من إثبات الصفات لله تعالى، تشبيهه بالمخلوقات؟!.

فالله تعالى لا يماثل أحداً من مخلوقاته؛ إذ له صفات تخصه والمخلوقات لهم صفات تخصهم، وهذه الملازمة التي ذكرتموها إنما هي في المخلوقات، ونحن لا ننازع أنها متصفة بالصفات، وأنها أجسام وذوات يشبه بعضها بعضاً، وقد نبهنَا إلى فساد هذه الملازمة، وأما ما قالوه عن الجوهر الفرد، وأنه ما لا يقبل الانقسام، فأهل الكلام إنما بنوا دينهم على هذا الجوهر الفرد، فلم يُثبتوا وجوداً لله إلا من جهة هذا الجوهر الفرد، وكذا المعاد، لم يثبتوه إلا من جهة الجوهر الفرد، وهكذا. فقوام دينهم على هذا الجوهر الفرد، والجوهر الفرد كما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ لا وجود له، فتعريف الجوهر الفرد الذي يقولون فيه: هو الشيء الذي لا يقبل انقساماً، فالجسم إذا تجزّأ، وتجزّأ، حتى ينتهي إلى جُزءٍ متناهٍ في الصغر، لا يقبل بعدها الانقسام، هو المسمَّى عند هؤلاء بـ «الجوهر الفرد».

لكن هذا الجوهر الفرد لا وجود له عند العُقلاء؛ إذ ليس هناك شيء اسمه «الجوهر الفرد» بالمعنى الذي يقوله هؤلاء، لكن الذي ≈

وَمَنْ حَكَى عَنِ النَّاسِ «الْمَقَالَاتِ» وَسَمَّاهُمْ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَكْذُوبَةِ بِنَاءً عَلَى عَقِيدَتِهِ الَّتِي هُمْ مُخَالِفُونَ لَهُ فِيهَا فَهُوَ وَرَبُّهُ﴿١﴾ وَاللهُ مِنْ وَرَائِهِ بِالْمِرْصَادِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴿٢﴾.

وَجِمَاعُ الْأَمْرِ: أَنَّ الْأَقْسَامَ الْمُمْكِنَةَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ

≈ دلت عليه النصوص أن جسم الإنسان يبلى ولا يبقى منه إلا عجب الذنب، فمنه خلق ابن آدم ومنه يركّب.

فالحاصل: أن الجوهر الفرد لا وجود له عند بعض العقلاء[(١)].

﴿١﴾ يعني من قال: إن مثبت الصفات مشبّه، ومن قال: إن من أثبت القدر مجبر، كما وصفوا به أهل السُّنَّة.

«فَهُوَ وَرَبُّهُ» يعني: أنه سيحاسبه على افترائه فالشيخ رَحِمَهُ اللهُ يقول: إن هؤلاء الذين يلبسون على الناس وينبذون أهل السُّنَّة بهذه الألقاب، الله تعالى رقيب عليهم، وهو ربهم، وسوف يجازيهم يوم القيامة وسيقفون بين به سبحانه.

فالواجب على العاقل أن يتأمل وينظر في هذه الأقوال المنحرفة، ولا ينساق وراءها، بل يتأمل وينظر بعين بصيرته، وينظر في كلام أهل الحق والسُّنَّة والأتباع، ويحذو حذوهم لذاته، ولا ينظر في أقوال أهل البدع.

ومعنى قوله: **«وَمَنْ حَكَى عَنِ النَّاسِ «الْمَقَالَاتِ» وَسَمَّاهُمْ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَكْذُوبَةِ»** يعني: أولئك المتكلمين، أهل الافتراء والبهت سمّوا أهل السُّنَّة، مشبهة، ونوابت، وحشوية، ونواصب.

﴿٢﴾ فهذا تهديد ووعيد، العاقل ينظر ويتأمل، ولا ينبغي له أن يغتر بأقوال أهل البدع وتهويلاتهم.

---

(١) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٨٥)؛ و«درء التعارض» (٣/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤)، (٨/ ٣٢٠ ـ ٣٢٥)؛ و«منهاج السُّنَّة» (١/ ٣٠٥).

وَأَحَادِيثِهَا سِتَّةُ أَقْسَامٍ كُلُّ قِسْمٍ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ:

«**قِسْمَانِ يَقُولَانِ**»: تَجْرِي عَلَى ظَوَاهِرِهَا.

و«**قِسْمَانِ يَقُولَانِ**»: هِيَ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا.

و«**قِسْمَانِ**»: يَسْكُتُونَ[١].

أَمَّا الْأَوَّلَانِ: فَقِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَنْ يُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَيَجْعَل ظَاهِرَهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ[٢] فَهَؤُلَاءِ الْمُشَبِّهَةُ وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ أَنْكَرَهُ السَّلَفُ وَإِلَيْهِ يَتَوَجَّهُ الرَّدُّ بِالْحَقِّ[٣].

وَالثَّانِي: مَنْ يُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِجَلَالِ اللهِ[٤] كَمَا

---

[١] يعني بقوله: يسكتون؛ أي: يفوضون، وكل قسم ينقسم إلى أقسام كما سيأتي.

[٢] هؤلاء هم القسم الأول ممن يقول: هذه الصفات لا بد أن تجري على ظاهرها، ويقصدون بظاهرها: أنها مثل صفات المخلوقين، فهؤلاء هم المشبهة.

[٣] ومذهب من يجريها على ظاهرها، لكنه يجعلها من جنس صفات المخلوقين؛ مذهبٌ باطل، وهو من يقول: له سمع كسمع المخلوقين، وبصر كبصرهم، واستواء كاستوائهم. فهؤلاء هم المشبهة كما أسلفنا. وهذا المذهب مردودٌ بنص القرآن، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشّورى: ١١]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النّحل: ٧٤]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤].

[٤] هذا قول أهل الحق أهل السُّنَّة والجماعة، الذين يجرون نصوص الصفات على ظاهرها اللائق بجلال الله وعظمته، فتَلَخَّصَ ≈

يُجْرَى ظَاهِرُ اسْمِ «الْعَلِيمِ وَالْقَدِيرِ والرَّبِّ وَالْإِلَهِ وَالمَوْجُودِ والَّذَاتِ» وَنَحْو ذَلِكَ؛ علَى ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِجَلَالِ اللهِ؛ فَإِنَّ ظَوَاهِرَ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِين: إمَّا جَوْهَرٌ مُحْدَثٌ وَإِمَّا عَرَضٌ قَائِمٌ بِهِ(١).

فَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْكَلَامُ وَالْمَشِيئَةُ وَالرَّحْمَةُ وَالرِّضَا وَالْغَضَبُ وَنَحْوُ ذَلِكَ: فِي حَقِّ الْعَبْدِ أَعْرَاضٌ(٢)؛ وَالوَجْهُ وَالْيَدُ وَالْعَيْنُ فِي حَقِّهِ أَجْسَامٌ.

≈ مما سبق أن الذين يقولون: تجرى على ظاهرها، قسمان:

قسم يفسرون الظاهر بصفات المخلوقين، وهؤلاء هم المشبهة.

وقسم يفسرون الظاهر بما يليق بجلال الله وعظمته، ويقولون: لا نعلم الكيفية؛ أي: كيفية الصفة؛ فهؤلاء هم أهل الحق؛ أهل السُّنَّة والجماعة.

(١) «**جَوْهَرٌ مُحْدَثٌ**»؛ يعني: جسم محدث؛ أحدثه الله وخلقه.

○ وقوله: «**وَإِمَّا عَرَضٌ قَائِمٌ بِهِ**»؛ أي: صفة قائمة بالجسم.

(٢) أيْ: أن العلم، والقدرة، والكلام، ونحوها: أعراض قائمة بالجسم المُحْدَث، فالإنسان يتصف بهذه الصفات، المُسمَّاة «أعراضاً» وهي قائمة بجسمه، وجسمه حادث؛ يعني: أن الله خلقه بعد أن لم يكن، هذا بالنسبة للمخلوق.

أما الخالق فليس له أعراض؛ لأن صفاته تليق بجلاله وعظمته، ليس كصفة المخلوقين كما قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورى: ١١] فهو له صفات تليق بجلاله وعظمته، وهو سبحانه واجب الوجود لذاته كما دلّ عليه قولهُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤، ٥].

أما المخلوق فقد خلقه الله بعد أن كان عدماً، والصفات أعراض قائمة به.

فَإِذَا كَانَ اللهُ مَوْصُوفاً عِنْدَ عامَّة أهلِ الْإِثْبَاتِ[١] بِأَنَّ لَهُ عِلْماً وَقُدْرَةً وَكَلَاماً وَمَشِيئَةً ـ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَرَضاً؛ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ ـ جَازَ أَنْ يَكُونَ وَجْهُ اللهِ وَيَدَاهُ لَيْسَتْ أَجْسَاماً يَجُوزُ عَلَيْهَا مَا يَجُوزُ عَلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي حَكَاهُ «الخطابي» وَغَيْرُهُ عَنِ السَّلَفِ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ جُمْهُورِهِمْ وَكَلَامُ الْبَاقِينَ لَا يُخَالِفُهُ؛ وَهُوَ أَمْرٌ وَاضِحٌ فَإِنَّ الصِّفَاتِ كَالذَّاتِ. فَكَمَا أَنَّ ذَاتَ اللهِ ثَابِتَةٌ حَقِيقَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ فَصِفَاتُهُ ثَابِتَةٌ حَقِيقِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ[٢].

فَمَنْ قَالَ: لَا أَعْقِلُ عِلْماً وَيَداً إِلَّا مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ وَالْيَدِ الْمَعْهُودَيْنِ. قِيلَ لَهُ: فَكَيْفَ تَعْقِلُ ذَاتاً مِنْ غَيْرِ جِنْسِ ذَوَاتِ

---

[١] «**عِنْدَ عامَّة أهلِ الْإِثْبَاتِ**» يقصد أهل السُّنَّة، ويدخل في ذلك: الأشاعرة، لإثباتهم الصفات السبع، وهي: العلم، والقدرة والمشيئة، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر.

[٢] القول في الصفات كالقول في الذات، هذه قاعدة مُهمة في هذا الباب، فكما أن لله ذاتاً لا تشبه الذوات، فكذلك صفاته لا تشبه الصفات.

فمن قال: لا أعقل علماً ويداً إلا من جنس العلم واليد المعهوديْنِ، قيل له: فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين؟!

فالصفات كالذات، فإذا كنت تثبت لله ذاتاً لا تشبه الذوات وتعقل هذا، فأثبت له صفات لا تشبه صفات المخلوقين؛ واعقل هذا إذ لا فرق عند التأمل والنظر!!.

الْمَخْلُوقِينَ؟ وَمِنَ الْمَعْلُوم أنَّ صِفَاتِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تُنَاسِبُ ذَاتَه وَتُلَائِمُ حَقِيقَتَهُ؛ فَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ ـ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ـ إلَّا مَا يُنَاسِبُ الْمَخْلُوقَ فَقَدْ ضَلَّ فِي عَقْلِهِ وَدِينِهِ[١].

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ[٢]: إذا قَالَ لَكَ الْجَهْمِيُّ: كَيْفَ اسْتَوَى؟ أَوْ كَيْفَ يَنْزِلُ إلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا؟ أَوْ كَيْفَ يَدَاهُ؟ وَنَحْوَ ذَلِكَ؟ فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ هُوَ فِي نفسه؟ فَإِذَا قَالَ لَك: لَا يَعْلَمُ مَا هُوَ إلَّا هُوَ وَكُنْهُ الْبَارِي غَيْرَ مَعْلُوم لِلْبَشَرِ. فَقُلْ لَهُ: فَالعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِلْعِلْم بِكَيْفِيَّةِ الْمَوْصُوفِ؛ فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تَعْلَمَ بِكَيْفِيَّةِ صِفَةِ الْمَوْصُوفِ وَلَمْ تَعْلَمْ كَيْفِيَّتَهُ[٣]، وَإِنَّمَا تَعْلَمُ الذَّاتَ وَالصِّفَاتِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي له.

بَلْ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتُ فِي الْجَنَّةِ قَدْ ثَبَتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ أَنَّهُ

---

[١] كونه ضلَّ في دينه؛ فلأنه خالف الكتاب والسُّنَّة، وأما ضلاله في عقله؛ فلأنه لو تأمل بعقله ـ لو كان عقله سليماً ـ لعلم أن الخالق لا يشابه المخلوق، فكيف لا يكونُ المشبه بعد هذا مُصاباً في عقله ودينه ـ نسأل الله العافية ـ.

[٢] هذه حجة قوية في إبطال حجة الجهمي فإذا قال لك الجهمي: كيف استوى؟ كيف ينزل؟ فقل له: كيف هو في نفسه؟ فإذا قال: لا أعرف كيفيته. فقل له: وأنا لا أعرف كيفية صفته. فالباب واحد.

[٣] يعني: كيف لنا أن نعلم كيفية الصفة، ونحن لم نعلم كيفية الذات؟.

قَالَ: «لَيْسَ فِي الجَنَّةِ مِمَّا فِي الدُّنْيَا إِلَّا الْأَسْمَاءُ»﴿١﴾[(١)] وَقَدْ أَخْبَرَ اللهُ: أَنَّهُ لَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ: «**فِي الْجَنَّةِ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**»[(٢)].

﴿١﴾ لا شك أن الجنة فيها لبن، وفيها خمر، وفيها عسل، وذهب وفضة، وحورٌ عين، وليس شيء من ذلك يُماثل ما الدنيا، لكن أصل المعنى معروف كنهه وكيفية هذه الأشياء لا نعلمها، فإذا كانت هذه المخلوقات لا نعرف لها كيفية فكيف يمكن أن تُعْرف كيفيةُ صفات الخالق! فإنَّا إذا قلنا: الجنة فيها لبن، لكنه ليس مثل لبن الدنيا من حيث الكيفية والطعم والحقيقة، وإن كنا نعلم أصل المعنى، وكذلك: خمر الجنة ليست مثل خمر الدنيا، والعسل الذي هو أنهار ليس كعسل الدنيا، فالدنيا ليست فيها أنهار من عَسَلٍ مصفى، وهكذا[(٣)].

≈

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ١٧٤)؛ وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٢٤، ١٢٥)؛ وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٩٦) من رواية: مسدد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وذكره أيضاً ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٩١) وصححه الألباني في الصحيحة (٢١٨٨).

(٢) الحديث رواه البخاري (٣٣٤٤)؛ ومسلم (٢٨٢٤)، وأخرج مسلم أيضاً من حديث سهل بن سعدٍ، قال: «شهدتُ من رسول الله ﷺ مجلساً وصف فيه الجنة». وجاء فيه ـ في آخره ـ أنه ﷺ قال: «**فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر**» وروى مسلم (١٨٩) من حديث المغيرة بن شعبة، حديثاً قُدسياً فيه أنه ﷺ قال فيما يرويه عن ربه: «**أولئك الذين أردتُ؛ غرستُ كرامتهم بيدي، وختمتُ عليها؛ فلم تر عينٌ، ولم تسمع أذن، ولم يخطر على قلب بشر**».
وبمعناه عن أبي سعيد الخدري عند ابن جرير في «التفسير» (٢١/ ١٠٦)؛ وأبي نعيم في «صفة الجنة» (١١٩، ١٢١).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٠ ـ ٣٥).

فَإِذَا كَانَ نَعِيمُ الْجَنَّةِ وَهُوَ خَلْقٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللهِ كَذَلِكَ فَمَا الظَّنُّ بِالْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿١﴾.

وَهَذِهِ الرُّوحُ الَّتِي فِي بَنِي آدَمَ قَدْ عَلِمَ الْعَاقِلُ اضْطِرَابَ النَّاسِ فِيهَا وَإِمْسَاكَ النُّصُوصِ عَنْ بَيَانِ كَيْفِيَّتِهَا؛ أَفَلَا يَعْتَبِرُ الْعَاقِلُ بِهَا عَنِ الْكَلَامِ فِي كَيْفِيَّةِ اللهِ تَعَالَى؟ ﴿٢﴾ مَعَ أَنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ الرُّوحَ فِي الْبَدَنِ وأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْهُ وَتَعْرُجُ إِلَى السَّمَاءِ؛ وأَنَّهَا تُسَلُّ مِنْهُ وَقْتَ النَّزْعِ كَمَا

≈ بل الروح التي بين جنبي الإنسان لا يعلم أحدٌ من الناس كيفيتها ولا كنهها ولا حقيقة ما هي عليه كما قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥] فإذا كانت الروح التي بين جنبيك لا تعلم كنهها ولا كيفيتها، فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفات الخالق، وحقيقة ما هي عليه؟! فلا يعلم كيفيتها إلا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى(١).

﴿١﴾ إذا كان لا يُعلم نعيم الجنة على ما هو عليه ولا يدرك الإنسان كيفيتها وكنهها فالخالق أولى، وأحرى ألا يعرف الإنسان كيفية صفاته وكنه ذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

﴿٢﴾ يعني: أن أهل الكلام، اضطربوا في ماهية الروح، فمنهم من قال: هي صفة من صفات، ومنهم من قال: هي الحياة، ومنهم من قال: هي الدم، ومنهم من قال: غير ذلك. فاضطربوا فيها، اضطراباً، وخاضوا فيما لا علم لهم به، بل مَرَدُّ العلم بالروح إلى خالقها، الذي قال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥] فإذا كان الإنسان لا يعلم كنهها وكيفيتها، فكيف يمكن أن يعلم كنه صفات الباري وكيفيتها!.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٨ ـ ٣٠).

نَطَقَتْ بِذَلِكَ النُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ﴿١﴾ لَا نُغَالِي فِي تَجْرِيدِهَا غُلُوَّ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ﴿٢﴾؛ حَيْثُ نَفَوْا عَنْهَا الصُّعُودَ وَالنُّزُولَ وَالاتِّصَالَ بِالْبَدَنِ وَالانْفِصَالَ عَنْهُ وَتَخَبَّطُوا فِيهَا حَيْثُ رَأَوْهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْبَدَنِ وَصِفَاتِهِ، فَعَدَمُ مُمَاثَلَتِهَا لِلْبَدَنِ لَا يَنْفِي أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ ثَابِتَةً لَهَا بِحَسْبِهَا﴿٣﴾ إِلَّا أَنْ يُفَسِّرُوا كَلَامَهُمْ بِمَا يُوَافِقُ النُّصُوصَ؛

﴿١﴾ فالروح توصف بالقبض والإمساك وغير ذلك مما ذكر؛ فدل ذلك على أن لها ذاتاً؛ الله أعلم بكيفيتها.

﴿٢﴾ المتفلسفة يقولون: الروح لا توصف بأي وصف، فهي مجردة، لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته، فيصفون الروح بهذا، مع أن المعنى المجرّد لا وجود له، وكذلك الملائكة ـ عندهم ـ مجردات؛ لا داخل العالم ولا خارجه. وهذا غلوٌّ في النفي، يُفضِي بها إلى العدم!! وبعضهم يزيد ويقول: هي نفس دم الإنسان، وهي نفس صفاته، وهي نفس الحياة.

وهؤلاء وهؤلاء قالوا قولاً لا علم لهم به.

﴿٣﴾ يعني: كونها لا تماثل البدن لا ينفي أن تكون لها صفات، فهي لها صفات تناسبها، لكن لا نعلمها، ولها كنه وحقيقة، ولها صفة تناسبها مثل ما جاء وصفها في النصوص، حيث وُصِفتْ بالتوفي، ووصفت بالقبض والإمساك والإرسال كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [الزُّمر: ٤٢] ووصفت بالقبض كما في قول الرسول ﷺ: «**إن الروح إذا قُبِضت تبعها البصر**»(١) وهذه كلها تدل على أنها حقيقة وأن لها صفات، لكن لا يعلم كنه الروح وكيفيتها إلا الله تعالى.

---

(١) تقدم تخريجه.

فَيَكُونُونَ قَدْ أَخْطؤوا فِي اللَّفْظِ وَأَنَّى لَهُمْ بِذَلِكَ[١]؟.

وَلَا نَقُولُ إِنَّهَا مُجَرَّدُ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ البَدَنِ كَالدَّمِ وَالْبُخَارِ مَثَلاً[٢]؛ أَوْ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الْبَدَنِ وَالْحَيَاةِ وَأَنَّهَا مُخْتلِفَةُ الْأَجْسَادِ وَمُسَاوِيَةٌ لِسَائِرِ الأَجْسَادِ فِي الْحَدِّ. وَالحَقِيقَةُ كَمَا يَقُولُ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، بَلْ نَتَيَقَّنُ أَنَّ الرُّوحَ عَيْنٌ مَوْجُودَةٌ غَيْرُ البَدَنِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مُمَاثِلَةً لَهُ[٣]؛ وَهِيَ مَوْصُوفَةٌ بِمَا نَطَقَتْ بِهِ النُّصُوصُ حَقِيقَةً لَا مَجَازاً؛ فَإِذَا كَانَ مَذْهَبُنَا فِي حَقِيقَةِ الرُّوحِ وَصِفَاتِهَا بَيْنَ الْمُعَطِّلَةِ وَالْمُمَثِّلَةِ: فَكَيْفَ الظَّنُّ بِصِفَاتِ رَبِّ الْعَالَمِينَ[٤]؟

---

[١] إذا فسروا بما يوافق النصوص فصحيح.

[٢] وذلك كما يقول بعض أهل البدع.

[٣] يعني: أنها ذاتٌ غير البدن، لكنها جسم لطيف، ولا ينافي كون الروح جسماً لطيفاً، أن يدخل في البدن الكثيف فدخول الجسم اللطيف في الجسم الكثيف معروف؛ فمثلاً: الماء يمشي في العروق وفي الشجر؛ لأنه جسم لطيف، فهذا جسمٌ وهذا جسمٌ، والدم كذلك جسمٌ في جسم، والنار جسم تَسْرِي في الفحم وفي الحطب، فهي جسم في جسمٍ أيضاً.

[٤] يعني مذهبنا في الروح: بين المعطلة الذين عطلوا الروح من الصفات، وبين الممثلة الذين مثلوها بالبدن وجعلوها مثله، فنحن لا نوافق هؤلاء ولا نوافق هؤلاء؛ أي: من عطل الروح، وقال: إنها مجردة لا داخل العالم ولا خارجه، ووصفها بالمجردات، ومنهم من غلا وجعلها نفس الدم، ونحن في وصفِنا إيَّاها بين هؤلاء وبين هؤلاء، بين المعطلة والممثلة.

وكذلك نحن أيضاً في صفات الرب بين المعطلة والممثلة، فلا نوافق المعطلة في تعطيلهم، ولا نوافق المشبهة في تشبيههم، بل نثبت الصفات لله ﷻ كما يليق بجلاله وعظمته، من غير خوضٍ في الكيفية.

[من يقول: تُجْرى على خلاف ظاهرها]

وَأَمَّا الْقِسمَانِ اللَّذَانِ يَنْفِيَانِ ظَاهِرَهَا؛ أَعْنِي الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَيْسَ لَهَا فِي الْبَاطِنِ مَدْلُولٌ هُوَ صِفَةُ اللهِ تَعَالَى قَطُّ وَأَنَّ اللهَ لَا صِفَةَ لَهُ ثُبُوتِيَّةً؛ بَلْ صِفَاتُهُ إِمَّا سَلْبِيَّةٌ وَإِمَّا إِضَافِيَّةٌ وَإِمَّا مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا﴿١﴾ أَوْ يُثْبِتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ ـ السَّبْعَةَ أَو الثَّمَانِيَةَ أَو الْخَمْسَ عَشَرَةَ﴿٢﴾ ـ أَوْ

﴿١﴾ قوله: «**بَلْ صِفَاتُهُ إِمَّا سَلْبِيَّةٌ**»، يعني: أن يصف الله بالسّلوب؛ كأنْ يقول: لا داخل العالم ولا خارجه، ليس فوق العرش وهكذا.

○ وقوله: «**وَإِمَّا إِضَافِيَّةٌ**» الإضافية هي التي لا تثبت إلا من جهة الإضافة، يعني: من جهة إضافتها إلى الرب ﷻ كقول الفلاسفة: إن الرب علة لهذا الكون، فالفلاسفة لا يثبتون صفةً لله إلا جهة إضافتها، كونه الخالق علة لهذه المخلوقات، قالوا: إنه علة لهذه المخلوقات، أو إنه هو المحرك، أو إنه هو المَبْدَأ لهذه المخلوقات، ـ مَبْدَأ التكثر ـ كما تقوله الفلاسفة وغيرهم، فالحاصل: أنهم لا يثبتون الصفات إلا من جهة الإضافة، أما من غير جهتها فلا، فعندهم أنه إذا أضفته إلى مخلوقاته أثبت له الصفات، وإذا لم تضفها فلا، فإذا أضفته للمخلوقات يكون هو أول المخلوقات ومبدأ المخلوقات، أو هو علة لوجودها، وما عدا ذلك فلا يثبتون به شيئاً، وبعضهم يجعل صفاته تعالى مركبة من هذا وهذا.

وحاصل المعنى: أن هؤلاء المبتدعة إما أن يصفوا الله بالسلب: فلا يثبتون الصفات إلا من جهة السلب، أو من جهة الإضافة يعني: يثبتونها إذا أضافوا الخالق إلى المخلوقات، أو مركبة من هذا وهذا؛ أي: من النفي والإضافة، وكل هؤلاء من أصناف النفاة، المعطلة.

﴿٢﴾ يعني: الأشاعرة وبعضهم يزيد على هذا[١].

---

(١) انظر: «الإرشاد» للجويني (ص١٣٨ ـ ١٤٠)؛ و«درء التعارض» (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٣).

يُثْبِتُونَ الْأَحْوَالَ دُونَ الصِّفَاتِ ﴿١﴾ كما عُرِفَ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَكَلِّمِينَ.

فَهَؤُلَاءِ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يَتَأَوَّلُونَهَا وَيُعَيِّنُونَ الْمُرَادَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: اسْتَوَى بِمَعْنَى: اسْتَوْلَى؛ أَوْ بِمَعْنَى: عُلُوِّ الْمَكَانَةِ وَالْقَدْرِ، أَوْ بِمَعْنَى: ظُهُورِ نُورِهِ لِلْعَرْشِ؛ أَوْ بِمَعْنَى: انْتِهَاءِ الْخَلْقِ إِلَيْهِ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الْمُتَكَلِّفِينَ.

وَقِسْمٌ يَقُولُونَ: اللهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِهَا؛ لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِثْبَاتَ صِفَةٍ خَارِجَةٍ عَمَّا عَلِمْنَا ﴿٢﴾.

[من يتأول المعنى ولا يقول ظاهرها مراد أو غير مراد]

وَأَمَّا الْقِسْمَانِ الْوَاقِفَانِ: فقسم يَقُولُونَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَاد ظَاهِرَهَا الأَلْيَقَ بِجَلَالِ اللهِ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ صِفَةَ اللهِ وَنَحْوَ

﴿١﴾ الأحوال لا وجود لها عند التحقيق، بل هي من المُحالات وذلك أن منهم من قال: هي واسِطة بين الموجود والمعدوم، وقيلت أقوال في تعريفها عسرة الإدراك، بل لا يمكن تصوّرها، وهذا القول يُنسبُ إلى أبي هاشم الجبائي ـ عبد السلام بن محمد الجبائي ـ، أحد كبار المعتزلة، وإليه تنسب فرقة البهشمية من فرق المعتزلة، وأبو هاشم أول من قال بأن الصفات أحوال، وقد أثبت الأحوال من الأشاعرة إمام الحرمين الجويني والباقلاني، قال الآمدي: والأحوال عبارة عن صفات إثباتية غير متصفة بالوجود ولا بالعدم[(١)].

﴿٢﴾ يعني: مع أنهم يجزمون بأن الله لا يتصف بالصفات حقيقة، لكن يقولون: لا ندري ما هي، وظاهرها غير مراد، لكن نجزم بأنه لا يتصف بالصفات حقيقة ـ نسأل الله العافية ـ، فيفوضون لكن مع نفيهم للمعنى الحق.

---

(١) انظر: «الملل والنحل» (١/ ٩٢ ـ ٩٤)؛ و«الفصل» (٥/ ٤٩ ـ ٥٤).

ذَلِكَ﴿١﴾، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ كَثِيرٍ من الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَوْمٌ يُمْسِكُونَ عَنْ هَذَا كُلِّهِ وَلَا يَزِيدُونَ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَقِرَاءَةِ الْحَدِيثِ مُعْرِضِينَ بِقُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ عَنْ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ﴿٢﴾.

فَهَذِهِ الْأَقْسَامُ السِّتَّةَ لَا يُمْكِنُ الرَّجُلَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ قِسْمٍ مِنْهَا﴿٣﴾.

الصَّوَابُ فِي كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا؛ الْقَطْعُ بِالطَّرِيقَةِ الثَّابِتَةِ كَالْآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ وتعلم طَرِيقَةَ الصَّوَابِ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ؛ دَلَالَةً لَا تَحْتَمِلُ النَّقِيضَ، وَفِي بَعْضِهَا قَدْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ ذَلِكَ مَعَ احْتِمَالِ النَّقِيضِ وَتَرَدُّدُ الْمُؤْمِنِ فِي ذَلِكَ هُوَ بِحَسَبِ مَا يُؤْتَاهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ

﴿١﴾ يعني: لا يثبتون المعنى الحق الذي نطقتْ به نصوصُ الصفات ويقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد، ويجوز ألا يكون مراداً!!

﴿٢﴾ وهؤلاء هم المتوقفة، الذين لا يجزمون بشيء.

وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم، وقوم يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات.

فلا يقولون: يجوز كذا، ولا يجوز كذا. فلا يزيدون إلا على تلاوة الآية فقط، ولا يتكلمون بشيء مما سبق.

﴿٣﴾ هذه الأقسام الستة لا يخرج الإنسان عن قسم منها لأنها قسمة حاصرة سُداسيَّة، لا سابع لها، فليس بإمكان أيّ إنسانٍ أن يخرج عن هذه الأقسام، فلا بد أن يكون واحداً منها.

مِنْ نُورٍ ﴿١﴾ .

وَمَن اشْتَبَهَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ غَيْرُهُ فَلْيَدْعُ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيْكَائِيْلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ؛ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِك؛ إِنَّك تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم**»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «كَانَ يُكَبِّرُ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ يَقُولُ ذَلِكَ»(٢).

فَإِذَا افْتَقَرَ الْعَبْدُ إِلَى اللهِ وَدَعَاهُ وَأَدْمَنَ النَّظَرَ فِي كَلَامِ اللهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ وَكَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: انْفَتَحَ لَهُ طَرِيقُ الْهُدَى؛ ثُمَّ إِنْ كَانَ قَدْ خُبِّرَ نِهَايَاتِ إِقْدَام﴿٢﴾ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ فِي هَذَا الْبَابِ؛ وَعَرَفَ غَالِبَ مَا يَزْعُمُونَهُ بُرْهَاناً وَهُوَ شُبْهَةٌ رَأَى أَنَّ

﴿١﴾ كثير من آيات ونصوص الصفات واضحة، مثل الآيات الدالة على إثبات العلو، والسمع، والبصر، والعلم، والقدرة، واليدين، لكن قد تشكل في بعضها؛ والشيخ رحمه الله وضَّح ما ينبغي أن يسلكه المؤمن إزاء ما يشكل عليه من تلك النصوص.

﴿٢﴾ أي: انتهى أمرهم إلى الحيرة والاضطراب، وتمنى كثير منهم أن يموت على عقيدة العجائز، حتى قال قائلهم: يا ليتني أموت على عقيدة أمي. وقال بعضهم: يا ليتني أموت على عقيدة عجائز نيسابور. وهم مع هذا من كبار المتكلمين، لكن حصل لهم الحيرة والشك والاضطراب لإعراضهم عن طريقة السلف، واشتغالهم بالطرق الكلامية. ـ نسأل الله العافية ـ.

---

(١) رواه مسلم (٧٧٠).

(٢) رواه أبو داود (٧٦٨)؛ وأحمد (٦/ ١٥٦).

غَالِبَ مَا يَعْتَمِدُونَهُ يُؤَوَّلُ إِلَى دَعْوَى لَا حَقِيقَةَ لَهَا؛ أَوْ شُبْهَةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنْ قِيَاسٍ فَاسِدٍ؛ أَوْ قَضِيَّةٍ كُلِّيَّةٍ لَا تَصْلُحُ إِلَّا جُزْئِيَّةً؛ أَوْ دَعْوَى إِجْمَاعٍ لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ أَوِ التَّمَسُّكِ فِي المَذْهَبِ وَالدَّلِيلِ بِالْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ﴿١﴾.

ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ إِذَا رُكِّبَ بِأَلْفَاظٍ كَثِيرَةٍ طَوِيلَةٍ غَرِيبَةٍ عَمَّنْ لَمْ يَعْرِفِ اصْطِلَاحَهُمْ أَوْهَمَتِ الْغِرَّ مَا يُوهِمُهُ السَّرَابُ لِلْعَطْشَانِ ازْدَادَ إِيمَاناً وَعِلْماً بِمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فَإِنَّ الضِّدَّ يُظْهِرُ حُسْنَ الضِّدِّ وَكُلُّ مَنْ كَانَ بِالْبَاطِلِ أَعْلَمَ كَانَ لِلْحَقِّ أَشَدَّ تَعْظِيماً وَبِقَدْرِهِ أَعْرَفَ.

[حال المتوسطين في أهل الكلام]

فَأَمَّا الْمُتَوَسِّطُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فَيُخَافُ عَلَيْهِمْ مَا لَا يُخَافُ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْخُل فِيهِ وَعَلَى مَنْ قَدْ أَنْهَاهُ نِهَايَتَهُ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ وَهُو فِي عَافِيَةٍ وَمَنْ أَنْهَاهُ قَدْ عَرَفَ الْغَايَةَ فَمَا بَقِيَ يَخَافُ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ﴿٢﴾

﴿١﴾ يعني: هؤلاء الذين حادوا عن الهدى في هذا الباب، منهم من يتمسك بمذهب أو يتمسك بدليل، لكن يكون بلفظ مشترك يشمله ويشمل غيره.

﴿٢﴾ يعني: من أدمن النظر في طريقة المتكلمين، وتلطخ بها، حتى بلغ فيها الغاية، وأعرض مع هذا عن الطريقة السلفية، وصل إلى النهاية من الضلال وقاده إلى التعطيل الكامل، وأما من أعرض عنهم بالكلية، ولم يدخل في شيء من ذلك فهذا في عافية وسلامة، والحمد لله.

لكن الذي يخشى عليه أن ينتهي به الحال إلى ما انتهى إليه الصنف الأول، هم المتوسطون من المتكلمين فإن هؤلاء يُخاف عليهم من الاسترسال في شبه المتكلمين، والفلاسفة، وأقيستهم الفاسدة، وألفاظهم المشتركة، حتى يؤول بهم إلى التعطيل التام ـ نسأل الله العافية ـ.

فَإِذَا ظَهَرَ لَهُ الْحَقُّ وَهُوَ عَطْشَانُ إِلَيْهِ قَبْلَهُ وَأَمَّا الْمُتَوسِّطُ فَمُتَوهِّمٌ بِمَا تَلَقَّاهُ مِنَ الْمَقَالَاتِ المَأْخُوذَةِ تَقْلِيداً لِمُعَظِّمِهِ وَتَهْوِيْلاً.

وَقَدْ قَالَ النَّاسُ: أَكْثَرُ مَا يُفْسِدُ الدُّنْيَا: نِصْفُ مُتَكَلِّمٌ وَنِصْفُ مُتَفَقِّهٌ وَنِصْفُ مُتَطَبِّبٌ وَنِصْفُ نَحْوِيٌّ هَذَا يُفْسِدُ الْأَدْيَانَ وَهَذَا يُفْسِدُ الْبُلْدَانَ وَهَذَا يفْسِدُ الأَبْدَانَ وَهَذَا يُفْسِدُ اللِّسَانَ﴿١﴾.

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ هم فِي الْغَالِبِ ﴿لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴿٩﴾﴾ [الذّاريات: ٨، ٩] يَعْلَمُ الذَّكِيُّ مِنْهُمُ الْعَاقِلُ: أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ فِيمَا يَقُولُهُ عَلَى بَصِيرَةٍ وَأَنَّ حُجَّتَهُ لَيْسَتْ بَيِّنَةً وَإِنَّمَا هِيَ كَمَا قِيلَ فِيهَا:

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزَّجّاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلُّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ(١)﴿٢﴾

﴿١﴾ هذه الأصناف أكثر ما يكون الفساد من جهتهم، فالذي يفسد الأديان نصف المتفقه، فأنصاف الفقهاء هؤلاء يفسدون الأديان فيتصدى أحدهم للفتوى، ويتكلم على المسائل، ولم يحكم قانون الفقه، ويفتي على غير بصيرة، فيُضل الناس، فهذا يُفسد الدين.

ومثله في الإفساد: نصفُ المتطبب، الذي لم يحكم قانون الطب؛ فيخطئ في تشخيص الداء، ووصف الدواء، فيكون بذلك هلاك الأبدان، وربما أفضت إلى الموت؛ فهذا يُفسد الأبدان، وهكذا بقية الأصناف الذين ذكرهم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

﴿٢﴾ هذا وصفٌ لحال أهل الكلام، وأن أوقاتهم مشغولة بما لا فائدة فيه، وذاهبة فيما لا نفع فيه، ولا طائل من ورائه، فتجد كل ≈

---

(١) هذا البيت أنشده أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي في كتابه «الغنية عن الكلام»، ذكره عنه شيخ الإسلام. [انظر: «الفتاوى» (٢٨/٤)؛ «درء تعارض العقل والنقل» (٣١٤/٧)؛ «نقض المنطق» (ص٢٦). وانظر: «صون المنطق» للسيوطي (ص٩٩)].

وَيَعْلَمُ الْعَلِيمُ أَنَّهُمْ مِنْ وَجْهٍ مُسْتَحِقُّونَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه حَيْثُ قَالَ: «حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ وَيُطَافُ بِهِمْ فِي الْقَبَائِلِ وَالْعَشَائِرِ، وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ»﴿١﴾(١).

≈ واحدٍ من هؤلاء إما رادًّا، أو مردوداً عليه، ولا همَّ له إلا إبطال حجة خصمه، وخصمه أيضاً مشغولٌ بالرد عليه، وهكذا، يرد بعضهم على بعض، بلا بصيرة، ولا علم؛ فأمْرُهم. كما قال القائل:

حجج تهافت كالزجاج تخالها   حقاً وكل كاسر مكسور

﴿١﴾ يعني: ينظر إليهم بمنظارين: بمنظار أنهم أعرضوا عن الكتاب والسُّنَّة، وأقبلوا على الكلام، فيستحقون التأديب والضرب لذلك.

ومن قال: ينظر لهم بعين الرحمة والشفقة؛ فهذا من جهة أنهم مبتلون وأنهم مصابون ـ نسأل الله لنا ولهم الهداية ـ فهكذا ينبغي للمرء أن ينظر إلى هؤلاء، فينظر بمنظارين: نظر الرحمة فيرحمهم؛ لأنهم مبتلَوْن، ابتلوا بهؤلاء الأئمة وهؤلاء الشيوخ الذين أضلوهم. ومن جهة أخرى ينظر إليهم: أنهم أعرضوا عن الكتاب والسُّنَّة، فهم يحتاجون لهذا إلى تأديب وزجر. ≈

---

(١) روى هذا الأثر أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٦)؛ والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص٧٨)؛ والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١/ ٢١٨)؛ والأصبهاني في «الحجة» (١/ ٢٠٨)؛ وذكره ابن عبد البر في «الانتقاء» (ص٨٠)؛ والذهبي في «السير» (١٠/ ٢٩)؛ والسيوطي في «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع» (ص٢٧)؛ وفي «صون المنطق» (ص٣١، ٦٥)؛ وابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (١/ ١٧، ١٨)؛ وابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١/ ٢٢٥)؛ والغزالي في «الإحياء» (١/ ٩٥) من رواية الزعفراني.

وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ إذَا نَظَرْت إلَيْهِمْ بِعَيْنِ الْقَدَرِ ـ وَالْحِيرَةُ مُسْتَوْلِيَةٌ عَلَيْهِمْ وَالشَّيْطَانُ مُسْتَحْوِذٌ عَلَيْهِمْ ـ رَحِمْتَهُمْ وَرَقَقْتَ عَلَيْهِمْ؛ أُوتُوا ذَكَاءً وَمَا أُوتُوا زَكَاءً، وَأُعْطُوا فُهُوماً وَمَا أُعْطُوا عُلُوماً، وَأُعْطُوا سَمْعاً وَأَبْصَاراً وَأَفْئِدَةً ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأحقاف: ٢٦].

وَمَنْ كَانَ عَلِيماً بِهَذِهِ الْأُمُورِ: تَبَيَّنَ لَهُ بِذَلِكَ حِذْقُ السَّلَفِ وَعِلْمُهُمْ وَخِبْرَتُهُمْ حَيْثُ حَذَّرُوا عَنِ الْكَلَامِ وَنَهَوْا عَنْهُ وَذَمُّوا أَهْلَهُ وَعَابُوهُمْ وَعَلِمَ أَنَّ مَن ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَزْدَدْ إلَّا بُعْداً.

فَنَسْأَلُ اللهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَهْدِيَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، آمِينَ.

≈ ۞ والحمد لله على ما يسر من إتمام التعليق على هذا الكتاب النفيس، نسأل الله ﷻ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به، إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على محمد خاتم النبيين، وآله وصحبه أجمعين.

فهرس الموضوعات والفوائد

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة